

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

فرع: محاسبة وتدقيق

الموضوع:

الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة

الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة

رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية

تحت إشراف الأستاذ:

د. حواس صلاح

من إعداد الطالبة:

صبايحي نوال

أمام لجنة المناقشة المتكونة من كل:

الدكتور:	رجراج محمد	(أستاذ محاضر)	رئيسا
الدكتور:	حواس صلاح	(أستاذ محاضر)	مقررا
الدكتور:	بن بلقاسم سفيان	(أستاذ محاضر)	ممتحنا
الدكتور:	لعبني عمر	(أستاذ محاضر)	ممتحنا
الدكتور:	صغور مسعود	(أستاذ. م. د)	ممتحنا

السنة الجامعية 2010 - 2011

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا "

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(سُورَةُ الْإِسْرَاءِ، الْآيَةُ رَقْمُ 85).

الإهداء

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه، إلى الذي أقتدي
بخطوات رسمه عينا سهرت ويدا تعبت، زرعت وحق
لك الحصاد..... أبي الحبيب؛

إلى مدرسة الحب والوفاء والحنان، إلى التي
جعلت تحت أقدامها الجنان إلى ضياء قلبي ونور
حياتي، زهرة بيضاء كلما ابتسمت ذهب عني
العناء..... أمي الحبيبة؛

إلى سندي وقوتي وملذي بعد الله، إلى من أثرتني
على نفسه أخي العزيز إلى من هم أقرب إلي من
روحي إلى من شاركني حزن الأم أخواتي؛

إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من جعلهم الله
إخوتي إلى من سأفتقدهم زملائي في قسم المحاسبة
والتدقيق؛

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم
قلبي.....

إليكم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع
صبايحي نوال

شكر وعرفان

أحمد الله على جزيل نعمائه، وأشكره شكر المعترف بمننه وآلائه وأصلى وأسلم على صفوة أنبيائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه أما بعد:

"من لم يشكر الناس، لم يشكر الله" واعترافا منا بالفضل وتقديرا للجميل، لا يسعني وأنا أنتهي من إعداد هذه المذكرة إلا أن أتوجه بجزيل شكري وامتناني إلى:

- أستاذي ومشرفي، الأستاذ حواس صلاح على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ولما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه، وإرشاد وتشجيع، ودعم لإنجاز هذا العمل؛

- كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتحملوا عناء مناقشته وتقييمه وتقويمه، وتصويب ما بدا من أخطاء و هفوات؛

- إلى أساتذتي الأفاضل الذين حملوا أقدم رسالة في الحياة، والذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة و كان لهم فضل علي لإتمام هذه المذكرة والوصول إلى هذه المرحلة؛

- عرفاني الأكيد وامتناني إلى كل زملائي الذين كانوا عوناً لي وزرعوا التفاؤل في دربي، دون نسيان تشجيعاتهم المتواصلة وحرصهم الدائم على إتمام هذه المذكرة فلهم مني كل الشكر؛

- إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بسؤاله ؛ فأملني أن يرقى هذا العمل إلى تطلعات كل هؤلاء، ويستجيب إلى شروط البحث العلمي، ويصل إلى الغاية التي رسمت له في بدايته؛

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
صبايحي نوال

الجدول والأشكال

فهرس الأشكال والجداول:

I. فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	الحاسبة كنظام للمعلومات.	17
02	أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول.	29
03	علاقة مفاهيم التوافق ووضع المعايير والتوحيد.	39
04	المهيكل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية.	55
05	إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية.	57
06	معايير جودة المعلومات المحاسبية.	74
07	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	76
08	طرق إخفاء الحقائق.	103
09	النصوص القانونية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي.	139
10	نسبة أفراد العينة تبعا للجنس.	185
11	نسبة أفراد العينة تبعا للمدى العمري.	186
12	نسبة أفراد العينة حسب الشهادة العلمية.	187
13	نسبة أفراد العينة حسب الشهادة المهنية.	188
14	نسبة أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	189
15	نسبة أفراد العينة حسب التوزيع الجغرافي.	190
16	توزيع أفراد العينة حسب قطاعات العمل.	191
17	نسبة أفراد العينة حسب الوظائف.	192
18	توزيع نسب آراء أفراد العينة عن أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.	193
19	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول أهم المصادر للمعلومات المحاسبية.	194
20	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول إمكانية اعتبار القوائم المالية أهم أداة للإفصاح المحاسبي.	195
21	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية.	196
22	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول رأيهم في جودة المعلومة وفق PCN.	197
23	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول رأيهم في الصورة الصادقة للقوائم المالية في ظل PCN.	198
24	نسب توزيع خيارات أفراد العينة بشأن الصورة الصادقة للقوائم المالية المعدة وفق PCN .	199
25	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح في ظل المخطط الوطني المحاسبي.	200

201	توزيع نسب خيارات أفراد العينة حول أسباب عدم كفاية الإفصاح في ظل PCN.	26
202	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول قرار التخلي عن المخطط الوطني المحاسبي.	27
203	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول الاتجاه الدولي المتزايد نحو تطبيق معايير المحاسبية الدولية.	28
204	توزيع آراء نسب العينة حول أثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة.	29
205	خيارات أفراد العينة حول أثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة.	30
206	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول التوسع في الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية.	31
207	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول أهمية التوسع في الإفصاح من أجل تعزيز جودة المعلومة.	32
208	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول إحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط المحاسبي الوطني.	33
209	توزيع نسب خيارات أفراد العينة المؤيدين لإحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط المحاسبي الوطني.	34
210	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول الملاءمة والموثوقية في المعلومات وقابليتها للمقارنة في ظل PCN.	35
211	توزيع نسب خيارات أفراد العينة بشأن ملاءمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة.	36
212	توزيع نسب آراء أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي.	37

II. فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	وظائف المحاسبة.	10
02	الاختلافات الأساسية بين النظام القاري والنظام الأنجلوساكسوني.	27
03	الاهتمام المتزايد بالتوافق المحاسبي الدولي من طرف الدول.	32
04	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المنظمات الدولية.	75
05	مقارنة القوائم المالية المعدة وفق IAS/IFRS/SCF/PCN.	153
06	الميزانية بين IAS / IFRS / SCF/PCN.	153
07	جدول حسابات النتائج ما بين IAS/ IFRS /SCF/PCN.	155
08	أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.	163
09	عدد الاستثمارات الموزعة والمعتمدة.	184
10	تصنيف أفراد العينة تبعا للجنس.	185
11	تصنيف أفراد العينة تبعا للمدى العمري.	186
12	تصنيف أفراد العينة حسب الشهادات العلمية.	187
13	تصنيف أفراد العينة حسب الشهادات المهنية.	188
14	تصنيف أفراد العينة حسب الخبرة المهنية.	189

190	تصنيف أفراد العينة حسب التوزيع الجغرافي.	15
191	توزيع أفراد العينة حسب قطاعات العمل.	16
192	توزيع أفراد العينة حسب الوظائف.	17
193	آراء أفراد العينة عن أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.	18
194	آراء أفراد العينة حول أهم المصادر للمعلومات المحاسبية.	19
195	آراء أفراد العينة حول إمكانية اعتبار القوائم المالية أهم أداة للإفصاح المحاسبي.	20
196	آراء أفراد العينة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية.	21
197	آراء أفراد العينة حول جودة المعلومة المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني.	22
198	رأي أفراد العينة حول الصورة الصادقة للقوائم المالية في ظل المخطط المحاسبي الوطني.	23
199	خيارات أفراد العينة بشأن الصورة الصادقة للقوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني.	24
200	آراء أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في ظل المخطط المحاسبي الوطني.	25
200	توزيع خيارات أفراد العينة حول أسباب عدم كفاية الإفصاح في ظل المخطط المحاسبي الوطني.	26
201	آراء أفراد العينة حول قرار التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني.	27
203	آراء أفراد العينة حول الاتجاه الدولي المتزايد نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية.	28
204	آراء أفراد العينة حول أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة.	29
205	خيارات أفراد العينة حول أثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة.	30
206	آراء أفراد العينة حول التوسع في الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية.	31
206	خيارات أفراد العينة عن كيفية التوسع في الإفصاح من أجل تعزيز جودة المعلومة.	32
208	رأي أفراد العينة حول إحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط المحاسبي الوطني.	33
208	خيارات أفراد العينة المؤيدة لإحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط المحاسبي الوطني.	34
209	آراء أفراد العينة حول الملاءمة والموثوقية في المعلومات وقابليتها للمقارنة في ظل النظام المحاسبي المالي.	35
210	خيارات أفراد العينة بشأن ملاءمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة وفق النظام المحاسبي المالي.	36
211	رأي أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي.	37

قائمة الاختصارات

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	المصطلح المقابل باللغة الانجليزية	معنى المصطلح باللغة العربية
AAA	American Accounting association	الجمعية المحاسبية الأمريكية
AFA	Association of South East Asian	جمعية أمم شرق آسيا لاتحاد المحاسبين
AICPA	American Institut of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
APB	Accounting principles Board	مجلس معايير المحاسبة البريطاني
CAP	Committee On Accounting Principles	لجنة الإجراءات المحاسبية
CNC	Conseil National de la Comptabilité	المجلس الوطني للمحاسبة
CNCC	Compagnie National des Commissaires aux Comptes	الاتحاد الوطني للمراجعين المعتمدين
COB	Commission des Opérations de Bourse	لجنة معاملات البورصة
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
FIFO	First In First Out	الداخل أولا الخارج أولا
GAAP	Generally Accepted Accounting principles	المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموما
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
SIC	Standing Interpretation committee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
ICAW	Institute of Chartered Accountants in England and Wales	معهد تعليم المحاسبة في انجلترا وويلز
IFAC	International Federation of Accountants Committee	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة العالمية لهيئات الأوراق المالية
LIFO	Last In First Out	الداخل أخيرا الخارج أولا
OECD	Organisation de Coopération et de Développement Economique	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

OICV	Organisation International des Commission de Valeurs	المنظمة الدولية لهيئات القيم المتداولة
PCG	Plan Comptable Général	المخطط المحاسبي العام
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SEC	Securities and Exchange Commission	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية
UEC	Union Européenne des Experts Comptables	اتحاد المحاسبين الأوروبيين
UN	United Nation	منظمة الأمم المتحدة

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	قائمة بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السارية المفعول حتى نهاية 2010	233
2	نموذج للميزانية حسب النظام المحاسبي المالي	235
3	نموذج لحساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي	237
4	نموذج لجدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي	239
5	نموذج لجدول تغير الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي	241
6	نموذج لاستمارة الاستبيان باللغة العربية والفرنسية	242

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	الإهداء
	شكر وعرفان
	قائمة الجداول والأشكال
	قائمة الاختصارات
	قائمة الملاحق
	فهرس المحتويات
أ	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: الإطار النظري للمحاسبة
03	المطلب الأول: نشأة المحاسبة وتطورها التاريخي
07	المطلب الثاني: طبيعة المحاسبة
18	المطلب الثالث: الركائز الأساسية لعلم المحاسبة
23	المبحث الثاني: الممارسات المحاسبية الدولية
23	المطلب الأول: اختلاف التطبيقات المحاسبية
31	المطلب الثاني: الاتجاه نحو التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي
39	المطلب الثالث: الجهود المبذولة للتوافق المحاسبي الإقليمي والدولي
44	المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS
45	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول معايير المحاسبة
48	المطلب الثاني: لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC
52	المطلب الثالث: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB
60	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS
62	مقدمة الفصل
63	المبحث الأول: الإفصاح في القوائم المالية
63	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

69	المطلب الثاني: طبيعة القوائم المالية
73	المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية
81	المبحث الثاني: معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومة
81	المطلب الأول: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS01
86	المطلب الثاني: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS24
89	المطلب الثالث: الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS07
95	المبحث الثالث: المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية
95	المطلب الأول: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المحاسبية
102	المطلب الثاني: الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية
106	المطلب الثالث: التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة المعلومة
113	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تكيف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي
115	مقدمة الفصل
116	المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية
116	المطلب الأول: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر
120	المطلب الثاني: واقع النظام المحاسبي الجزائري
128	المطلب الثالث: محدودية المخطط المحاسبي الوطني PCN وضرورة استجابته للتحويلات المحاسبية الدولية
132	المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي SCF ومدى استجابته لمعايير المحاسبة الدولية
132	المطلب الأول: أهداف وخصوصيات وأهمية النظام المحاسبي المالي
137	المطلب الثاني: طبيعة النظام المحاسبي المالي
148	المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي
152	المبحث الثالث: أثر التكيف مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة
152	المطلب الأول: الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي
159	المطلب الثاني: أهمية تبني مبدأ القيمة العادلة من طرف النظام المحاسبي المالي في تعزيز جودة المعلومة
164	المطلب الثالث: التحديات والآفاق المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي
172	خاتمة الفصل
	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
174	مقدمة الفصل
175	المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

175	المطلب الأول: أدوات ووسائل الدراسة الميدانية
178	المطلب الثاني: تحضير الاستبيان
181	المطلب الثالث: منهجية الدراسة الميدانية
184	المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان
184	المطلب الأول: خصائص العينة
192	المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان
213	خلاصة الفصل
215	الخاتمة العامة
222	قائمة المراجع
233	الملاحق

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، وقد أكد عليها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA، عندما حدد هدف المحاسبة على أنه توفير المعلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي عبارة عن قوائم مالية، فيجب أن يكون إعداد القوائم المالية ذات فائدة لمستخدميها، بالاستناد إلى مبدأ الإفصاح الكامل باعتباره أحد المبادئ المحاسبية الذي يتطلب أن تصمم وتعد القوائم المالية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق المالية الجوهرية التي أثرت على المؤسسة خلال فترة معينة.

وتقديراً لدور عديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة على المستوى الاقتصادي، من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي التقارير المالية، وتأثيرها البالغ على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل، فقد عيّنت تلك الدول بتنظيم سياستها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصاً تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، نظراً للدور الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل تقييم أداء المؤسسة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين، لأن أي تضليل في المعلومات المتضمنة في هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها، وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار، الذي يتطلب أن تتسم البيانات المنشورة بقدر معقول من المصادقية ليكون بالإمكان الوثوق بها والاعتماد عليها في عمليات التخطيط والرقابة وأن تكون قابلة للمقارنة، ويمكن استخدامها لتقييم أداء المؤسسات والوقوف على مراكزها المالية.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها، والإفصاح عنها في القوائم المالية، حيث يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الوحدات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدان هذه المعلومات لأهم عناصرها ألا وهو جودتها، ومن الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة هو تعزيز وتحسين مستوى الشفافية في عملية الإفصاح حتى تعكس الحقائق الاقتصادية للمؤسسة، مما يجعل المؤسسات بشتى أنواعها وأنشطتها أكثر فهما وقرباً من السوق العالمية ويساعدها على دخولها، وتخفيض تكلفة رؤوس الأموال عبر الحدود، لأن طريقة الإفصاح غير المفهومة وغير المقروءة عالمياً ستؤثر سلباً على عملية تجميع الأموال والاستثمارات الخارجية، ومعلوم أن الاتصال عبر نفس اللغة مع ذوي المصالح المحليين والعالميين سيعزز الثقة بالمؤسسات أو النظام المالي المتبع في تلك الدولة ويحسن من قدراتها في الحصول على تمويلات خارجية، حيث أن

أصحاب المصالح يطلبون معلومات ذات جودة عالية تساعدهم في إجراء المقارنات والدراسات والتحليلات اللازمة من أجل اتخاذ قرار اقتصادي رشيد.

ونظرا لتوجه الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي والإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها كتحرير التجارة الخارجية واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة كل ذلك استدعي ضرورة إعادة النظر في نظامها المحاسبي الذي لم يعد يفي باحتياجات المستثمرين الأجانب خاصة فيما يتعلق بنوعية المعلومات المقدمة في القوائم المالية، فكان التفكير باعتماد نظام محاسبي جديد يتوافق مع المرجع المحاسبي الدولي من أجل توحيد اللغة المحاسبية وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية المفصح عنها، فالمخطط المحاسبي الوطني PCN لم يعد يتماشى ومتطلبات اقتصاد السوق من حيث الإفصاح وكفاءة المعلومات المعروضة في القوائم المالية.

1. إشكالية البحث:

من أجل معرفة أثر الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية على زيادة كفاءة وجودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

"إلى أي مدى يساهم الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية".

ولإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- أ. كيف تطور الفكر المحاسبي من المبادئ إلى معايير المحاسبة الدولية وما هي اتجاهاته الجديدة؟
- ب. هل الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يقلل من التحديات المعاصرة لنقص الجودة في المعلومات المحاسبية؟
- ج. هل هناك جهود لتكييف النظام المحاسبي الجزائري مع متطلبات الإفصاح الدولي؟
- د. هل تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية يضمن مستوى كاف من الإفصاح لمختلف الأطراف المستفيدة وهل هو جدير بتوفير معلومة ذات جودة عالية؟

2. الفرضيات:

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- أ. تعتبر خاصيتي الملاءمة والموثوقية من المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية والتي تسعى معايير المحاسبة الدولية لتحقيقها.
- ب. إن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية وتوفيرها لمختلف المستعملين لها.

ج. إن المخطط المحاسبي الوطني لا يلي حاجيات الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية وخاصة المستثمرين ولذلك كان من الضروري إجراء إصلاح على النظام المحاسبي الجزائري وتكييفه مع التغيرات المحاسبية الدولية.

د. إن تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها.

3. حدود الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة أساسا بالإفصاح المحاسبي ومدى تأثيره على جودة المعلومة المحاسبية وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي المستمد منها والمخطط الوطني المحاسبي.

إن مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن التي أجريت فيه الدراسة، حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية حوالي ستة أشهر وذلك ابتداء من شهر جوان 2010 إلى غاية شهر ديسمبر من نفس السنة وذلك بدءا من إعداد وتحضير الاستبيان، مرورا بتوزيعه، ومن ثم جمع الاستمارات ومعالجتها.

4. أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع: الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة ناتج عن عدة عوامل منها:

أ- تخصصي في مجال المحاسبة كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع.

ب- الاهتمام بهذا الموضوع أصبح على عاتق الأسرة العلمية من أساتذة وخبراء وطلبة من أجل إبراز أهميته في مدى نجاح المؤسسات.

ج- الرغبة الذاتية والميول الشخصي في معالجة ودراسة موضوع الإفصاح ومعايير المحاسبة الدولية.

د- يعتبر هذا النوع من المواضيع أحد أهم المواضيع الحديثة.

هـ- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا، نتيجة ندرة الدراسات والبحوث في مجال الإفصاح وعلاقته بجودة المعلومة.

5. أهمية البحث:

إن لهذا الموضوع أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي :

- يستمد البحث أهميته من خلال الاتجاه المتزايد نحو انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية على الصعيد الدولي، الأمر الذي يحتم على كل دولة ومن بينها الجزائر، الرغبة في الاندماج في الاقتصاد العالمي أن تتكيف ومتطلبات معايير المحاسبة الدولية، وذلك في ظل التحولات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري بالانتقال إلى نظام اقتصاد السوق، والدخول في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العربية للتجارة الحرة والدخول المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، كلها عوامل تستدعي القيام بإصلاحات بما فيها الإصلاح المحاسبي.

- الأزمات المالية والفساد المالي وما تبعه من حديث حول مدى جودة المعلومات المحاسبية والمالية الناتجة عن الأنظمة المحاسبية المطبقة.

- مشكلة نقص الثقة والإفصاح المحاسبي بسبب السرية التي تلتزم بها معظم المؤسسات الجزائرية وهو ما يؤثر على جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الجزائري.
- كما تكمن أهمية الموضوع من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي يوافق في محتواه ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، وما سيحققه من إفصاح وشفافية سعيا لتحقيق التنمية وجلب الاستثمارات الأجنبية منها والعربية.

6. أهداف البحث:

- إن لهذا الموضوع عدة أهداف وهي كما يلي:
- أ- دعم المكتبات بمرجع إضافي في هذا الموضوع.
- ب- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات المتبناة وذلك من خلال:
- التطرق إلى معايير المحاسبة الدولية والأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها.
- التطرق لمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وأثرها على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.
- التطرق للتجربة الجزائرية في محاولة تطبيق معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية .

7. المنهج المتبع:

- تحقيقا لأهداف البحث السابقة الذكر، ومن أجل الوصول لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية كمعالجة لمشكلة البحث فإننا نعتمد على المناهج العلمية التالية:
- أ. **المنهج الاستقرائي:** وذلك بهدف دراسة واستقراء الكتابات والدراسات السابقة التي تضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع البحث، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة البحث.
- ب. **المنهج المقارن:** وذلك في عدة مواضع من بينها المقارنة بين متطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني وكيفية الاستفادة منها في التغلب على مشكلة البحث.
- ج. **المنهج الاستنباطي:** والذي يعتمد على التفكير المنطقي الاستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة للإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية، وكيفية استنتاج معايير لتحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات
- د. **المنهج الوصفي:** وذلك لوصف وتفسير وتحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف نقوم بها لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

8. الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على دراسات جامعية تم إعدادها من طرف طلبة الماجستير والدكتوراه وأهم الدراسات حسب اعتقادنا والتي تمكنا من الحصول عليها، وتعتبر ذات صلة بموضوع الدراسة، وتخدم الأهداف التي أجريت من أجلها هي:

أ. مداني بن بلغيث: أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائرية -

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2004، تدور إشكالياتها حول مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيله للملاءمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر؟ أكد الباحث من خلالها على أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند إلى معايير المحاسبة الدولية، ويتم بالموازاة مع إصلاح المنظومة المالية والتشريعية والجبائية، قام فيها الباحث بإنجاز استقصاء حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وقدم عينة متنوعة من أربعة فئات من الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي، وقد خلصت الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يعد أمراً ضروريا لضمان مساهمة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحويلات التي تعرفها الجزائر، ورغم أن هذا البحث يعتبر من الدراسات الرائدة في هذا المجال، إلا أنه وحسب رأينا لم يعالج الباحث بشكل كافٍ مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، فجاح عملية التوحيد يكمن في الحصول على قوائم مالية قابلة للمقارنة ومعلومات ذات جودة عالية مما يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بالدرجة الأولى.

ب. شنوف شعيب: الممارسات المحاسبية في الشركات المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، - حالة "بريتش بتروليم" -

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر لسنة 2007، تدور إشكالية البحث حول ما إذا كانت المحاسبة الكلاسيكية تلي حاجيات الشركات متعددة الجنسيات؟ وما مدى أهمية التوافق والتوحيد المحاسبيين الدوليين؟ سعى الباحث من خلالها إلى عرض أهمية المحاسبة الدولية وتحليل طبيعة التوافق والتوحيد المحاسبيين الدوليين، كما تعرض إلى المشاكل التي تواجه الشركات المتعددة الجنسيات في هذا المجال، وهو ما أدى إلى عدم اعتماد المخطط المحاسبي الوطني الجزائري كمرجعية للمعالجة المحاسبية من طرف المستثمرين الأجانب، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تبني أساليب جديدة في الإعلام الآلي والاقتصادي بالاعتماد على معايير محاسبية دولية، عند إعداد التقارير المالية، ورغم أهمية هذه الدراسة وما جاءت بها إلا أنه وحسب رأينا فإن الباحث أهمل الجهود التي تقوم بها الدولة في المجال المحاسبي لمساهمة التطورات المحاسبية الدولية ومن بينها مشروع النظام المحاسبي المالي الذي كان في طور الإنجاز آنذاك.

ج. حواس صلاح: التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية وأثره على مهنة المدقق

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر لسنة 2008، تطرق الباحث فيها إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية، وبين تأثير هذه المعايير على مهنة تدقيق الحسابات، كما قام بعملية مقارنة بين القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي ومن ثم تحليل وتقييم انعكاساتها على المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في أسواق المال العالمية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثير مباشر لهذه المعايير على مهنة تدقيق الحسابات، ولكن وحسب رأينا كان بالإمكان القيام بدراسة ميدانية من أجل تدعيم وإثبات فرضيات البحث.

د. بكيجل عبد القادر: أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS في الجزائر في

ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

البحث عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير -محاسبة ومالية- جامعة الشلف، الجزائر 2008، تطرقت هذه الدراسة إلى معايير المحاسبة الدولية ومبادئها الأساسية ومحاولات تطبيقها في الجزائر من خلال الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي وانعكاسات ذلك على الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وخلصت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الدولية تهدف إلى توفير معلومة مالية شفافة وموثوق فيها وقابلة للمقارنة دوليا للمستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، كما أن تطبيق المعايير يؤدي إلى توفير بيئة ملائمة للاستثمارات الأوروبية وانتقال رؤوس الأموال إلى الجزائر، وتساعد في إمكانية إجراء عمليات الحيازة والاندماج بين المؤسسات الأوروبية والجزائرية، وتفعيل الخوصصة بالجزائر، ليقوم الباحث في الأخير بتقديم توصيات تتمحور حول الإسراع في تحضير المؤسسات وممارسة المحاسبة وإقامة التربصات وتكوين الإطارات المحاسبية حتى يمكن تطبيق النظام المحاسبي الدولي بشكل جيد، وضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأوروبية.

a) **MEROUANI Samir : le projet du nouveau système comptable financier algérien, anticipation et préparer le passage du PCN aux norme IFRS.**

البحث عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، بالمدرسة العليا للتجارة -الجزائر- سنة 2007/2006، تدور إشكالية البحث حول ماهية مشروع النظام المحاسبي المالي في الجزائر وذلك قبل صدور القوانين المتعلقة به، ومقارنته بالمخطط المحاسبي الوطني، وما الذي سوف يرافق عملية الانتقال من تحضيرات، حيث تطرق الباحث لدراسة المراحل التحضيرية والواجب القيام بها، من أجل تحقيق انتقال أفضل لتطبيق النظام المحاسبي المالي وتحضير البيئة المناسبة لذلك، وخلصت الدراسة إلى ضرورة صدور القوانين المتعلقة به وضرورة تطبيقه نظرا لما سيجمله من تغييرات في الجانب التطبيقي المحاسبي، ورغم أن هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الهامة والحديثة في ميدان المحاسبة إلا أن الباحث لم يعالج بشكل كافٍ منهجية وخطوات تحقيق الانتقال الناجح إلى النظام المحاسبي المالي فقد غلب عليها طابع الشمولية، كما أنها خالية من دراسة تطبيقية أو ميدانية.

b) Nassiba Bouraoui : nécessite d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché.

البحث عبارة عن مذكرة ماجستير مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، بالمدرسة العليا للتجارة - الجزائر - سنة 1998-1999 تطرقت إلى دراسة المخطط المحاسبي الوطني والوقوف على النقائص التي تعترضه وعرض تجارب بعض الدول حول أنظمتها المحاسبية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إصلاح المخطط المحاسبي الوطني ليتماشى مع تغير السياسة الاقتصادية من خلال الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق مع الأخذ بعين الاعتبار الحلول والتطبيقات المحاسبية الدولية.

9. صعوبات البحث:

- أ. عند القيام بإعداد هذا البحث صادفتني جملة من الصعوبات نذكر منها ما يلي:
- ب. نقص المراجع التي تربط الإفصاح بجودة المعلومة المحاسبية.
- ج. نقص الخبراء ذوي المستوى العالي في هذا المجال.
- د. صعوبة الربط بين الإفصاح وجودة المعلومة المحاسبية.
- هـ. تزامن الدراسة مع بداية التطبيق للنظام المحاسبي المالي ما أدى إلى عدم القيام بالدراسة التطبيقية والتوجه نحو الاستبيان.
- و. الصعوبة في توزيع الاستبيان واسترجاعه نظرا لبعد المسافة.

10. الأدوات المستخدمة:

أما عن أدوات البحث ومصادر البيانات فقد تم الاعتماد في الجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع باللغة العربية والأجنبية من كتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، مقالات، دراسات لعدة باحثين مستوحاة من الإنترنت، وغيرها.

أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الاستبيان وتحليله.

11. التقسيم المنهجي:

للإجابة على إشكالية البحث وكذا الأسئلة الفرعية المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة تضمنت العناصر المنهجية التي يفترض أن تحتويها كل مقدمة بحث علمي سواء فيما يتعلق بالإشكالية، الفرضيات، أهداف الدراسة، المنهج المستخدم وتعبئهم خاتمة تضمنت تلخيص عام ونتائج اختبار الفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث، ثم عرضنا النتائج المتوصل إليها وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات بناء على هاته النتائج.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

احتوى هذا الفصل على ثلاثة مباحث، خصص الأول للتطور التاريخي للمحاسبة بما فيها المفاهيم الأساسية للمحاسبة من تعاريف للمحاسبة ومبادئها ووظائفها وفروضها، كما تم إبراز دور المحاسبة كنظام للمعلومات أما المبحث الثاني فقد خصص للممارسات المحاسبية الدولية بالتطرق إلى اختلاف التطبيقات المحاسبية وما نتج عنه من مشاكل والذي أدى إلى التفكير في التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي عن طريق الجهود المبذولة من طرف عدة

منظمات دولية وإقليمية، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى معايير المحاسبة بصفة عامة عن طريق التعريف بها ودور لجنة معايير المحاسبة الدولية التي تمت هيكلتها فيما بعد في نشرها وإعطائها الطابع الدولي.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية

يتفرع هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول الإفصاح في القوائم المالية وذلك بالتطرق إلى كل من ماهية الإفصاح المحاسبي وطبيعة القوائم المالية وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية، أما المبحث الثاني فقد خصص لمعايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومة التي تحتويها التقارير المحاسبية وذلك بدراسة مجموعة من معايير الإفصاح المحاسبي، والمبحث الثالث خصص للمحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية من خلال تبين دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المحاسبية حيث يؤدي إلى ضمان الشفافية في القوائم المالية ومن ثم تحقيق جودة المعلومة، كما أن التوسع في الإفصاح من شأنه تعزيز جودة المعلومة المحاسبية.

الفصل الثالث: تكيف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى واقع النظام المحاسبي الجزائري ومحدوديته التي أوجبت ضرورة إصلاحه وتكييفه مع معايير المحاسبة الدولية، أما المبحث الثاني فقد خصص للنظام المحاسبي المالي ومحاولة منا معرفة مدى استجابته لمعايير المحاسبة الدولية خصوصا فيما يتعلق بالإفصاح، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لمعرفة أثر التكيف مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة وفي الأخير تطرقنا إلى التحديات والآفاق المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

يضم هذا الفصل مبحثين، تعرضنا في المبحث الأول إلى الأدوات والوسائل التي مكنتنا من إنجاز هذه الدراسة الميدانية ووضحنا من خلاله إطار هذه الدراسة والمنهجية المتبعة في إعدادها أما في المبحث الثاني فقد قمنا بإجراء معالجة نتائج هذا الاستبيان من خلال الأدوات الإحصائية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

مقدمة الفصل:

رافقت المحاسبة نشوء الحضارة وتطورها، استجابة منها لاحتياجات مختلفة وغير متجانسة من المعلومات المحاسبية لأطراف مختلفة، فقد تحولت من نظام لمسك الدفاتر المحاسبية ومجرد أداة توثيق تاريخي، إلى نظام متكامل للمعلومات، هدفه الأساسي تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات اللازمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتمويلية المختلفة، لكن هذا التطور واكبته مشاكل محاسبية ناتجة عن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين دول العالم.

وبالنظر إلى دورها في هذا الميدان، فإن المحاسبة في أي بلد تخضع لإطار قانوني وتنظيمي، يشكل مرجعا أساسيا لها يعمل على تنظيمها، وتوضيح المبادئ والقواعد الأساسية التي تقوم عليها، وتحديد القوائم المالية التي يجب إعدادها، وذلك بما ينسجم مع متطلبات التطور في كل دولة، في ضوء الأنظمة والتشريعات والقوانين السائدة في كل منها، وهو ما ساهم في تعزيز الاختلاف والتباين في الممارسات المحاسبية بين دول العالم المختلفة، وقد انعكس ذلك وبدا واضحا في اختلاف أسس القياس والإفصاح المحاسبي.

وبما أن تحقيق الانسجام في إعداد التقارير المالية في مختلف أرجاء العالم هي الحاجة الملحة لهذا العصر، لعدة أسباب من بينها عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية، وتطور الأسواق المالية العالمية والانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسيات، كل هذا جعل من المحاسبة في قمة الاهتمام، وبدأ السعي للعمل على إرساء نظام محاسبي مبني على إخضاع الممارسة المحاسبية على مستوى الدول لمعايير دولية، وهو ما مهد لظهور ما اصطلح عليه بمعايير المحاسبة الدولية.

نرى أن هناك عدة جهود لمنظمات دولية وإقليمية من أجل تحقيق نوع من التوافق بين المعايير المحاسبية المطبقة في كل بلد، من أجل الوصول إلى توحيد محاسبي دولي، على رأسهم لجنة معايير المحاسبة الدولية التي أعيدت هيكلتها فيما بعد تماشيا مع التطورات الحاصلة في الميدان، ولقد أحرزت عملية وضع المعايير الدولية في السنوات القليلة نجاحا ملحوظا في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر من طرف الدول.

ومن أجل معرفة كيف تطور الفكر المحاسبي من المبادئ إلى معايير المحاسبة الدولية، وما هي اتجاهاته الجديدة ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للمحاسبة وذلك بالتطرق إلى نشأتها و تطور دورها الوظيفي إلى نظام متكامل للمعلومات، لها أسس ومبادئ تركز عليها، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الممارسات المحاسبية الدولية، وذلك بعرض نموذجين لأبرز التنظيمات المحاسبية على المستوى الدولي، والأسباب التي أدت إلى هذا الاختلاف المحاسبي بين الدول، والذي نتج عنه عدة مشاكل وهو ما أدى إلى التفكير في التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي من اجل تجاوز هذا الاختلاف، والمبحث الثالث تم التطرق إلى معايير المحاسبة الدولية والتي كانت بمثابة حل للمشاكل الناتجة عن الاختلاف المحاسبي بين الدول.

المبحث الأول: الإطار النظري للمحاسبة

تعتبر المحاسبة قديمة قدم التاريخ المدون للحضارات الإنسانية، فلم تبرز حضارة إلا وكانت المحاسبة إحدى ركائزها الأساسية، فلقد واكبت عبر مراحل نشأتها وتطورها ازدهار الاقتصادي للمجتمعات الإنسانية، وتأقلمت مع المتغيرات البيئية والقانونية والاجتماعية السائدة في تلك المجتمعات، وذلك من خلال السعي الدؤوب إلى إشباع احتياجات فئات المجتمع المتعددة من البيانات والمعلومات الضرورية لترشيد قراراتها الاقتصادية.

المطلب الأول : نشأة المحاسبة و تطورهما التاريخي

يختلف الباحثون حول تعيين تاريخ محدد لنشأة المحاسبة، لذلك سوف نحاول أن نستعرض تاريخ نشوء و تطور المحاسبة خلال مختلف الحضارات البشرية القديمة، فقد تم تقسيم التطور الوظيفي للمحاسبة إلى ثلاث فترات زمنية يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: الحقبة التاريخية الأولى (منذ القدم إلى نهاية القرن 15م)

أثبتت الدراسات المحاسبية أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل البيانات المالية، ترجع إلى عهد الآشوريين حوالي 3500 سنة قبل الميلاد، كما أظهرت شرائع حمورابي التي كانت سائدة حوالي 1750 سنة قبل الميلاد بعض المواد ومنها المادتين (104-105) اللتان تعالجان تنظيم المعاملات المالية والتبادل التجاري، فقد تم اكتشاف الآلاف من ألواح الطين تعود لمرحلة الحضارة البابلية، كانت تستخدم بمثابة تعبير عن عملية مسك السجلات، و التي احتوت على الكثير من المعلومات المالية يتشابه قسم منها مع المعلومات التي تستخدم في الوقت الحاضر¹.

وتعتبر المحاسبة قديمة قدم اختراع الكتابة، فيرى مسمر MESSMER أن اختراع الكتابة المسمارية حوالي 2900 سنة قبل الميلاد، من قبل الكهنة السومريين أثر على علم الحساب وجعل الإثبات المحاسبي ممكناً، غير أن هذا الإثبات كان مقتصرًا على محاسبة بسيطة للمخازن، أما أكثر الأنظمة المحاسبية القديمة تطوراً فهو النظام الذي خلفه المصريون القدماء، فقد طورت إدارة خزائن الفراعنة نظاماً تفصيلياً لمحاسبة المخازن وساعد اختراع و تطوير صناعة أوراق البردي على الإثبات المحاسبي².

ولم تقتصر العمليات المحاسبية على عملية مسك السجلات والتسجيل فقط، بل تعدتها لتشمل عمليات التحليل والمقارنة ما بين مختلف المقاطعات والمناطق لكميات الثروات والممتلكات، ومدى مساهمة كل منها في النفقات العامة للدولة، مما استوجب وجود أنظمة محاسبية متطورة نسبياً، ويعتبر الإغريق أول من استخدم حسابات لقياس المدفوعات والمقبوضات.

¹ - النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2004، صص 27-29.

² - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، ط01، 1998، صص 12-13.

ومن حيث أساليب العد فقد عرف الإنسان خلال هذه المرحلة أساليب بدائية، مرت هي الأخرى عبر مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، و خلال هذه الحقبة وتحديدًا في عهد الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية خُطت المحاسبة خطوة واسعة إلى الأمام بفضل عاملين هما:

1. البدء باستخدام وحدة النقد كوسيلة لعملية التبادل التجاري بدءًا من القرن السادس قبل الميلاد.
2. ظهور بعض الأنظمة العددية المتطورة نسبيًا بدءًا بالنظام العددي اليوناني، ثم النظام العددي الروماني وأخيرًا النظام العددي الهندي العربي.

وقد أدى استحداث عدة أنظمة خاصة بالحضارة الرومانية، إلى تطور النظام المحاسبي بما يحقق أهداف الدولة في الإدارة و ممارسة شؤونها المالية، وبذلك تشكل هذه المرحلة بداية الاهتمام بالاقتصاد المالي والحساب الضريبي¹. أما في أوروبا حيث ساد نظام إقطاعي يمثل بنيانا اقتصاديا زراعيًا يحقق الاكتفاء الذاتي، اقتصر الإثبات المحاسبي على سجلات من رقائق جلود الحيوانات، تمسك لدى كبار ملاك الأراضي من رجال الكنيسة والإقطاعيين لمراقبة استلام وتسليم محاصيل الفلاحين لسيدهم، ثم انتشرت بين كبار الحرفيين طريقة إثبات أهم الأحداث الشخصية والاقتصادية في سجل واحد وفق التسلسل الزمني دون وجود أي نظام واضح للتسجيل².

كما نالت المحاسبة اهتمامًا وفيرًا في صدر الإسلام، باعتبارها وسيلة لحماية العاملين على جمع الزكاة والصدقات، وقيامهم بتسجيل ما تم تحصيله وصرفه من الأموال، فقد ساهمت الحضارة الإسلامية في تطور العمليات الحسابية عن طريق الأرقام العربية التي تم نقلها في بداية القرن 13م إلى أوروبا³.

لقد كانت البيانات المحاسبية بسيطة للغاية، وكانت أقرب إلى العمليات الحسابية منها إلى المحاسبة، وقد تجسدت في جداول حسابية وإحصائية عكست الأحداث الجارية حين ذاك، من عمليات تبادل ومقايضة بين الأفراد و الجماعات المختلفة، وكانت العمليات المالية تسجل من حيث أثرها على الغير فقط، وقد عرفت هذه الطريقة بطريقة القيد المفرد، ولكن مع تطور التجارة واتساعها وتعدد وتنوع العمليات المالية، ازدادت الحاجة إلى المحاسبة، وأصبح العمل وفق طريقة القيد المفرد عاجزًا عن استيعاب الأحداث المالية المعقدة، فأصبح هناك ضرورة للبحث عن طريقة أخرى أكثر تطورًا، وبالفعل تصاعد الاهتمام بالمحاسبة منذ القرن الحادي عشر وأفردت لها كتابات خاصة في القرن الثالث والرابع عشر الميلادي، وكان ذلك مؤثرًا على انتقال المحاسبة من المجال التطبيقي إلى مجال البحث النظري⁴.

¹ - النقيب كمال عبد العزيز، مرجع سابق، ص39.

² - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص13

³ - سليمان مصطفى الدلاهي، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2008، ص8.

⁴ - خليل الدليمي، وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة، عمان، الأردن، ج01، 2005، ص09.

الفرع الثاني: الحقبة التاريخية الثانية (بداية القرن 16م إلى منتصف القرن 18م)

يعتبر أول كتاب في أدبيات المحاسبة الذي تضمن عرضاً كاملاً لمسك الدفاتر وفق القيد المزدوج هو كتاب الراهب لوكا باسيولي Luca Pacioli ضمن كتاب عام للرياضيات باسم «مراجعة عامة في الحساب والهندسة والتناسب» *summa de arithmetica geometria propotion de computies et proportionnel* الذي نشر عام 1494م¹ والسبب في تأخر ظهور أدبيات المحاسبة هو حرص رجال الأعمال المنتفعين من المحاسبة على عدم نشر أسرار المهنة²، ومهما اختلف الباحثون في تقسيم الآثار التي خلفها باسيولي على المحاسبة فهم متفقون على إسناد الفضل إليه في نوعين من الآثار هما :

1. أول من وضع الأساس الواضح لمجموعة الدفاتر المحاسبية المؤلفة من دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، والمذكورة أو المسودة.

2. أنه كان أول من دعا إلى تجميع إيرادات ومصاريف المشروع، من خلال حساب الأرباح والخسائر بغية التعرف على الربح المادي للمشروع³.

إذن يمكن اعتبار مفهوم القيد المزدوج ثاني فائدة رئيسية تقدمها الرياضيات للمحاسبة، بعد أن قدمت لها الأنظمة العددية في مرحلة تاريخية سابقة.

ولعل من أهم الظروف التي أقامت الفرصة للتفكير في القيد المزدوج في ذلك الوقت، هي قيام شركات الأشخاص في شكل شركات محاسبة وشركات تضامن، حيث ظهرت الحاجة إلى فكرة الوحدة المحاسبية وحساب الأرباح على العمليات التجارية، حتى يتحدد لكل شريك نصيبه فيها، وقد حدد عدة خصائص مميزة لإمسك الدفاتر على أساس القيد المزدوج في الفترة السابقة على بداية القرن السادس عشر كالآتي⁴:

أ. كان الهدف من المحاسبة في تلك الفترة هو إمداد المالك بالبيانات التي توضح أصوله والتزاماته، واستخدام البيانات المحاسبية كأساس لمنح الائتمان، وكوسيلة لتحديد حقوق الشركاء، وقد ترتب على ذلك أن الحسابات كانت تعد من أسرار التاجر، ولم يتوفر أي ضغط خارجي يلزم بالتحقق من صحتها أو من إمساكها وإعدادها طبقاً لقواعد محددة.

ب. لم يكن للوحدة المحاسبية حدود واضحة، فكثيراً ما كانت الحسابات تظهر العمليات الخاصة بالمالك بالإضافة إلى عملياته التجارية.

¹- Bernard Colasse, les grands auteurs en comptabilité, France, ^{ed} MS-management et société, 2005, p05

²- رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص16.

³- حسام الدين مصطفى الخدّاش، وآخرون، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط02، ج01، 1998، ص18.

⁴- عبد الحفي مرعي، محمد سمير الصبان، دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت، 1990، ص130-131.

ج. لم تكن فكرة الفترة المحاسبية، أو فرض استمرار الوحدة المحاسبية، من الأمور المعروفة في ذلك الوقت، ويرجع أساسا إلى أن معظم العمليات التجارية، كانت عمليات محددة ومستقلة وتنتهي بمجرد تحقيق الغرض المحدد منها.

د. كانت القيود في الدفاتر وصفية إلى حد كبير، حيث تحدد مواصفات موضوع العملية بأدق التفاصيل، وذلك لتعدد وحدات النقد الموجودة حينئذ، وعدم وجود وحدة قياس موحدة يمكن الاعتماد عليها كمقياس للقيمة في كل العمليات التي يقوم بها التاجر.

وعندما بدأ ينتشر استخدام النقود كمقياس عام للقيمة، وبدأت تظهر وتنتشر الرأسمالية التجارية التي تسعى لتحقيق أرباح نقدية طائلة، عن طريق توسيع التبادل التجاري وتنمية التجارة الدولية، وظهر رأس المال بشكل واضح في القرن السادس عشر الميلادي، والمطالبة بإعداد الميزانية العامة للمشروع سنويا، وبعد تطور علم الحساب بسيادة النظام العشري، أصبحت المعرفة المحاسبية شعبية لدى غالبية التجار، لذا فإن المشرع الفرنسي الرائد الأول في قوانين التجارة الأوربية، قد طلب في قانون تنظيم التجارة عام 1673م حتى من التاجر الصغير مسك سجلات محاسبية نظامية، وأعلن أن هدف الميزانية العامة هو تحديد ثروة صاحب المشروع¹.

الفرع الثالث: الحقبة التاريخية الثالثة (من منتصف القرن 18 إلى الآن)

عمت الطريقة الإيطالية معظم أنحاء أوروبا في الفترة التاريخية اللاحقة لبايولي، والتي تشمل القرنين السادس عشر والسابع عشر، وتزايدت المعرفة المحاسبية والمبادئ والأساليب والممارسات بشكل كبير بداية من عام 1775م فقد ترتب عن الثورة الصناعية زيادة الاعتماد على المؤسسات ذات النطاق الضخم، وقد تحول مفهوم الملكية من الملكية الفردية والمشاركة إلى الملكية عن طريق حملة الأسهم، في ظل وجود قانون المؤسسات، وبطبيعة الحال فإن ملاك رأس المال كانوا مهتمين بالحصول على عائد من استثماراتهم في المؤسسة، مما ترتب على ذلك التأكيد على الدخل، الأمر الذي أدى إلى تطوير مفهوم الدخل المحاسبي ومفهوم الدورية، كما تم النظر إلى المؤسسة على أنها مستمرة في نشاطها على أساس فرض الاستمرارية، ووفقا لذلك فإن الأصول الثابتة كان يتم تقييمها على أساس التكلفة الأصلية مطروحا منها الاهتلاك، ونتيجة لزيادة تعقد المشروعات ونشوء أساليب جديدة للتحليل المحاسبي من أجل التعامل مع المنافسين، تطورت محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية أثناء تلك الفترة، فلم يعد ينظر إلى القوائم المالية كمؤشرات ذات دلالة عن المركز المالي ونتائج الأعمال السابقة، بل تم توجيه نظر المحاسبة نحو نفعية القرار في تلك الفترة، وقد تم وضع مزيد من التركيز على نشوء أساليب وممارسات ونظم للمحاسبة لجعلها أكثر نفعاً في عملية اتخاذ القرار².

¹ - رضوان حلوة حنان، مرجع سابق، ص11.

² - أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، منظور التوافق المحاسبي الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ج01، 2006، صص109-111.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

إذن لم تعد وظيفة المحاسبة محصورة في تسجيل الأحداث المالية وتبويبها، وإنما أصبحت تشمل قياس الأحداث المالية وتحليلها وتفسيرها وتوصيلها إلى الجهات المستفيدة منها، وأصبحت أيضا وسيلة هامة للرقابة على استخدام الموارد المالية والمادية والبشرية في المشروع وتقييم الأداء.

ومن جانب آخر فقد كان ظهور ما يعرف بالجامع المهنية المحاسبية، من أهم المعالم البارزة التي شهدتها الحقبة التاريخية الثالثة لتطور المحاسبة، ومن أمثلتها الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA ومعاهد المحاسبين القانونيين في كل من إنجلترا وأستراليا ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB... الخ، حيث عملوا على تكريس ووضع فروض ومبادئ محاسبية، وذلك من خلال البحوث والدراسات والتوصيات التي صدرت عنهم خلال القرن العشرين ميلادي¹.

كما أن العولمة وما رافقها من تطور في الظروف الاقتصادية والتكنولوجية، وما نتج عنها من تحرير للتجارة العالمية، وانتقال رؤوس الأموال المستثمرة، وظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى وانفتاح الدول على العالم الخارجي، وغيرها من العوامل التي أدت إلى صدور المعايير المحاسبية الدولية والعمل على تطويرها وتعديلها كلما اقتضت الظروف لذلك، ساهم في تطوير الأسس النظرية والتطبيقية للمحاسبة، وعمق مستوى الإفصاح للبيانات والمعلومات المحاسبية، وزاد منفعتها في اتخاذ القرارات المختلفة خاصة في مجال الاستثمار.

المطلب الثاني: طبيعة المحاسبة

يجمع الباحثون على أن المحاسبة من حيث طبيعتها علم اجتماعي يستجيب للحاجات الآتية للمجتمع، سبق التطبيق فيها التنظير، وقد نما هذا العلم وتطور عبر التاريخ معتمدا على فروع المعرفة الأخرى.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول المحاسبة

نظرا لاستمرار المحاسبة في التطور كفرع من فروع المعرفة واهتمام الباحثين بها، فقد تم إنشاء العديد من الجمعيات العلمية والمعاهد المتخصصة بالمحاسبة، والتي أخذت على عاتقها خاصة في العقود الأخيرة مسؤولية إرساء قواعد الفكر العلمي والنظري للمحاسبة، والعمل على تطويرها على مستوى عالمي.

1- مفهوم المحاسبة:

سنحاول طرح بعض التعاريف الصادرة عن بعض الجمعيات العلمية والمعاهد المتخصصة في المحاسبة كما يلي:
أصدرت لجنة المصطلحات AIA التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين، والذي أصبح اسمه فيما بعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1941م تعريفا للمحاسبة على أنها "فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عن هذه العمليات والأحداث"².

¹- خليل الدليمي، وآخرون، مرجع سابق، ص10.

²- يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة، الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن ط01، 2001، ص16.

نلاحظ أن هذا التعريف يعتبر المحاسبة فن أو حرفة تتم مزاولتها لتحقيق أغراض محددة، كما يعتبرها نظام يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات الاقتصادية، التي تحدث في المؤسسة وتفسير النتائج التي تترتب على هذه العمليات والأحداث.

وفي عام 1966م قدمت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA تعريفا للمحاسبة والذي نص على أنها "عبارة عن عمليات تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية، للاستفادة منها في اتخاذ قرارات أفضل باستخدام تلك المعلومات"¹.

نلاحظ أن هذا التعريف يعتبر تعريفا مغايرا لمفهوم المحاسبة كما كان سائدا، فهو ينظر للمحاسبة على أنها علم باعتبارها نظاما للمعلومات.

وفي عام 1970م صدر تعريف آخر للمحاسبة من قبل مجلس المبادئ المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، يتناسب مع تطور دورها الوظيفي، باعتبارها نظاما للمعلومات والذي نص على ما يلي: "المحاسبة نشاط خدمي، وظيفتها تزويد معلومات كمية ذات طبيعة مالية بشكل أساسي، حول الوحدات الاقتصادية التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لعمل خيار من بين البدائل المتاحة"².
أضاف هذا التعريف للتعريف السابق، أن المعلومات التي تعدها المحاسبة يجب أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وفي ترشيد عملية الاختيار.

أما لجنة معايير المحاسبة الدولية فقد عرفت المحاسبة على أنها: "علم اصطلاحي غرضه قياس الوضع المالي ونتائج العمليات للنشاط الاقتصادي"³.

وفي التعريف الحديث نسبيا عرفت المحاسبة على أنها: "عبارة عن أداة اقتصادية فعالة تعتمد على قياس الأحداث الاقتصادية، والمعاملات المالية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإيصالها إلى مستخدميها، لأغراض التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة"⁴.

أضاف هذا التعريف للمحاسبة بعدا وظيفيا جديدا، إذ لم يعد اهتمامها مقصورا على النواحي الإجرائية الخاصة بأساليب التسجيل فحسب، بل تجاوز اهتمامها في هذا الإطار ليؤكد على الأهداف التي تسعى إليها، وهي توفير وتوصيل المعلومة الملائمة لمتخذ القرار.

هناك تعاريف أخرى لباحثين على غرار المؤسسات المهنية فمنهم من اعتبرها على أنها: "علم يبحث في القواعد والمبادئ العامة للعمليات المالية، من حيث التسجيل والتصنيف، واستخراج النتائج وبيان المركز المالي في النهاية"⁵.

¹ - النقيب كمال عبد العزيز، مرجع سابق، ص119.

² - طلال محمد الجعاوي وآخرون، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار البازوري للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص31.

³ - النقيب كمال عبد العزيز، مرجع سابق، ص122.

⁴ - النقيب كمال عبد العزيز، مرجع سابق، ص127.

⁵ - عاطف الأخرس، إيمان الهنيهي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار البركة، عمان، الأردن، ج1، 01، 2000، ص03.

كما عرفت على أنها: "نظام يحقق مسك، تخزين، معالجة، وتفسير الأحداث التي تقع في المؤسسة ثم إيصالها في شكل معلومات مفيدة، ومطابقة لاحتياجات مختلف المستخدمين المعنيين بهدف الوصول إلى الإدارة الفعالة"¹ وهناك من اعتبرها على أنها: "مجموعة من الحسابات ممسوكة وفق قواعد، فهي نظام للمعلومات خاضع لإجراءات ومعايير، نستطيع العمل بها، وتطويرها داخل المؤسسة لبلوغ كفاءة عالية من درجة التنظيم"².

من خلال ما سبق ندرك أن المحاسبة فن نشأ بداية لخدمة إجراءات التطبيق العملي، وعلم تمخض من الفن، نتيجة الممارسات والإجراءات العملية التطبيقية بعد تطويرها والإضافة إليها، إلى أن أصبحت علما مستقلا له فروضه ومبادئه وتطورت إلى أن أصبحت نظاما للمعلومات واختصت بوظائف من أجل تحقيق أهداف معينة.

2- وظائف المحاسبة:

انطلاقا من التعاريف السابقة والمختلفة للمحاسبة يمكن تلخيص وظائفها الأساسية فيما يلي:

أ. التحديد:

يمثل الجزء الأول من العملية المحاسبية، ويتضمن انتقاء أو اختيار تلك الأحداث الاقتصادية التي ينظر إليها كإثبات للنشاط الاقتصادي التي تقوم به مؤسسة معينة مثلاً: مبيعات السلع، تقديم خدمات، دفع أجور... الخ، فيتم الاعتراف بها لإثباتها في السجلات المحاسبية للمؤسسة، أما الأحداث التي لا تهم المؤسسة بصورة مباشرة فيتم تجاهلها محاسبياً لأنها لا تؤثر على بنود قوائمها المالية.

إذن نشاط التحديد هو عملية انتقاء العمليات المالية، التي تؤثر على القوائم المالية للمؤسسة المعنية واستبعاد العمليات الأخرى غير المؤثرة³.

ب. القياس والتسجيل:

بعد تحديد الأحداث الاقتصادية (العمليات المالية) يتم قياسها، ويعني القياس "ترجمة المعاملات المالية التي تقوم بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، إلى قيم نقدية باستخدام عملة معينة"، ويشمل القياس المحاسبي كل ممتلكات المشروع (الأصول)، وديونه المستحقة للغير (الالتزامات)، والمصروفات والإيرادات... الخ⁴، ويتبع هذا القياس النقدي التسجيل في الدفاتر المحاسبية أو الحاسوب لتقديم توثيق تاريخي مستمر للأحداث المالية التي تم تحديدها للمؤسسة المعنية.

ج. التوصيل:

تبدأ وظيفة التوصيل عندما تنتهي وظيفة القياس، حيث تقوم المحاسبة بتوصيل المعلومات إلى المستخدمين بالطريقة المناسبة، بهدف نقل نتيجة الأحداث الاقتصادية السابقة إلى المستخدمين أو الأطراف ذوي المصالح لمساعدتهم

¹ - pierre lasseque, gestion de l'entreprise et comptabilité, paris, édition Dalloz, 1996, p18

² - GAPRON. M, la comptabilité en perspective, paris, édition la decouvert, 1993, p03

³ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري - التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص13.

⁴ - يحيى قللي، مبادئ المحاسبة المالية، إيتراك للطباعة، مصر، ط01، 2004، ص11.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

في اتخاذ القرارات السليمة والمناسبة¹، ويتم توصيل المعلومات الناتجة من عملية القياس عبر التقارير المحاسبية. ويمكن تبسيط وظائف المحاسبة بالشكل المرفق التالي:

الجدول رقم 01: وظائف المحاسبة

وظائف المحاسبة		
نشاط التحديد	القياس والتسجيل	التوصيل
- تحديد الأحداث الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسة حتى يتم الاعتراف بها محاسبياً، وتسمى تلك الأحداث بالعمليات المالية .	- قياس تلك الأحداث الاقتصادية بوحدة النقد الوطني. - تسجيل تلك الأحداث الاقتصادية المعترف بها. - تصنيفها، تلخيصها.	- إعداد القوائم والتقارير المالية. - تحليلها وتفسيرها للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري- التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص13.

هذا بالإضافة إلى وظائف أخرى ثانوية نذكر منها ما يلي²:

د. وظيفة رقابية:

تحقق المحاسبة رقابة جيدة على استخدام الموارد في الوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال التسجيل وآلية الضبط والحماية التي توفرها، ومن خلال المقارنة بين مؤشرات الأداء الفعلي والمعياري، وبيان أسباب الانحرافات مما يسمح بتحقيق رقابة على كفاءة الأداء واتخاذ إجراءات إدارية مناسبة .

هـ. وظيفة إخبارية أو استشارية:

وذلك من خلال تقارير الأداء المتعددة التي تقدمها للإدارة والجهات المعنية والرقابية المهمة بأداء المشروع، مما يسمح بالاطلاع على أسباب الخلل وعدم الكفاية وتقييم النتائج، وتكريس الأسباب والعوامل التي أدت إلى نتائج ايجابية، وبالتالي اتخاذ الإجراءات الفنية والاقتصادية المناسبة.

3- أهداف المحاسبة:

يجب التفريق بين الأهداف والوظائف، فالهدف هو الغاية التي نرغب في تحقيقها، أما الوظيفة هي مجموعة الأعمال التي يتم القيام بها من أجل تحقيق هذه الغاية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي³:

¹ - يحي قللي، مرجع سابق، ص12.

² - خليل الدليمي، وآخرون، مرجع سابق، ص14.

³ - خليل الدليمي، وآخرون، مرجع سابق، ص15.

- أ. تنظيم علاقة المؤسسة مع كافة الأطراف الداخلية والخارجية، وذلك بالمحافظة على الحقوق وتحديد الالتزامات بدقة على أساس موضوعي.
 - ب. قياس نتيجة النشاط الاقتصادي من ربح أو خسارة، وبيان المركز المالي للوحدات الاقتصادية.
 - ج. تحقيق رقابة وضبط داخلي على استخدام الموارد الاقتصادية للمؤسسة، من خلال العمل على ترشيد الاستهلاك وتخفيض التكاليف ووقت انجاز الأنشطة.
 - د. رفع كفاءة عمل الإدارة من خلال تقديم البيانات التي تساعد على ممارسة وظائفها، من تخطيط ورقابة واتخاذ القرار بصورة رشيدة وتقييم الأداء .
 - هـ. تقديم المعلومات للمستخدمين الخارجيين، وتشمل بشكل أساسي القوائم المالية منها: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية... الخ التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية في مجال الاستثمار والتمويل والإقراض، وفي مجال الخطط العامة على مستوى القطاع الاقتصادي أو الدولة بشكل عام.
 - و. المحافظة على ممتلكات الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة التي تعود بفائدة على المجتمع ككل.
 - ز. تسمح بتقييم الكفاءات والمخاطر الاقتصادية والمالية للمؤسسة¹.
- إذن أهداف المحاسبة توفير المعلومات للأطراف الداخلية والخارجية بشكل عام، ولكن هذه الأهداف ليست ثابتة فهي تتغير بتغير المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية للبيئة التي تعمل بها المحاسبة، حيث بعد ما كان تحديد المركز المالي يمثل الهدف الأساسي للمحاسبة أصبح الهدف هو التركيز على المعلومات التي تقدمها.

الفرع الثاني: فروع المحاسبة وعلاقتها بالعلوم الأخرى

أدى تطور المحاسبة إلى نشأة فروع جديدة متخصصة للمحاسبة، يتناول كل فرع منها موضوعات محددة ويخدم أطراف معينة، وقد تطور هذا العلم معتمداً على فروع المعرفة الأخرى التي أخذ منها أكثر مما أعطاه.

1. فروع المحاسبة:

هناك عدة فروع للمحاسبة يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ. المحاسبة المالية:

تعتبر المحاسبة المالية أقدم فروع المحاسبة، تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية التي تتم في المؤسسة، خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة، وذلك بهدف التوصل في نهاية تلك الفترة إلى نتيجة أعمال المؤسسة وما حققته من ربح أو خسارة²، فالمحاسبة المالية توفر المعلومات اللازمة للمساعدة في عملية اتخاذ القرارات، سواء لمديري المؤسسة الاقتصادية أو للأطراف الخارجية، وهي تقوم على إطار نظري مبني على افتراضات ومبادئ

¹- Bernard ensault, christon horreau, comptabilité financier, France, 3^{eme} Ed presse universitaire, 2001, p 18.

²- حسام الدين مصطفى الخدّاش وآخرون، مرجع سابق، ص20.

ومعتقدات، ويمثل هذا الإطار المرشد الأساسي لعمل المحاسب، كما أن هذه المبادئ تتميز بالمرونة حيث تسمح بالاختيار من بين الأساليب المحاسبية البديلة¹.

ب. محاسبة التكاليف:

تفيد محاسبة التكاليف في القيام بعملية التخطيط والرقابة على عناصر التكاليف المختلفة، فهي تهتم بتحديد تكلفة الإنتاج بغية تحديد الأرباح المتوقعة، والعمل على مراقبة التكاليف للمحافظة على بقائها عند أدنى حد ممكن، وتزويد الإدارة بالمعلومات التي تفيدها في التخطيط للمستقبل، واتخاذ القرارات ذات الأثر الكبير على نجاح المؤسسة كتحديد سعر بيع السلعة وتحديد حجم الإنتاج من كل منتج أو خط إنتاجي².

ج. المحاسبة الإدارية:

ترتبط المحاسبة الإدارية بمحاسبة التكاليف ارتباطاً وثيقاً، إذ أنها تقدم البيانات والمعلومات التي تستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات، ورسم السياسات المستقبلية للمؤسسة، ووضع الخطط الملائمة ورقابتها بغية ترشيد القرارات المتخذة³، وتتشابه المحاسبة الإدارية مع محاسبة التكاليف في أن كلاهما يوفر معلومات للاستخدامات الداخلية دون توفيرها للاستخدام من جانب الأطراف الخارجية، كما أن المعلومات غالباً ما تكون مستقبلية حيث يتم الاعتماد على المعلومات الماضية كأساس لتوفير البيانات المستقبلية وفقاً للأساليب الرياضية والإحصائية⁴.

د. المحاسبة الحكومية:

نجد هذا النوع من المحاسبة في المؤسسات الحكومية والهيئات العامة التي لا تسعى لتحقيق الربح، وإنما تسعى لخدمة المجتمع، فهي تعمل على تزويد إدارة تلك المؤسسات بمعلومات مالية مفيدة تساعد في الرقابة على صرف أموال الدولة، وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المالية التي تصدرها.

هـ. المحاسبة الضريبية:

تهتم بعرض البيانات المحاسبية اللازمة لأغراض تحديد الربح الضريبي، وقد تزايدت أهمية المحاسبة الضريبية في عصرنا الحاضر نظراً لتزايد أهمية ضريبة الدخل كعنصر من عناصر إيرادات الدولة، وذلك ما جعل المجالس المهنية المحاسبية تولي عناية خاصة نحو وضع القواعد والمعايير المحاسبية الخاصة باحتساب الوعاء الضريبي لمؤسسات المساهمة خصوصاً بعد تعاظم دور المؤسسات المتعددة الجنسيات.

¹ - محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004، ص42.

² - حسام الدين مصطفى الخدّاش، وآخرون، مرجع سابق، ص20.

³ - حسام الدين مصطفى الخدّاش، وآخرون، مرجع سابق، ص21.

⁴ - محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص44.

و. تدقيق الحسابات:

يتضمن هذا الفرع من فروع المحاسبة المبادئ العلمية التي تحكم إجراءات فحص السجلات، والدفاتر المحاسبية للتحقق من صحة القوائم المالية الختامية، ومن أن هذه القوائم تمثل بصورة عادلة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة التي تصدر هذه القوائم، ويقوم بمهمة تدقيق الحسابات في العادة محاسبون قانونيون خارجيين، بقصد توفير عنصر الاستقلالية والحياد، ويحكم مهنة التدقيق مجموعة من المعايير والإجراءات المقننة التي تصدرها عادة المجالس المهنية المحاسبية¹.

ز. فروع محاسبة حديثة أخرى مثل:

- المحاسبة الاجتماعية:

تهتم بقياس البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي، حيث يترتب عن النشاط الاقتصادي تكاليف اجتماعية في صورة تلوث الهواء والمياه والبيئة بشكل عام، أو منافع اجتماعية نتيجة تنفيذ البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة أو العناية والاهتمام بشرائح واسعة من المجتمع، وقد ساهمت الجمعيات والمعاهد المهنية في تطوير هذا الفرع من المحاسبة وأصبح ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمسؤولية أساسية، وإلى هدف تحقيق الربح كمسؤولية ثانوية.

- محاسبة الموارد البشرية:

تهتم بالمحاسبة عن الأفراد كمورد من الموارد، وتقوم بقياس البيانات الخاصة بالموارد البشرية وتوصيل هذه المعلومات للأطراف المستفيدة، بجمع المعلومات الإدارية، وتقييم الأداء الخاص بالموارد البشرية وتصنيفها وقياسها وتسجيلها وتحديد لها بصفة دورية، وتقديمها للأطراف المختصة، مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة للتخطيط وتقييم الأداء².

2. علاقة المحاسبة بالعلوم الأخرى:

ترتبط المحاسبة بفروعها المختلفة بعلاقة وثيقة مع كثير من العلوم، حيث تعتمد عليها في تطوير أسسها وطرقها وأساليبها وبالمقابل فإنها تقدم لتلك العلوم خدمات كبيرة لا غنى عنها، وسنوضح طبيعة هذه العلاقة كما يلي:

أ. المحاسبة والاقتصاد:

لقد تأثرت المحاسبة بالعديد من المفاهيم الاقتصادية التي تهتم بقياس الإيرادات والمصروفات، وينظر إلى علم المحاسبة على أنه تخطيط اقتصادي، وذلك لدور المعلومات المحاسبية في وضع الخطط الاقتصادية، فالعلاقة بين المحاسبة والاقتصاد هي علاقة تبادلية، فالمحاسبة تركز على التحليل الرقمي للنشاطات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة والمتداخلة

¹ - خالد راغب الخطيب، أصول المحاسبة، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص ص 10-09.

² - خليل الدليمي، وآخرون، مرجع سابق، ص 38.

فيما بين الوحدات الاقتصادية، ولكي تدار هذه النشاطات وأعمال المؤسسات بكفاءة عالية، يجب الاعتماد على المعلومات المحاسبية لتحديد المسارات الاقتصادية وتوجيهها والرقابة عليها¹.

ب. المحاسبة وإدارة الأعمال:

تعتبر المحاسبة مصدر أساسي لتوليد وإنتاج البيانات والمعلومات الاقتصادية، التي تحتاجها الإدارة لمزاولة وظائفها بكفاءة عالية، فمحاسبة التكاليف تقدم تقارير الأداء إلى الإدارة التي تبين النفقات الفعلية لاستخدام الموارد الإنتاجية والانحرافات المعيارية لها، والإدارة تقوم بدراسة تلك الانحرافات وأسبابها واتخاذ الإجراءات المناسبة لإزالة أسباب الانحرافات السلبية، وتوطيد النتائج الإيجابية، والمحاسبة المالية تقوم بتقديم مؤشرات إجمالية، تتعلق بمخزون الإنتاج التام والإنتاج تحت التشغيل، وتكلفة المبيعات والربح والمركز المالي، وهذه المؤشرات تساعد الإدارة في تحديد الأهداف والسياسات واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة، أما المحاسبة الإدارية فإنها تقوم بتقديم بيانات تاريخية وآنية ومستقبلية مقارنة، تساعد الإدارة في التنبؤ ووضع الخطط وتحديد السياسات المستقبلية المتوسطة والطويلة الأجل².

ج. المحاسبة والقانون:

هناك علاقة وطيدة بين المحاسبة والقانون وهذه العلاقة تظهر في مجالات عديدة ومختلفة، فالقانون يضع شروطاً محددة تلزم المحاسب بإجراءات معينة عند تصميم النظام المحاسبي، وتنظيم الدفاتر والسجلات المحاسبية، وطريقة عرض البيانات ونشرها، وكيفية توزيع الأرباح والخسائر وتشكيل الاحتياطات المختلفة، وتحدد النصوص القانونية كيفية إنشاء العقد للمؤسسة وقواعد العمل التجاري، وإجراءات الإفلاس والتصفية والاندماج وإعداد البيانات الضريبية، ويزداد تأثير المحاسبة بالتشريعات القانونية كلما ازداد التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، وبالمقابل تقدم المحاسبة معلومات هامة خاصة بما يتعلق بتحديد الربح الخاضع للضريبة والأرباح القابلة للتوزيع، وفي كثير من المنازعات القضائية يحتاج القاضي إلى خبرة المحاسب وإلى المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية كقرائن إثبات من أجل البحث في بعض القضايا.

د. المحاسبة والعلوم الرياضية والإحصائية:

تستخدم المحاسبة عدداً من الأدوات والأساليب الإحصائية والرياضية، خاصة في مجالات المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف، فنظرية القيد المزدوج التي تشكل ركناً أساسياً من أركان المحاسبة تنطلق أصلاً من المتساوية الرياضية، وقد أصبحت المحاسبة تستخدم الطرق الاحتمالية في القياس المحاسبي من أجل زيادة منفعة البيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولم تعد اهتمامات المحاسبة منحصرة في القياس الفعلي للأحداث الاقتصادية، وإنما أصبحت تهتم بقياس الآثار المتوقعة من هذه العمليات في المستقبل، وهذا يقتضي الاستعانة بالأساليب العلمية في التقدير والتحقيق والقياس وهي أساليب رياضية.

¹ - سليمان مصطفى الدلاهي، مرجع سابق، ص15.

² - خليل الدليمي، وآخرون، مرجع سابق، ص40.

٥. المحاسبة والمعلوماتية:

المعلوماتية هي العلم الذي يهتم بدراسة الأساليب الفنية المنظمة لمعالجة البيانات من أجل الحصول على المعلومات، بما في ذلك النظريات والتقنيات التي تتعلق بتخزين، توزيع، واسترجاع المعلومات، لذا تعتبر المحاسبة نظام معلومات فرعي، هدفه تحويل البيانات المحاسبية إلى قوائم وتقارير محاسبية، من خلال عمليات التشغيل التي يقوم بها النظام المحاسبي¹.

وهكذا نرى أن المحاسبة بفروعها المختلفة ذات صلة وثيقة بالعديد من العلوم وخاصة العلوم الاجتماعية، وهذه العلاقة هي علاقة تأثر وتأثير ومنفعة متبادلة.

الفرع الثالث: تطور دور المحاسبة الوظيفي إلى نظام للمعلومات

تطورت المحاسبة من نظام لمسك الدفاتر وبمجرد أداة توثيق تاريخي، إلى نظام متكامل للمعلومات، وللتعرف على طبيعة دور المحاسبة كنظام للمعلومات، فإنه ينبغي الإشارة بإيجاز لتعريف النظام بشكل عام وتوضيح مفهوم البيانات والمعلومات المحاسبية والعلاقات التي تربط بين هذه المفاهيم على النحو الآتي:

1. مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:

يتكون كل نظام من مكونات أساسية، تتفاعل فيما بينها وتعمل ضمن ظروف بيئية محددة لتحقيق الهدف من وجودها "فالنظام هو التركيب المنظم للأجزاء، الذي يشكل وحدة مركبة مع علاقات متداخلة ولإنجازات متقاطعة فيما بين هذه الأجزاء وبين النظام والبيئة المحيطة به"²، ويختلف النظام من حيث الحجم والصفات المميزة له والأهداف، والنظم يمكن أن تكون كبيرة متوسطة أو صغيرة، وممكنة أو يدوية، ويمكن تجزئتها إلى نظم فرعية مثل: نظم العمليات، نظم المعلومات الإدارية... الخ

ويعرف نظام المعلومات بأنه "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات لتحقيق أهداف معينة"³، وكما هو الحال بالنسبة لنظام المعلومات بشكل عام، فإن نظام المعلومات المحاسبي يتكون هو الآخر من مجموعة مترابطة من الموارد والعناصر المادية والبشرية، وسلسلة متصلة من الإجراءات، يتم تنفيذها وفق خطوات منتظمة ومتتالية وتنسيق محكم ويعرف بأنه "أحد مكونات تنظيم إداري، يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية".

بمعنى أن نظام المعلومات المحاسبي هو أحد النظم الفرعية المكونة لنظم المعلومات الإدارية داخل المؤسسة الاقتصادية بصفته يتصف بالشمول، ويتفاعل مع سائر النظم الفرعية الأخرى التي يمكن أن يشتمل عليها نظام

¹ - خليل الدليمي، وآخرون، مرجع سابق، ص 41-43.

² - علاء السامي وآخرون، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009، ص 45.

³ - كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 15.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

المعلومات الإداري، والذي يقوم بتوفير البيانات والمعلومات الملائمة والموضوعية من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد على تحقيق الأهداف.

إذن المحاسبة كنظام معلومات تسمح "بتعريف، قياس، تصنيف، وتسجيل عمليات المؤسسة، بهدف توليد معلومات قادرة على إرضاء حاجات المستخدمين بعد معالجتها"¹.

مما سبق يمكن تمييز ثلاثة أجزاء رئيسية لنظام المعلومات المحاسبي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. مدخلات النظام: وتتمثل في البيانات (أي الأرقام الخام) التي تعبر عن عمليات المبادلات المالية التي تحدث في المؤسسة، ويتم إدخالها إلى النظام بواسطة وسيط هي المستندات.

ب. وسائل المعالجة: تتم معالجة البيانات المالية بواسطة إجراءات محكمة بقواعد ومبادئ علمية معينة، وهذه الإجراءات هي: التسجيل، التبويب والتصنيف، التلخيص، تحليل النتائج والتقرير عنها، ويتم القيام بهذه الإجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية أو وفق برامج خاصة يتم تشغيلها من خلال أجهزة الحاسوب.

ج. مخرجات النظام: تتمثل مخرجات النظام المحاسبي في المعلومات الجاهزة المستخلصة من البيانات التي تم معالجتها بالإجراءات السابقة، وتخرج المعلومات من النظام محمولة على وسائط تسمى التقارير.

ويجب التمييز بين البيانات والمعلومات، فالبيانات تمثل الحقائق والمفاهيم بالأعداد والأحرف والرموز²، ذات دلالة معينة غير مبوبة لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها، وهي تمثل المادة الخام التي يتم إدخالها إلى نظام المعلومات.

أما المعلومات فهي تمثل النتائج التي نحصل عليها من عملية معالجة البيانات، وهي عبارة عن حقائق أو مدلولات وقد تكون في صورة كمية أو غير كمية مفيدة في اتخاذ القرارات³، فالمعلومات تركز على البيانات ذات المعنى والتي تؤثر على فهم الفرد الذي يتلقاها⁴.

ويمكن تلخيص طبيعة المحاسبة بالشكل التالي:

¹ -Bernard ensault ,et autres, op, cit, p11.

² - نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 15.

³ - نفس المرجع، ص 15.

⁴ - Patrik boisselier, contrôle de gestion, France ^{2eme} Ed librairie veibert, 2001, p 52.

الشكل رقم 01: المحاسبة كنظام للمعلومات

مدخلات: بيانات	معالجة البيانات	مخرجات: معلومات
1- نشاط التحديد	2- نشاط القياس والتسجيل	3- نشاط التوصيل
أحداث وعمليات مالية تؤثر على المؤسسة	عمليات المعالجة: تشغيل البيانات المحاسبية	إعداد القوائم المالية لخدمة المستخدمين الخارجيين
تحديد واعتراف بالأحداث الواجب المحاسبة عنها	القياس المحاسبي، تطبيق إجراءات الدورة المحاسبية	توصيل إفصاح

المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري - التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص17.

2. وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

تتركز الوظيفة الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي، في تقديم البيانات وإنتاج المعلومات الملائمة في الوقت الملائم لمستخدمي هذه المعلومات، هذا إلى جانب بعض الوظائف المشتقة منها ما يلي¹:

أ. معلومات إجمالية لخدمة وظائف تقليدية منها:

- تحديد نتيجة أعمال المؤسسة عن فترة معينة.
- تحديد المركز المالي للمؤسسة في لحظة معينة.

ب. معلومات تفصيلية لخدمة وظائف متطورة منها:

- معلومات عن نشاط الأقسام داخل المؤسسة لقياس وتقييم الأداء وتحديد المسؤولية.
- معلومات تساعد الإدارة في القيام بوظائف التخطيط والرقابة.
- معلومات تناسب احتياجات أطراف أخرى خارجية مثل البنوك والمستثمرين.
- التنسيق مع النظم الفرعية بشكل لا يترتب عليه أي تعارض بين هذه النظم وبين النظام ككل بصفة عامة.
- التقييم الذاتي وذلك بأن يتم تصميم النظام بشكل يوضح إمكانية تقييم الأداء ومدى إنجاز الأهداف المطلوبة والتي ينبغي أن تكون محددة بوضوح.

3. خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص تجعله يحظى بالقبول يمكن تلخيصها فيما يلي²:

¹ - كمال الدين مصطفى، وصفي عبد الفتاح، محمد سمير، محمد السيد، محاسبة الشركات، تحليل النظم والمشاكل المحاسبية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008، صص 19-20.

² - كمال الدين مصطفى، وآخرون، مرجع سابق، صص 21-22.

- أ. **الملائمة:** وتعني أن يتم تصميم النظام بما يلائم حجم وطبيعة النشاط وهيكله التنظيمي.
- ب. **المرونة:** وتعني تصميم نظام بشكل يقبل أي تعديل أو تغيير تحت أي ظروف معينة، دون القيام بتغيير شامل للنظام نفسه.
- ج. **الدقة:** ويعني مراعاة تصميم نظام محاسبي بكل أركانه ومراحله.
- د. **الأفراد:** تزداد فاعلية النظام المحاسبي باستخدام أفراد متخصصين ذوي الخبرة العلمية والعملية.
- هـ. **الترباط:** بين المستندات والسجلات الخاصة بالقيد الأولي وبينها وبين سجلات القيد النهائي، وكذلك بين دفاتر الأستاذ والقوائم المالية.
- و. **المبادئ العلمية:** يجب مراعاة المبادئ العلمية والقواعد المحاسبية المتعارف عليها عند تصميم نظام المعلومات المحاسبي.
- ز. **الواقعية:** وتعني مراعاة الظروف الداخلية والخارجية التي تعمل في ظلها المؤسسة وإمكانياتها المادية والبشرية.
- ح. **الاقتصادية:** وتعني مراعاة عنصر التكاليف عند تصميم النظام، بحيث تزيد المنافع المتوقعة من النظام عن تكاليف إعدادة وتنفيذه.

ط. استخدام بيانات جيدة وذلك بغرض إنتاج معلومات جيدة.

المطلب الثالث: الركائز الأساسية لعلم المحاسبة

ترتكز المحاسبة على مجموعة من المفاهيم والمبادئ والإجراءات والسياسات، التي تعالج المشاكل المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة التي تحدث داخل المؤسسة الاقتصادية، والتي سوف نتطرق إليها بإيجاز كما يلي:

الفرع الأول: الفروض المحاسبية

يمكن تعريف الفرض بأنه "ما يؤخذ على أنه شيء مسلم به أو يوضح كبدية" وبتحديد أدق الفرض هو الذي يعطي الأساس الأول في التدريب لعملية الاستنتاج¹، أو هي جمل إخبارية مسلم بها لا تتضارب فيما بينها وهي متطلب ضروري لاشتقاق المبادئ، ولا تحتاج إلى برهان ويتعذر إثبات صحتها، وتتميز الفروض المحاسبية بجملة من الخصائص من أهمها ما يلي:²

- أن تكون قليلة العدد بقدر الإمكان، وإلا تعرض الباحث لاحتمالات الخطأ في عملية الاستدلال المنطقي.
- أن تكون مستقلة عن بعضها البعض، وإلا وقعنا في أخطاء التبرير الدائري الناتج عن استنتاج فرض معين من فرض آخر.

— أن تكون غير متعارضة، وإلا نتج بالضرورة مبادئ غير متسقة منطقياً.

ويجمع الفقه المحاسبي على أن الفروض المحاسبية الأساسية، والتي تتعلق بالهيكل المحاسبي أربعة فروض وهي:

¹ - نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمود الخلايلة، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ط1، 01، 1999، ص36.

² - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سابق، ص139.

1. فرض الوحدة المحاسبية*:

وهو يعني أن الوحدة المحاسبية سواء كانت مؤسسة فردية أو مؤسسة أشخاص أو مؤسسة أموال، وبصرف النظر عن هيكلها التنظيمي، تمتلك شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن مالكيها، وهي بالتالي مالكة لمجوداتها ومسؤولة عن التزاماتها اتجاه الآخرين، وأيضاً تمسك حساباتها من وجهة نظرها وليس من وجهة نظر ملاكها، وبناء على ذلك يجب فصل العمليات التي تتعلق بالمشروع عن العمليات المالية التي تتعلق بأصحابه¹. إذن يؤدي تطبيق هذا الفرض إلى تحديد مجال المحاسبة في العمليات المالية، التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة، واستبعاد جميع العمليات المالية المتعلقة بملاك المؤسسة أو المؤسسات الأخرى.

2. فرض الاستمرارية:

يفترض المحاسبون دائماً، أن الوحدة المحاسبية ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة، دون أن يكون أجل محدد لذلك²، بمعنى أن عمر المؤسسة مستقل عن عمر ملاكها، فالمؤسسة مستمرة في حياتها إلى ما لا نهاية ما لم تظهر قرينة موضوعية تشير إلى خلاف ذلك، ومن أمثلة القرائن التي تناقض فرض الاستمرارية، تصفية المؤسسة أو إعادة تنظيمها أو إفلاسها، ويعتبر فرض الاستمرارية حجر الزاوية الذي تعد بموجبه القوائم المالية الختامية للمؤسسة³، ويعتبر هذا الافتراض أساسياً لتبرير أسس وقواعد القياس والتقييم في المحاسبة، خاصة ما يتعلق منها بالأصول الثابتة، لأن المبادئ التي تحكم التقويم في حالة المشروع المستمر لا بد وأن تختلف عن المبادئ التي تحكم حالات التصفية.

3. فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد:

يفترض المحاسبون أن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة وإن كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصورة نقدية، إلا أن ما يصدر في الميزانية والقوائم الأخرى لا بد أن يكون قابل للقياس النقدي. كما يفترض المحاسبون ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد متجاهلين ارتفاع المستوى العام للأسعار، ولكن الاقتصاديون يرون ضرورة أخذ تقلبات الأسعار بعين الاعتبار، حتى تكون نتيجة النشاط الاقتصادي والمركز المالي معبرين عن الحقيقة، ومن أجل حل المشكلة قامت الهيئات والجمعيات المحاسبية بتقديم بعض الحلول فمثلاً أوصي مجلس مبادئ المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة نشر القوائم المالية المعدة وفقاً للأرقام القياسية لزيادة الأسعار، وإرفاقها بالقوائم المحاسبية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية، وبشكل عام بدأ الفكر المحاسبي يتوجه نحو تعديل القوائم المالية التاريخية، وظهر ما يسمى بالمحاسبة في ظل ظروف التضخم⁴، يمثل فرض وحدة القياس النقدي أساساً جوهرياً لاشتاق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد من أهم المبادئ المقبولة عموماً لدى المحاسبين والمدققين.

* - يصطلح عليها بفرض الوحدة الاقتصادية أو الشخصية المعنوية، الشخصية الاعتبارية وغيرها.

¹ - خليل الدليمي وآخرون، مرجع سابق، ص 17.

² - هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعقدة وفقاً للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 17.

³ - خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 18.

⁴ - خليل الدليمي، وآخرون، مرجع سابق، ص 18.

4. فرض الدورية:

تقدم المحاسبة المالية معلومات عن الأنشطة الاقتصادية لمؤسسة معينة، وذلك عن فترات زمنية قصيرة نسبياً عادة ما تكون سنة واحدة، وقد لجأ المحاسبون إلى تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات مالية متساوية، حتى يتسنى للمؤسسة الاقتصادية تقدير الربح والخسارة الناتجة عن عملياتها، وتحديد التكاليف والمصروفات الجارية لنشاطاتها، وهناك علاقة عكسية بين طول الفترة الزمنية ومدى ملائمة المعلومات والبيانات المالية لاتخاذ القرارات، فكلما طالت الفترة الزمنية كلما فقدت المعلومات والبيانات المحاسبية أهميتها وملاءمتها لاتخاذ القرارات، كما أن هناك علاقة طردية بين طول الفترة الزمنية ومدى قابلية المعلومات للتحقق والصحة، حيث أنه في حالة قصر الفترة المحاسبية سيكون من الصعب على المحاسب تحديد القيمة لعناصر القوائم المالية بشكل موضوعي ودقيق¹.

الفرع الثاني: المبادئ المحاسبية

تعتبر المبادئ المحاسبية القواعد العامة التي تحكم التطبيق العملي للمحاسبة، وتتسق المبادئ المحاسبية مع أهداف القوائم المالية والفروض المحاسبية، وفيما يلي عرض لأهم المبادئ وأكثرها تأثيراً على الممارسات المحاسبية

1. مبدأ التكلفة التاريخية*:

التكلفة التاريخية هي التكلفة الفعلية للأصل بتاريخ الشراء، حيث تسجل في المستندات والدفاتر المحاسبية وتبقى ثابتة دون تغيير لغاية بيع الأصل أو اهتلاكه، فهذا المبدأ يركز على ثبات القوة الشرائية لوحدة القياس النقدي. بمعزل عن الظروف الاقتصادية، وهناك اتفاق عام بين مستخدمي ومعدّي القوائم المالية على ضرورة وأهمية استخدام التكلفة التاريخية أساساً لقياس عناصر القوائم المالية وذلك لأن²:

أ. التكلفة التاريخية تتميز بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها، لأن الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية وهي غير قابلة للجدل أو التغير.

ب. كما أنها واقعية لتوافر المستندات والوثائق المؤيدة لها.

ومن هنا تكون البيانات المالية المعدة بموجب التكلفة التاريخية دقيقة، ولها أساس حقيقي وموضوعي، فهي غير خاضعة للحكم الشخصي، وبالرغم من كل ذلك فإن تطبيق أساس التكلفة التاريخية يواجه عدة انتقادات خاصة في حالة التضخم، حيث أن القيمة التاريخية تصبح غير واقعية، وبالتالي فإن القوائم المالية لا تمثل المركز المالي الحقيقي، إضافة إلى صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية، الأمر الذي أدى إلى المطالبة باستبدال هذا المبدأ بمبدأ القيمة الجارية للوصول إلى نتائج أكثر واقعية.

¹ - نعيم دهمش، وآخرون، مرجع سابق، ص 43.

* - تسمى أيضاً بمبدأ التكلفة الأصلية.

² - نعيم دهمش، وآخرون، مرجع سابق، ص 40-41.

2. مبدأ الاعتراف بالإيراد:

يعتبر الاعتراف بالإيراد من أكبر المشاكل تعقيدا التي تواجه مهنة المحاسبة، ويرجع ذلك إلى التباين والتنوع الشديد في طرق الإنتاج والبيع والسداد، لذلك يجب التمييز بين الاعتراف بالإيراد وتحقيق الإيراد، فالاعتراف بالإيراد يعني تسجيل أو تضمين عنصر معين في السجلات المحاسبية والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية، أما تحقق الإيراد فهو يعني تحويل الموارد غير النقدية إلى نقدية، وعموما يتوقف الاعتراف بالإيراد على أساسين هما¹:

أ. **أساس الاستحقاق:** ويعتبر الإيراد أنه تحقق عندما تنتقل ملكية الأصل من المؤسسة إلى المشتري أو عند تقديم الخدمة سواء حصلت قيمتها النقدية أم لا.

ب. **الأساس النقدي:** يتحقق الإيراد بموجب هذا الأساس عند استلام النقدية، بغض النظر عن تاريخ عملية البيع أو التسليم أو تقديم الخدمة، ويستخدم هذا الأساس خاصة في حالة البيع بالتقسيط. ويجمع الباحثون على أنه يجب الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع أو تأدية الخدمة.

3. مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات:

إن الغرض من مقابلة الإيرادات بالنفقات هو القياس الدوري لنتيجة نشاط المؤسسة من ربح أو خسارة، وهذا الأسلوب في تحديد دخل الدورة هو المقبول عموما في ظل الإطار الحالي للمحاسبة المالية.

أغلب أدبيات المحاسبة لم تخصص مبدأ مستقل للاعتراف بالمصروفات، وإنما يعرض ملحقا بمبدأ المقابلة، في حين يجب الاعتراف بالمصروفات حتى في حالة غياب أي إيرادات خلال فترة زمنية²، فكل المصاريف التي تتعلق وترتبط بإيراد معين تتم مقابلتها واستقطاعها من هذا الإيراد للمدة التي تحقق فيها لتحديد صافي الدخل، ويرتبط هذا المبدأ مع فرض الدورية وهو تطبيق للسببية، وذلك بربط الإيراد بنفقاته والأحداث التي لا تخضع للسببية تعالج في قائمة الدخل³.

4. مبدأ الثبات:

يعني تطبيق نفس المبادئ والقواعد المحاسبية خلال الفترات المحاسبية المتتالية، مما يشكل أساسا سليما للمقارنة بين نتائج المشروع خلال السنوات المتعاقبة، وأيضا بين نتائج المشروع ونتائج المشروعات الأخرى خلال عدد من الفترات المحاسبية، وتطبيقا لمبدأ الثبات يتم استخدام ذات الأسس والقواعد في تقييم الأصول وتكوين المخصصات وحساب المستحقات وإعداد الحسابات والقوائم المالية.

¹ - نعيم دهمش، وآخرون، مرجع سابق، ص 41.

² - رضوان حلوة حنان، مدخل نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص 194.

³ - طلال محمد الحجاوي، وآخرون، مرجع سابق، ص 56.

5. مبدأ الحيطة والحذر:

وهو يقتضي تحميل السنة المالية بكافة التكاليف الفعلية والمحتمل وقوعها، والأخذ فقط بالإيرادات الفعلية وعدم الاعتراف بالإيرادات المتوقعة إلا عند تحقيقها بشكل فعلي، وتطبيقاً لذلك يتم اتباع قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم الأصول المتداولة، وتشكيل مخصص الديون المشكوك فيها، كما يتم إثبات الإيرادات الفعلية التي استحققت أو حصلت، أما الإيرادات المحتملة فإنه لا يعترف بها.

6. مبدأ الموضوعية:

ويرتكز على ضرورة إثبات أي عملية مالية استناداً إلى دليل موضوعي يؤيد وقوع العملية، وهذا يبعد البيانات المحاسبية والقوائم المالية عن عوامل الذاتية والتحيز، ويؤدي إلى الوصول إلى نفس النتائج في حال تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية ذاتها، مهما كان الشخص الذي يقوم بعملية التسجيل والمراجعة والتدقيق.

7. مبدأ الأهمية النسبية:

ويقصد به إعطاء درجة أعلى من التركيز والأهمية للقضايا الرئيسية، ودرجة أقل أهمية للأمور الفرعية، وترتبط الأهمية بحجم العنصر ونوعه، ومدى تأثيره على قرارات المستفيدين من البيانات والمعلومات المحاسبية، ولكن لا يجب أن يفهم منه إهمال العمليات الصغيرة على حساب العمليات الكبيرة، والتضحية بالدقة على حساب الشمول، لأنه من الواجب إعطاء كافة العمليات المالية مهما كان حجمها ونوعها، أهمية ودقة كبيرة في عمليات التسجيل والقياس والتقييم، لكي تكون نتيجة النشاط الاقتصادي للمؤسسة والمركز المالي معبرين عن الحقيقة¹.

8. مبدأ الإفصاح:

يقصد بالإفصاح الوضوح وعدم الإبهام في عرض البيانات والمعلومات المحاسبية، عند إعداد الحسابات والتقارير والقوائم المالية، وقد أصبح هذا المبدأ مهماً جداً بعد ظهور مؤسسات الأموال، وتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، باعتبار أن عرض البيانات وتبويبها وتفصيلها وتوضيحها، يساعد تلك الأطراف مهما كانت درجة ثقافتها المحاسبية في اتخاذ القرارات وسوف نتعرض له بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفرع الثالث: الحاجة إلى تطوير مبادئ المحاسبة

لقد عانت بورصة الأوراق المالية بعد أزمة 1930م من تضارب الأسس المحاسبية المستخدمة في التطبيق العملي مما انعكس على نتائج العمليات وأدى إلى التضليل، وقد اقترح المجمع الأمريكي للمحاسبين AICPA أن الحل الأفضل لهذه المشكلة يكمن في:

1. تنقيف مستخدمي التقارير المحاسبية ووضعها في الحسبان حدود استخدام تلك المعايير.

2. تحسين التقارير المحاسبية لجعلها أكثر إعلاماً وإفصاحاً للمستخدمين.

¹ - خليل الدليمي، وآخرون ص ص 21-24.

وقد أعدت لجنة منبثقة عن AICPA مبادئ عامة تم إقرارها سنة 1933م، وتتمثل هذه الوثيقة المحاولة الأولى لتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً GAAP، وقد استخدمت اللجنة مصطلح المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وقد تضمنت هذه الوثيقة مبدئياً المبادئ الخمسة التالية:

1. تحقيق الإيراد بالبيع ما لم يكن التحصيل ليس مؤكداً منطقياً.
 2. يجب استبعاد المكاسب الرأسمالية من قائمة الدخل إلا في حالة إعادة التنظيم، على أن يتم إقرار ذلك من المساهمين.
 3. لا تعد الأرباح المكتسبة من مؤسسة تابعة جزء من أرباح المؤسسة المسيطرة إذا كانت متحققة قبل السيطرة.
 4. لا تستخدم القيمة الاسمية للأسهم المستعادة من قبل المؤسسة لقياس قيمة الأصول في الميزانية.
 5. يجب استبعاد المتحصلات (المدينين وأوراق القبض) المستحقة على المؤسسة أو مؤسساتها التابعة وإظهارها مفردة أو مستقلة.
- وقد فرضت هذه المبادئ على المؤسسات المسجلة في البورصة، وفي 1936م استعمل الجمع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وكان لارتفاع معدلات التضخم واتساع الأسواق المالية، وزيادة المساهمين وعدد المستفيدين من التقارير المالية، أثر على اشتداد المطالبة بوجود مبادئ محاسبية تضمن تقارير محاسبية قابلة للمقارنة من أجل اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: الممارسات المحاسبية الدولية

تباين الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العالم، الأمر الذي نتج عنه عدة مشاكل أهمها اختلاف التقارير المالية ومستوى الإفصاح، وكحل للمشاكل المحاسبية الموجودة على المستوى الدولي، سعت عدة منظمات إلى القيام بمحاولات التقليل من هذه الاختلافات، والوصول إلى قواعد ومبادئ محاسبية متفق عليها سعياً لتوحيد دولي، وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: اختلاف التطبيقات المحاسبية

إن وجود العديد من الاختلافات والتباين بين دول العالم في التطبيقات المحاسبية، نشأ أساساً من اختلاف الأنظمة الاقتصادية والمالية المستخدمة، مما أدى إلى عدم قدرة مستخدمي البيانات على اتخاذ القرارات التي تستند إلى معايير موحدة.

الفرع الأول: التنظيمات المحاسبية

أبرز هذه التنظيمات هي التنظيم المحاسبي الأنجلوساكسوني والتنظيم المحاسبي الفرنكفوني اللذان سوف نتطرق إليهما بإيجاز كما يلي:

1. إطار تنظيم المحاسبة الأنجلوساكسونية:

تتماشي نظم المحاسبة الأنجلوساكسونية مع نظام القانون العام، ومع حملة الأسهم باعتبارهم المصدر الرئيسي للتمويل، وهذا النموذج لا يطبق في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة فقط، بل إن تطبيقها منتشر في العديد من الدول، خاصة الدول التي كانت خاضعة للاستعمار الإنجليزي مثل: استراليا، أيرلندا، الهند، كندا، هونج كونج، كينيا، ماليزيا، نيوزيلندا، سنغافورة... الخ، وتعتبر هذه المحاسبة أكثر انتشارا من غيرها، بالإضافة إلى تأثيرها على معايير المحاسبة الدولية، وسنحاول فيما يلي التعرض للمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج للمحاسبة الأنجلوساكسونية.

- إطار تنظيم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن تنظيم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية لا تحدده القوانين التشريعية، وإنما يعتمد على الأسواق المالية فعملية إعداد المعايير المحاسبية تخضع لسلطة هيئة تداول الأوراق المالية Security and exchange commission SEC والتي أسندت عملية إصدار المعايير للمعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين American institutes of certified public accountants AICPA ، وفي سنة 1973م تم تعيين هيئة أخرى لإنجاز هذه المهمة تتمثل في مجلس معايير المحاسبة المالية FASB¹، وهذا بعد الانتقادات التي وجهت للإجراءات الصادرة من طرف المعهد الأمريكي للخبراء المحاسبين AICPA ، وبذلك انتقلت سلطة إصدار المعايير المحاسبية إلى مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مع بقاء هيئة تداول الأوراق المالية كجهة مشرفة فقط.

إذن تنظم المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية هيئات من القطاع الخاص، مجلس معايير المحاسبة المالية، ولكن بتدعيم من هيئة حكومية (SEC)، ويتكون الإطار الفكري للمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية من 06 بيانات لمبادئ المحاسبة المالية هي²:

أ. **البيان الأول:** يغطي "أهداف التقارير المالية لمؤسسات الأعمال" حيث عرض أهداف المحاسبة والغرض منها.

ب. **البيان الثاني:** "الخصائص النوعية للمعلومات المالية" تعرض للصفات والخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات.

ج. **البيان الثالث:** "عناصر القوائم المالية لمؤسسات الأعمال" تعرض لمفاهيم القوائم المالية وتعريف البنود التي تتضمنها مثل الأصول، الإيرادات، الالتزامات والمصروفات... الخ.

د. **البيان الرابع:** وهو يغطي "أهداف التقارير المالية لمؤسسات غير الهادفة للربح".

¹ - C. Mailliet baudrier, A. le manh, les normes comptables internationales, IAS/IFRS, Berti édition, Alger 2007 p11.

² - Dang. pham et Lionel colins. D, comprendre les états financiers anglo-saxons, éditions Dalloz 1995 pp25-26.

هـ. **البيان الخامس:** "أسس الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمؤسسات الأعمال" قدم إرشادات حول نوعية المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية.

أما فيما يخص القواعد والإجراءات الخاصة بالقياس المحاسبي، ومكونات التقارير المالية السنوية للمؤسسات الأمريكية فتتمثل فيما يلي¹:

تستخدم طريقتان للمحاسبة عن اتحاد المؤسسات هما طريقة الاندماج (اتحاد المصالح) إذا كان الاتحاد يتطابق مع GAAP وطريقة الشراء (الحيازة)، وفي ظل هذه الطريقة ترسم الشهرة وتستنفذ بطريقة القسط الثابت لمدة 40 سنة على الأكثر، وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية على التكاليف التاريخية لتقييم الأصول، ولا يسمح بإعادة التقييم إلا في حالة اتحاد المؤسسات وفقا لطريقة الشراء، وتقوم باستخدام طريقة القسط الثابت والقسط المتناقص فيما يخص الاهتلاك، وتعتبر طريقة FIFO أكثر انتشارا في تقييم المخزونات، ولكن يسمح باستخدام طريقة LIFO والتكلفة الوسطية المرححة CMP، أما عقود الإيجار التمويلي فيتم رسميتها.

يشتمل التقرير السنوي على المكونات التالية: قائمة الدخل، الميزانية، قائمة التدفق النقدي، قائمة حقوق الملكية، بالإضافة إلى بعض المعلومات المقدمة في التقرير السنوي مثل: بيانات مالية ربع سنوية، المعلومات القطاعية، الإفصاح عن ربحية السهم، ملخصات للقوائم المالية التي لا يراجعها المراجع المستقل، ملاحظات الإدارة بشكل موجز، ومن اللازم إعداد التقارير المالية الموحدة.

وتتضمن المفاهيم المستخدمة في القوائم المالية، الاستمرارية، والمقابلة، والثبات، عند تطبيق المبادئ المحاسبية خلال الفترات الزمنية بالإضافة إلى أساس الاستحقاق.

وعموما فإن النموذج المحاسبي الأنجلوساكسوني، يتميز بالدور الكبير الذي يلعبه القطاع الخاص ممثلا بالهيئات المحاسبية، في توفير المعلومات الضرورية لمتخذي القرارات الاستثمارية والتمويلية، إضافة إلى تأثير الأسواق المالية على تنظيم المحاسبة، وتضطلع مهنة المحاسبة في الدول التي تعتمد هذا النموذج بوظيفة إصدار المعايير المحاسبية ويهدف التقرير المالي إلى العرض العادل للمركز المالي ونتائج الأعمال.

2. إطار تنظيم المحاسبة الفرانكفونية

تتماشي نظم المحاسبة الفرانكفونية مع المتطلبات القانونية، وهي تستند إلى عدد من القواعد المحاسبية الصارمة، فهذا النظام يشجع أكثر المظهر القانوني على الجوهر الاقتصادي، ويعتمد على البنوك والدولة كمصدر للتمويل، وهو يطبق في العديد من الدول مثل اسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، بلجيكا، ألمانيا، الجزائر... الخ أما المؤسسات المهنية فلها دور ثانوي، وسوف نتطرق للمحاسبة في فرنسا كنموذج للمحاسبة الفرانكفونية.

¹ - فردريك تشوي وآخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية، دار المريح للنشر، السعودية، 2004، ص ص 120-122.

- إطار تنظيم المحاسبة الفرنسية:

الفرق بين المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية والمحاسبة في فرنسا، يكمن في سيطرة الدولة على تنظيم مهنة المحاسبة، وتأثير قانون الضرائب على القواعد المحاسبية، فالمصادر الأساسية للتنظيم المحاسبي الفرنسي هي القانون التجاري، قانون المؤسسات، والمخطط المحاسبي العام PCG المعد من طرف المجلس الوطني للمحاسبة CNC والمصادق عليه من طرف وزارة المالية، وهو الذي حدد أهداف المحاسبة¹، ويهتم بإصدار المعايير المحاسبية أربعة مؤسسات هي المجلس القومي للمحاسبة CNC لجنة معاملات البورصة COB هيئة خبراء المحاسبة والتنظيمات المحاسبية OECCA الاتحاد الوطني للمراجعين المعتمدين CNCC² وهذا عكس المحاسبة في الدول الأنجلوساكسونية التي يهتم بتنظيمها هيئات من القطاع الخاص مثل FASB، وتعتبر فرنسا ذات دور قيادي في مجال تطوير المحاسبة القومية، فقد أصدرت عدة خطط رسمية في هذا المجال عدلتها عامي 1982 و1986 لتعكس بذلك التوجيهات الصادرة عن المجموعة الأوروبية، وتعتبر مهنة المحاسبة في فرنسا صغيرة إلى حد ما وتفتقد إلى التقنية مقارنة بالدول الأنجلوساكسونية، كما أن سوق الأوراق المالية تعد صغيرة فأغلب التمويل يأتي من البنوك أو الدولة، ولا توجد جهة تقوم بإصدار المعايير المحاسبية إلا بعض التوصيات الصادرة عن القطاع الخاص، ولكن ليس لها صيغة رسمية، ورغم ذلك فإن الجهات المصدرة للقوانين تأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار، فالتقليد المحاسبي الفرنسي يعطي أولوية للدائنين وللسلطات الضريبية كما هو الحال في ألمانيا³.

أما فيما يخص القواعد والإجراءات المتعلقة بالقياس المحاسبي ومكونات التقارير المالية السنوية للمؤسسات الفرنسية فتتمثل فيما يلي⁴:

تعتبر طريقة الشراء هي الطريقة الأساسية في المحاسبة عن اتحاد المؤسسات، وتستخدم التكلفة التاريخية في تقييم الأصول الملموسة، أما المخزونات فيتم تقييمها على أساس طريقة FIFO أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة CMP ولا يسمح باستخدام طريقة LIFO، وتخضع الأصول الثابتة للاهلاك وفقا لمعدلات الاهلاك الضريبية، أما الإيجار التمويلي فلا يتم رسملته .

يشمل التقرير المالي في المؤسسات الفرنسية على قائمة الدخل، الميزانية، قائمة التدفق النقدي، تقرير المراجع تقرير مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الملاحظات، ويجب على المؤسسات الكبرى إعداد مستندات تختص بحماية أعمالها من الإفلاس، وكذلك التقرير الاجتماعي وهو أمر مبتكر في فرنسا.

قائمة التدفق النقدي يوصي بها لكنها غير ملزمة، ويتطلب قوائم المؤسسة المنفردة والموحدة، ويسمح قانون التجارة بإعداد قوائم مالية مبسطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويجب أن تعد هذه القوائم بما يتفق مع التشريع.

¹ - D.pham et lionel collins. D, Op , cit, P 07.

² - فردريك تشوي وآخرون، مرجع سابق، ص 89.

³ - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 53.

⁴ - فردريك تشوي وآخرون، مرجع سابق، ص 97.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

وبصفة عامة تختلف المحاسبة في الدول الفرانكفونية عن المحاسبة في الدول الأنجلوساكسونية، فهي لا تهدف إلى التركيز على تلبية احتياجات المستثمرين، بل تمثل للسياسات الحكومية وخضوعها للقوانين الضريبية، فالمعلومات المفصح عنها تتميز بالتحفظ والسرية وتسعى إلى حماية الدائنين، إضافة إلى غياب معايير أو مبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً بالمعنى البريطاني أو الأمريكي.

ويمكن تلخيص أهم نقاط الاختلاف في التطبيقات المحاسبية وعرض القوائم المالية في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: الاختلافات الأساسية بين النظام القاري والنظام الأنجلوساكسوني

البيان	النظام المحاسبي القاري	النظام المحاسبي الأنجلوساكسوني
أمثلة عن الدول التي تطبق النظام	بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، اليابان، البرتغال، سويسرا.....	الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، استراليا، أيرلندا، كندا، نيوزيلندا، سنغافورة....
أصل التمويل	القطاع البنكي بصفة رئيسية	الأسواق المالية بصفة رئيسية
الثقافة	الاتجاه نحو الدولة	الخواص
النظام القانوني	تسيطر عليه القوانين الكتابية (القانون هو الذي يزود القواعد المحاسبية بالتفصيل)	يسيطر عليه القضاء (القواعد المحاسبية معدة من قبل المؤسسات المهنية)
النظام الضريبي	العلاقة محصورة بين المحاسبة والضريبة	المحاسبة مستقلة عن الضريبة
المستعملون الرئيسيون للقوائم المالية	الدائنون، السلطات الضريبية، المستثمرون	المستثمرون بصفة أساسية
المبادئ المحاسبية	تسيطر عليها الحيلة	الهدف منها تقديم صورة واضحة
مدى الإعلان	التوجه نحو الإعلان المحدود	التوجه نحو الإعلان الواسع
نتاج المادة المحاسبية	عدد هام من الاختيارات للتقييم والمحاسبة	اختيارات قليلة للتقييم والمحاسبة
حساب الأرباح	- سيطرة مبدأ الحيلة - محدودية توزيع الأرباح - تكوين احتياطات كامنة	- سيطرة مبدأ استقلالية الدورات - لا حدود لتوزيع الأرباح - لا وجود لاحتياطات كامنة.
علاقة المحاسبة بالجباية	تأثير متبادل بين المحاسبة والجباية	استقلالية المحاسبة عن الجباية

Source: Bernard raffounier, axel haller, petter walton, comptabilité internationale, France, ^{Ed} librairie vuibert, 1997, p09.

الفرع الثاني: أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول

إن المحاسبة هي نتاج تفاعلات معقدة للعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية والتنظيمية، والتي يؤدي اختلافها إلى اختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية من دولة لأخرى، وهذا ما يفسر أسباب الاختلاف في الأنظمة المحاسبية والتي يمكن ذكرها كما يلي¹:

1. النظم القانونية وأنظمة الضرائب:

تأثر النظم القانونية وأنظمة الضرائب على الممارسة المحاسبية، حيث أن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظم القانونية وقوانين الضرائب لبلد ما، حيث تعتبر مجموعة النظم القانونية وقانون الضرائب للبلد بمثابة قيود على المعايير المحاسبية فيه، كما أن قانون المؤسسات والقانون التجاري لهما تأثير كبير على أساليب تطبيق قواعد ومبادئ المحاسبة، ونظرا لكون كل دولة لها قانون مختلف فإن الممارسات المحاسبية ستختلف كذلك.

2. النظام الاقتصادي:

يؤثر النظام الاقتصادي على المحاسبة بشكل عام وعلى الإفصاح والتقارير المالية بشكل خاص، وبالرغم من أن التنمية الاقتصادية يمكن تحقيقها بعدة أشكال من السياسات المحاسبية بناء على نوع النظام الاقتصادي المختار، فإن كل سياسة من هذه السياسات الاقتصادية يكون لها أثر خاص على تطور المحاسبة، وبالتالي لا بد من معرفة تأثير هذه العوامل المختلفة على المحاسبة.

3. النظام السياسي:

إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظام السياسي السائد، فاختلاف النظام السياسي من بلد لآخر (اشتراكي أو رأسمالي) يؤثر على الممارسات المحاسبية في تلك البلاد، فالحرية المحاسبية للعرض والإفصاح مرتبطة بالحرية السياسية.

4. المستوى التعليمي:

تعتبر معايير المحاسبة شديدة التعقيد وبدون فائدة إذا لم يحسن فهمها أو استخدامها، والمستوى التعليمي يتأثر بعدة عوامل منها:

أ. درجة أو مستوى الأمية والمقياس المتبع في تحديدها.

ب. مدي مطابقة نظام التعليم لاحتياجات ومتطلبات الدولة.

ج. الاتجاه العام للنظام التعليمي (تعليم ديني، مهني، عام، علمي، نظري...).

وبصفة عامة كلما زاد المستوى التعليمي لسكان دولة ما زاد اهتمامهم بدراسة وتطبيق النظريات الحديثة في العلوم المختلفة ومنها المحاسبة.

¹ - عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فرع محاسبة ومالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2005-2006، ص10.

5. التعداد السكاني:

يلعب عدد السكان دور في تنمية وتطوير المحاسبة كعلم أو كمهنة، فكلما زاد عدد السكان ارتفع عدد الأشخاص المهتمين بالمحاسبة، وبالتالي تزداد الحاجة إلى مهنة محاسبية متطورة، وخير مثال على ذلك تطور الأنظمة المحاسبية لبعض الدول التي تمتاز بعدد السكان الكبير مثل الهند وباكستان ومصر بالرغم من أنها دول نامية.

6. المستوى الثقافي:

يمكن القول بأن الثقافة هي القيم والاتجاهات المشتركة في المجتمع، وتؤثر المتغيرات الثقافية على التنظيمات القانونية والاجتماعية والمحاسبية، وهو ما يؤثر مباشرة على السياسات المحاسبية داخل البلد.

7. مصادر التمويل:

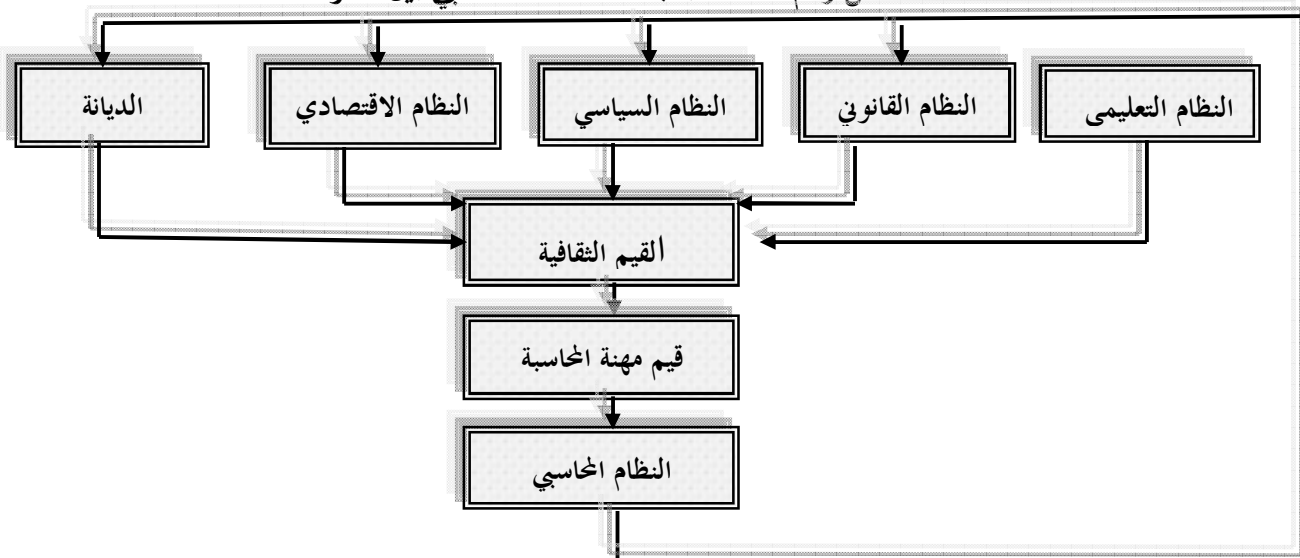
ترتكز المحاسبة في الدول ذات أسواق المال القوية على بيان مدى كفاءة الإدارة في تشغيل مواردها، أي أنها تساعد المستثمرين في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية، وكذا المخاطر المحتملة، أما إذا كانت مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسات هي القروض فإن المحاسبة ستركز على حماية المقرضين.

8. الديانة:

إن الديانة بمفهومها الواسع تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية داخل الدولة، ففي البلاد الإسلامية وعلى سبيل المثال باكستان والسعودية، فإن فكرة الفائدة على القروض تعبر عن مفهوم معاكس للمعتقدات الدينية المنتشرة بها لذا فقد قررت الحكومة اعتماد نظام اقتصادي خالي من الفوائد، ونتيجة لهذا القرار لا بد من إيجاد وسائل لعرض وتوصيل المعلومات المحاسبية المرتبطة بالمعاملات الآجلة.

ويمكن توضيح أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول في الشكل التالي:

الشكل رقم 02: أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية المؤسسات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص24.

الفرع الثالث: طرق تجاوز الاختلاف

يمكن تجاوز الاختلاف بأحد الطرق التالية¹:

1. الاعتراف المتبادل:

يتحقق هذا الشكل عندما تقبل دولة ما القوائم المالية للمؤسسات الأجنبية التي تعدها وفق مبادئها الوطنية، تعتبر هذه الطريقة حلاً لمشكلة الدخول للأسواق المالية الأجنبية، على أساس أن القواعد المحاسبية الوطنية المطبقة من قبل مؤسسات دولة ما عند البحث عن مصادر التمويل في أسواق دولة أخرى، تلقى الاعتراف المتبادل (مبدأ المعاملة بالمثل).

بالرغم مما لهذا الشكل من آثار إيجابية على المؤسسات، نتيجة تجنيبها مصاريف وأعباء إضافية تنتج من إعادة معالجة الحسابات، إلا أن حدودها الأساسية تتمثل في الخلل الذي قد يحدث عند قياس أداء المؤسسات الوطنية والأجنبية، خاصة إذا كان التباين في الأنظمة المحاسبية للدولتين قوي الدلالة، كأن يتم القبول بقواعد محاسبية لدولة صغيرة كمكافئ للقواعد المحاسبية المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

2. الاعتراف المتبادل المعياري:

إضافة إلى مفهوم الاعتراف المتبادل المعياري، الذي لقي استعماله حدود فرضتها قوة التباين والاختلاف بين الأنظمة المحاسبية أضاف (HOARAU 1995) مفهوماً جديداً هو الاعتراف المتبادل المعياري، والذي يتمثل في تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسة في كل دولة إمكانية تقديم أو عرض قرائنها المالية حسب معاييرها الوطنية، شريطة أن تقدم ملاحقها جداول تحول Tableaux de passage تتضمن توفيق بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية المطورة خصيصاً لهذا الغرض، وبالرغم من أن هذه الطريقة قد لا تخل بخاصية المقارنة التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية التي تعدها المؤسسة طبقاً للمعايير الوطنية، إلا أن اعتمادها يطرح عدة تساؤلات حول طبيعة جداول التحول شكلها ومحتواها ومدى توافقها.

3. التوافق المحاسبي الدولي:

ويقصد به الاحتكام لجملة من المعايير المحاسبية التي تحظى بصفة القبول الدولي، وتهدف إلى إضفاء الانسجام على الممارسة المحاسبية أي أن التوافق يشمل:

- أ. المعايير المحاسبية التي يجب أن تكون موحدة بين كل الدول.
- ب. الممارسة المحاسبية التي يفترض أن تكون متجانسة بين المؤسسات.

¹ - مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 118-119.

المطلب الثاني: الاتجاه نحو التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي

أدى اختلاف الظروف البيئية المحيطة بكل بلد، إلى اختلاف القواعد والإجراءات المحاسبية المتبعة في مختلف بلدان العالم، وكمبادرة لحل المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى الدولي، والناجمة عن اختلاف الممارسات المحاسبية، جاءت فكرة التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي للمحاسبة ولهذا سوف نحاول الإلمام بهذه المفاهيم.

الفرع الأول: التوافق المحاسبي الدولي

يعتبر التوافق المحاسبي الدولي من الأمور التي تضمن قابلية المقارنة الدولية للقوائم المالية للمؤسسات، تلبية لاحتياجات المستثمرين من المعلومات في ظل التباين بين الأنظمة المحاسبية، التي أصبحت تشكل عائق أمام الاستثمار الدولي، كما يساعد على ضمان مصداقية وملاءمة المعلومات المحاسبية من خلال تحقيق شكل موحد للقوائم المالية.

1. مفهوم التوافق المحاسبي الدولي:

التوافق المحاسبي هو محاولة لجمع الأنظمة المحاسبية المختلفة مع بعضها، فهي عملية مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة الناتجة عن بيئات مختلفة، في شكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة¹، إذن فهو يشمل عملية اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لغرض ملاحظة ومعرفة نقاط التشابه والاختلاف، ثم بعد ذلك العمل على جمع تلك الأنظمة المختلفة مع بعضها.

وقد عرفه nobes et Parker على أنه "عملية رفع درجة الانسجام في التطبيقات المحاسبية، وذلك من خلال وضع حدود لدرجة التباين لتلك التطبيقات"².

كما يمكن القول أن التوافق هو "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية"، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم، وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال³

كما عرف على أنه "مسار مؤسسي يهدف إلى التقريب بين المعايير والأنظمة المحاسبية الوطنية وبالتالي تسهيل مقارنة القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسات في الدول المختلفة"⁴.

من التعاريف السابقة يتبين لنا أن التوافق المحاسبي الدولي، هدفه الأساسي هو الحد من الفروق والاختلافات بين النظم المحاسبية، عن طريق جعل المعايير والممارسات المحاسبية الوطنية متقاربة فيما بينها، إذن فهو يقرب وجهات النظر المختلفة، ويعمل على توصيل المعلومات في شكل مناسب يمكن فهمه وتفسيره دولياً.

¹ -Obert robert, pratique des normes IAS/IFRS, paris, Ed danord, 2008, p91.

² - محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 268-269.

³ - ثناء قباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 170.

⁴ -Bernard colasse, harmonisation comptable internationale, Encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et d'audit, Economica, paris, 2000, p 757.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

ويشمل التناسق* المحاسبي على التوافق في¹:

- المعايير المحاسبية التي تتعامل مع القياس والإفصاح.
- الإفصاحات التي تقوم بها المؤسسات ذات التعامل التجاري مع الجماهير فيما يتعلق بالأوراق المالية أو بالتسجيل في بورصة الأوراق المالية.
- معايير المراجعة.

وقد اتسمت محاولات تحقيق التناسق المحاسبي الدولي بالمناقشات الحادة فيما يخص التنسيق بين المعايير المحاسبية أو تركها على حالها، وهل تخضع كل المؤسسات كبيرة كانت أم صغيرة لنفس المعايير، ولقد شهد التناسق قدر كبير من التقدم على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة وخاصة في التسعينات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: الاهتمام المتزايد بالتوافق المحاسبي الدولي من طرف الدول

الدولة	العدد	الدولة	العدد	الدولة	العدد
كندا	34 مؤسسة	هونج كونج	09 مؤسسات	جنوب إفريقيا	14 مؤسسة
الصين	07	المجر	06	السويد	22
قبرص	08	إيطاليا	11	سويسرا	68
الشييك	09	اليابان	07	تركيا	14
فنلندا	11	الكويت	49	الإمارات	09
فرنسا	32	لكسمبورغ	05	زيمبابوي	09
ألمانيا	12	بولندا	05	دول أخرى	73

المصدر: فردريك تشوي وآخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2004، ص372.

وهذا الاهتمام المتزايد بالتوفيق والتنسيق بين معايير المحاسبة على المستويات الإقليمية والدولية لم تنشأ من فراغ وإنما نشأت استجابة لمجموعة من الظروف والعوامل أبرزها ما يلي:

أ. **عولمة الأسواق المالية:** لقد أفرزت العولمة توسعا في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، الذي أدى بدوره إلى تطور أسواق رأس المال والذي رافقه احتياج تبادل المعلومات نتيجة لما يلي²:

- توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات.
- تطور الأسواق المالية الدولية.

* - يرد في بعض الكتب مصطلح التناسق وهو مرادف للتوافق المحاسبي فهما مصطلحان بنفس المعنى.

¹ - فردريك تشوي، وآخرون مرجع سابق، ص350.

² - مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص113.

– تزايد الطلب على المعلومات المحاسبية والمالية والدولية.

ب. **ثورة تكنولوجيا المعلومات:** إن التقدم التكنولوجي الهائل في مجالات الاتصالات والمعلومات التي حدثت في العقدين الماضيين، جعلت المعرفة موردا رابعا للثروة، والواقع أن هذا التقدم التكنولوجي لم يؤدي فقط إلى تغيير الطريقة التي تعمل بها مؤسسات الأعمال، وإنما أدى أيضا إلى تغيير أنواع الأعمال التي تقوم بها تلك المؤسسات، مما ترتب عليه خلق اقتصاد جديد يعرف بالاقتصاد المعرفي، ولقد لعب هذا التقدم دورا بالغ الأهمية في الاندماج وتكامل الأسواق المالية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق الوطنية المختلفة، وانخفضت تكلفة الاتصالات بصورة واضحة، مما كان له أثر كبير في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال بين هذه الأسواق وزيادة الروابط والصلات الوثيقة بينها¹.

ج. **المؤسسات المتعددة الجنسيات:** تتولى هذه المؤسسات تنفيذ الاستثمارات الأجنبية في دول العالم المختلفة، حيث أن علاقتها بالاقتصاد الدولي علاقة وثيقة، نظرا لما تملكه من ارتباطات واسعة بالمسائل المتعلقة بالسياسات التجارية وأنظمة الصرف الأجنبي، وموازن مدفوعات الدول المختلفة والتمويل الدولي، وتتجلى السيطرة الاقتصادية لهذه المؤسسات على الاقتصاد العالمي في كونها تتحكم بنحو ربع إلى ثلث إنتاج العالم.

د. **الاتجاه العالمي المتزايد نحو الخصخصة:** لعبت عمليات الخصخصة التي تمت على نطاق واسع في الدول الاشتراكية وبعض الدول النامية دورا بارزا في تعزيز وتوسيع نطاق العولمة المالية، فقد سمحت هذه الدول خاصة التي توجد بها برامج واسعة للخصخصة، للمستثمرين الأجانب بالمساهمة في ملكية مؤسسات القطاع العام وبعض مشروعات الخدمات العامة فيها.

2. فوائد التوافق:

يعتبر التقليل من الفروق الموجودة في الممارسات المحاسبية عبر الدول، الهدف الأساسي للتوافق المحاسبي الدولي، لكن هناك عدة دوافع للأطراف التي تسعى إلى وجود توافق دولي للمحاسبة، هذه الدوافع تنبع من الفوائد والمنافع التي يتوقع أن تعود على تلك الأطراف من وراء عملية التوافق أهمها ما يلي²:

أ. إمكانية إجراء مقارنة للمعلومات المالية الدولية التي تسهل عملية تقييم الأداء للمؤسسات، ومن ثم تقييم البدائل الاستثمارية، وهو بدوره يساعد على إزاحة عقبة كبيرة أمام حرية تدفق الاستثمارات الدولية.

ب. ارتفاع درجة الثقة في القوائم المالية من طرف المصارف والمقرضين والحللين الماليين ومختلف المستعملين.

ج. تحسين عملية اتخاذ القرارات من المستثمرين الذين يتطلعون إلى العمل خارج حدود بلادهم.

د. توفير الوقت والنقود التي تنفق من أجل تأهيل المحاسبين، وتدريبهم على الأنظمة المحاسبية الموجودة بالدول المختلفة.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، منظور التوافق المحاسبي الدولي، مرجع سابق، ص 376.

² - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 170-172.

هـ. يسهل العمليات الدولية والتسعير وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، ويجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة.

و. يسهل على المؤسسات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية.

ز. من المتوقع أن يساهم التوافق المحاسبي في رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة وبدائية، سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني الأنظمة المحاسبية الدولية، كما قد يساهم في رفع مستوى النظم المحاسبية.

3. المعوقات والانتقادات الموجهة للتوافق:

إن المتطلع والمدرّك للعلاقة الوطيدة بين المحاسبة والعوامل البيئية المحيطة بها، يدرك الصعوبات التي ستواجه أي محاولة لوضع توافق دولي للمحاسبة، ويمكن تلخيص هذه الانتقادات فيما يلي¹:

أ. القومية:

تمنع القومية البلدان من النظر بموضوعية إلى المزايا والأفكار والممارسات، التي تنشأ وتتطور من بلد إلى آخر رغما عن ملائمتها الواضحة لذلك البلد، ومن صور القومية رفض الممارسات المختلفة السائدة في بلد آخر، وهذه الحالة تظهر في بعض الدول النامية، حيث يتم النظر إلى المعايير المحاسبية الدولية المصدرة من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية، على أنها متحيزة للممارسات المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبأنها لا تعطي الاهتمام لاحتياجات البيئة المحلية للدول النامية، وبالتالي فهي تعتبر غير ملائمة.

ب. مجموعة المستخدمين المعنيين:

يعتبر المستثمر في الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة هو المستخدم الرئيسي لمخرجات المحاسبة، أما في ألمانيا فتعتبر السلطات الضريبية هي صاحب النصيب الأكبر، وفي بلدان أخرى مثل فرنسا تكون الحكومة هي الأساس، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات في تحقيق التوافق الدولي، أما في حالة وجود أسواق رأس المال العالمية فإن المستثمر الدولي سوف يأخذ الترتيب الأعلى.

ج. النظم القانونية:

في الحالات التي يتم فيها اعتماد معايير المحاسبة على نظم قانونية رسمية، يكون تحقيق التوافق الدولي في التقارير المالية المبنية عليها يستلزم تغييرات في التشريعات، وهذا ما لا تريد فعله أغلب الحكومات، أو أن تقوم الوحدات الاقتصادية بإصدار مجموعتين من التقارير المالية واحدة لتلبية الاحتياجات والمتطلبات القانونية المحلية، والأخرى معدة على أساس المعايير المحاسبية الدولية المتفق عليها.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 380-388.

د. اختلاف نقاط البدء:

من بين المشاكل التي تعترض عملية التوافق الدولي هو التطور التاريخي للمحاسبة في كل بلد، لأن البلدان التي لها تاريخ طويل في استخدام المعايير المحاسبية الصادرة من قبل تنظيمات القطاع الخاص، قد تجد استخدامها لتلك المعايير الدولية المحاسبية ملائماً، بينما البلدان التي تستخدم القوانين الصادرة من الحكومة تجد صعوبة في تطبيق هذه المعايير، حيث يتطلب هذا إعداد خطط لتحضير القوائم المالية والتطبيقات المحاسبية التي تتوافق مع تلك البلدان التي تأخذ بمسار المعايير المحاسبية الدولية.

هـ. الخلافات بين التنظيمات:

توجد عديد من الاختلافات في الأهداف والطموحات، فيما بين التنظيمات العامة والخاصة التي لها علاقة بعملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، فكل منها لها فكرتها الخاصة بها، والتي بناء عليها يتم التركيز على تحقيق التوافق الدولي، وتعمل لتحقيق منافعها، وهذا يعني أن لديهم توقعات مختلفة للممارسات المحاسبية المناسبة والإفصاح المالي، فهيئة الأمم المتحدة على سبيل المثال تريد زيادة متطلبات الإفصاح للمؤسسات المتعددة الجنسيات، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية التي تعمل بها تلك المؤسسات، أما مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنها تنظر للإفصاح من وجهة نظر الدول المتقدمة، التي بها مقر تلك المؤسسات المتعددة الجنسيات، فكلتا المؤسستين تنظر إلى نفس الحالة بطريقة مختلفة.

و. الهيئات المهنية المحاسبية:

من الصعب تحقيق توافق محاسبي دولي إذا لم يكن هناك هيئة محاسبية مهنية فعالة ومؤثرة، سواء من القطاع الخاص أو من القطاع العام، فوجود هيئات قوية تعمل على تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، وتكون مؤهلة بشكل كاف لمعالجة المشاكل المحاسبية في بلدها سوف يسهل ذلك.

ز. القصور في تعريف أهداف القوائم المالية:

إن الاختلاف في تحديد مفهوم وأهداف القوائم المالية، يعتبر من الأسباب التي أدت إلى وجود اختلاف في الممارسات المحاسبية الوطنية، ومن العوائق في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، وإذا لم يتم الاتفاق على أهداف مشتركة للقوائم المالية يكون من الصعب الوصول إلى تطوير المعايير المحاسبية المتفق عليها، والتي ينبغي أن تلقي قبولا من قبل جميع الأطراف التي تستخدم تلك القوائم المالية.

ح. القوانين المحلية المتعارضة:

يوجد أيضا إشكال آخر يعيق عملية التوافق المحاسبي الدولي، يتمثل في وجود قوانين محلية متعارضة، كقانون المؤسسات المحلية وقوانين الضرائب، فمتطلبات قوانين المؤسسات في بعض البلدان، يعيق تطوير أداء وفعالية المعايير المحاسبية، لأن بعض القوانين تحضر استخدام ممارسات محاسبية معينة.

ط. القصور في الالتزام بالتنفيذ:

إن عدم وجود قانون دولي يدعم تحقيق التوافق المحاسبي الدولي يعد معوقاً أيضاً، فلجنة المعايير المحاسبية الدولية والتي تعتبر المساهم الأقوى في عملية التوافق الدولي تفتقد لقوة الإلزام القانونية، ولذلك فإنه من الضروري وجود سلطة تلزم بتنفيذ تلك المعايير والتعليمات، وكذلك ضرورة تنسيق وتعاون من الحكومات والهيئات المهنية.

ي. الاختلافات الثقافية والبيئية بين الدول:

إن اختلاف البيئة المحلية بين الدول، ووجود ثقافات متنوعة، تمثل عائقاً أمام عملية التوافق المحاسبي الدولي فجهود تحقيق التوافق المحاسبي الدولي لن يحالفها النجاح، بدون الأخذ في الاعتبار المعايير الوطنية المحاسبية التي أصدرت استجابة لظروف واحتياجات معينة، وأن تعطى الأهمية الكافية لتأثير البيئة الثقافية على الإفصاحات المالية.

الفرع الثاني: التوحيد المحاسبي

إن تركيز المحاسبة على النطاق الدولي على موضوع مقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لبلدان العالم، ومحاولة تقريب وجهات النظر وتقليص فجوة الاختلافات، وجعلها أنظمة تعمل مع الأنظمة الأخرى من شأنه أن يؤدي إلى توحيد الأنظمة المحاسبية لذا يجب معرفة مفهوم التوحيد.

1. مفهوم التوحيد:

لقد تم التطرق إلى موضوع التوحيد المحاسبي في الأدب المحاسبي وتم تعريفه بعدة تعريفات:

أ. على المستوى المحلي:

يشير إلى التوحيد المحاسبي بأنه نظام محاسبي موحد، تتمثل أهدافه في توفير البيانات اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة على كل من مستوى المؤسسة الاقتصادية والمستوى القومي، وربط حسابات المؤسسة الاقتصادية بالحسابات القومية، بالإضافة إلى تسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها¹، وقد عرفه Rouse بأنه عبارة عن نظام موحد للتنظيم لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الأمة أو مجموعة من الأمة، مهما كان القطاع التي تنتمي إليه، أما Association française de normalisation – AFNOR فإنها تعتبر التوحيد المحاسبي بأنه عملية سن جملة من القواعد، التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيدها وتبسيطها²، أما المخطط الفرنسي فلقد تناول تعريف التوحيد المحاسبي من خلال أهدافه إذ جاء فيه أن التوحيد يهدف إلى³:

- تحسين المحاسبة.
- فهم المحاسبات وإجراء الرقابة عليها.
- مقارنة المعلومات المحاسبية (في الزمان والمكان).

¹ - فردريك تشوي وآخرون، مرجع سابق، ص363.

² - مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص ص65-66.

³ - مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي " تجربة الجزائر " مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2002/01، ص53.

– دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات قطاع النشاط والأمة.

– إصدار الإحصائيات.

ب. على المستوى الدولي:

يمكن تعريف التوحيد المحاسبي بأنه "العمل على تضيق نطاق الاختلاف فيما يخص الأسس والمعايير المحاسبية الدولية المقبولة قبولاً عاماً، والتي يمكن الاهتمام بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي تم توحيدها"¹.

يشير التوحيد المحاسبي إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء متجانس أو غير متباين، فهو يحتوي التماثل الذي يعني أن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة، كما أن جمعية المحاسبين الأمريكيين عرفته على أنه "الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك الثبات في القياس"².

إذن يمكن القول أن التوحيد المحاسبي الدولي تكمن مهامه الأساسية في إعداد المعايير المحاسبية، وإزالة الاختلاف الموجود والتقليل من الفجوة بين الأنظمة المحاسبية، وتتم عملية التوحيد المحاسبي على المستويات الثلاثة التالية³:

أ. على مستوى المبادئ:

يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ والمعايير المحاسبية الأساسية التي يتم اعتمادها ويشمل ما يلي:

– توحيد التعاريف الخاصة بكل عناصر القوائم المالية ومكوناتها.

– توحيد أسس ومبادئ وقواعد حساب التدفقات النقدية.

– توحيد أسس ومبادئ عرض البيانات المالية.

ب. على مستوى القواعد:

ويشمل توحيد القواعد والإجراءات والوسائل المحاسبية وتتطلب هذه العملية ما يلي:

– حصر واختيار القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية.

– الحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.

ج. على مستوى التنظيم:

ويشمل التوحيد في هذا المستوى توحيد النظام المحاسبي بأسره، وما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات، ويمتد إلى تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية، بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي يقوم بها.

¹ - هشام سفيان صلواتشي، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي، 2010/18/17.

² - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 267.

³ - مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 67.

2. فوائد التوحيد:

يترتب على التوحيد المحاسبي الفوائد التالية¹:

- أ. زيادة دلالة البيانات المحاسبية لقيامها على أسس موحدة.
- ب. زيادة إمكانية سهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية.
- ج. زيادة قابلية البيانات المحاسبية بما يتفق والاحتياجات كتقلبات مستوى الأسعار.

3. الانتقادات الموجهة للتوحيد:

يوجه للتوحيد المحاسبي الدولي انتقادين رئيسيين هما²:

أ. إن مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط وإمكان تنميط المعاملات الاقتصادية، لا يمكن توفيرها في المؤسسات الاقتصادية المختلفة.

ب. إن المبادئ والقواعد المحاسبية لا بد وأن يتم تصنيفها في ظل ظروف معينة، وقد تختلف من مؤسسة لأخرى، وأن تعدد البدائل المحاسبية ما هو إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة.

الفرع الثالث: العلاقة بين التوافق والتوحيد والمعايرة

هناك علاقة متداخلة ومتبادلة التأثير بين مفاهيم التوافق أو التناسق المحاسبي، والمعايرة المحاسبية والتوحيد المحاسبي أو التماثل أو النظام المحاسبي الموحد، وقد أكدت أدبيات المحاسبة على أهمية التمييز بين تلك المفاهيم.

يعتبر المعيار في المحاسبة بمثابة المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث، والظروف التي تؤثر على المركز المالي ونتائج أعمالها، مع إيصال المعلومات للمستفيدين منها، وقد يقصد بالمعيار المقياس والقاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به المحاسب عند أداء عمله، وقد يشار للمعيار بأنه وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، بهدف تقليل درجة الاختلاف والتباين في الممارسات المحاسبية³، والمعيار هو نموذج معترف به من السلطة للقياس، وبالتالي فإن المعايرة في المحاسبة هي محاولات لوضع توحيد في الطرق المحاسبية، والنموذج المستخدم للقياس سيكون النموذج أو النسخة المصرح بها من قبل السلطة⁴.

وفي محاولة لتجنب عملية الخلط وعدم التمييز بين المفاهيم السابقة، يمكن استخلاص ثلاثة مراحل تعكس هذه المفاهيم، حيث تبدأ المرحلة الأولى بعملية المقارنة بين الأنظمة المحاسبية للدول، ثم تنتقل إلى اتجاه التوافق، ثم يتم توليد وإنتاج مجموعة من المعايير المتفق عليها، ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة وهي التوحيد، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

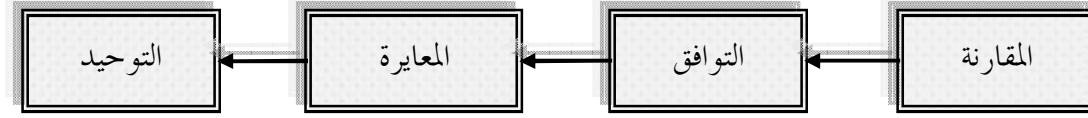
¹ - عادل عاشور، مرجع سابق، ص 18.

² - عادل عاشور، مرجع سابق، ص 18.

³ - أمين السيد احمد لطفي، منظور التوافق المحاسبي الدولي، مرجع سابق، ص 366.

⁴ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 268.

الشكل رقم 03: علاقة مفاهيم التوافق ووضع المعايير والتوحيد



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والمؤسسات المتعددة الجنسيات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 365.

وكخلاصة يمكن القول أن التوافق أكثر مرونة وانفتاحاً، لأنه يأخذ في الحسبان الفروق القومية، ويعطي انطباع عام على القابلية للمقارنة، والمعايرة هي مجرد عملية يتم من خلالها الاتجاه نحو التوحيد المطلق في الممارسات المحاسبية وبالتالي لا يمكن الانتقال مباشرة من التنوع أو الاختلاف المحاسبي إلى التوحيد المحاسبي، وإنما يتم ذلك تدريجياً، فالتوافق المحاسبي يجسد أيضاً مرحلة باتجاه التوحيد وإن كان صعب التحقيق، إذن الاتجاه الحالي هو اتجاه نحو تحقيق التوافق المحاسبي وليس التوحيد.

المطلب الثالث: الجهود المبذولة للتوافق المحاسبي الإقليمي والدولي

من أجل تطوير الفكر المحاسبي من النطاق المحلي أو الإقليمي إلى النطاق الدولي، وكبادرة لحل المشاكل المحاسبية المطروحة على المستوى الدولي الناتجة عن اختلاف الممارسات المحاسبية، اهتمت العديد من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية بالتوافق الدولي للمحاسبة، وزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: المؤسسات المحاسبية الدولية

هناك عدة منظمات محاسبية دولية تعمل جاهدة من أجل تحقيق توافق محاسبي دولي على مستوى العالم أهمها:

1. لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC:

تم إنشاء هذه اللجنة عام 1973م على أنها جهة مستقلة خاصة، من أهم أهدافها التوفيق بين المبادئ المحاسبية التي تستخدمها المؤسسات، لإعداد التقارير المالية في مختلف بلدان العالم، ويبلغ عدد أعضاء اللجنة 143 عضواً مهنيين في 104 دولة، ويشمل مجلس اللجنة 16 عضواً وهو مسؤول عن تطوير وقبول معايير المحاسبة الدولية¹، ويقع تمويل لجنة معايير المحاسبة الدولية على عاتق أعضائها والاتحاد الدولي للمحاسبين ومساهمات المؤسسات المتعددة الجنسيات وكذا مكاتب المحاسبة الدولية².

2. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC:

هو منظمة عالمية بعضوية 128 منظمة من 91 دولة وتمثل أكثر من 2 مليون محاسب، ومنذ تأسيسه في عام 1977م حدد أهدافه في تطوير المهنة والتنسيق بين معايير المحاسبة في العالم، بما يسمح للمحاسبين بتقديم خدماتهم بجودة عالية للصالح العام، ويتكون تجمع الاتحاد الدولي للمحاسبين من عضو واحد عن كل منظمة عضواً في الاتحاد،

¹ - ثناء القباني، مرجع سابق، ص 171.

² - Bernard raffounier, et autre, op, cit, p 33

يجتمع كل سنتين ونصف، ويرتبط الاتحاد الدولي للمحاسبين بعلاقات وثيقة مع غيره من المؤسسات الدولية مثل لجنة معايير المحاسبة الدولية¹.

3. المؤسسة العالمية لهيئات الأوراق المالية IOSCO:

تأسست في 1983 وهي تتكون من منظمي الأوراق المالية في أكثر من 80 دولة، هدفها الأساسي هو تحقيق اتفاق دولي حول تبادل المعلومات ووضع معايير مناسبة لحماية المستثمرين، وقد ركزت مجموعة العمل الأولى على الإفصاح في المؤسسات متعددة الجنسيات، وقد أنشأت المؤسسة مؤخرًا معايير للإفصاح الدولية لاستكمال مجهوداتها في مجال المعايير المحاسبية، ويعتبر عمل المؤسسة جزءًا من حركة تنسيق الإفصاح، وقد لاقى اهتمامًا متزايدًا من منظمي الأوراق المالية، وفي 1977م نشرت مجموعة العمل الأولى للمنظمة المستند الاستشاري، والذي يعرض مجموعة من معايير الإفصاح غير المالية، والهدف هو إيجاد مستند إفصاح واحد يمكن للمؤسسة استخدامه لتسجيل أسهمها في أي من أسواق رأس المال الرئيسية في العالم².

الفرع الثاني: المؤسسات المحاسبية المهنية الإقليمية

بالإضافة إلى المؤسسات المحاسبية الدولية التي تعمل على تحقيق توافق محاسبي على المستوى الدولي، هناك جهود تقوم بها مؤسسات محاسبية إقليمية لتحقيق توافق محاسبي على المستوى الإقليمي أهمها:

1. هيئة معايير المحاسبة المالية FASB:

هي مؤسسة مسؤولة عن إنشاء معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية، حلت محل هيئة المبادئ المحاسبية APB في سنة 1973م التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA³ ومن أهم الأسباب التي أدت لحل هيئة المبادئ المحاسبية APB ما يلي⁴:

أ. غياب المعالجات المحاسبية الملائمة للمشكلات المحاسبية الحديثة، مثل التأخير طويل الأجل للأصول الثابتة كأسلوب جديد للتمويل Leasing.

ب. استمرار التعايش لمعالجات محاسبية بديلة سمحت للمؤسسات بإظهار عوائد مختلفة للسهم.

ج. الإفصاح عن عدد من حالات الغش والدعاوي القضائية، التي أظهرت عجز الطرق المحاسبية في توضيح البيانات اللازمة.

د. فشل هيئة المبادئ المحاسبية في تطوير إطار فكري للمعايير والمبادئ المحاسبية.

ولذا ظهرت إلى الوجود هيئة معايير المحاسبة المالية تتكون هذه الهيئة من 05 مجموعات ذات مصلحة فيها.

¹ - أمين السيد أحمد، منظور التوافق المحاسبي الدولي، مرجع سابق، ص 428.

² - أمين السيد أحمد، مرجع سابق، ص 425.

³ - Christel Decock, Frank Dosne, comptabilité internationale : les IAS/IFRS en pratique, Ed Economica, paris, 2005, p 17

⁴ - يوسف محمود جربوع ، مرجع سابق، ص 27.

2. الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA:

منظمة علمية أكاديمية للمحاسبة، تضم بالدرجة الأولى أساتذة الجامعات الأمريكية في مجال المحاسبة، تمثل هذه الجمعية ميدانا يعبر فيه الأكاديميون عن آرائهم حول مواضيع محاسبية مختلفة، تصدر الجمعية مجلة *The Accounting Review* وهي دورية ربع سنوية، تتمتع بمكانة علمية مرموقة مخصصة لتبادل الأفكار ونتائج البحث العلمي، كما تصدر منشورات باسم أخبار تدريس المحاسبة *Accounting education news*، وقد حاولت الجمعية عن طريق لجان خاصة تقديم إطار عمل لبيانات التقارير المالية في المؤسسات، وتبلورت جهودها في إصدار الدراسات التالية:

أ. قائمة بالمبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية للمؤسسات.

ب. مدخل إلى معايير محاسبة المؤسسات.

ج. بحث في طبيعة المحاسبة.

د. بيان حول نظرية المحاسبة ومدى قبول هذه النظرية، دراسة مقدمة من لجنة مكونة لهذا الغرض.

هـ. بيان حول نظرية المحاسبة ومدى قبول هذه النظرية، دراسة مقدمة من لجنة المفاهيم والمعايير للتقارير المالية الخارجية.

و. كما أصدرت اللجنة أكثر من عشرين دراسة في بحوث المحاسبة باسم *Accounting Research study series* عالجت مشكلات محاسبية مختلفة مثل مشكلة القياس المحاسبي، العلاقة بين المحاسبة ونظرية المعلومات¹.

3. لجنة تداول الأوراق المالية SEC:

إثر الأزمة المالية لسنة 1929م أصدر الكونغرس الأمريكي عام 1934م قرار بإنشاء لجنة الاستثمارات والبورصة SEC، لتكون مسؤولة عن مختلف القوانين المهمة بالاستثمارات وتبادل الأوراق المالية في البورصات، ولتضمن تقديم تقارير مالية صادقة و واضحة من قبل المؤسسات الأمريكية المعنية، وأهم هذه القوانين هي قانون الاستثمارات لعام 1933م الذي يتطلب تسجيل الأوراق المالية الجديدة المعروضة للبيع تحت إشراف اللجنة، وقانون سوق الأوراق المالية لعام 1934 الذي يتطلب التقرير المستمر من المؤسسات العامة ويتطلب تسجيل الأوراق المالية وتبادلها، ولقد منحت هذه القوانين للجنة السلطة لتحديد معايير المحاسبة الواجب إتباعها من المؤسسات الخاضعة لدائرة نفوذ اللجنة، أي أن اللجنة تستطيع أن تحدد الإجراءات المحاسبية ومضمون الإفصاح المحاسبي للمؤسسات التي تتعامل في البورصة².

4. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين AICPA:

منظمة مهنية للمحاسبين والمدققين في الولايات المتحدة الأمريكية، أنشئت عام 1887م وتصدر منذ 1905م دورية شهرية باسم مجلة مهنة المحاسبة التي توصل عبرها إلى أعضائها المشكلات المحاسبية وحلولها، لقد اظهر المعهد منذ

¹ - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص63.

² - رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مرجع سابق، ص59.

تأسيسه اهتماما خاصا رائدا بتطوير مبادئ المحاسبة بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية، وتفشي أساليب محاسبية تضلل مستخدمي البيانات، اعتمد المعهد عام 1934م مصطلح مبادئ محاسبية مقبولة، وفي عام 1936م اعتمد المعهد مصطلح المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP بهدف توحيد الممارسة العملية للمحاسبة وجعلها تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، وفي عام 1938م كون المعهد لجنة الإجراءات المحاسبية CAP التي تهدف إلى تضيق مجالات الاختلافات في التقارير والقوائم المحاسبية.

5. مؤتمر المحاسبة الأمريكي AIC:

عقد هذا المؤتمر لأول مرة في عام 1949م تلتته سلسلة من المؤتمرات، وتم إنشاء مجموعة من اللجان الفرعية خلال حياة المؤتمر احد هذه اللجان يهتم بالمصطلحات الفنية، أهداف اللجنة الفرعية تهتم بتوحيد المصطلحات في أمريكا، وعمل قاموس للمصطلحات المحاسبية باللغة الانجليزية والاسبانية والبرتغالية، ولجنة فرعية أخرى تهتم بتبادل الطلبة والأساتذة الجامعيين بين عدد من الدول، ولجنة فرعية أخرى تهتم بالمبادئ والمعايير المحاسبية¹.

6. اتحاد المحاسبين الأوروبيين UEC:

وجدت هذه المؤسسة في عام 1951م، تتكون من عضوية المؤسسات المهنية للمحاسبة من أكثر من 20 دولة أوروبية، من أهم أهداف الاتحاد تسهيل تبادل الآراء وتسهيل متطلبات دخول المهنة إلى دول الأعضاء، وتسهيل السماح للمراجعين للتنقل في دول الأعضاء، ويجتمع الاتحاد مرة كل ثلاثة أو أربع سنوات، وقد عقد أول مؤتمر عام 1953م بعنوان التوحيد المحاسبي والتكامل الاقتصادي، وقد شكل المؤتمر لجنة للتحقيق في إمكانية وضع دليل محاسبي أوروبي، حيث كان ينظر إلى الدليل المحاسبي بأنه وسيلة لتوافق الممارسات، وفي عام 1963م تم توسيع دائرة الدول الأعضاء بشكل كبير، وفي 1966م بدأ الاتحاد بإصدار مجلة الاتحاد الأوروبي UES journal وتعتبر الإصدارات أساسا للدول الأوروبية، ومن خلال ذلك ساعدت في تقليص الاختلافات المحاسبية بين دول الأعضاء².

7. المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC:

يعتبر التوافق في المبادئ والممارسات المحاسبية بين الدول الأعضاء، أحد أهم المجالات التي اهتمت بها المجموعة الأوروبية، وقد قامت المجموعة بإصدار سلسلة من التوجيهات التي لها علاقة مباشرة بالتوافق المحاسبي بين الدول الأعضاء، تعتبر هذه المجموعة أول هيئة عالمية يكون لها سلطة مؤثرة في مجال التقارير المالية والإفصاح، حتى على المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تعمل بدول الاتحاد، حيث أن جهود التوافق التي تبذلها المجموعة ملزمة ويؤيدها القانون، فهي مطبقة من قبل جميع المؤسسات التي تعمل في دول السوق المشتركة، ومن أهم التوجيهات التي أصدرتها المجموعة الأوروبية وتعلق بالمحاسبة هي التوجيه الرابع والخامس والسابع³.

¹ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 284.

² - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 285.

³ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 283.

8. مجلس المحاسبة الإفريقي AAC:

تم تأسيس مجلس المحاسبة الإفريقي في 1979م ويضم 27 بلدا إفريقيا، هدفه العمل على إيجاد توافق بين الأنظمة المحاسبية للدول الإفريقية، وكذلك تشجيع القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية، إن إحدى المشاكل التي تواجه جهود التوافق المحاسبي بالدول الإفريقية هو الماضي الاستعماري الذي خلف وراءه نموذجين رئيسيين للمحاسبة الموجودة بالقارة، وهما النموذج الفرنسي والانجليزي فعلى المجلس أن يعطي في المستقبل أهمية إلى البعد الإفريقي والاحتياجات المحاسبية في كل دولة.

9. جمعية أمم شرق آسيا لاتحاد المحاسبين AFA:

تأسس الاتحاد عام 1977م من الهيئات المحاسبية في رابطة دول جنوب شرق آسيا والتي كانت عندئذ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند، ولقد عقد أول مؤتمر لها في عام 1978م، وفي عام 1979م أصدر الاتحاد أول معايير محاسبية، وفي عام 1980م أصدرت أول معايير مراجعة، وتعتبر جهود اتحاد المحاسبين لدول جنوب شرق آسيا مكملة لتلك الجهود التي تقوم بها لجنة المعايير المحاسبية الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين، ومصدر لوجهات نظر بلدان جنوب شرق آسيا في وضع المعايير الدولية من قبل هاتين المجموعتين، وتعمل AFA على تعديل المعايير الدولية للمحاسبة بما يتلاءم واحتياجاتهم الخاصة، وبالإضافة إلى المعايير فإن AFA تهتم بتوافق التعليم وتطوير قانون يتعلق بسلوكيات المهنة الممكن أن تطبق بالدول الأعضاء.

10. اتحاد محاسبي آسيا والمحيط الهادي CAPA:

تأسس الاتحاد عام 1957م من أكثر من 28 هيئة محاسبية من 20 دولة، ويهدف الاتحاد إلى تطوير مهنة محاسبية إقليمية متوافقة وذات معايير متجانسة، ويعمل هذا الاتحاد مع لجنة معايير المحاسبة الدولية والاتحاد الدولي للمحاسبين في تسهيل مهمة وضع معايير محاسبية دولية مقبولة قبولا عاما، وكذلك أخذ ظروف البلدان النامية بعين الاعتبار عند صياغة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية¹.

11. الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين:

تأسست الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين في 1965م، وتتكون من عضوية الهيئة المهنية العربية وقد عقد أول مؤتمر لها في عام 1965م، وقد أصدرت في 1970م أول معايير للمراجعة.

الفرع الثالث: مؤسسات أخرى

بالإضافة إلى المؤسسات المحاسبية الدولية والإقليمية التي تعمل جاهدة من أجل تحقيق التوفيق بين الممارسات المحاسبية، هناك منظمات أخرى ذات علاقة يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 287.

1. منظمة الأمم المتحدة UN:

جاء هذا الاهتمام من قبل الأمم المتحدة بالمحاسبة والحاجة إلى تحسين التقارير المالية، نتيجة الدراسة التي أعدت على إثر المؤسسات المتعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، ودفعت باتجاه وضع نظام دولي قابل لمقارنة المعايير والتقارير المحاسبية المالية، كما أوصت بضرورة تشكيل مجموعة من الخبراء في المعايير والتقارير الدولية للمحاسبة للنظر في وضع نظام دولي للتقارير المحاسبية الموحدة، ولقد تقدم فريق الخبراء هذا عام 1978م للهيئة الخاصة بالمؤسسات العاملة في عدة دول بتوصية، اقترح فيها إنشاء فريق عمل خاص لهذا الغرض من خبراء حكوميين، فتم إنشاء فريق عمل لهذا الغرض يتكون من 34 مندوبا، ليعمل كهيئة دولية تهتم بدراسة مسائل المحاسبة وإعداد التقارير من أجل تحسين إمكانيات توفير معلومات قابلة للمقارنة، ويتم الإفصاح عنها بقوائم المؤسسات التي تعمل بعدة دول¹، ورغم ذلك فإن مجموع التوصيات الصادرة عن هذه اللجنة أهملت من قبل الدول المتقدمة²

2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

تأسست في عام 1960م تتكون من حوالي 30 دولة من الدول المتقدمة، بدأت الاهتمام بالمحاسبة الدولية مع بداية السبعينات، حيث قامت بهذا الصدد في 1976 بنشر توجيهات للمؤسسات متعددة الجنسيات فيما يخص عملية نشرها للمعلومات المالية والقطاعية³.

3. المؤسسات الكبرى للتدقيق والمحاسبة:

وتتمثل في المؤسسات المحاسبية الكبرى والتي كانت تعرف باسم Big-for وهي مسؤولة من خلال مراجعتها على التأكيد المستقل بأن القوائم المالية للمؤسسات المراجع حساباتها تعبر بصورة مدققة عن نتائج أعمالها، وهي مؤسسات أمريكية وإنجليزية.

المبحث الثالث: معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

شهدت البيئة المحاسبية الدولية تطورا ملحوظا ومطردا، اتسم بالاتجاه نحو توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي، وذلك من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية، التي كانت محصلة لجهود العديد من الهيئات المحاسبية المهنية الدولية، وذلك من أجل تمكين مستخدمو التقارير المالية من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على نحو يحقق أكبر عائد من خلال ما تحتويه من معلومات جيدة.

¹ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 278.

² - Heller Axel et Zalto Peter, Différences nationales et l'harmonisation comptable in comptabilité internationale, vuibert édition, paris, 1997, p 19

³ - Bernard raffounier et autres ,op ,cit , p20.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول معايير المحاسبة

تعتبر معايير المحاسبة عبارة عن مجموعة من القواعد الخاصة بإعداد الحسابات، وعرضها بالقوائم المالية والأسس العامة المتفق عليها، للتطبيق السليم بهدف ضبط الممارسة المحاسبية، ولهذا سعت عدة دول إلى إصدار معاييرها المحاسبية الخاصة وذلك بما يلائم بيئتها.

الفرع الأول: مداخل إصدار المعايير المحاسبية

تعتمد طريقة الإصدار أساساً على شكل الطلب على المعلومات، وعملية تنظيم المحاسبة وعموماً توجد أربعة مداخل لإصدار المعايير المحاسبية الدولية في العالم هي¹:

1. المدخل السياسي البحث:

يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية، وهو منتشر في القارة الأوروبية وعلى وجه التحديد فرنسا وأمريكا اللاتينية، وينتقد استخدام هذا المدخل لأنه:

- أ. يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة فهو يتسم بالبطء.
- ب. أن تغيير القوانين استجابة للتطورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتاً طويلاً.
- ج. أن جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغيير القوانين بشكل مستمر، وهذا مستحيل لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك.

د. عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات.

هـ. يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية.

2. المدخل المهني الخاص:

وفقاً لهذا المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين، وينتشر هذا المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة.

3. المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص:

وفقاً لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية مؤسسة من القطاع الخاص، وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

4. المدخل المختلط:

طبقاً لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية، وهذا النوع منتشر في اليابان حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، منظور التوافق المحاسبي الدولي، مرجع سابق، ص 320 321.

الفرع الثاني: أهمية المعايير المحاسبية

حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة، فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها وضرورة وجودها، وفي هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، إذ يؤدي غياب الممارسة المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي، وما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة.
2. وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس والتوصيل، يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى.
3. إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة وضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى المؤسسة الاقتصادية.
4. إن وجود المعايير المحاسبية تساعد المهنيين وتحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة، وتعتبر كذلك دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات من أطراف خارجية.

وبالتالي فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتماً إلى:

1. استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة.
2. اختلاف الأسس التي تتحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية.
3. صعوبة اتخاذ القرارات المناسبة من قبل المستفيدين المعنيين.

الفرع الثالث: محاولات وضع معايير على المستوى الدولي

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المؤسسات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ولعل من أهم هذه المؤسسات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ عام 1939م، أما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدأت مع بدايات القرن الحالي بعقد عدة مؤتمرات أهمها ما يلي¹:

عقد المؤتمر المحاسبي الأول في عام 1904م في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية، برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل تأسيس مجمع الأمريكيين عام 1917م، ولقد بلغ عدد المسجلين في المؤتمر 38 عضواً، أما عدد الحضور فقد بلغ 360 عضواً، وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

المؤتمر الثاني انعقد في أمستردام عام 1926م، وقد حضره مندوبون من كل دول أوروبا تقريباً، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا اللاتينية، وكانت نسبة المشاركين من الدولة المضيفة هولندا كبيراً.

¹ - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008، صص 104-105.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

أما المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث فقد عقد في نيويورك في عام 1929م، حيث قدمت فيه ثلاثة أبحاث رئيسية وهي:

1. الاستهلاك والمستثمر.
2. الاستهلاك وإعادة التقويم.
3. السنة التجارية أو الطبيعية.

المؤتمر الرابع انعقد في لندن عام 1933م، وقد شاركت فيه 49 منظمة محاسبية عينت 90 مندوبا عنها بالإضافة إلى حضور 79 زائرا من الخارج، وقد بلغ عدد الدول التي مثلت في المؤتمر 22 دولة منها استراليا ونيوزيلندا وبعض الدول الإفريقية.

أما المؤتمر العالمي الخامس فقد بلغ عدد المشاركين فيه 320 وفدا، فضلا عن 250 مشاركا من باقي أنحاء العالم ونسبة كبيرة من ألمانيا التي استضافت المؤتمر في عاصمتها برلين في عام 1938م.

بعد الحرب العالمية الثانية بادرت لندن لاحتضان المؤتمر الدولي السادس في 1952م حيث سجل في المؤتمر 2510 عضو من بينهم 1450 من المؤسسات التي رعت المؤتمر في بريطانيا و196 من دول الكومنولث والباقي من 22 دولة أخرى.

عقد المؤتمر السابع في أمستردام عام 1957م وقد شارك فيه 104 منظمة محاسبية من 40 دولة، وحضره 1650 زائرا من الخارج و1200 عضوا عن البلد المضيف هولندا، وقد حدد هذا المؤتمر الفترة الفاصلة بين مؤتمره وآخر بـ 05 سنوات، وبقيت على هذا النحو حتى يومنا هذا.

وفي عام 1962م احتضنت نيويورك المؤتمر الثامن، حضره 1627 عضو من الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى 2101 من دول أخرى، وشارك فيه 83 منظمة تمثل 48 دولة وقدم فيه 45 بحثا.

أما المؤتمر التاسع فقد كان مقره باريس في 1967م، تلاه المؤتمر العاشر في 1972م حضره 4347 مندوبا من 59 دولة.

أما المؤتمر الحادي عشر فقد استضافته ألمانيا الاتحادية في 1977م، وقد حضره مندوبون عن أكثر من مائة دولة من دول العالم، تلاه المؤتمر الثاني عشر في المكسيك عام 1982م، والثالث عشر في طوكيو عام 1987م.

والمؤتمر الرابع عشر عقد في 1992م وكان موضوعه دور المحاسبين في اقتصاد شامل، شارك فيه نحو 106 هيئات محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوبا من مختلف دول العالم، وقد شاركت فيه الدول العربية بوفود من لبنان، سورية، الكويت، مصر، السعودية، برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، حيث استضافته ثلاثة مؤسسات محاسبية أمريكية هي: مجمع المحاسبين الأمريكيين AICPA، وجمعية المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخليين IIA.

أما المؤتمر الخامس عشر فقد عقد في باريس في عام 1997م، وعقد المؤتمر السادس عشر عام 2002م في هونج كونج، حيث تمت مناقشة حوالي 90 عنوانا تدرجت موضوعاتها من حوارات ساخنة مثل الشمولية وأخلاقيات المهنة إلى أثر اقتصاد المعرفة على مهنة المحاسبة.

وقد عقد المؤتمر السابع عشر بتركيا عام 2006م تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال في دول العالم، ودور المحاسبين في عملية التقييم في المؤسسات.

وقد أسفرت هذه المؤتمرات، التي كانت نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية، عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير، وأهم هذه المؤسسات هي لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.

المطلب الثاني: لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

تعتبر لجنة معايير المحاسبة الدولية من أكثر المؤسسات المحاسبية المهنية الدولية نشاطا في مجال المحاسبة، وقد أصبحت تلعب دورا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة في مجال وضع وإصدار المعايير المحاسبية الدولية، لذلك سوف نتطرق إلى نشأتها وأهدافها والمراحل التي مرت بها.

الفرع الأول: تقديم لجنة معايير المحاسبة الدولية

أنشئت هذه اللجنة في 1973م من طرف التنظيمات المهنية المحاسبية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا، ألمانيا، المكسيك، كندا، اليابان، استراليا، هولندا، وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل المؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم¹، وهي تعرف تزايد مستمر في عدد الأعضاء، ومنذ عام 1983م شملت عضوية اللجنة كلا من المؤسسات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، وقد تم استخدام المعايير التي تصدرها حتى من المؤسسات التي لم تنضم إلى عضوية اللجنة بعد، تحصل اللجنة على إيراداتها من بيع منشوراتها، كما تتلقى دعما ماليا من الاتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المؤسسات المحاسبية والمؤسسات ومؤسسات التدقيق الكبرى، وتدار أعمال اللجنة من قبل مجلس يمثل ثلاثة عشرة دولة يعينهم الاتحاد الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي لجمعيات المحللين الماليين واتحاد المؤسسات المسيطرة الصناعية في سويسرا والجمعية الدولية لمعاهد المدراء الماليين وهيئة معايير المحاسبة المالية في أمريكا²، وتشمل لجنة معايير المحاسبة الدولية على الهيئات التالية³:

¹ - Bernarde raffournier et autres ,op. , cit. ,p14.

² - حسين القاضي وآخرون، مرجع سابق، ص 107.

³ - أمين السيد أحمد لطفي، منظور التوافق المحاسبي الدولي، مرجع سابق، ص 403-404.

1. مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية:

وهو المجلس الذي يضع ويحسن معايير المحاسبة المالية والتقرير للمؤسسات، وتشمل مسؤولياته اعتماد مقترحات المؤسسات وطرق وأساليب إعداد المعايير وتعيين لجان التوجيه، وإقرار مسودة الإعلان ومعايير المحاسبة الدولية النهائية، ويتكون المجلس من 17 مؤسسة منها 13 هيئة محاسبية و 04 مؤسسات أخرى.

2. المجموعة الاستشارية:

تقدم هذه المجموعة المشورة للجنة معايير المحاسبة الدولية حول مذكرة المشروعات وأولوياتها والقضايا الفنية، وليس لهذه المجموعة أية مسؤوليات فعلية عند وضع المعايير، وتتكون المجموعة من 15 مؤسسة يختارها مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية.

3. المجلس الاستشاري:

يراجع هذا المجلس استراتيجية وخطط مجلس اللجنة للتأكد من مقابلة المجلس لالتزاماته، ويقوم المجلس الاستشاري أيضا بالاشتراك في إجراءات قبول أعمال لجنة معايير المحاسبة الدولية، عن طريق ممارسي مهنة المحاسبة ومجتمع الأعمال ومستخدمي القوائم المالية وغيرهم من الأطراف المهتمة.

4. اللجنة الدائمة للترجمة:

وتتكون من 12 عضوا من دول مختلفة لكل منها حق التصويت، وهي تتعامل على أساس زمني مع القضايا المحاسبية الممكن أن تواجهها لمعالجة مختلفة أو غير مقبولة، وتعد هذه اللجنة ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية لاعتمادها من طرف مجلس اللجنة.

5. جماعة العمل الاستراتيجي:

تراجع هذه الجماعة استراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية للفترة التي تلي الانتهاء من العمل الجاري، ويقع تحت نظرها مراجعة هيكل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وإجراءات العمل وعلاقاتها مع واضعي معايير المحاسبة القوميين ويتناول بالبحث والتدريب والتعليم وكذلك التمويل.

الفرع الثاني: أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية

لقد كان الهدف من تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها وحتى إعادة هيكلتها محددًا في الآتي¹:

1. إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية، بما يحقق المصلحة العامة، مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالميا.
2. العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية، المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

¹ - يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، دار الوراق، الأردن، ط 01، 2002 ص 24.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

- ويتم تحقيق المهدفين الرئيسيين السابقين من خلال أعضاء اللجنة، والذين يعملون على إصدار ونشر المعايير المحاسبية الدولية بالدول التي ينتمون إليها وأن يبدلوا عنايتهم الخاصة لتحقيق ما يلي:
- أ. التأكد من أن القوائم المالية المنشورة أعدت وعرضت بما يتفق مع معايير المحاسبة الدولية والإفصاح عنها.
 - ب. إقناع الحكومات والمؤسسات والجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية بالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية.
 - ج. إقناع الهيئات الرسمية المشرفة على أسواق المال، والمؤسسات التجارية والصناعية بضرورة إلزام الوحدات الخاضعة لإشرافها أو التابعة لها بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، مع الإفصاح عن مدى تنفيذ هذا الالتزام.
 - د. إقناع مراجعي الحسابات الخارجيين بالتحقق من مدى قيام المؤسسات بإتباع معايير المحاسبة الدولية عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية.
 - هـ. العمل على اكتساب الدعم الدولي لقبول وتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الثالث: تطور دور لجنة معايير المحاسبة الدولية

لقد تطور دور لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ نشأتها حتى الآن، استجابة للعديد من العوامل والظروف المؤثرة سواء الداخلية منها أو الخارجية، ويمكن تلخيص مراحل تطورها فيما يلي:

1. المرحلة الأولى: من 1973-1989:

تميزت هذه المرحلة بإصدار المعايير فمثلا في سنة 1975م تم إصدار المعيار رقم 01 تحت عنوان نشر الطرق المحاسبية والمعيار المحاسبي رقم 02 تحت عنوان المخزونات، والمعيار المحاسبي رقم 03 القوائم المالية المجمعة، الذي ألغي في 1998م وحل محله المعيار IAS27 وIAS28، لتصل حاليا إلى 30 معيار (أنظر للملحق رقم 01)، كما عرفت اللجنة في 1989م إصدار الإطار الخاص بإعداد وتقديم القوائم المالية *Frame work for the preparation and presentation of financial statements* الذي كان الهدف منه تعريف تحديد المفاهيم المتعلقة بتحضير القوائم المالية، وكذلك مشروع قابلية القوائم المالية للمقارنة الذي كان الهدف منه تقليص الخيارات المتاحة¹.

ما يلاحظ على هذه المرحلة أن المعايير التي تم إصدارها تتضمن عدة خيارات، فيما يخص المعالجة والتطبيق المحاسبي من أجل أن تكون تلك المعايير متطابقة مع القوانين والتنظيمات المطبقة في الدول الأعضاء، لذا فإن الدول التي سارعت بالعضوية في اللجنة في هذه المرحلة هي الدول التي كانت متأثرة محاسبيا بالأعضاء المحاسبين، وكان الهدف من إتباع هذه الاستراتيجية هو إعطاء مصداقية على المستوى الدولي للمعايير التي تصدرها، وبالتالي زيادة عدد الدول التي تبني تطبيق تلك المعايير.

¹ -Robet obert, pratique des normes IAS/IFRS comparaison avec les règles françaises et les US-GAAP ,Dunod ,paris, 2003, p09.

2. المرحلة الثانية: 1989-1995:

بعد الإعلان عن مشروع قابلية القوائم المالية للمقارنة لسنة 1989م، دخلت اللجنة في مرحلة جديدة فموجب هذا المشروع فإنه بالإضافة للمعايير السابقة التي أصدرتها اللجنة بعد مراجعتها، والمعايير التي يتم إصدارها مستقبلاً، لن تحتوي إلا على نوعين من المعالجة لمشكل معين، وهما المعالجة الأساسية والمعالجة المسموح بها، وفي سنة 1995م وقعت اللجنة اتفاق مع المؤسسة الدولية لهيئات القيم المتداولة OICV التي تضم الهيئات الوطنية المسؤولة عن ضبط الأسواق المالية، بما فيها هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية SEC، حدد فيه مجموع المجالات التي يتم فيها إما إنشاء معايير محاسبية دولية جديدة أو مراجعة المعايير السابقة بشكل يمكن من إيجاد منظومة محاسبية مرجعية قابلة للتطبيق ومعروفة في جميع الأسواق العالمية¹.

ما ميز هذه المرحلة أنه تم انجاز مشروع التطوير والقابلية للمقارنة، بتعديل عشرة معايير من أجل قبولها من طرف الهيئة المشرفة على الأسواق المالية SEC، كما تميزت هذه الفترة بإعادة صياغة أهداف اللجنة وذلك بضغط من المؤسسة الدولية لهيئات القيم المتداولة.

3. المرحلة الثالثة: 1995-2001:

في 1996 بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية بإعادة فحص كل المعايير الصادرة عنها، كي تقلل من عدد البدائل المقدمة في كل معيار، وقد تم النص في كل معيار على البديل المفضل من بين البدائل القليلة جداً المتاحة، مثل المعيار IAS17 عقود الإيجار، IAS14 التقارير المالية للقطاعات، كما تم إصدار مجموعة جديدة من المعايير (IAS33-IAS38)، وكذلك في هذه المرحلة تم إنهاء الأعمال الخاصة بالأدوات المالية، والتي كانت متعلقة أساساً بتطوير القيمة العادلة (IAS32 و IAS38)، وفي سنة 2000م أصدرت المؤسسة الدولية لهيئات القيم المتداولة توصيات مفادها قبول الهيئات الأعضاء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من طرف المؤسسات الدولية الداخلة فيها²، وفي 2000م عقدت جمعية لأعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية للتحضير من أجل نقل المهام لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وتم الاتفاق على إعادة الهيكلة.

عرفت اللجنة في هذه المرحلة نقلة نوعية في إدارة بيئتها الداخلية والخارجية، وتحسين جودة المعايير الصادرة عنها وحتى تستطيع اللجنة الاستمرار في هذه السياسية، كان لا بد من محاولة استحداث الوسائل والطرق التي يمكن بها تقليص الهيمنة الواضحة لعدد قليل من الأعضاء على نشاطها، وعلى الممارسات والبدائل المحاسبية المقدمة في معايير اللجنة.

¹ -Robert obert ,op cit, p10.

² -Robert Obert , op cit p 11.

المطلب الثالث: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

لمواكبة التطورات التي برزت على الساحة المحاسبية الدولية، نتيجة ازدياد عدد الدول المطبقة لمعايير المحاسبة الدولية، تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية، لزيادة توسيع نشاطها و لتكون قادرة على مواجهة الصعوبات التي تنتظرها فيما بعد.

الفرع الأول: إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية

من أجل مواجهة التحديات الجديدة شكل مجلس اللجنة جهة لوضع استراتيجية العمل، لدراسة ما يجب أن تكون عليه استراتيجية لجنة معايير المحاسبة الدولية وهيكلتها، وقد أصدرت هذه المجموعة ورقة نقاش بعنوان (تشكيل لجنة معايير المحاسبة الدولية لمواجهة تحديات المستقبل) حددت مقترحاتها لتغيير هيكله اللجنة، وقد وافق مجلس اللجنة في 2000م بالإجماع على دستور جديد لإعادة هيكليتها، وتتمثل النقاط الأساسية التي تناولتها هذه الوثيقة في ما يلي¹:

- هناك عوامل عديدة ساهمت في الحاجة إلى مداخل جديدة لوضع معايير المحاسبة الدولية تتمثل في:
 - النمو السريع في أسواق رأس المال الدولية الذي أدى إلى بذل الجهات المشرفة على شؤون الأوراق المالية جهوداً تهدف إلى تحقيق قدرة أكبر على المقارنة في التقرير المالي.
 - جهود المؤسسات العالمية مثل منظمة التجارة العالمية والهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة في دول أمريكا الشمالية لإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية.
 - التأثير المتزايد لمعايير المحاسبة الدولية على متطلبات المحاسبة وممارستها على المستوى القومي.
 - طلب المستخدمين المتزايد على الأنواع الجديدة من المعلومات المالية، ومعلومات الأداء الأخرى خاصة من الدول المتحولة من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق، والدول النامية والاقتصادية المتحولة إلى التصنيع حديثاً.
- ونتيجة لذلك ارتفع الطلب على معايير المحاسبة الدولية ذات الجودة العالمية، التي توفر الشفافية وقابلية المقارنة وبالتالي من غير المحتمل أن يكون دور لجنة معايير المحاسبة الدولية في المستقبل هو نفسه الدور الذي لعبته سابقاً، فقد لعبت هذه اللجنة في فترتها الأولى كموفق فقط، حيث كانت تختار معالجة محاسبية موجودة سلفاً على المستوى القومي وتبحث عن قبول عالمي لهذه المعالجة مع بعض التعديل أحياناً، ولكنها بدأت حديثاً بدمج هذا الدور مع دور المحفز والمنسق للمبادرات القومية، ولا بد أن يصبح هذا الدور أكثر وضوحاً، ومن المهم التركيز على الأهداف بدقة كما يلي:
- تطوير معايير المحاسبة الدولية التي تتطلب معلومات قابلة للمقارنة وشفافة وذات جودة عالية تساعد المشاركين في أسواق رأس المال وغيرهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

¹ - ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي كاجيكي، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص119.

– تشجيع استخدام معايير المحاسبة الدولية بالعمل مع واضعي المعايير القومية.
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب إجراء تغييرات هيكلية، فتم تحديد بعض القضايا باعتبارها قضايا تحتاج إلى دراسة أهمها:

1. الشراكة مع واضعي المعايير القومية: يجب على لجنة معايير المحاسبة الدولية أن تدخل في شراكة مع واضعي المعايير المحاسبية القومية، بما يمكنها من العمل معهم لتعجيل التقارب بين معايير المحاسبة القومية ومعايير المحاسبة الدولية، حول الحلول التي تتطلب معلومات شفافة عالية الجودة وقابلة للمقارنة، تساعد المشاركين في الأسواق الرأسمالية وغيرهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

2. تحقيق مشاركة أكبر في مجلس اللجنة: يجب أن تشارك مجموعة أكبر من الدول والمؤسسات في المجلس دون التقليل من جودة عمل المجلس.

3. التعيين: يجب أن تكون عملية التعيين في مجلس اللجنة واللجان الأساسية فيها، من مسؤولية المؤسسات المختلفة، مع ضمان أن يكون المعنيون أكفاء ومستقلين وموضوعيين، ولغرض مواجهة هذه القضايا الأساسية تم اقتراح التغييرات التالية:

أ. ضرورة استبدال لجنة التوجيه للجنة تطوير المعايير، التي يلعب واضعوا المعايير الوطنية بها دوراً أساسياً في تطوير معايير المحاسبة الدولية ليوافق عليها مجلس اللجنة، على أن تكون لجنة تطوير المعايير مسؤولة كذلك عن الموافقة على نشر التفسيرات التي تعدها لجنة التفسيرات القائمة.

ب. يجب مساندة لجنة تطوير المعايير بلجنة استشارية لتطوير المعايير، تعمل كقناة اتصال مع واضعي المعايير القوميين غير القادرين على المشاركة مباشرة في لجنة تطوير المعايير بسبب محدودية حجمها.

ج. يجب توسيع مجلس اللجنة من 16 إلى 25 دولة ومنظمة دون التقليل من جودة عمله.

د. يجب استبدال المجلس الاستشاري الحالي بأثني عشر أميناً (ثلاثة يعينهم الاتحاد الدولي للمحاسبين، وثلاثة تعينهم المؤسسات الدولية الأخرى، وستة يعينهم الأمناء) لتمثيل العالم بالكامل، ويقوم الأمناء بتعيين أعضاء لجنة التطوير والمجلس ولجنة التفسيرات القائمة، ويتحمل الأمناء كذلك مسؤولية متابعة فعالية لجنة معايير المحاسبة الدولية وأنشطتها التمويلية.

وقد تبنت لجنة معايير المحاسبة الدولية IAS هذه التغييرات في 2001م، وحولت مسؤولية إعداد ووضع المعايير الدولية إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وبذلك تم تعديل اسم المعايير المحاسبية الدولية IAS لتصبح معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وقد كانت هيكلية تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية كما يلي¹:

– **مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC:**

تتكون مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية من 19 أميناً تشمل مهمتهم الآتي:

¹ - ريتشارد شرويدر، وآخرون، مرجع سابق، ص 122-124.

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

- تعيين أعضاء المجلس وأعضاء لجنة التفسيرات القائمة والمجلس الاستشاري للمعايير.
- المراجعة السنوية لاستراتيجية مجلس معايير المحاسبة الدولية ومدى فعاليته.
- القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة الدولية وتحديد أساس التمويل
- مراجعة القضايا الاستراتيجية العامة المؤثرة على معايير المحاسبة الدولية، والدعاية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والعمل الذي يقوم به، وتعزيز أهداف تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وضمان إبعاد أمناء المجلس من التدخل في الأمور الفنية المرتبطة بمعايير المحاسبة.
- وضع وتعديل الإجراءات التشغيلية للمجلس، ولجنة التفسيرات القائمة والمجلس الاستشاري للمعايير.
- قبول التعديلات في ميثاق المؤسسة، بعد التشاور مع المجلس الاستشاري للمعايير، ونشر مذكرات العرض المبدئية للتعليق عليها من الجمهور.

– مجلس معايير المحاسبة الدولية:

يتكون من 14 عضو يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء، والمؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية، ويجب أن يتأكد الأمناء بأن المجلس لا تسيطر عليه أي مصالح إقليمية أو تنظيمية محددة، وتكمن المسؤوليات الأساسية للمجلس في تطوير ونشر معايير التقرير المالي الدولي ومذكرات العرض المبدئية، وقبول التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي IFRIC، ويجب على المجلس قبل نشر معيار نهائي أن يعرض مذكرة عرض مبدئية للتعليق عليها من قبل الجمهور، ويتمتع المجلس بحرية تامة حيث يمكنه إسناد البحوث التفصيلية أو أي أعمال أخرى لواجبي المعايير القومية أو المؤسسات الأخرى، ويشكل المجلس عادة لجان توجيه من المجموعات الاستشارية الخاصة لإعطاء النصح بشأن المشروعات المهمة، ويشترط عليه التشاور مع المجلس الاستشاري حول المشروعات الأساسية وقرارات جدول الأعمال وأولويات العمل، ويقوم المجلس عادة بنشر قواعد الخلاصات إلى جانب معايير المحاسبة الدولية ومذكرات العرض.

– المجلس الاستشاري:

يتكون المجلس الاستشاري مما يقارب 50 عضواً، وهو يشكل ملتقى للمنظمات والأفراد المهتمين بالتقارير المالية الدولية للمشاركة في وضع المعايير، حيث يتم تعيين الأعضاء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويتمتعون بخلفيات وظيفية وجغرافية متنوعة، يجتمع عادة ثلاثة مرات في السنة في اجتماعات مفتوحة للجمهور، ويعطي النصح لمجلس معايير المحاسبة الدولية حول أولويات عمله، ويطلع على انعكاسات المعايير المقترحة على كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية، كما يعطي استشاراته للمجلس والأمناء بشأن الأمور الأخرى.

– لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي:

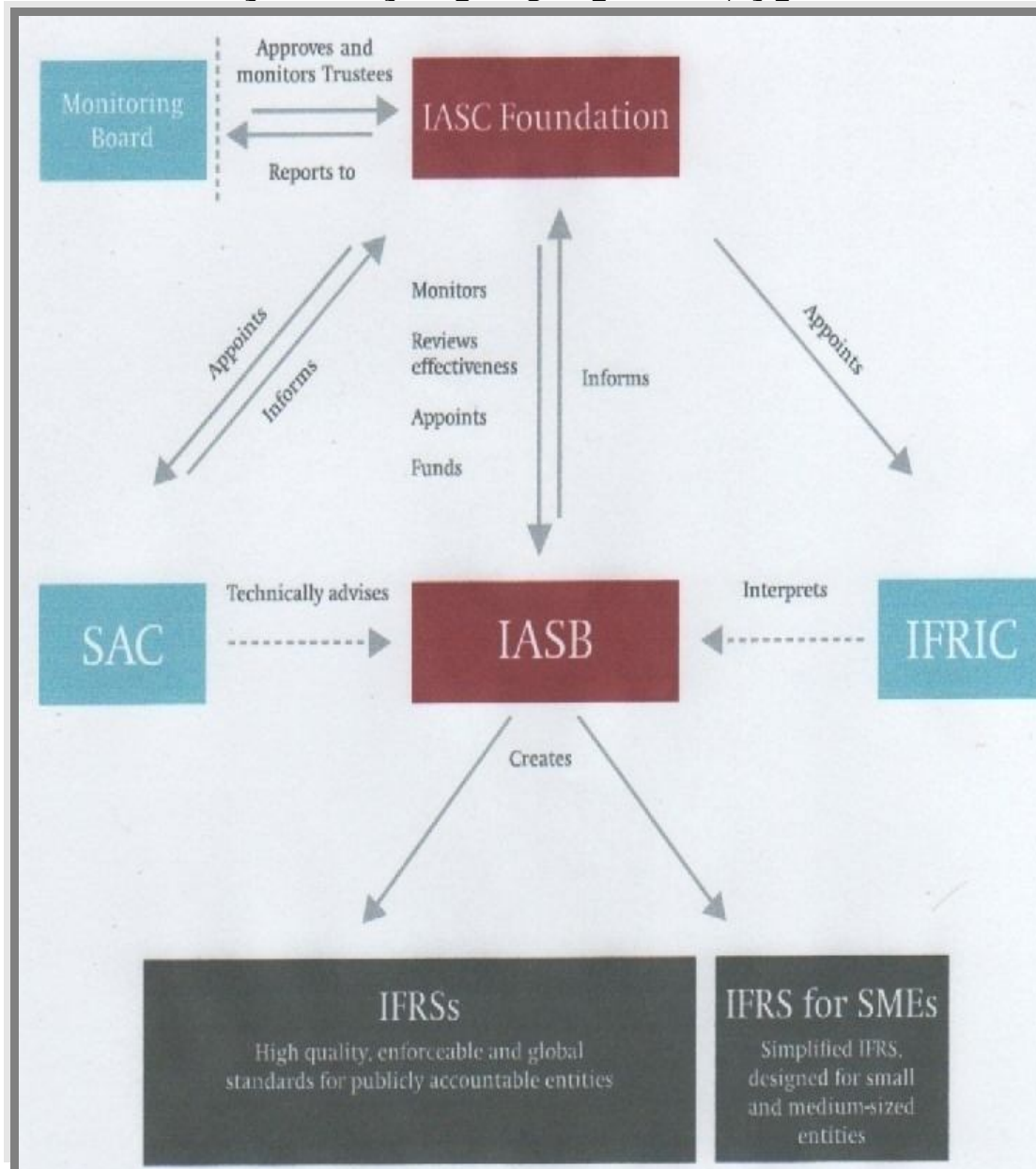
تتكون من 12 عضواً يعينهم أمناء مجلس معايير المحاسبة الدولية لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد، حيث يعين الأمناء أحد أعضاء المجلس لرئاسة اللجنة، ويحق لرئاسة اللجنة الحديث عن المسائل الفنية المطروحة دون التصويت

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

ويمكن للأمناء كذلك تعيين ممثلين من المؤسسات الرقابية كمراقبين لا يحق لهم التصويت، لكن يحق لهم حضور الاجتماعات والحديث فيها.

إذن الدافع الأساسي الذي أدى إلى إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، هو بغرض إصلاح لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي كانت تسعى إلى التوفيق دون التوحيد المحاسبي الدولي، كما أن التغيير في المصطلحات يعكس رغبة المجلس IASB لتوسيع مده في إعداد قوائم مالية موحدة، حيث يسعى المجلس إلى وضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة ومفهومة، يمكن تطبيقها في جميع أنحاء العالم من أجل عرض قوائم مالية ومعلومات ذات جودة عالية، وشفافة وقابلة للمقارنة من أجل مساعدة مختلف المستعملين لهذه القوائم على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولي.

الشكل رقم 04: الهيكل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولية



Source: www.iasb.org. Consulté le: 21/01/2010

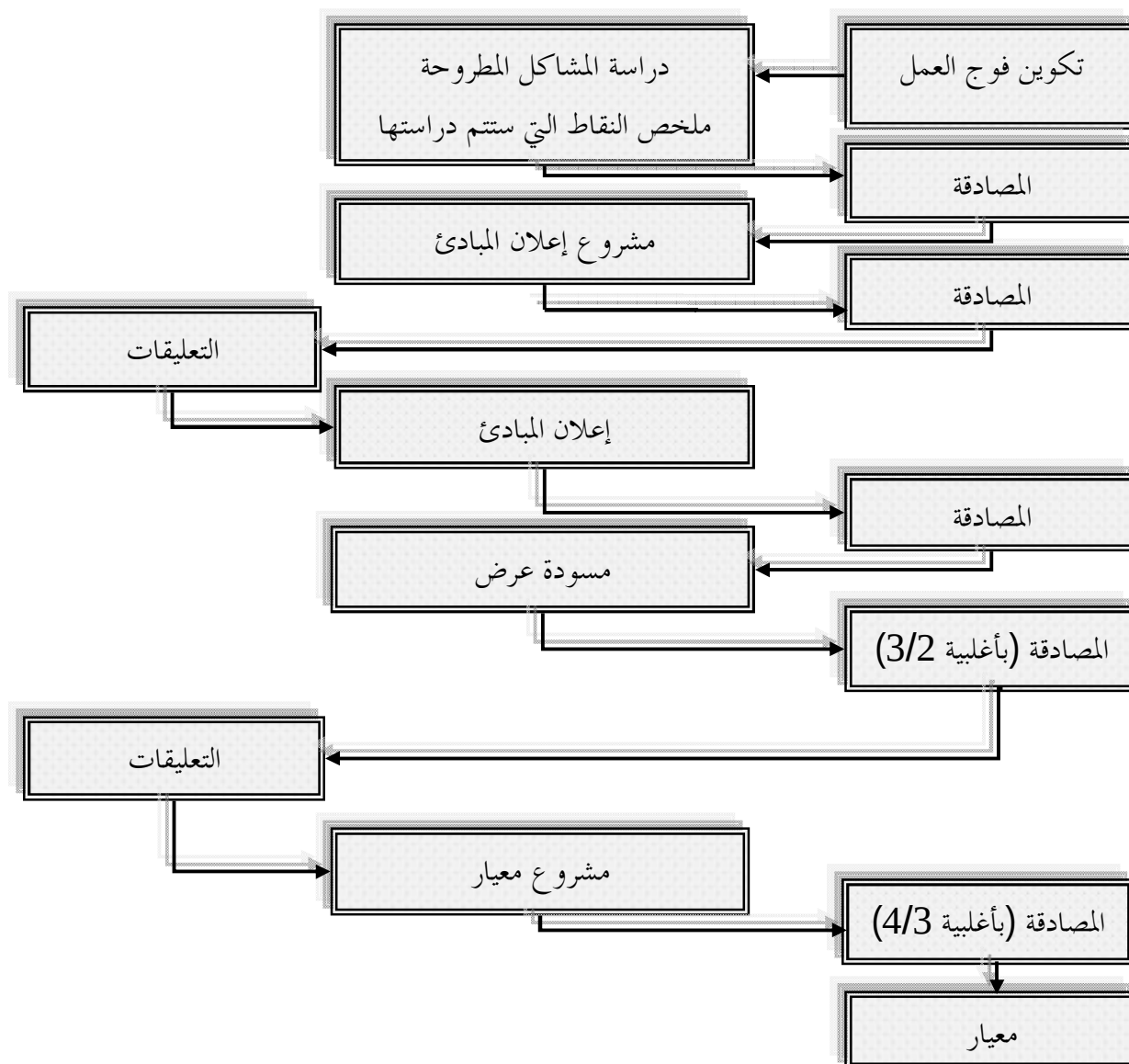
الفرع الثاني: إجراءات إصدار المعايير الدولية IAS/IFRS

إن عملية إعداد وإصدار أو تعديل معيار محاسبي، تخضع إلى إجراءات صارمة تركز على مبدأ التشاور بين جميع الأطراف المعنية، وبالاخص المجالس الوطنية للمحاسبة ومختلف الهيئات والمؤسسات المهنية المرتبطة بمجلس المعايير الدولية IASB وذلك وفقاً للمراحل التالية¹:

1. يشكل المجلس لجنة توجيهية دولية يرأسها ممثل عن المجلس، وتضم ممثلين عن المؤسسات المحاسبية لثلاث دول على الأقل، وقد تتضمن اللجنة التوجيهية ممثلين عن المؤسسات الأخرى، الممثلة في المجلس أو المجموعة الاستشارية أو ذات الخبرة في موضوع معين.
 2. تحدد اللجنة التوجيهية كل القضايا المرتبطة بالموضوع وتراجعها، وتأخذ باعتبارها تطبيق إطار اللجنة المتعلق بإعداد وعرض البيانات المالية، مع مراعاة المتطلبات والممارسات المحاسبية المحلية أو الإقليمية، وبعد ذلك تقدم اللجنة التوجيهية موجزا بالنقاط الرئيسية.
 3. بعد تلقي لجنة التوجيه تعليقات المجلس على موجز النقاط الرئيسية، تحضر بيان تمهيدي بالمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مسودة العرض، وتشرح الحلول البديلة التي أخذت بالاعتبار، والأسباب التي أدت إلى قبولها أو رفضها، وتمتد هذه الفترة عادة لأربعة أشهر.
 4. تراجع اللجنة التوجيهية التعليقات على بيان العرض التمهيدي بالمبادئ، وتوافق على البيان النهائي بالمبادئ الذي يقدم للمجلس للموافقة عليه، كما يستخدم كأساس لإعداد مسودة العرض بالمعيار المحاسبي الدولي المقترح ويتاح هذا البيان النهائي للعموم دون نشره رسمياً.
 5. تعد اللجنة التوجيهية مسودة عرض تمهيدية للموافقة من قبل المجلس بعد التنقيح بعد أن توافق عليه نسبة ثلثي أعضاء المجلس على الأقل وتنشر مسودة العرض بعد ذلك، وتطلب التعليقات من كل الأطراف المهتمة خلال فترة العرض والتي هي شهر كحد أدنى وقد تمتد إلى ستة أشهر.
 6. تعيد اللجنة التوجيهية النظر بالتعليقات، وتعد مخطط المعيار المحاسبي الدولي لمراجعته من قبل المجلس وبعد التنقيح وبموافقة ثلاثة أرباع أعضاء المجلس على الأقل يتم نشر المعيار.
- ومن أجل تسهيل فهم مراحل إعداد المعايير المحاسبية الدولية يمكن تلخيصها في الشكل الآتي:

¹ - حسين القاضي وآخرون، مرجع سابق، ص 108-109.

الشكل رقم 05: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية



Source: Bernard Raffounier, axel haller, petter walton, comptabilité internationale, France, ^{Ed} librairie vuibert, 1997, p36.

الفرع الثالث: التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالمرونة، وقابلية التعديل والتغيير استناداً إلى التغير في الظروف الاقتصادية، وقد يحدث هذا التغير بسبب ظهور معايير محاسبية محلية كالمعايير البريطانية، والمعايير الأمريكية تعالج بعض الأمور المستجدة، ويمكن كذلك أن تسير الأمور بصورة عكسية، أي أن يكون السبق في طرح مواضيع محاسبية جديدة، أو تعديل المعايير المحاسبية القائمة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية، ثم يتبعها في ذلك مجالس المعايير المحاسبية الأمريكية والبريطانية، أضف إلى ما تقدم تعدد وتطور مطالب أصحاب العلاقة بتعديل بعض الإجراءات والممارسات المحاسبية، وكذلك زيادة دور المنظرين في المحاسبة في جعل الجهود الحثيثة في النظرية المحاسبية هي أساس تعديل كثير من المعايير المحاسبية الدولية، وأخيراً تظل مشكلة الارتقاء بمستوى الإفصاح في التقارير المالية وزيادة الموثوقية والدقة في المعلومات

الفصل الأول: الإطار النظري للمحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية

المالية، من أهم المحركات لتغيير وتطوير المعايير المحاسبية الدولية، ويأخذ التطور المستمر في المعايير المحاسبية الدولية أشكالاً عديدة يمكن إدراجها فيما يلي¹:

1. تعديل المعايير: يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين، وقد تم تعديل معظم المعايير المحاسبية الدولية اعتباراً من 2005، كما ظهرت تعديلات أخرى بعد ذلك، ويكون التعديل بأشكال مختلفة منها:

أ. إلغاء بعض البدائل المحاسبية:

يعتبر تعدد البدائل من الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة، حيث يؤدي ذلك إلى اختلاف في الأرقام والنتائج المحاسبية، ولهذا يسعى واضعو المعايير إلى تقليل هذه البدائل لتوحيد طرق المعالجة من ناحية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، وأمثلة هذا النوع من التعديلات كثيرة منها:

- تعديل المعيار IAS2 المتعلق بالمخزون بإلغاء أسلوب الوارد أخيراً الصادر أولاً من أساليب تقييم المخزون.
- تعديل المعيار IAS22 قبل استبداله بالمعيار IFRS3 والمتعلقين باندماج الأعمال، بإلغاء طريقة المصالح المشتركة من طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال.

ب. تعديل التعريفات

تعتبر التعريفات في المعايير المحاسبية من أهم ما تبني عليه المعايير، ومن أمثلة ذلك تعديل تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار محاسبي.

ج. إلغاء بعض الممارسات المحاسبية:

كما حصل في التعديل الأخير للمعيار IAS36 من إلغاء الممارسات الواجب اتباعها لإجراء فحص من أسفل لأعلى وفحص من أعلى لأسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة.

2. دمج التفسيرات في المعايير: تختص لجنة تفسيرات المحاسبة الدولية SIC التابعة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB والتي فيما بعد تم تعديل اسمها إلى لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية IFRIC بوضع تفسيرات لتوضيح كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وقد يتم التطرق في التفسيرات إلى ما يوجب دمجها في المعيار كون المعيار أقوى من التفسير وأمثلة ذلك كثيرة منها:

أ. التفسير رقم 18 SIC الذي تم دمجها في المعيار IAS 01.

ب. التفسير رقم 01 SIC حيث تم دمجها في المعيار IAS 02.

ج. التفسير رقم 06 SIC, 14 SIC, 23 SIC التي تم دمجها في المعيار IAS02.

3. دمج بعض المعايير ببعضها البعض: لوجود عوامل بينها وأمثلة عن ذلك:

أ. دمج المعيار IAS 03 في المعيارين IAS27, IAS28.

ب. دمج المعيار IAS04 في المعيار IAS01.

¹ - خالد جمال الجعاعات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 34-36.

ج. دمج المعيار IAS09 في المعيار IAS38.

4. سحب بعض المعايير وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالمياً، يمكن تطبيقها كما حصل في المعيار

IAS15 المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار تغيرات الأسعار.

5. إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة، كما حصل مع المعيار IAS32 المتعلق باندماج الأعمال، حيث حل

محله المعيار IFRS 03 بنفس الاسم.

ويمكن القول أن الإفصاح عما يعتقد أنه معلومات هامة، وذات تأثير كبير على القرارات الاقتصادية، إضافة إلى الأدوات المالية هما من أهم محاور التغيير في المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لازدياد أهميتها على المستويين العالمي والمحلي، واحتلالهما جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية، حيث يتعلق الموضوع الأول بالإفصاح عن المعلومات التي يعتبرها كثير من المنظرين في المحاسبة، من أهم موارد المؤسسة والذي سوف يتم تناوله في الفصل الموالي.

خلاصة الفصل:

من خلال التسلسل والتواصل في العرض لمراحل تطور المحاسبة منذ استعمالاتها الأولى، تبين لنا أن الحياة العملية ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية في المحيط التي كانت تمارس فيه، فرضت التطور المحاسبي وحددت اتجاهاته، هذا التوجه العلمي في المحاسبة أدى إلى تراكم الخبرات المحاسبية منذ العصور القديمة، وتحولت تدريجياً إلى قواعد عرفية وتقاليدي أصبحت مقبولة بين المحاسبين ومختلف الأطراف المهتمة بالمحاسبة، ولقد ساعد في ترسيخ هذا الاتجاه العلمي تكوين اتحادات مهنية علمية اعترفت بتلك الأعراف والتقاليد ونشرتها كتوصيات مهنية، وقد أدى ذلك إلى ظهور القواعد والمبادئ ثم تطورت هذه الأخيرة، وتم الانتقال من مفهوم المبادئ إلى مفهوم المعايير، وتوجهت مختلف المؤسسات سواء الحكومية أو شبه الحكومية، وكذلك المؤسسات المحاسبية نحو إصدار معايير ملزمة والتركيز على مراعاتها في المجتمع الدولي، وهو ما أدى إلى اختلاف الممارسات والتطبيقات المحاسبية بين دول العالم نتيجة سعي كل دولة إلى تطبيق معاييرها الوطنية، وبالتالي انعكس ذلك على طرق الإفصاح وشكل ومحتوى القوائم المالية.

هذا الاختلاف في التطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول، شكل عائقاً كبيراً أمام مسايرة البعد العالمي لأنشطة المؤسسات، والمستثمرين الدوليين عند الانتقال إلى الأسواق المالية الدولية، وهو ما أدى إلى ضرورة إحداث توافق محاسبي دولي، أفضى إلى إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية، والتي تولت مهمة إصدار معايير محاسبية قابلة للتطبيق على الصعيد الدولي، وتسمح بالحصول على معلومات مالية موثوق بها، يجعل القوائم المالية المقدمة تعكس صورة حقيقية وصادقة عن الوضعية المالية ونتائج أعمال المؤسسة، وبالتالي تلبية حاجيات المستثمرين من المعلومات في المقام الأول لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية.

ونظراً لتزايد الطلب على المعلومات المحاسبية والمالية التي تتمتع بجودة عالية، سعت هذه المؤسسات العلمية المحاسبية وعلى رأسهم لجنة معايير المحاسبة الدولية، إلى وضع تشريعات قانونية ومعايير متفق عليها من طرف الممارسين تخص عملية الإفصاح وكيفية عرض المعلومات في القوائم المالية، من أجل التقليل من التحديات المعاصرة في نقص الجودة في المعلومات المحاسبية، وإيصالها إلى الأطراف المعنية في الوقت المناسب، حيث تتطلب عملية الإعداد توفر الشفافية حتى تكون القوائم المالية قابلة للفهم، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص النوعية التي يجب أن تشمل عليها المعلومات المحاسبية وهذا ما سنحاول إيضاحه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

**الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة
في ظل معايير المحاسبة الدولية**

مقدمة الفصل:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح، لأن العديد من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره المؤسسات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وذلك نتيجة عدم إظهار البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للمؤسسات الاقتصادية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات، وبالتالي فقدانها لأهم عناصرها ألا وهي جودتها، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات.

فقد أصبح الحصول على المعلومات وسهولة وحرية تداولها ومصداقيتها، من القضايا المهمة في العصر الحالي، وتتعاظم هذه الأهمية في ضوء التنافس العالمي على اجتذاب رؤوس الأموال، وتشجيع الاستثمار الأجنبي والانفتاح على العالم الخارجي، وذلك ضمن مستلزمات العولمة في زمن غابت فيه الحدود الجغرافية وتلاشت إلى حد كبير، وهو ما دعم مفهوم الإفصاح واعتبر كمطلب جوهري في مجال المال والأعمال من أجل مزيد من الشفافية والمصادقية في المعلومات المتحصل عليها وإتاحتها لكل الأطراف المستفيدة منها.

وتأكيداً على أهمية الإفصاح المحاسبي من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة، فقد تم إصدار معايير محاسبية تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، لما لها من أثر بالغ الأهمية في تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية واكتمال محتواها.

ولدراسة أعمق وأكثر تفصيلاً لما ذكر سابقاً، ومعرفة أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة المحاسبية، تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول الإفصاح في القوائم المالية وذلك بالتطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي وطبيعة القوائم المالية والأسباب التي أدت إلى ارتباط الإفصاح بها، ثم تطرقنا إلى جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها هذه القوائم المالية، أما المبحث الثاني فقد قمنا بتخصيصه لمعايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بالتطرق إلى مجموعة من المعايير الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية والإفصاح حسب ما تتطلبه هذه المعايير، و المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية مبرزين من خلاله دور الإفصاح المحاسبي في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المحاسبية، وذلك من خلال ضمان الشفافية في هذه القوائم، إضافة إلى إبراز أن التوسع في الإفصاح من شأنه كذلك تدعيم جودة المعلومة المحاسبية وتوفيرها لمختلف المستفيدين منها.

المبحث الأول: الإفصاح في القوائم المالية

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تلعب دورا هاما، في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عدة منها اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، كما يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، على مستوى المؤسسة وعلى المستوى القومي للاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، و ذلك نتيجة لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فمثلا يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدقق الحسابات، و المستثمرين والمساهمين المستخدمين لها و قد لا تتفق وجهة نظر هؤلاء مع الجهات الرقابية والمهنية كالبانوك المركزية وهيئات الأوراق المالية والجامع المحاسبية المهنية.

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي و أنواعه

سوف نحاول إلقاء الضوء على عدة تعاريف، والتطرق لأنواعه من أجل الوصول إلى جوهر الإفصاح.

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغها للمستفيدين منها¹.

وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الإيهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية"².

إذن يعني الإفصاح اتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود.

كما عرف على أنه " عملية إظهار و تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضا أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل"³.

¹ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص35.

² - لطيف زيود، حسان قيطيم، نعم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29، العدد الأول، 2007، ص179.

³ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص577.

إذن فالإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بها، في شكل قوائم تختلف باختلاف المنفعة المنشودة، على أن تشمل هذه التقارير جميع المعلومات اللازمة والضرورية، لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي "إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، و يمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم"¹.

حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، فإن مفهوم الإفصاح يرتبط بشكل ومحتوى القوائم المالية و المصطلحات المستخدمة فيها، و التي من شأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجودة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم وذلك من وجهة نظر مستخدميها.

ويقصد بالإفصاح بشكل أكثر تحديد "عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح"².

وكتعريف شامل للتعريف السابقة عرف الإفصاح على أنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة"³.

من التعريف السابقة نستنتج أن الإفصاح المحاسبي، يركز على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين، بشكل يعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة دون تضليل، ويسمح بالاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته.

ومن هنا يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، و يجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات، لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن من خلال التقارير المالية بكاملها.

¹ - محمد مطر، موسي السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط2، 2008، ص344.

² - طارق عبد العال، حوكمة الشركات مفاهيم، مبادئ، تجارب، تطبيقات، الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص731.

³ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص578.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي¹:

أ. الإفصاح الكامل (الشامل):

يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

ب. الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

ج. الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

د. الإفصاح الملانم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

هـ. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

و. الإفصاح الوقائي (التقليدي):

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن

¹ - لطيف زيود وآخرون، مرجع سابق، ص180.

تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

يمكن القول أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين هذه المفاهيم، إذا ما استخدمت في إطارها الصحيح، حيث أن الهدف الحقيقي يتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الجوهرية الملائمة، لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بأفضل طريقة ممكنة، مع مراعاة الموازنة بين المنافع والتكاليف، فالإفصاح المعاصر يهدف إلى تقديم معلومات مفيدة في أغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الفرع الثاني: مقومات و أساليب الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

يمكن القول أن الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات والأساليب والطرق التي يجب مراعاتها وإتباعها إضافة إلى عوامل مؤثرة فيها، والتي سوف نتطرق إليها بنوع من الإيجاز.

1. المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية¹:

أ. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

ب. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، وتعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

¹ - وليد الخيالي، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،

(2010/01/02) متاح على www.ao-academy.org

ج. تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حالياً، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم .

د. تحديد أساليب وطرق الإفصاح:

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضاً ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية¹، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

2. أساليب الإفصاح المحاسبي:

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية، وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو الملاحق، و هي أساليب مكملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى يمكن اعتبارها ثانوية يتطلب الإفصاح عنها، ولكن في ملحقات للقوائم المالية أو في الهوامش، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، و التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها²:

أ. إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها:

إن جزءاً مهماً من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

ب. الملاحظات الهامشية:

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

¹ - السيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2009، ص163.

² - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص584.

ج. الملاحق:

وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي... الخ.

د. المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

هـ. تقرير المراجع:

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

3. العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي:

أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي¹:

أ. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

ب. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة، كما سبق وأن أشرنا في الفصل الأول، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

¹ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 586-592.

ج. المنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي.

4. الأسباب المرتبطة بالإفصاح في القوائم المالية:

- ترجع أهمية الإفصاح بالقوائم المالية للمستخدمين إلى ثلاثة عوامل أساسية هي¹:
- أ. أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف.
 - ب. تعتبر القوائم المالية أكثر مصادر المعلومات اعتمادية مما يمكن الاعتماد عليها.
 - ج. تكلفة الحصول على المعلومات بالقوائم المالية رخيصة جداً، حيث أن تكلفة إعداد تقارير خاصة للمستخدمين مختلفين ممكن أن تفوق العوائد المتوقعة من ورائها.
- يمكن القول أن دور الإفصاح بالقوائم المالية هو تقليل حالة الغموض بالنسبة لمتخذي القرار، بغرض المساعدة في اتخاذ قرارات رشيدة، ويؤكد Iqbal وآخرون ذلك من خلال إظهارهم إلى سببين رئيسيين للإفصاح هما²:
- أ. تخفيض عدم التأكد على ممثلي رأس المال (المستثمرين و الدائنين)، بحيث استخدام المعلومات يمكنهم من ترجيح العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة.
 - ب. توفير معلومات ملائمة للأفراد والجموعات الذين يتأثرون بالأنشطة التشغيلية للمؤسسات.
- إذن تنبع أهمية الإفصاح من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم و التقارير المالية) هي المصدر المهم، إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، و بالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلي احتياجاتهم، لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، هذا بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

المطلب الثاني : طبيعة القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات، وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدين، ووسيلة رئيسية لإيصال المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية.

¹ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 580.

² - أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، مرجع سابق، ص 288.

الفرع الأول: القوائم والتقارير المالية

عرفت القوائم المالية بأنها "مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية غير قابلة للفصل فيما بينها، تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضع المالي وللأداء ولتغير الوضع المالي للمؤسسة عند إقفال الحسابات"¹.

كما عرفت بأنها "الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية، وتعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كما تعتبر ملخصاً كمياً للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها"².

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين هما قوائم مالية أساسية، وهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين، وقوائم مكملة للقوائم الأساسية وهي التي تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسة بناء على ظروف معينة وتتضمن القوائم الأساسية ما يلي³:

1. **قائمة الدخل:** وهي أكثر القوائم أهمية يتم التقرير فيها عن نتائج الأعمال للمؤسسة، وتبيان قدرته الكسبية عن فترة زمنية معينة، بعد مقابلة الإيرادات والأرباح بالمصروفات والخسائر.

2. **قائمة المركز المالي (الميزانية):** وهي قائمة تتضمن أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ إعداد القوائم المالية.

3. **قائمة التدفقات النقدية:** هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة مالية معينة، وهي تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

4. **قائمة الأرباح المحتجزة:** يقصد بالأرباح المحتجزة، الأرباح التي لم توزع في الأعوام الماضية من قبل مؤسسات المساهمة، وتوضح هذه القائمة التغيرات الحادثة في هذه الأرباح، وتعرض المعلومات بطرق مختلفة، فأحياناً تعرض بقائمة مستقلة وأحياناً أخرى تعرض بقائمة ملحقه بقائمة الدخل أو بقائمة التغير في حقوق الملكية.

أما القوائم المكملة للقوائم الأساسية فهي تضم قوائم مثل قوائم القيمة المضافة القوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية... الخ⁴.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اختلاف في طرق الإعداد والإفصاح عن المعلومات، فهناك من يعتمد النموذج التقليدي لعرض المعلومات (الحساب) وهناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات (القائمة)

¹- Jean-François des Robert, François Méchain, Hervé Puteaux ,normes IFRS et PME, Dunod, paris, 2004, p 12.

²- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 93.

³- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 30-35.

⁴- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص 29.

ويعتبر النموذج الثاني أي نموذج القائمة الأكثر انتشارا لما يوفره من تقسيم واضح للإيرادات والمصروفات على أساس الأنشطة، إضافة إلى ما يوفره من ارتباطات بين المكونات والمجموعات من خلال التبويبات المتبعة.

أما التقارير المالية فهي تتضمن القوائم المالية، وتمتد لتشمل الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة، والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي لأن الإدارة تعتبرها مفيدة بالنسبة للأطراف الخارجية، و المعلومات التي يتم توصيلها عن طريق التقارير المالية، وليس من خلال القوائم المالية فإنها قد تتخذ أشكال مختلفة، وتتعلق بموضوعات عديدة، فقد تكون معلومات مالية ومعلومات غير مالية، نشرات أو تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

أهداف التقارير المالية ليست ثابتة بل تتغير بتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، أو بتغير البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، وهي أهداف عامة تلي حاجة عديد من المستخدمين دون التركيز على حاجة مستخدمين معينين، وهي موجهة أساسا نحو حاجة المستخدمين الخارجيين للبيانات المحاسبية، والذين لا تتوفر لديهم السلطة للحصول على المعلومات التي يرغبون فيها.

ولقد أشار إطار العمل المفاهيمي الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1989م، إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمؤسسة و الأداء و التغير في الحالة المالية للمؤسسة، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية¹، ويمكن أن نلخص أهم الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها في الوقت الحاضر في ما يلي²:

1. تقديم معلومات ملائمة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين والمستخدمين الآخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض والقرارات المماثلة.
 2. تقديم المعلومات المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، فقرارات الاستثمار والإقراض تتخذ وفقا لتوقعات المستثمرين بزيادة الموارد النقدية .
 3. تقديم معلومات عن التزامات وموارد المشروع التي تساعد المستخدمين في تحديد المركز المالي للمؤسسة.
 4. تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من أنشطة المؤسسة.
- رغم أن أهداف القوائم والتقارير المالية السابقة تهتم أساسا بالمستخدمين الخارجيين، فإن هذه القوائم والتقارير تقدم أيضا معلومات تسمح للمديرين بالمؤسسة اتخاذ القرارات التي في صالح الملاك، كما أنها تقدم معلومات لملاك المؤسسة عن مدى أمانة الإدارة في أداء واجباتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة موارد المؤسسة.

¹ - ريتشارد شرويدر وآخرون، مرجع سابق، ص 136.

² - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سابق، ص 30-35.

الفرع الثالث: مستعملو القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية، في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وتختلف الاحتياجات المعلوماتية باختلاف أنواع القرارات التي يتخذها المستخدمين، والذين يمكن تقسيمهم إلى مجموعتين هما¹:

1. المستخدمين الداخليين:

تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة، واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعية، فالمديرين يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المؤسسة وتقييم أداء المسؤولين، والإدارة تحتاج إلى معلومات تفصيلية تقدم في الوقت المناسب كالاحتياطيات النقدية، قيمة الديون المستحقة على المؤسسة... الخ، إضافة إلى معلومات تلخيصية إجمالية مثل: الأرباح التي حققتها المؤسسة خلال فترة معينة.

2. المستخدمين الخارجيين:

توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين ويمكن تقسيمهم إلى نوعين هما:

أ. فئات لها مصالح مالية مباشرة: وتتضمن الأطراف التالية:

— المستثمرون الحاليون والمرقبون:

(الملاك فرد أو مؤسسة، أم مساهمون) وهم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استثمارية الاحتفاظ بها أو بيعها، ويهتم هؤلاء المستثمرون التعرف على مدى تقدم المؤسسة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة، وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المؤسسات الأخرى المماثلة.

— المقرضون الحاليون والمرقبون:

البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملي سندات الدين والموردون والدائنون، وهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها.

— العاملون الحاليون والمرقبون:

فهم يستخدمون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للمؤسسة، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك المؤسسة، فالوضع المالي الجيد و تحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم.

— النقابات العمالية:

فهي تحتاج إلى المعلومات عن الوضع المالي، ومستويات الأرباح المحققة في المؤسسة، للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم والدخول في مفاوضات مع أرباب العمل لزيادة رواتبهم.

¹ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سابق، ص 32-35.

ب. فئات لها مصالح مالية غير مباشرة: وهي تتمثل في الأطراف التالية:

— الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة:

من أمثلتها دائرة الضرائب التي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) لاستخدامها لأغراض تحديد الضريبة المستحقة على المؤسسة، دائرة الإحصائيات العامة التي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن مؤسسات المساهمة لمراعاتها في حسابات الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية.

— السلطات القضائية:

فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.

— المخللون الماليون والوسطاء الماليون:

فهم يحتاجون البيانات والقوائم المالية بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ القرارات الاستثمارية.

— المستهلكون أو العملاء:

حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع، وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معينة، كما يهتمهم تقييم قدرة المؤسسة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.

— المخططون الاقتصاديون:

فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.

المطلب الثالث : جودة المعلومات المحاسبية

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، حيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية في أخذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية، مما يعطي ثقة لدى المستخدمين، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ولهذا يجب التعرف على مفهوم الجودة في التقارير المالية.

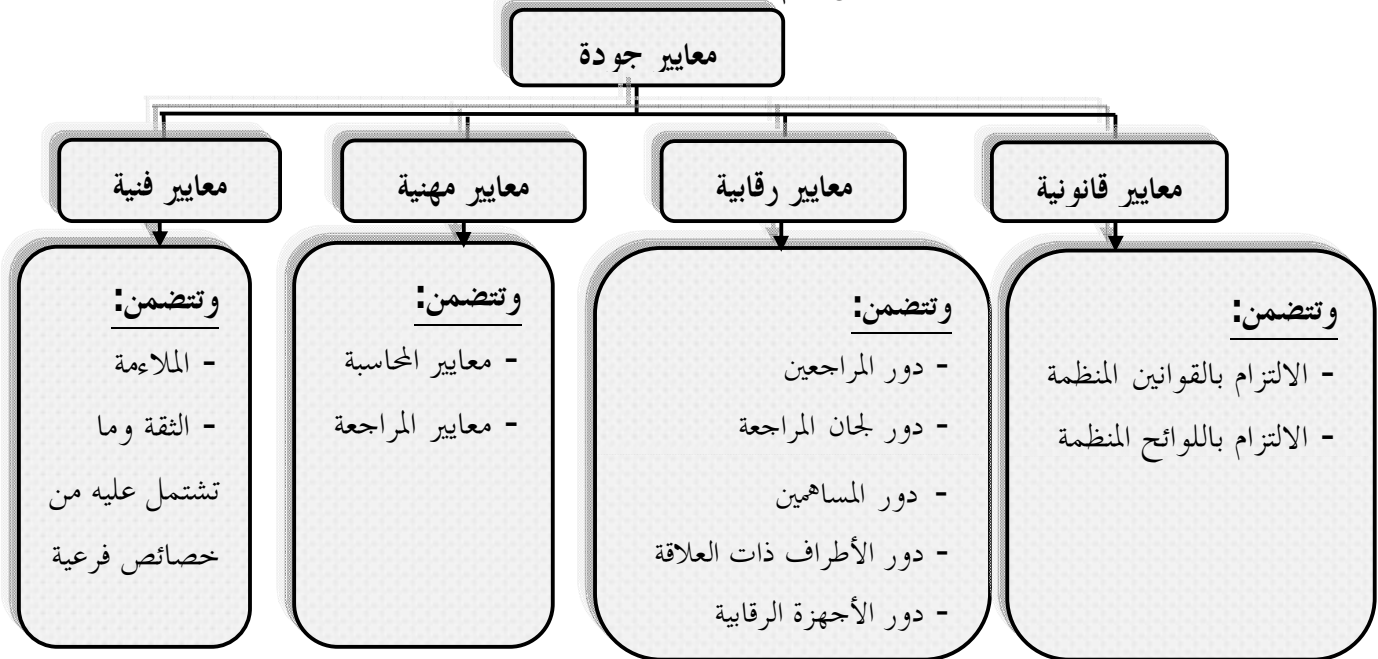
الفرع الأول: مفهوم الجودة في التقارير المالية

مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله، أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله، و بذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل، ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله، كما أشار آخرون بأن مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن، فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال ولكن يعاب

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة في ظل معايير المحاسبة الدولية

على هذا المفهوم أنه محدود الفائدة، وقد نظر إليها البعض الآخر على أنها شيء غير ملموس ومعنوية، ولكن يعاب على ذلك أنه مفهوم غامض وغير واقعي، في حين نظر إليها آخرون على أنها درجة الملاءمة للاستخدام¹. يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. يتضح من ذلك أن مفهوم الجودة مرن ويتطور مع تطور العصور والأزمنة، ويستجيب لمختلف المتغيرات ويتلاءم مع مجالات الاستخدام المختلفة، كما أنه يمكن أن يتضمن الكثير من المتغيرات التي تحقق الهدف من استخدامه. وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلوا من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها²، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن اقتراح المعايير التالية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم 06: معايير جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية نظرية - مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2007، ص 23.

¹ محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة تطبيقية نظرية - مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بينها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2007، ص 22.

² ماجد إسماعيل أبو حماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 54.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومة في ظل معايير المحاسبة الدولية

من خلال هذا الشكل يمكن القول أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، لا يقتصر على جانب واحد فقط بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى التي لا تقل أهمية، وتؤثر بشكل مباشر في تحقيق جودة هذه المعلومات، وسوف نركز على المعايير الفنية، والمعايير المهنية التي تتضمن معايير المحاسبة ومنها معايير الإفصاح.

الفرع الثاني: خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تعددت الدراسات الخاصة بهذا الجانب وسوف نعرض في الجدول التالي أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصادرة عن هيئات ومنظمات علمية ومهنية رسمية لما تتمتع به من مصداقية.

الجدول رقم (04): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المؤسسات الدولية

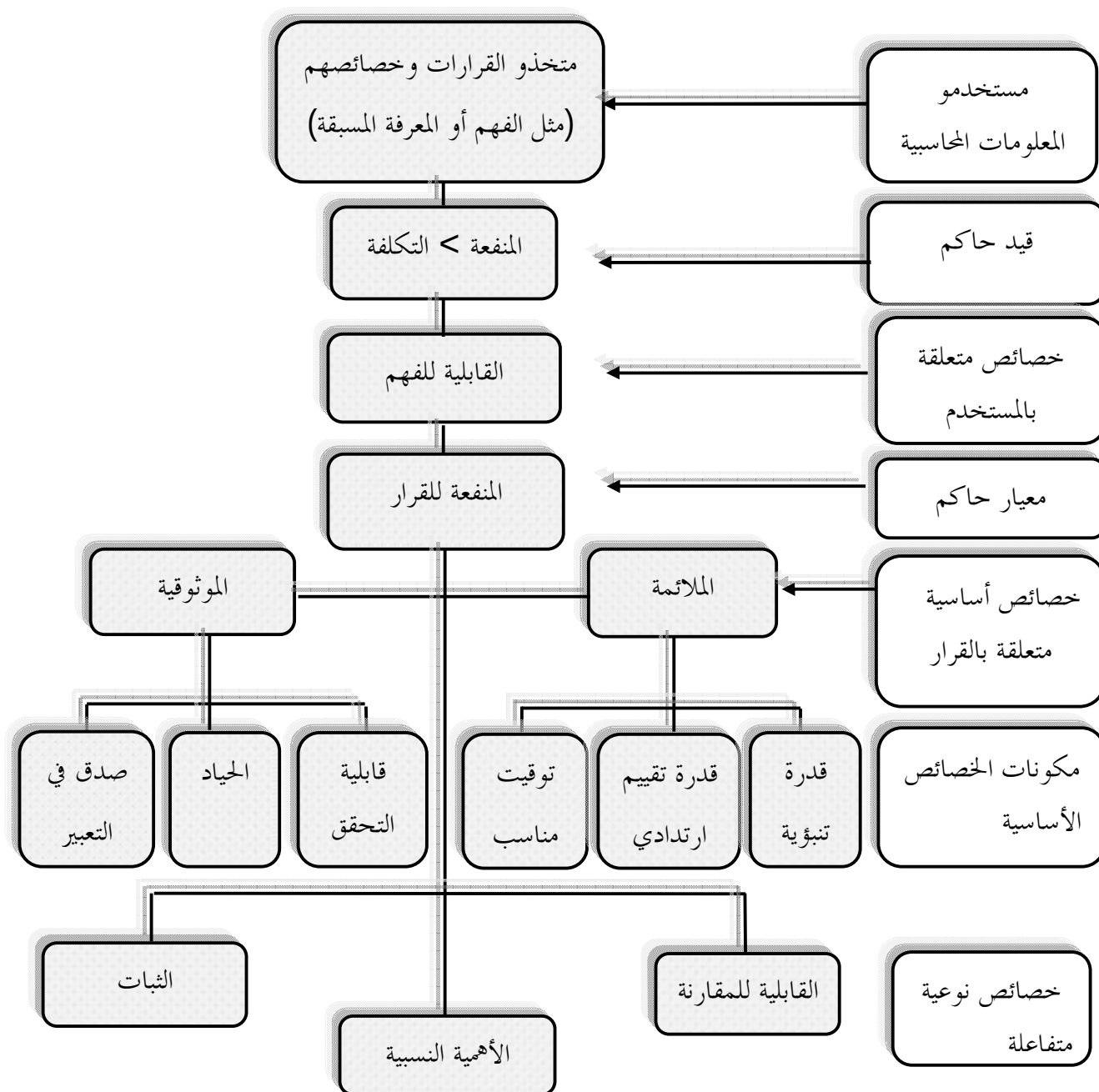
IASB	FASB	ICAEW	AICPA		A.A.A	الصفة
			TRUEBLOOD	APB		
//	//	//	//	//	//	الملاءمة
//	//			//	//	القابلية للتحقيق
		//	//	//		الوضوح
//	//		//	//	//	عدم التحيز
//	//	//				الموضوعية
//	//	//		//		التوقيت المناسب
//	//		//			الثبات
//		//		//		الاكتمال
			//			المعقولية
//	//	//	//	//		القابلية للمقارنة
//			//			الأهمية النسبية
//		//	//			الجوهر فوق الشكل
	//					القيمة التنبؤية
	//					التغذية العكسية
//	//	//			//	أمانة العرض (الموثوقية)

المصدر: شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية الملتقى الوطني الأول لمستجدات الألفية الثالثة ودور المؤسسة على ضوء التحول لحاسبين الدول كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2007، ص14.

من خلال الجدول السابق يعتبر البيان رقم 02 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB عام 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" الدراسة الأكثر شمولية وأهمية، حيث قامت بتغطية شاملة لآلية

الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية، وسوف نوضح في الشكل أدناه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها FASB.

الشكل رقم 07: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري - التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص68.

من خلال الشكل السابق يمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باختصار كما يلي:

1. الخصائص الأساسية: وتشمل على خاصيتين وهما:

- أ. **الملاءمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية¹، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي²:
- **القيمة التنبؤية:** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية.
 - **قيمة التغذية العكسية:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.
 - **التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.
- ب. **الموثوقية:** ويقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن FASB "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"³.
- إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي⁴:
- **القابلية للتحقق (الموضوعية):** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.
 - **الصدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).
 - **الحياد:** تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.
- إذن فالملاءمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

¹-Ali Tazdait , **maitrise du système comptable financier**, 1^{er} Ed ACG, Alger 2009, p.23.

²- محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، مرجع سابق، ص 333.

³- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سابق، ص 75.

⁴- نفس المرجع، ص 76- 77.

2. الخصائص الثانوية:

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي¹:

أ. **الثبات:** يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

ب. **القابلية للمقارنة:** تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.

إضافة إلى هذا هناك قيدين رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

- **قيد حاكم أو متحكم:** وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.
- **الأهمية النسبية:** تلعب هذه الخاصية دوراً هاماً كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاماً في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية².

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية

يمكن توضيح العوامل المؤثرة في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فيما يلي³:

1. العوامل البيئية (بيئة المحاسبة):

تختلف المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية المنشورة من دولة إلى أخرى ، وقد أثبت معظم الباحثين أن سبب التباين في محتوى التقارير المالية هو التنوع والاختلاف في الظروف البيئية من بلد إلى آخر، وبما أن المحاسبة وغيرها من النظم والأنشطة الإنسانية هي نتاج بيئتها فإن من أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية ما يلي:

¹ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سابق، ص 80-81.

² - محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، مرجع سابق، ص 335.

³ - ناصر محمد على الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008 - 2009، ص 64 - 70.

أ. العوامل الاقتصادية:

تختلف نوعية المعلومات التي تقدمها التقارير المالية باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي ظل المجتمعات ذات الاقتصاد الرأسمالي مثلاً تغطي التقارير المالية بأهمية كبيرة، إذ يتم التركيز على ضرورة توافر المعلومات للملاءمة لاحتياجات المستخدمين لاتخاذ القرارات الاقتصادية، بينما نجد في الاقتصاد الاشتراكي يتم التركيز على المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط في الدولة ولغرض أحكام المراقبة المركزية، فمثلاً يعتبر التضخم من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على خصائص المعلومات المحاسبية، حيث يترتب على تزايد معدلات التضخم عدم ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تعد وفقاً لأساس التكلفة التاريخية، لذلك كان من الضروري تطوير البدائل المحاسبية الأخرى لأغراض القياس والإفصاح المحاسبي التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار.

ب. العوامل السياسية:

تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.

وقد تنظر الجهات الحكومية إلى السياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية، أو مع الأهداف المعنية لهذه الجهات، وهذا هو سبب التدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية.

ج. العوامل الاجتماعية:

تتأثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ببعض القيم الاجتماعية، مثل اتجاه المجتمع نحو الاهتمام بالسرية في القوائم المالية والوقت، فالتوجه نحو السرية يؤثر على عملية جمع ونشر المعلومات المحاسبية، أما قيمة الوقت فنجد أن الدولة التي تعطي قيمة أعلى للوقت تهتم بقائمة الدخل وتعد البيانات المالية خلال فترات مالية متقاربة ربع سنوية مثلاً، والعكس بالنسبة للدول التي لا تعطي للوقت أهمية تهتم بقائمة المركز المالي فقط.

كما تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطوير المحاسبي، التي تتطلب نموذجاً محاسبياً مبنياً على أسس من القيم الاجتماعية السائدة، كما يتطلب نموذج المحاسبة الاجتماعية التوسع في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات المؤسسة الاقتصادية، وتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية أو العائد الاجتماعي.

د. العوامل القانونية:

تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها بشدة المؤسسات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية، فالعوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها، وهذا ينعكس على الكيفية التي تعد بها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية، وذلك بهدف إضافة

نوع من الثقة للمستخدمين للمعلومات ويعتبر قانون المؤسسات وقانون المحاسبين القانونيين أكبر مؤثر على عملية إعداد وعرض التقارير المالية وفي المرتبة الثانية تأتي سوق البورصة والنظام الضريبي.

إذن يمكن القول أن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب إعدادها وتقديمها هي أحد العوامل القانونية التي تتأثر بها الخصائص النوعية للمعلومات.

هـ. العوامل الثقافية:

أهم العوامل الثقافية نجد المستوى التعليمي ووضع المؤسسات المهنية، إذ يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والتدقيق بشكل عام، والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية بشكل خاص، فالبلدان التي تعاني من تدني المستوى التعليمي من الصعب على الأغلبية فهم واستيعاب محتوى التقارير المالية واستخدامها في اتخاذ القرارات المختلفة وعلى العكس في البلدان التي تحضي بمستوى تعليمي أفضل، أما بالنسبة لوضع المؤسسات المهنية فالدول التي لها السبق في إنشاء اتحادات وجمعيات مهنية تتولي تطوير وتنظيم الممارسة المحاسبية فيها، نجد أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في التأثير على جودة المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية.

2. العوامل المتعلقة بالمعلومات:

تتأثر جودة التقارير المالية بمدى توافر عدد من الخصائص والصفات للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار، ولقد حددت نشرة معايير التقارير المالية رقم (2) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية في 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي بموجبها يتم التمييز بين المعلومات الأقل منفعة والأكثر منفعة لاتخاذ القرار، ويتم اختيار الطرق المحاسبية وكمية ونوعية المعلومات الواجب تقديمها وعرضها في التقارير المالية.

3. تقرير مدقق الحسابات (المراجع الخارجي):

يؤدي تقرير مدقق الحسابات إلى زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال مراجعة التقارير المالية المنشورة، وإضفاء الثقة في المعلومات الواردة بها والتحقق من أن إعداد وعرض التقارير المالية قد تم وفقا لمعايير المحاسبة المعتمدة، وكذلك متطلبات القوانين المعمول بها، كما أن تقرير مدقق الحسابات له أثر كبير على قرارات الاستثمار فهو يحتل مرتبة متقدمة لدى المحللين الماليين وغيرهم، وإذا نظرنا إلى مضمون معايير التدقيق الدولية نلاحظ أنها تتطلب من المدقق أن يفصح في تقريره ما إذا كانت المعلومات الواردة في التقارير المالية، تتسق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها أم لا، كما تتطلب معايير التدقيق تحقق المدقق من ثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لآخرى.

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتشمل معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

المبحث الثاني: معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومة

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح تمثلت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (24) "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة، الذي حل محله المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (07) "الأدوات المالية" وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

المطلب الأول: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلقة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS5 المتعلقة بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 13 المتعلقة بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة¹، وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات. يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة، وسوف نقدم في ما يلي أهم الأسس والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند الإفصاح في القوائم ذات الغرض العام.

الفرع الأول: الميزانية العمومية

تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة، و تعكس الميزانية الوضع المالي للمؤسسة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها²، فهي تحتوي على ملخص نشاط المؤسسة وقوتها ودرجة تطورها، فالميزانية تبحث

¹ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 94.

² - طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية أسس الإعداد و العرض و التحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص124.

عن قياس ثروة المؤسسة والإفصاح عنها وقت معين¹ وقد تم تعريف الأصول على أنها موارد ينتج عنها تدفق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة إلى المؤسسة، كنتيجة لأحداث سابقة، وتقسم إلى قسمين هما الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة، أما الخصوم فقد عرفت على أنها التزامات أو مطلوبات حالية، تمثل حقوقاً للغير على المؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة، تتطلب التضحية ببعض أصولها مستقبلاً للتخلص من هذه الالتزامات، وتقسم إلى قسمين التزامات متداولة والتزامات غير متداولة، وتمثل القيمة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات منها حقوق الملكية (الأموال الخاصة)².

وتنص القواعد الخاصة بالإفصاح في الميزانية العمومية حسب IAS1 على ما يلي³:

1. التمييز بين المتداولة وغير المتداولة:

يشترط معيار المحاسبة الدولي (IAS1) أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والخصوم المتداولة وغير المتداولة منفصلة في صلب الميزانية العمومية، ويصنف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية:

أ. عندما يتوقع أن يتحقق نقداً أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.
ب. عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة.

ج. عندما يتوقع أن يتحقق خلال 12 شهراً من تاريخ الميزانية العمومية.

د. عندما يكون نقداً أو أصلاً معادلاً للنقد ولا يوجد قيوداً على استعماله.

وتصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل.

أما الخصوم فإنها تصنف على أنها متداولة في الحالات الآتية:

أ. عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

ب. عندما يكون ناشئاً عن أغراض المتاجرة.

ج. عندما يستحق التسديد خلال 12 شهراً من تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

د. لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهراً من إعداد الميزانية

وتصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

2. المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية:

يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التالية:

¹ - Jean- François Regnard, lire un bilan c'est simple, Chiron, Paris 2007, p21.

² - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 114-118.

³ - محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، مرجع سابق، ص 366.

الممتلكات والمصانع والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة، الأصول المالية، المخزون، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى والنقد ومعادلات النقد، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى، المخصصات، الالتزامات المالية، الالتزامات والأصول الضريبية الحالية، حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية، رأس المال المصدر والاحتياطيات الموزعة على حاملي حقوق الملكية.

3. المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية أو في الإيضاحات:

أ. تصنيفات جزئية للبنود المعروضة كتصنيف بنود الممتلكات والمصانع والمعدات، إما حسب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS(16).
ب. تصنف الذمم المدينة إلى مدينين تجاريين وأعضاء آخرين في المجموعة، وذمم مدينة على أطراف ذات علاقة ودفعات مقدمة ومبالغ أخرى.

ج. يصنف المخزون حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS(2).

د. تصنف المخصصات والاحتياطيات وعلاوة الإصدار مع وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.

هـ. الإفصاح عن الأمور الآتية بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم:

- عدد الأسهم المصرح بها.
 - عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل.
 - القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.
 - مطابقة عدد الأسهم غير المسددة في بداية كل فترة مالية وفي نهايتها.
 - الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بكل فئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة تسديد رأس المال.
 - الأسهم التي تمتلكها المؤسسة ذاتها أو فروعها أو مؤسسات زميلة.
- لم يتضمن المعيار إلزاماً بشكل معين لقائمة المركز المالي، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل ميزانية.

الفرع الثاني: قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى قائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية كالآتي:

1. قائمة الدخل:

تعتبر قائمة الدخل من القوائم المالية التي لا تقل أهمية عن قائمة المركز المالي، فهي عبارة عن كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقاً لمبادئ محاسبية متعارف

عليها¹، ويعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ماعدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك²، وعرفت الإيرادات حسب مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها "التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبية، أو أي زيادة في أصولها أو تخفيض لالتزاماتها أو (كليهما معا)، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات، أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية" أما المصروفات فهي عبارة عن "التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية، أو أي نقص في أصولها أو زيادة في التزاماتها (أو كليهما معا)، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية"³.

وقد نص المعيار المحاسبي الدولي IAS1 على قواعد خاصة بالإفصاح في قائمة الدخل كما يلي⁴:

أ. المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة الدخل كحد أدنى:

- الإيرادات.
- تكاليف التمويل.
- نصيب المؤسسة من أرباح أو خسائر المؤسسات الزميلة أو المشاريع المشتركة التي تمت محاسبتها بطريقة حقوق الملكية.
- المصروف الضريبي.
- ربح أو خسارة الفترة.
- توزيعات الأرباح .

ب. المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات:

إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية (قيمتها مهمة نسبياً) يتطلب المعيار IAS1 الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل ومن أمثلة هذه البنود:

- عمليات خفض أو زيادة قيمة الأصول أو المخزون.
- عمليات إعادة هيكلة أنشطة المؤسسة.
- عمليات التخلص من بعض الأصول.
- عمليات التخلص من الاستثمارات.
- العمليات الموقوفة.
- تسويات المنازعات القضائية.

¹ - محمود أحمد إبراهيم، المحاسبة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998، ص 45.

² - Jean – Jacques Julian , les normes comptables internationales IAS/IFRS , édition foucher 2008, p 22.

³ - رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سابق، ص 88.

⁴ - محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية الدولية، مرجع سابق، ص 369.

- عمليات عكس المخصصات.

موجب المعيار IAS1 يجب تصنيف المصاريف وتحليلها بناء على طبيعتها أو بناء على وظيفتها، والاختيار بين طريقة وظيفة النفقة أو طريقة طبيعة النفقة، يتوقف على عوامل متعلقة بالصناعة وطبيعة النشاط¹، وتعتبر طريقة تصنيف المصاريف حسب الوظائف هي الأكثر شيوعاً واستخداماً.

2. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

أوجب المعيار المحاسبي الدولي IAS1 المؤسسات بنشر معلومات متعلقة بتغيرات حقوق الملكية في قائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية، الهدف منها تحديد إجمالي نتائج نشاط المؤسسة خلال الدورة، ويجب أن تتضمن هذه القائمة ما يلي²:

أ. ربح أو خسارة الفترة.

ب. كل بند من بنود الدخل أو المصاريف المعترف بها بشكل مباشر في حقوق الملكية وإجمالي هذه البنود.

ج. الأثر التراكمي للتغير في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي يتم معالجتها وفقاً للمعيار المحاسبي

الدولي IAS8.

أما البنود التالية فيمكن إظهارها في قائمة حقوق الملكية أو في الإيضاحات.

د. العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على أصحاب حقوق الملكية.

هـ. رصيد الربح أو الخسارة المتراكمة في بداية ونهاية الفترة والتغيرات خلال الفترة.

و. مقارنة بين القيم الدفترية في بداية ونهاية الفترة لكل فئة من فئات رأس المال، علاوة الأسهم، الاحتياطات

مع بيان كل تغير بشكل منفصل.

الفرع الثالث: قائمة التدفقات النقدية

هي قائمة تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية، ونبين فيما يلي أنواع هذه الأنشطة³:

1. **الأنشطة التشغيلية:** وهي الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية.

2. **الأنشطة الاستثمارية:** وهي الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الأصول طويلة الأجل وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن بنود النقدية المعادلة.

3. **الأنشطة التمويلية:** هي الأنشطة التي تنتج عنها تغيرات في حجم ومكونات رأس المال وقروض

المؤسسة.

¹ - المعيار المحاسبي الدولي الأول " قائمة الدخل " (2010/01/02) متاح على WWW.Wikipedia.org

² - Jean-Jacques Julian , op.cit, p 34.

³ - Jean-Jacques Julian , op.cit, p29.

ويمكن في هذا الصدد أن نوضح بعض المصطلحات المستعملة كما يلي¹:

أ. **النقدية**: يقصد بها النقدية بالخرينة والنقدية بالبنوك والودائع الجارية.

ب. **النقدية وما يعادلها**: يقصد بها في حكم النقدية الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية، ويكون من السهل تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة وتكاد تكون خالية من المخاطر بسبب قرب موعد استحقاقها مثل أذن الخزينة، ولا تعتبر الاستثمارات التي يزيد أجلها عن 03 أشهر من ضمن ما في حكم النقدية. ولقد تضمن المعيار المحاسبي الدولي IAS7 بعض الشروط وقواعد الإفصاح في هذه القائمة يمكن تلخيصها فيما يلي²:

- التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية.
- الفوائد المقبوضة والمدفوعة وتوزيعات الأرباح.
- ضرائب الدخل المدفوعة.
- شراء وبيع المؤسسات التابعة.
- العمليات غير النقدية مثل امتلاك موجودات بواسطة الشراء وتحمل الالتزامات المباشرة أو عن طريق عقود تأجير تمويلية.

- مكونات النقد والنقد المعادل.

يتم عرض قائمة التدفقات النقدية بموجب طريقتين هما³:

- **الطريقة المباشرة**: حيث يتم عرض كل فئة من فئات النقدية الإجمالية المستلمة والنقدية الإجمالية المدفوعة وهي الطريقة المفضلة لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية FASB.
- **الطريقة غير المباشرة**: ويتضمن تعديلا لصافي الربح أو الخسارة المعد وفقا لأساس الاستحقاق بأثر العمليات غير النقدية، وتعتبر الطريقة الأكثر شيوعا نظرا لسهولة مقارنتها بالطريقة المباشرة.

المطلب الثاني: الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات ببعضها البعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار "IAS24" "الإفصاح عن

¹ - طارق عبد العال، التقارير المالية، مرجع سابق، ص 248.

² - محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، مرجع سابق، ص 371-373.

³ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 132 - 133.

الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة وسوف نبين فيما يلي محتويات هذا المعيار.

الفرع الأول: نطاق المعيار IAS 24

قبل أن نتطرق إلى نطاق المعيار يجب أن نوضح بعض المصطلحات وذلك كما يلي¹:

1. **الأطراف ذات العلاقة:** هي الأطراف التي يكون فيها لطرف معين القدرة على السيطرة على طرف آخر أو ممارسة تأثير هام أو سيطرة مشتركة عليه، وذلك فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.
2. **العمليات بين الأطراف ذات العلاقة:** هي تحويل موارد وخدمات والتزامات بين الأطراف ذات العلاقة بغض النظر عما يتحمل السعر، ويمكن أن تحدد السعر بإحدى الطرق التالية:
 - أ. **سعر البيع:** أي يحدد السعر وكأن الطرف ذات العلاقة كأى طرف خارجي يتم البيع إليه.
 - ب. **سعر إعادة البيع:** وهو السعر الذي يقوم الطرف ذات العلاقة المستلم للموارد والبضائع بإعادة البيع فيه على طرف خارجي.
 - ج. **سعر التكلفة:** ويتم بيع إلى الطرف ذات العلاقة بسعر التكلفة، دون إضافة أي هامش ربح إلى هذا السعر.

- د. **سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح معين:** وذلك بإضافة هامش ربح معين إلى التكلفة.
- هـ. **الموظفون الإداريون الرئيسيون:** هم الأشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن التخطيط والإدارة وضبط نشاطات المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك جميع المدراء سواء كانوا تنفيذيين أو غير ذلك.
- و. **السيطرة:** سلطة إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة بهدف الحصول على منافع نشاطاتها.
- ز. **السيطرة المشتركة:** اتفاق تعاقدى على اقتسام السيطرة.
- ح. **التأثير الهام:** هي صلاحية وسلطة المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية لمؤسسة ما، ولكنها ليست سيطرة أو تحكم على تلك المؤسسات.

3. نطاق المعيار:

يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي IAS 24 في ما يلي²:

- أ. تحديد وتعريف الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات المتبادلة.
- ب. تحديد الأرصدة المعلقة بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة الخاصة بها.
- ج. تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود في النقطتين السابقتين مطلوباً.
- د. تحديد الإفصاحات التي ينبغي القيام بها حول تلك البنود.

¹ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 246.

² - مأمون حمدان، المعيار المحاسبي الدولي IAS24، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، سوريا، 2008.

الفرع الثاني: معايير تحديد الأطراف ذات العلاقة

يجب التعرف على المعايير المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة، لبيان متى يمكن اعتبار الأطراف على علاقة ببعضها البعض، وبالتالي وجوب الالتزام بإفصاحات معينة من خلال قوائمها المالية، ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي¹:

1. يكون الطرف على علاقة بالمؤسسة:

أ. إذا كان الطرف بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر:

- يسيطر على المؤسسة أو يخضع لسيطرتها، أو يخضعان لسيطرة مشتركة (وهذا يشمل المؤسسات الأم المؤسسات التابعة، والمؤسسات المماثلة) والتي تتعلق بامتلاك مؤسسة ما بما نسبته 50% أو أكثر من حقوق الملكية في مؤسسة أخرى، وبذلك تكون للمؤسسة المالكة قدرة على السيطرة والتحكم بالسياسات والقرارات التشغيلية والمالية وكافة الأمور الأخرى التي تتعلق بالمؤسسة.

- له مصلحة في المؤسسة تخوله بوجود تأثير هام أو فعال عليها، والتأثير الفعال أو الهام هو التأثير الذي تنفذه المؤسسة عندما تملك 20% إلى 50% من أسهم مؤسسة أخرى مع عدم وجود سيطرة، ويكون التأثير على السياسات التشغيلية والمالية.

- له سيطرة مشتركة على المؤسسة كما هو الحال في العقود المشتركة.

ب. إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة زميلة كما هي معرفة بالمعيار IAS28 المتعلق بالاستثمارات في المؤسسات الزميلة.

ج. إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن عقد مشترك والتي تكون فيه المؤسسة كمتعاقد (كما هو منصوص عليه في المعيار IAS 31 المتعلق بالمصالح في العقود المشتركة).

د. إذا كان الطرف ذات العلاقة واحد من الموظفين الإداريين الرئيسيين للمؤسسة أو مؤسستها الأم.

هـ. إذا كان الطرف ذات العلاقة هو فرد مقرب لعائلة الشخص المذكور في (أ) (ج).

و. إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة مسيطر عليها أو مشترك في السيطرة عليها أو تتأثر إلى حد كبير بقوة تصويت هامة في تلك المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر مع أي شخص مذكور في (د) و (ه).

ز. إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن خطة منافع ما بعد الخدمة لمصلحة موظفي المؤسسة أو أي مؤسسة أخرى تكون على علاقة بالمؤسسة.

ولا يمكن اعتبار الحالات التالية ذات علاقة:

- مؤسستان لهما نفس المدير أو المدير الرئيسي.
- متعاقدان لهما سيطرة مشتركة على عقد مشترك.
- الممولين، الاتحادات التجارية، الهيئات والوكالات الحكومية في علاقتها العادية بالمؤسسة.

¹ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 247-248.

- العميل المنفرد، المورد، صاحب حق التأليف، الوكيل العام والذين تتعامل معهم المؤسسة من منطلق الاستقلالية الاقتصادية.

الفرع الثالث: متطلبات الإفصاح وفق المعيار IAS24

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS24 الإفصاح عما يلي¹:

1. الإفصاح عن العلاقات بين المؤسسات الأم والمؤسسات التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتفصح المؤسسة عن اسم المؤسسة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي، و في حالة عدم قيام أي منهما بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر مؤسسة أم تقوم بذلك.

2. تفصح المؤسسة عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل من منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع طويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة، والدفع على أساس الأسهم.

3. في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة تفصح المؤسسة عن طبيعة العلاقة، ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة المعلقة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بمبلغ الأرصدة المعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

4. يتم تقديم الإفصاحات عن المؤسسة الأم والمؤسسات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على المؤسسة و المؤسسات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تشارك فيها المؤسسة، وموظفي الإدارة الرئيسية للمؤسسة أو مؤسستها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

المطلب الثالث: الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد والذي سيتم تناوله في هذا المطلب.

¹ - محمد مطر، وآخرون، مرجع سابق، ص 380-381.

الفرع الأول: نطاق المعيار IFRS 7

قبل أن نتطرق إلى نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 "الأدوات المالية - الإفصاحات" ارتأينا أن نعرف ببعض المصطلحات الواردة فيه و ذلك كما يلي¹:

1. **الأداة المالية:** أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمؤسسة ما، أو أداة حقوق ملكية أو التزام مالي لمؤسسة أخرى.

2. **الأصل المالي:** هو أي أصل يكون عبارة عن:

أ. نقد.

ب. أداة حق ملكية لمؤسسة أخرى.

ج. حق تعاقدى لقبض نقد أو أصل مالي من مؤسسة أخرى، أو حق تعاقدى لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع مؤسسة أخرى. بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية.

د. عقد قد تتم تسويته من خلال أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمؤسسة وتشمل هذه العقود:

- عقود ليست مشتقة وتتضمن التزام تعاقدى للمؤسسة لاستلام عدد متغير من أدوات ملكيتها.

- عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية الخاصة بالمؤسسة.

3. الالتزام المالي:

أ. التزام تعاقدى لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى، أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع مؤسسة أخرى. بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية.

ب. عقد سيتم تسويته أو قد يتم تسويته باستخدام أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.

4. **المشتقات المالية:** هي أدوات مالية تنتج عن عقود تتم مع الغير وتتصف بما يلي:

أ. تنغير قيمتها بتغير البند المتفق عليه في العقد مثل: سعر الفائدة، أسعار سعر صرف العملة.

ب. لا تحتاج إلى صافي استثمار أولي عند إبرام العقد أو يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد.

ج. سيتم تسويتها في المستقبل.

د. من أمثلتها العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المقايضة، عقود الخيار.

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 635-636.

5. هدف المعيار: IFRS7

هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بطريقة تسمح لمستخدمي تلك القوائم من:

- أ. تقييم الأهمية للأدوات المالية على الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة.
- ب. إبراز المعلومات المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة والطريقة التي يمكن إدارة بها هذه المخاطر.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية - الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 و IAS 32

6. نطاق المعيار 7: IFRS

- أ. يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المؤسسات ولكافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي¹:
الحقوق في المؤسسات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار IAS27، IAS31، IAS28.

- ب. حقوق والتزامات الموظفين الناتجة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS19.
- ج. عقود التعويض المحتملة الناتجة عن اندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS3.
- د. عقود التأمين المعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS4.
- هـ. الأدوات المالية، العقود والالتزامات المتعلقة بعمليات التسديد على أساس السهم بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS2.

الفرع الثاني: متطلبات الإفصاح وفق IFRS7

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 ما يلي²:

1. يجب على المؤسسة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية، وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية:

- أ. الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.
- ب. أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

2. إضافة إلى ما سبق هناك إفصاحات أخرى مطلوبة بموجب المعيار IFRS7 هي:

- أ. معلومات عن أهمية الأدوات المالية.

¹ - معيار التقرير المالي الدولي 07 "الأدوات المالية - الإفصاح" (2010/01/12)، متاح على الموقع: www.foucusifrs.com

² - معيار التقرير المالي الدولي 07 "الأدوات المالية - الإفصاح"، مرجع سابق

ب. معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية، ويشمل ذلك سياسة التحوط المستخدمة والمخاطر التي يتوقع أن تنتج عن التعامل بالأدوات المالية سواء تم عرض هذه الأدوات في الميزانية أو لم يتم عرضها.

1. الإفصاحات المتعلقة بأهمية الأدوات المالية:

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات، تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم الأهمية للأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وذلك كما يلي:

أ. الميزانية:

- الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية لكل فئة كما هي معرفة في المعيار IAS39
- الأصول المالية والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر موضحة بشكل منفصل، المقتناة لأغراض المتاجرة والمحددة كذلك عند الاعتراف المبدئي بها.
- الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية، وذلك في حالة قيام المؤسسة بإعادة تصنيف أصل مالي من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفئة أو العكس.
- الاستثمارات المقتناة لحين استحقاقها.
- الأصول المتاحة للبيع.
- القروض والذمم.
- الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفئة.
- إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتغيرات في القيمة العادلة.
- إفصاحات عن البنود التي لم يتم الاعتراف بها وتشمل تحويلات الأصول المالية والتي لا يجوز الاعتراف بها محاسبيا في ظل المعيار IAS39 حيث يتم الإفصاح عن طبيعتها والمخاطر المتعلقة بها.
- معلومات عن الأصول المالية وغير المالية المرهونة والمقتناة كضمان.
- تسويات لحسابات سائر الديون المعدومة
- الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة.
- مخالفات شروط اتفاقيات القروض.

ب. قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية:

- يتم الإفصاح عن بنود الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر.
- السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية و التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية
- الإفصاح عن محاسبة التحوط (نوع التحوط).
- القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بالمقارنة مع القيمة الدفترية وصف كيفية تحديد القيمة العادلة، معلومات تفصيلية إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية.

2. الإفصاح المتعلق بالأدوات المالية:

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تسمح لمستعملي القوائم المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي ويشمل ذلك ما يلي¹:

أ. الإفصاحات النوعية: وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية، عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها وهي:

- التعرض للمخاطر لكل نوع من الأدوات المالية.
- أهداف الإدارة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة هذه المخاطر.
- التغيرات من الفترات السابقة.

ب. الإفصاحات الكمية: وهي معلومات عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الإدارة بها، وتتضمن هذه الإفصاحات ما يلي:

- ملخصا لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ.
- إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.
- تركيز المخاطر سواء على أساس جغرافي، أو على عملاء معينين أو في أسواق معينة، أو على أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية، ويرتبط ذلك بسياسة التنويع.

3. إفصاحات أخرى مطلوبة:

سوف نوضح بعض الإفصاحات المتعلقة بالبنود التي وردت إجمالية في الفروع التي سبق وأن تطرقنا لها كما يلي²:

أ. مخاطر السيولة: هي المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على تدبير الأموال النقدية اللازمة للوفاء بالتزامات ويطلق عليها بمخاطر التمويل وتتطلب الفقرة 39 من المعيار IFRS الإفصاح عن ما يلي:

- تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات المالية القائمة.
- وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات.

ب. مخاطر السوق: هي المخاطر التي تكون فيها القيمة العادلة، أو التدفقات النقدية للإدارة المالية، ستتغير بسبب التغيرات في الأسعار السوقية، ويجب الإفصاح عما يلي:

- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي قد تتعرض لها المؤسسة، كما في تاريخ القوائم المالية مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية، ويعني تحليل الحساسية تحليل مدى تأثير معدلات أسعار فائدة افتراضية مختلفة على محفظة الأوراق المالية.

¹ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 306-307.

² - محمد أبو نصار وآخرون، مرجع سابق، ص 787-791.

- الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية.
- التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات.
- ومن الطرق التي يمكن استخدامها لتحليل الحساسية طريقة القيمة المرجحة بالمخاطر والتي تظهر العلاقة المتبادلة بين متغيرات المخاطر مثل معدلات الفائدة، معدلات أسعار الصرف، واستخداماتها في إدارة المخاطر المالية.
- ج. **مخاطر الائتمان:** هي المخاطر التي تتعلق بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية التي تمثل الالتزام المالي في تاريخ استحقاقها ويجب الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي:
 - الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له المؤسسة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أية ضمانات بحوزة المؤسسة.
 - وصف للضمانات الموجودة بحوزة المؤسسة مقابل تلك الأدوات.
 - الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية.
- د. **مخاطر التدفقات النقدية:** وهي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في التدفقات النقدية المرتبطة بالأداة المالية نتيجة لعوامل مختلفة.
- هـ. **متطلبات الإفصاح المتعلقة بتحوط التدفق النقدي:** وتشمل على ما يلي:
 - الفترات التي سيحدث فيها التدفق النقدي ومتى ستؤثر هذه التدفقات على الربح والخسارة.
 - وصف لأي عمليات تم التحوط لها مسبقا ولا يتوقع حدوثها.
 - المبلغ المعترف به في حقوق الملكية خلال الفترة.
 - المبلغ المحول من قائمة حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح والخسائر للفترة المذكورة.
- و. **محاسبة التحوط:** على المؤسسة الإفصاح وبشكل منفصل لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 كما يلي:
 - وصف لكل نوع من أنواع التحوط.
 - وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية.
 - طبيعة المخاطر المتحوط لها.
- ز. **التحوط:** هو وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلالها استخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر من ذلك، أو أدوات تحوط أخرى لمواجهة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو التزام مالي، لأي عملية مستقبلية و في هذا الصدد يجب التمييز بين أداة التحوط والبند المتحوط له.
- ح. **أداة التحوط:** وتتمثل في المشتقات المالية.

ط. البند المتحوط له: هو أصل أو التزام أو تعاقد مؤكد أو صافي استثمار في عملية جانبية يعرض المؤسسة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها¹.

ولقد تم التطرق إلى كثير من المصطلحات الرئيسية في المعيار IAS39 المتعلق بالأدوات المالية الاعتراف والقياس، ويأتي تركيز المعيار IFRS7 على الإفصاحات عن المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية، كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، نظرا للتوسع الكبير في التعامل بالأدوات المالية، وما تشكله هذه الإفصاحات سواء كانت كمية أو نوعية من زيادة المعلومات عن الأدوات المالية ووضوحها وشفافيتها، والتي تمكن المستفيدين وأصحاب العلاقة من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، خاصة بعد ظهور مشاكل عدة ناتجة عن عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، والمتعلقة بالأدوات المالية للتعامل مع المخاطر المحيطة بها.

المبحث الثالث: المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية

تزايد الاهتمام بالوظيفة الإعلامية للمحاسبة مع ظهور نظرية الاتصالات، ونظرية الاستثمارات الحديثة، التي تقوم على فروض السوق الكفاء ونظرية محفظة الأوراق المالية، ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي ونموذج السوق، مما ترتب عليه زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية، ولقد أكدت الكتابات والأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية، باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملائمة والحدثة.

المطلب الأول: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المحاسبية

تقسم الوظيفة المحاسبية إلى قسمين القياس والتوصيل، إلا أنه لا يمكن فصل كل منهما عن الآخر، حيث تتوقف جودة ومصداقية التوصيل المحاسبي على دقة التوصيل وسلامة القياس، كما تتحد أسس ومعايير القياس في ضوء أهداف ومنهج التوصيل والبعد الإعلامي للوظيفة المحاسبية.

الفرع الأول: مفهوم المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المحاسبي قيمة ما يحتويه التقرير من معلومات اقتصادية، من وجهة نظر مستخدم هذا التقرير، في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمؤسسة، مثل القرارات التي يتخذها المستثمرون بشأن توظيف أموالهم فيها، أو قرارات المقرضين بشأن منحها التسهيلات المصرفية والائتمانية²، وتتحد قيمة المعلومات المحاسبية، بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل، وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات، وبالتالي القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة، العائد)، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس

¹ - محمد أبو نصار، مرجع سابق، ص 663-664.

² - محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المهنية، ص 317.

السهولة، نظرا لتعدد الاستعمالات وإمكانيات إعادة الاستعمال مع تأثير استعمال تلك المعلومات على عدة مستويات.

إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها وهناك ثلاث عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار هي¹:

- منفعة المعلومات.
 - درجة الرضا على المعلومات.
 - درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات.
- ولكن الحصول على تلك المعلومات يتطلب تكلفة، وعندما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فإننا نكون أمام بديلين²:
- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها، أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات.
 - تدنيه التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات، أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات.

إن قيمة المعلومات تمثل قيمة التغير في القرار واستعمالها في اختبار البدائل، ويتم حسابها بالفرق بين نتائج القرار الأول ونتائج القرار الثاني مطروحا منها تكلفة الحصول على هذه المعلومات الإضافية التي أدت إلى تغيير القرار، وبالتالي فإنه إذا لم تؤدي المعلومات المحاسبية الجديدة إلى تغيير القرار المتخذ سابقا فإن قيمة هذه المعلومات تساوي الصفر.

ويجمع الباحثون على أن مصالح فئتي المستثمرين والمقرضين تعد الدالة الأساسية، التي يتم الاسترشاد بها في تقييم المحتوى الإعلامي للبيانات المالية المنشورة، بصفتها أكثر الفئات استخداما للبيانات المحاسبية بشكل عام، وتقوم القاعدة الأساسية التي تحكم بناء هذه الدالة على مبدئين أساسيين هما:

- أن الفائدة المحققة لمستخدم التقرير المالي بما تحويه من معلومات تزيد بزيادة قيمة المعلومات المحتواة فيه.
 - أن المحتوى الإعلامي للتقرير المالي ممثلا بقيمة ما يحويه من معلومات اقتصادية تزيد بزيادة معدل التغير الحادث في قيم البنود المكونة للتقرير وذلك على مدار الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير.
- ومن أجل فهم المحتوى الإعلامي للتقارير المالية نأخذ كمثال محتوى المعلومات في الربح المحاسبي.

¹ - بوعيشة مبارك، هبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 3-5 نوفمبر 2009، ص 04.

² - نفس المرجع، ص 05.

- محتوى المعلومات في الربح المحاسبي:

استخدم الباحثون العلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقي المحقق، في اختبار محتوى المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المحاسبية السنوية أو التقارير المحاسبية المرحلية، وقد قدم عديد من الباحثين Bell et Brown 1968 Beaver 1968 أدلة على أن التغيرات في أسعار الأسهم لفترة معينة (سنة أو ربع سنة) ترتبط بكل من إشارة واتجاه الربح المحاسبي غير المتوقع للفترة، وهذه الأدلة تتماشى مع الفروض التي تقرر أن الربح المحاسبي يعكس عوامل تؤثر على أسعار الأسهم، وقد افترض Bell et Brown 1968 أن أرقام الربح المحاسبي مفيدة وتقدم معلومات مهمة للمستثمرين لو أن هناك تعديلات جوهرية في أسعار الأسهم، ترتبط بالإعلان عن الربح المحاسبي، واختبار هذه الفرضية قام الباحثان بقياس التغير المتوقع في الربح المحاسبي، وقد استنتج Bell et Brown أن أرقام الربح المحاسبي تحتوي على معلومات تنعكس على حركة أسعار الأسهم وقررا ما يلي:

- أن أرقام الربح المحاسبي المنشورة تقدم 50% تقريبا من المعلومات المتاحة عن المؤسسات خلال السنة.
- معظم المعلومات التي تحتويها التقارير السنوية تدخل في أسعار الأسهم قبل الإفصاح عن هذه التقارير.
- وقد أرجع الباحثان هذه الظاهرة إلى مصادر المعلومات الأكثر دورية عن التقارير السنوية، وهي التقارير المرحلية ومصادر معلومات أخرى مثل تنبؤات المحللين الماليين¹.

وتعتبر دراسة Beaver 1968 من أهم الدراسات في هذا المجال والتي ركزت على اتجاه عائد السوق للأسهم وليست على إشارة العائد فقط، كما في دراسة Bell et Brown قد افترض أنه لو كانت المعلومات المحاسبية متمثلة في رقم الربح المحاسبي مفيدة للمستثمرين، فإن درجة التباين لعائد السوق لسهم في أسبوع الإعلان عن الربح المحاسبي السنوي يفوق هذا التباين في غير أسبوع الإعلان عن الربح وقد استنتج Beaver أن الإعلان عن الربح المحاسبي يحتوي على معلومات ملائمة لتقييم المؤسسة.

وقد قام عدد من الباحثين بتطبيق نفس منهج البحث الخاص بدراسة Beaver لاختبار محتوى المعلومات للتقارير الربع سنوية، وكذلك لاختبار محتوى المعلومات لتنبؤات الإدارة وقد توصلت هذه البحوث إلى النتائج التالية:

- التقارير السنوية والربع سنوية تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين.
- هناك مصادر أخرى غير التقارير السنوية وربع السنوية يحصل المستثمرين من خلالها على المعلومات.
- تعكس أسعار الأسهم المعلومات التي تحتويها التقارير المحاسبية قبل نشرها بوقت كافي.
- يزيد محتوى المعلومات التي تقدمها التقارير السنوية، إذا لم يسبقها نشر تقارير مرحلية (ربع سنوية) أو إذا لم يكن هناك مصادر بديلة للمعلومات.

المناقشة السابقة تبين دور الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية في توفير معلومات محاسبية مفيدة وملائمة للمستثمرين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار حيث تقوم كفاءة السوق على عنصرين أساسيين هما:

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص ص 19-22.

- أن تتوفر في الآلية التي تحكم السوق مجموعة الشروط التي تعكس أسعار الأسهم الجارية جميع المعلومات المتاحة للمتعاملين فيه بالكامل.

- إن أي تغير في تلك الأسعار لن يحدث إلا بتوفير معلومات إضافية تبرر هذا التغير.

وهكذا فإن معلومة ما تكون مفيدة وذات قيمة للمتعاملين في أسواق المال، فقط إذا ما أدى توفرها في السوق على حدوث استجابة لها على أسعار الأسهم وحينئذ يصبح لهذه المعلومة قيمة أو محتوى إعلامي، وتحدد فرضية السوق الكفاءة ثلاث مستويات من الكفاءة هي:

أ. **المستوى الضعيف:** ضمن هذا المستوى من الكفاءة فإن أسعار الأسهم الحالية أو الجارية في السوق تعكس فقط المعلومات المتوفرة للمستثمرين عن اتجاه الأسعار التاريخية للأسهم نفسها.

ب. **المستوى شبه القوي:** وضمن هذا المستوى من الكفاءة، فإن أسعار الأسهم الحالية أو الجارية، تعكس بالإضافة إلى المعلومات التاريخية المعلومات الجارية أيضاً، ولكن بشرط أن تكون هذه المعلومات عامة ومتاحة لجميع المتعاملين فيه بدون استثناء.

ج. **المستوى القوي:** في حدود هذا المستوى ستعكس الأسعار الحالية أو الجارية للأسهم جميع المعلومات التاريخية والجارية وبنوعها العامة والخاصة، وهي المعلومات التي تتوفر استثناء لبعض المتعاملين في السوق. وأكثر المستويات الثلاثة ارتباطاً بالمعلومات المحاسبية والإفصاح المتوفر فيها هو المستوى الثاني، باعتبار أن المعلومات العامة التي تكون عادة متاحة لجميع المتعاملين في هذا السوق هي البيانات المحاسبية المنشورة.

الفرع الثاني: تحديات إعداد واستخدام التقارير المالية الحالية:

إن الاستعراض لطبيعة المعلومات التي تحتاجها الإدارة والأطراف الأخرى، يمكن تبويبها إلى مجموعتين الأولى المعلومات الحالية الواردة في التقارير التقليدية، والثانية المعلومات المستحدثة المطلوب توافرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، ويواجه كلا المجموعتين عدداً من التحديات عند إعداد واستخدام المعلومات المالية الواردة بها، ويتطلب الأمر من المحاسبين باعتبارهم المعدين لها، ومن المديرين باعتبارهم المستخدمين لها، التعرف على طبيعة هذه التحديات وتحديد أساليب مواجهتها.

يمكن رصد أربع مشكلات أساسية في مجال تقييم المعلومات المحاسبية، التي تتضمنها التقارير المحاسبية الحالية هي¹:

1. عجز المعلومات الحالية عن مقابلة التغيرات في النظم التصنيعية والبيئية:

إن ظهور تقنيات وأساليب متقدمة في التصنيع، ترتب عنه تغيرات في عمليات الإنتاج في معظم المؤسسات، بما يساعد على تحقيق أهداف الجودة والمرونة في مقابلة احتياجات العملاء، ومثل هذه التغيرات سببت عدد من المشاكل من أهمها الاستثمار في التقنية المتقدمة، وكيفية حساب تكاليف الإنتاج وكيفية تعديل نظم الرقابة ومقاييس الأداء

¹ - محمود السيد الناهي، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية، مصر، 2002، ص ص 147-151.

لتزويد المديرين لاحتياجاتهم من المعلومات، وأصبح الاعتقاد قائما بأن نظم مقاييس الأداء ورقابة التكاليف لا توفر المعلومات المناسبة لرقابة الأنشطة في المؤسسات التي تعمل في بيئة صناعية متقدمة.

إن نظم المحاسبة الإدارية التقليدية تتجه للتركيز على التقرير عن تكاليف العمل المباشر والكفاءة، في الوقت الذي توجه فيه اهتماما قليلا إلى الرقابة على تكاليف المواد والتكاليف الإضافية، هذا فضلا أن التركيز على التكلفة فقط دون العوامل الأخرى تجعل لدى المديرين والموظفين دافعا للتركيز بشكل أساسي على التكلفة، وتجاهل العوامل الأخرى الهامة مثل التسويق والاعتبارات الإدارية والإستراتيجية.

2. حدود الاستفادة من نظم تكاليف الإنتاج التقليدية:

تقوم المؤسسات اليوم بإنتاج عدد كبير من المنتجات، والعمل المباشر يمثل فقط جزءا صغيرا من التكاليف الكلية في الوقت الذي زادت فيه أهمية التكاليف الإضافية، ويصعب مع هذا الموقف تبرير تحميل التكاليف الإضافية على أساس تكاليف العمل المباشر، مثل هذا الموقف يتطلب توفير معلومات أكثر دقة حول خليط الإنتاج والقرارات الأخرى ذات التأثير على ربحية المؤسسة.

3. أصبحت المحاسبة الإدارية نظاما فرعيا للمحاسبة المالية:

إن الممارسة الحالية للمحاسبة الإدارية، جعلت منها نظاما فرعيا للمحاسبة المالية أكثر من كونها أداة توفير معلومات إضافية لخدمة الإدارة، و إن التكاليف المحسوبة على أساس مبادئ المحاسبة المالية، يمكن أن توفر بشكل تقريبي مقبول تحميل التكاليف بين تكلفة المبيعات والمخزون لأغراض التقارير المالية الخارجية ولكن ليس مناسبة لأغراض الاستخدام الداخلي في جميع الأحوال.

4. الاهتمام قليل بالبيئة الخارجية:

وضعت المحاسبة الإدارية نفسها في مأزق، عندما ركزت اهتمامها نحو المقارنات الداخلية للتكلفة والإيرادات وأولت اهتماما أقل لاعتبارات البيئة الخارجية، والتي تعمل خلالها المؤسسة، وقد ترتب عن ذلك أن زادت الآراء والحاجة إلى أهمية أن تتولى المحاسبة الإدارية إعداد تقارير معلومات إضافية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن مهنة المحاسبة تواجه عددا من التحديات منها:

- معظم ما تقوم به المهنة يمثل امتدادا لمرحلة التفكير ما قبل الكمبيوتر، لذا حان الوقت لتغير المحاسبة أساليبها لتواكب متطلبات تكنولوجيا المعلومات، وتحاول إعادة النظر في كيفية توفير المعلومات الملائمة للمستخدمين لها.
- معظم مستخدمي المعلومات غير راضين عن جودة وتوقيت المعلومات التي توفرها لهم نظم المعلومات المحاسبية الحالية، وعلى ذلك فإن الفجوة بين احتياجات العميل من المعلومات، وبين محتويات التقارير الإدارية التقليدية يجب معالجتها بالإفصاح وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

- تتميز القوائم المالية التقليدية بأنها مركزة وغير موزعة بطريقة واضحة على الوقت، وتتكون من 2-3 صفحات مع بعض الإيضاحات والتي لا تزيد في مجموعها على 5-7 صفحات.

- ضعف في عملية الاتصال بين مهنة المحاسبة من جهة وبين عملائها والصالح العام من جهة أخرى.

- إن مستخدمي المعلومات في حاجة إلى تأكيد مقبول من المراجع، فيما إذا كانت المعلومات قابلة للتحقق، ولهذا فإن المهنة في حاجة إلى تعديل لغة تقرير المراجعة، بالطريقة التي تخدم مستعملي القوائم المالية، والتعرف إلى أي مدى صممت إجراءات المراجعة لمنع الأخطاء الجوهرية، والتحقق من تنفيذ الالتزامات، فتقرير المراجع قد يقرأ من قبل العديد من المستخدمين وذلك بسبب محتوياته المعلوماتية.

مثل هذه التحديات تركزت آثارها الواضحة على قيمة المعلومات المالية الحالية، وفي نفس الوقت تعوق إمكانية التوسع في إعداد واستخدام تقارير إضافية في مواجهة هذه التحديات.

الفرع الثالث: الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية:

حدد المعيار المحاسبي الدولي الأول بعض الاعتبارات العامة لضمان تحقيق العرض العادل للبيانات المحاسبية وزيادة قيمتها لدى مستخدميها وتشمل ما يلي¹:

أ. التمثيل الصادق والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية:

يجب أن تعرض القوائم المالية بعدالة المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار العمليات والأحداث الأخرى على حسابات المؤسسة ذات العلاقة، وكذلك توفر الشروط التي تقتضيها المفاهيم المحاسبية وطرق الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وتعريفها، ويفترض عند إعداد القوائم المالية استنادا إلى معايير المحاسبة الدولية، ضرورة أن تؤدي إلى قوائم مالية تحقق التمثيل العادل، ولكن إذا كان الالتزام بهذه المعايير مضللا بحيث يكون متعارضا مع أهداف القوائم المالية المنصوص عليها في إطار إعداد وعرض القوائم المالية، فيمكن الخروج عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وفي سبيل ذلك يجب تفعيل الإدارة لحكمها الشخصي، بما يؤدي إلى تحقيق التمثيل الصادق والعرض العادل للمعلومات المالية الموثوقة والصحيحة.

ب. فرضية الاستمرار:

تعتبر فرضية استمرارية المؤسسة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها، فالمؤسسة التي تعد قوائمها على أساس هذه الفرضية، وتختلف عن المؤسسة التي تقوم بإعداد قوائمها المالية على أساس التصفية الذي يستند على عدم قدرة المؤسسة على الاستمرارية، وبذلك فيجب على المؤسسة تقييم مدى قدرتها على الاستمرار، والإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المؤسسة غير قادرة على الاستمرار، وإذا تبين للإدارة أن المؤسسة غير قادرة على الاستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس فرضية الاستمرارية، وفي هذه الحالة يتطلب المعيار IAS 1 إدراج مجموعة من الإفصاحات تتعلق بالظروف التي أدت إلى عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار.

¹ - خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص 48-49.

ج. المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق:

من متطلبات المعيار 1 IAS أن تقوم المؤسسة بإعداد قوائمها المالية على أساس الاستحقاق، والذي يعترف بالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك بالإيرادات والمكاسب التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضها أو لم يتم، ويتعلق أساس الاستحقاق بالاعتراف ببند الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية استناداً إلى طرق الاعتراف التي تضمنها الإطار المفاهيمي، أما قائمة التدفقات النقدية فلا تعد على أساس الاستحقاق كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية.

د. الاتساق أو الثبات:

يعني الاتساق الثبات في استخدام نفس الأسس والمبادئ من فترة لأخرى، وفيما يتعلق بالقوائم المالية فالاتساق يرتبط بالعرض والتصنيف لبند القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية، وأسلوب إعدادها، ويجب الثبات باستخدام ذات طريقة العرض والتصنيف إلا إذا كان التغير مبرراً بتغير الظروف، متطلباً جديداً لمعايير التقارير المالية الدولية، أو يؤدي إلى معلومات أكثر دقة وموثوقية، وأهمية الاتساق تكمن في قابلية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمقارنة، فإذا تم تغيير أسلوب العرض والتصنيف فيجب إعادة عرض المعلومات المقارنة على الأسس الجديدة.

هـ. الأهمية النسبية ومستوى التجميع:

تعني الأهمية النسبية اعتبار بند معين هام نسبة إلى بنود أخرى، ويترتب على ذلك اختلاف في المعاملة المحاسبية أو طريقة العرض، وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض يعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية، ويمكن تجميع البنود غير المتماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية.

و. المقاصة:

تعني المقاصة إظهار البنود على أساس القيمة الصافية الناتجة عن طرحها من بعضها البعض، كإظهار صافي الإيرادات بعد طرحها من المصروفات، وهذا يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح والبعد عن الشفافية، وينص المعيار 1 IAS على عدم جواز إجراء مقاصة بين بنود الأصول والالتزامات، أو بين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كان ذلك مطلوباً أو جائزاً. بموجب معيار من معايير التقارير المالية الدولية

ز. المعلومات المقارنة:

تتعلق المعلومات المقارنة بالتزويد بمعلومات عن فترة أخرى، وذلك تطبيقاً لخاصية قابلية المقارنة، والتي تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة، بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها أو بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقاً لمبدأ الثبات أو الاتساق، ومن أجل تسهيل عملية المقارنة للقوائم المالية التي تعود لنفس المؤسسة، فيتطلب المعيار الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل القيم التي تتضمنها القوائم المالية والملاحظات إلا إذا تطلب معيار آخر غير ذلك.

ويجب أن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف، بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو أعيد تصنيفها، فيتطلب إدراج إفصاحات عما يلي:

- طبيعة عمليات إعادة التصنيف.
- قيمة كل بند أو فئة معينة من البنود التي تمت إعادة تصنيفها.
- أسباب إعادة التصنيف.

المطلب الثاني: الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية

يشمل الهدف من إعداد القوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي (الميزانية) والأداء (قائمة الدخل) والتغيرات في المركز المالي (قائمة التدفقات النقدية) للمؤسسة، ويتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

الفرع الأول: مفهوم الشفافية

"الشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة"¹.

كما عرفت على أنها "ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعد على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح"².

لقد كشفت الأزمات العالمية والانحرافات التي تمت في المؤسسات الكبرى، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم الإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة المؤسسات، وترسيخ تطبيقها حتى نحول دون تكرار مثل هذه الأزمات لأن افتقار الشفافية أدى إلى افتقار المساءلة التي تلزم المسؤولين بتقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم

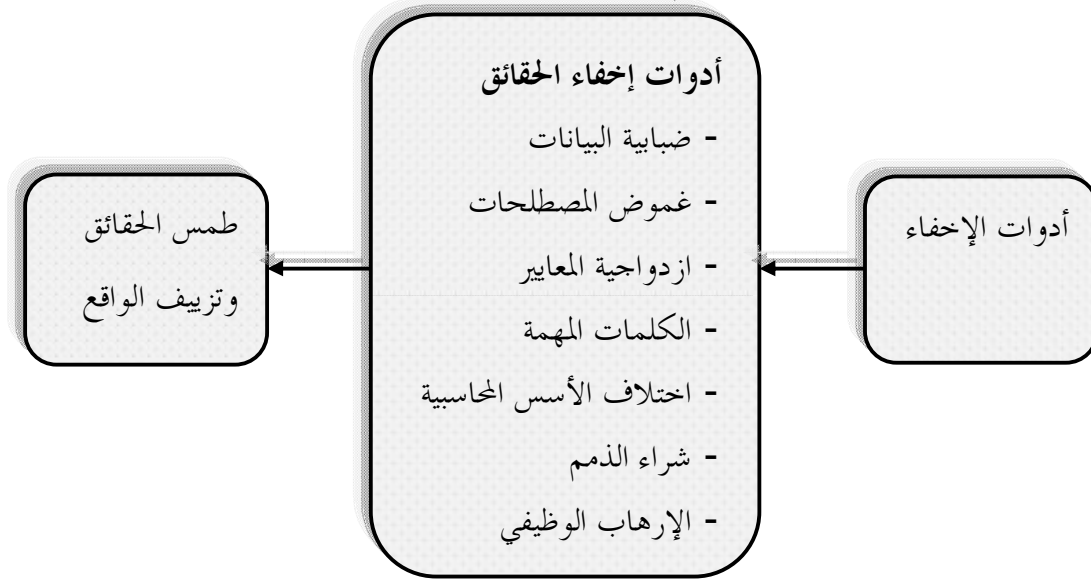
¹- مصطفى حسن بسيوني السعدي، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص4.

²- فاطمة الموقت، الإطار القانوني لتنظيم عمل الهيئات الأصلية الفلسطينية ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة فيها، (2010/01/15)، متاح على

وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش، وتتطلب المساءلة حرية الوصول إلى المعلومات ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح.

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يعتمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق ما يلي:

الشكل رقم 08: طرق إخفاء الحقائق



المصدر: دبله فاتح، بن عيشي بشير، مداخله حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء السوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2009 ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 التي تعتمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفاد المسكرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وبيعوا حصصهم بأعلى الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، فالإفصاح طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطاراً حامياً ومانعاً لظهور مثل هذه التصرفات ويجد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

الفرع الثاني: دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملاءمة والمصداقية

تهدف الملاءمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتحقق أيضاً الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم وإدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم

المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتعتبر المصدقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصدقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصدقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصدقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي 31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصدقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.

الفرع الثالث: دور المعايير المحاسبية في تطوير التقارير المالية

نتيجة للتطور الاقتصادي الذي شهدته الدول، وتحول العديد منها إلى إتباع نظم اقتصادية تعمل وفقا لآليات السوق وقوى العرض والطلب، وحاجات المستثمرين إلى المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالمفاضلة بين أنواع الاستثمارات المختلفة والعائد والمخاطرة من كل منهما، أصبحت التقارير المالية من حيث اكتمال

محتوى المعلومات ومستوى جودتها لا تفي بحاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، مما ترتب عليه ضرورة تطوير إجراءات الاتصال وإعادة النظر في طرقها ومدي كفاءتها في توصيل المعلومات المحاسبية، وفي ظل تعدد المستفيدين من التقارير المالية وتباين المعلومات التي يحتاجون إليها تعرض الفكر المحاسبي لثلاثة مناهج أساسية لإعداد التقارير المالية هي¹:

1. منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام:

وهو منهج يهتم بإعداد تقارير مالية يمكن أن تفي باحتياجات قطاعات واسعة من المستفيدين، وبرغم شيوع استخدام هذا المنهج إلا أنه يثير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين باستخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

2. منهج التوسع في البيانات التي يتم التقرير عنها :

ويهتم هذا المدخل بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر، ومثال ذلك تضمين القوائم المالية القيم الحالية والقيم الجارية للأصول إلى جانب القيم التاريخية، ويثير هذا المنهج عدة تساؤلات بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها للتقارير المالية والأسلوب الملائم لاختبارها، حيث أن هناك حدود معينة لمقدرة المستخدمين بشأن إمكانية استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها، حيث يتطلب الأمر تقييم كل معلومة يقترح إضافتها للتقارير المالية بهدف الوقوف على مدى مناسبتها لمختلف المستفيدين.

3. منهج تطوير التقارير المالية:

ظهر هذا المنهج نتيجة ضغوط الجهات العلمية المهتمة بالمحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على رغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين طلباً للمزيد من المعلومات الإضافية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ويبدووا هذا التطوير من خلال ظهور العديد من القوائم أبرزها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية، القوائم المالية التنبؤية، القوائم المالية الموجزة، والقوائم المالية ذات أسس القياس المتعددة، وقد حدد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة عام 1984 مجموعة متكاملة من التقارير ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية في القوائم المالية المرحلية والتقارير والقوائم الملخصة، وهي التي تعد تدعيماً للإفصاح المحاسبي، فضلاً عن مجموعة أخرى من القوائم وأهمها قائمة القيمة المضافة، القوائم المعدلة بالتغير في مستويات الأسعار، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعين الإفصاح عنها بقائمة التوقعات المستقبلية وقائمة أهداف الوحدة، وقائمة بيان العمالة، وبذلك تتكامل تلك القوائم لتكون في مجموعها التقرير المالي للوحدات الاقتصادية والذي يتم من خلاله تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذ القرارات.

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 170-

ولقد لعبت المعايير المحاسبية دوراً هاماً في تطوير تلك القوائم لأغراض زيادة اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها ونفعيتها.

المطلب الثالث: التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة المعلومة

نتيجة للضغوط من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة، ورغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعد على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ظهرت العديد من القوائم المالية أهمها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية الدورية، والتي أدت بدورها إلى اكتمال محتوى المعلومات وأثرت على درجة جودتها، ولا شك أن كافة تلك التقارير المالية تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام وبيانات، منها ما يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك القوائم أو ما يعرف بالإفصاح.

الفرع الأول: التقارير القطاعية

تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمؤسسة، من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، ومعلومات حول العملاء الرئيسيين لدى المؤسسة، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمو التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، ويحدد المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير والإفصاح عنها حول القطاعات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2006/11/30 المعيار IFRS 8 "القطاعات التشغيلية" الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي IAS 14 وهو ساري المفعول اعتباراً من 2009/01/01 والذي كان هدفه الأساسي الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها، وفيما يخص نطاق المعيار فإنه يطبق على ما يلي¹:

1. القوائم المالية المنفصلة أو المنفردة للمؤسسة التي تتصف بما يلي:
 - أ. يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام.
 - ب. أو إذا كانت المؤسسة تودع أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام.
2. القوائم المالية الموحدة للمؤسسة الأم والتي تتصف بما يلي:
 - أ. يتم تداول أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام.

¹ - جمعة حميدات، التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية 2009 - معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) IFRS8 - جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2009.

ب. أو إذا كانت المؤسسة تودع، أو قيد عملية إيداع بياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أخرى بهدف إصدار أي نوع من أنواع الأدوات المالية في سوق عام.

3. إذا قامت مؤسسة غير ملزمة بتطبيق هذا المعيار بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالقطاعات ولا تنسجم هذه الإفصاحات مع متطلبات هذا المعيار، فإنه لا يجوز وصف هذه المعلومات كمعلومات قطاعية.

4. إذا تضمنت التقارير المالية السنوية كل من البيانات المالية الموحدة للمؤسسة الأم والبيانات المالية المنفصلة للمؤسسة، فإن المعلومات حول القطاعات مطلوبة في القوائم المالية الموحدة فقط.

وقد حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS8 القطاع التشغيلي بأنه ذلك الجزء من المؤسسة الذي يتصف بما يلي:

أ. يمارس نشاط تجاري، يولد إيرادات، يتحمل مصاريف بما فيها الإيرادات والمصاريف الناتجة عن العمليات مع أجزاء المؤسسة الأخرى.

ب. يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي للمؤسسة.

ج. تتوفر معلومات منفصلة حول تلك القطاعات.

يمكن اعتبار قطاع معين على أنه قطاع تشغيلي حتى لو لم يقدّم بتوليد إيرادات فمثلاً يمكن اعتبار قطاع قيد التأسيس قطاع تشغيلي لأغراض هذا المعيار، وعند تحديد القطاعات التشغيلية يتم الاستعانة بالإرشادات التالية¹:

- لا تعتبر جميع أجزاء المؤسسة قطاعات تشغيلية، فمثلاً قد لا يحقق المقر الرئيسي للمؤسسة أو بعض الدوائر الوظيفية إيرادات، أو تحقق إيرادات عرضية غير مهمة وبالتالي فهي لا تعتبر قطاعات تشغيلية، ولأغراض هذا المعيار لا تعتبر "خطط منافع ما بعد التوظيف" المتعلقة بالمؤسسة قطاعات تشغيلية.

- يكون للقطاع التشغيلي عادة مدير يكون مسؤولاً بشكل مباشر تجاه "متخذ القرار التشغيلي الرئيسي

للمؤسسة" وقد يكون مدير مسؤول عن أكثر من قطاع وفي بعض المؤسسات قد يكون مدير قطاع معين هو متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمؤسسة.

5. القطاعات المشمولة في التقارير المالية:

أ. يتطلب هذا المعيار التقرير بشكل منفصل عن المعلومات حول كل قطاع تشغيلي يتصف بالشرطين التاليين:

- القطاعات التي ينطبق عليها تعريف القطاع التشغيلي الوارد سابقاً، أو القطاعات الناتجة عن تجميع اثنين أو أكثر من القطاعات التشغيلية والتي تظهر عادة أداء مالي متماثلاً وطويل الأجل إذا كان لديها خصائص اقتصادية متشابهة ومتماثلة في كافة الجوانب التالية: طبيعة المنتجات والخدمات، طبيعة العمليات الإنتاجية، نوعية وفئة العملاء، أساليب توزيع المنتجات أو تقديم الخدمات، طبيعة البيئة التنظيمية مثل العمل المصرفي، التأمين... الخ.

¹ - جمعة حميدات، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، مرجع سابق.

- إذا استوفي القطاع التشغيلي واحدة من الشروط التالية:
 - إذا بلغت الإيرادات الداخلية (القطاعات الأخرى داخل المؤسسة) والخارجية (العملاء) 10% أو أكثر من إجمالي الإيراد الموحد (الداخلي والخارجي) لكافة القطاعات التشغيلية.
 - إذا بلغت نتيجة القطاع التشغيلي سواء ربحاً أو خسارة 10% أو أكثر من النتيجة مجمعة لكافة القطاعات التشغيلية.
 - إذا بلغت أصول القطاع 10% أو أكثر من إجمالي أصول كافة القطاعات التشغيلية .
- ويسمح المعيار لإدارة المؤسسة الإفصاح والتقرير عن قطاع معين بشكل منفصل، حتى إذا لم يستوفي أي من الشروط الثلاثة السابقة، إذا اعتقدت الإدارة بأن المعلومات حول ذلك القطاع ستكون مفيدة لمستخدمي البيانات المالية.
- ب. إذا كان مجموع الإيراد الخارجي الذي يتعلق بالقطاعات التشغيلية التي تقدم عنها التقارير أقل من 75% من إجمالي الإيراد الموحد، فإنه يجب تحديد قطاعات إضافية على أنها قطاعات تقدم عنها التقارير حتى وإن كانت لا تستوفي نسبة 10% الواردة في المعيار، إلى أن تشكل القطاعات المشمولة في التقارير ما مجموعه 75% على الأقل من مجموع الإيراد الموحد أو إيراد المؤسسة.
- ج. يجب دمج المعلومات حول النشاطات التجارية والقطاعات التشغيلية الأخرى التي لم تستوفي شروط التقرير المنفصل عنها، والإفصاح عنها ضمن فئة " كافة القطاعات الأخرى " وبشكل منفصل عن القطاعات الأخرى.
- د. إذا لم يستوفي قطاع تشغيلي معين شروط التقرير المنفصل عن المعلومات المتعلقة به خلال الفترة المالية الحالية، في حين كان قد تم التقرير عن معلومات هذا القطاع بشكل منفصل في الفترة المالية السابقة، فإن هذا المعيار يتطلب الاستمرار في الإبلاغ عن المعلومات حول ذلك القطاع بشكل منفصل في الفترة الحالية، إذا اعتبرت إدارة المؤسسة هذا القطاع ذو أهمية متواصلة.
- هـ. إذا تم تحديد قطاع تشغيلي على أنه قطاع مشمول في التقارير المالية للفترة المالية الحالية وفقاً لشرط 10% المذكورة، يجب إعادة عرض بيانات هذا القطاع لفترة سابقة لأغراض المقارنة، وحتى وإن لم يلي ذلك القطاع في الفترة السابقة معايير الإبلاغ وفقاً لشرط 10% المنصوص عليها، إلا إذا كانت المعلومات اللازمة أو كانت تكلفة إعدادها مرتفعة جداً.
- يتطلب المعيار الإفصاح لكل فترة تعرض بها قائمة الدخل الشامل عما يلي:
- معلومات عامة وتشمل:
 - العوامل المستخدمة في تحديد قطاعات المؤسسة المشمولة في التقارير، بما في ذلك أساس التنظيم فيما إذا اختارت الإدارة تنظيم المؤسسة على أساس الفروقات في المنتجات والخدمات، أو المناطق الجغرافية أو خليط من تلك العوامل، وفيما إذا تم تجميع القطاعات التشغيلية.

- أنواع الخدمات والمنتجات التي يستمد كل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية إيراداته منها.
- معلومات حول الأرباح والخسائر المعلنة للقطاع التشغيلي، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف المحددة المشمولة في الأرباح والخسائر لذلك القطاع، ومعلومات حول أصول والتزامات القطاع، وأسس القياس المستخدمة.
- مطابقات إجمالي إيرادات القطاع وإجمالي أرباح وخسائر القطاع المعروضة، وأصول والتزامات القطاع وبنود القطاع الهامة الأخرى مع المبالغ المقابلة لها للمؤسسة ككل، أي يجب إعداد مطابقة (تسوية) بين مبالغ قائمة المركز المالي للقطاعات المشمولة في التقرير المالي مع مبالغ قائمة المركز المالي للمؤسسة ككل وذلك بتاريخ عرض كل قائمة مركز مالي مع إعادة عرض بيانات الفترة السابقة.

الفرع الثاني: التقارير المالية المرحلية

تبرز في كثير من الأحيان الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترة معينة، تكون أقصر من الفترة المالية الواحدة، كإعداد قوائم مالية عن ربع أو نصف سنة، تسمى هذه التقارير بالتقارير المالية المرحلية أو المؤقتة، فالتقرير المالي المرحلي هو عبارة عن "تقرير مالي لفترة مرحلية يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة مرحلية، والفترة المرحلية هي فترة أقل من سنة مالية كاملة تقدم حولها التقارير المالية"¹، وقد تم التطرق لذلك بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية، حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وتنبع أهمية التقارير المالية المرحلية في أنها تقوم بتقديم تحديث لآخر مجموعة من البيانات المالية السنوية، حيث تركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا تكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقاً، كما تقوم بتحسين قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها، لم يحدد المعيار بشكل إلزامي المؤسسات التي تقوم بنشر تقارير مالية مرحلية، وإنما ترك الحرية في ذلك للحكومات والجهات المنظمة لأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية، ولكنه يشجع المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية في نهاية النصف الأول من السنة المالية على الأقل، ومثل هذه التقارير يجب أن تكون متوفرة خلال فترة أقصاها 60 يوم من نهاية الفترة المرحلية²، أما إذا اختارت المؤسسة أو طلب منها نشر تقارير مالية مرحلية بموجب معايير المحاسبة الدولية، فهي ملزمة بالمعيار IAS34، وفيما يخص مكونات التقارير المالية المرحلية فيجب أن تحتوي كحد أدنى على ميزانية عمومية مختصرة، قائمة دخل مختصرة قائمة تدفقات نقدية مختصرة، قائمة مختصرة تبين إما كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية عدا المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين، إيضاحات تفسيرية مختصرة وكحد أدنى تحتوي هذه الإيضاحات على ما يلي³:

¹ - معيار المحاسبة الدولي رقم 34، التقارير المالية المرحلية، (2010/02/04)، متاح على WWW.sefarra.com.

² - مدونة صالح القراء، المعيار المحاسبي الدولي 34 التقارير المالية المرحلية، (2010/02/26)، متاح على www.sqarra.com.

³ - مأمون حمدان، المعيار المحاسبي الدولي 34 "التقارير المالية المرحلية"، جمعية المحاسبين القانونيين السوربة، سوريا، 2008.

1. بيان يفيد أن نفس السياسات المحاسبية، وطرق الحساب المتبعة في التقرير المالي السنوي، يتم إتباعها في التقرير المرحلي، وإذا تم تغيير هذه السياسات يجب إجراء وصف لها.
 2. ملاحظات تفسيرية بشأن موسمية أو تكرار العمليات المرحلية.
 3. طبيعة ومبلغ البنود التي تؤثر على عناصر الميزانية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية التي تعتبر غير عادية بسبب طبيعة أو حجمها أو عدد مرات حدوثها.
 4. طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير السابقة سواء كانت مرحلية أو سنوية، إذا كان لهذه التغيرات أثر مادي في الفترة المرحلية الحالية.
 5. إصدارات وإعادة شراء، وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية.
 6. أرباح الأسهم المدفوعة منفصلة للأسهم العادية والأسهم الأخرى.
 7. الإفصاح عن بيانات القطاعات.
 8. الأحداث المادية اللاحقة لنهاية الفترة المرحلية.
 9. أثر التغير في تكوين المؤسسة أثناء الفترة المرحلية بما في ذلك دمج الأعمال وامتلاك أو بيع مؤسسات تابعة، والاستثمارات طويلة الأجل وإعادة الهيكلة.
 10. التغيرات في المطلوبات أو الموجودات الطارئة منذ تاريخ ميزانية عمومية.
- إذا قامت المؤسسة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في التقرير المرحلي عليها الامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية، أما إذا قامت بنشر مجموعة مختصرة من البيانات المالية في التقرير المرحلي فيجب أن تتضمن كحد أدنى العناوين والمجاميع الفرعية التي دخلت ضمن أحدث البيانات المالية السنوية، الإيضاحات التفسيرية المختارة حسب متطلبات IAS 34 كما يجب إدخال أية بنود أو إيضاحات إضافية إذا كان حذفها من شأنه أن يجعل البيانات المرحلية مضللة.
- يتم إعداد التقرير المرحلي على أساس موحد، إذا كانت البيانات المالية السنوية موحدة، أما إذا تضمن التقرير المالي السنوي للمؤسسة البيانات المنفصلة للمؤسسة الأم بالإضافة إلى البيانات الموحدة، فالمعيار لا يتطلب ولا يمنع إدخال البيانات المنفصلة للمؤسسة الأم في التقرير المرحلي.
- ينص معيار المحاسبة الدولي IAS 34 على فائدة المعلومات الإضافية إذا كانت الأعمال موسمية عن طريق تشجيع الإفصاح بالنسبة لتلك الأعمال عن المعلومات لآخر 12 شهر، والإفصاح عن المعلومات المقارنة للفترة التي تسبق مدة 12 شهرا، بالإضافة إلى البيانات المالية للفترة المرحلية.
- الفرع الثالث: إفصاحات إضافية**
- توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

1. الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

يجب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملاءمة وفقاً لظروفها، وقد صدر في هذا الشأن الرأي المحاسبي رقم (22) عن مجلس المبادئ المحاسبية، والتفسير رقم (20) عن مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقاً لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل، بدلاً من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.

2. الإفصاح عن التغيرات المحاسبية:

يفترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها، ونتيجة تعدد بدائل هذه المبادئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهرياً على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما قد يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الدراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (22) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB والدراسات المحاسبية أرقام 63، 73، 95، 111 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

3. الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار:

يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغلبا لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية¹.

4. الإفصاح عن الالتزامات العرضية:

أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهرياً على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة، وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية ما يلي:

أ. الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة.

¹ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، مرجع سابق، ص 57.

ب. قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى.

ج. التعهدات التعاقدية.

د. التعهد بضمان السلع المباعة.

هـ. الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة

و. الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصومة.

ز. الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

إذن وحسب تصورنا فإن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد، يوفر المقومات التي تضيف الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع.

خلاصة الفصل:

يعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي، باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، وهو يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات، كما اعتبر من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظراً لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

يقوم مبدأ الإفصاح بتوفير المعلومات اللازمة التي يحتاج إليها المستثمرون لإجراء الاختيارات الرشيدة، فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية والتمويلية، وذلك عن طريق نشر المعلومات والبيانات الملائمة والكافية وفي الوقت المناسب، وضمان تماثلها لمختلف الفئات حتى لا تستغل المعلومات الداخلية لمصلحة فئة على حساب الأخرى، لذا فقد آن الأوان لتجاوز المؤسسات مبدأ السرية في نشر بياناتها التفصيلية.

من أجل الوصول إلى إفصاح عام يجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي، يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

يهدف الاتجاه المعاصر في الإفصاح إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف لم يعد الإفصاح يقتصر على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة، التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم، ومن أمثلتها المعلومات المرتبطة بالتنبؤات المالية وإعداد التقارير القطاعية والمرحلية والمعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار، وهو إفصاح إعلامي يتم بغرض تحقيق الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

وبما أن الإفصاح يعتبر من العناصر الأساسية التي تساهم بشكل فعال في استرجاع ثقة المستثمرين، واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، من خلال رفع مستوى الشفافية في المعلومات المحاسبية والمالية فقد سعت الجزائر إلى تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات الإفصاح الدولي، بتبني نظام محاسبي مالي يتفق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية والذي سوف نتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

**تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع
متطلبات الإفصاح الدولي**

مقدمة الفصل:

ارتبط الاهتمام المحاسبي في الجزائر بقياس الربحية التي تعتبر أساس الاقتطاع الضريبي، بالإضافة إلى تحديد بعض المؤشرات التي تدخل في الحسابات الوطنية المجمعة، وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية كان يستجيب لاحتياجات الدولة بميثاقها المختلفة، وعليه فإن حجم المعلومات المحاسبية والمالية الواقع على عاتق المؤسسات الوطنية نشرها يعد محدودا، نظرا لارتباطه بطبيعة القوائم المالية الختامية المعدة في نهاية السنة وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN (الميزانية، جدول حسابات النتائج)، وأن جودة هذه المعلومات وإمكانية التوصل إليها ارتبطت بمبدأ الحيطة والحذر والسرية التي ميزت سلوك المؤسسات الوطنية.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة في البيئة المحلية والدولية، وتنامي وشمولية أنشطة المؤسسات الاقتصادية عبر العالم، تعاظمت الحاجة إلى نشر وإيصال المعلومات المحاسبية والمالية المعبرة عن حالة وأداء المؤسسات، بما يضمن الفهم للمستعملين لهذه المعلومات، ومن المعلوم أن المعلومة لا يمكن أن تستعمل أو تفيد جميع المستعملين إلا من خلال توحيد طرق التسجيل والعرض المحاسبي، ولا يتحقق ذلك إلا في إطار أعمال التوحيد الدولية، ولذلك عملت الجزائر على تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات الإفصاح الدولي بتبني النظام المحاسبي المالي SCF المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية، ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني PCN وذلك في سياق الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مواكبة متطلبات السوق باستجابة المحاسبة لاحتياجات أطراف عديدة من المعلومات والتي يأتي في مقدمتها المستثمرون الدوليون.

فهدف النظام المحاسبي المالي SCF هو توفير معلومات مالية ومحاسبية ذات جودة عالية، يركز عليها صنع القرار وتكون أكثر ملاءمة وموضوعية من تلك التي توفرها المؤسسات في ظل المخطط المحاسبي الوطني PCN، هذه المعلومات تفرض وجود لغة محاسبية مشتركة لضمان درجة عالية من الشفافية وإمكانية مقارنتها، ويتحقق ذلك عن طريق الإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، فكلما كان الإفصاح يخضع لقواعد محكمة كلما كانت المعلومة المحاسبية والمالية فعالة في اتخاذ القرار.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى واقع النظام المحاسبي الجزائري، ومحاولات تكييفه مع التطورات المحاسبية الدولية، وذلك بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، تم التعرض في المبحث الأول إلى المعايير المحاسبية الدولية والبيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك من خلال التطرق إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر نظرا للواقع الذي يتميز به النظام المحاسبي الجزائري والتي أدت إلى استجابته للتحويلات المحاسبية الدولية، أما في المبحث الثاني فقد تعرضنا للنظام المحاسبي المالي والذي يعتبر بمثابة تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر وذلك بالتعرض إلى أهدافه وخصوصياته وأهميته وطبيعته، وكيفية عرض القوائم المالية بموجبه، أما في المبحث الثالث فقد تناولنا أثر التكيف مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة المحاسبية وذلك باعتبارهم من أهم الأسس التي يقوم عليها النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية

أصبحت معايير المحاسبة الدولية ذات أهمية كبيرة، باعتبارها الموجه والمرشد الأساسي لمستعملي المعلومات المحاسبية والمالية، لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، ولهذا اتجهت عدة دول إلى توفيق معاييرها المحاسبية الوطنية مع المعايير المحاسبية الدولية، وذلك بدرجات مختلفة حسب الظروف البيئية لكل دولة، بحيث أنه لم يتبقى سوى عدد قليل من الدول التي لم تأخذ خطوات إيجابية في اتجاه التوفيق مع المعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول: تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر

تزداد أهمية معايير المحاسبة الدولية في ظل انتهاز الدولة لفلسفة الاقتصاد الحر والانفتاح الدولي، والجزائر من بين الدول التي اتخذت قرار بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، من خلال تبنيها لنظام محاسبي مالي يتفق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر

يمكن عرض أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال ما يلي¹:

1. **التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر:** إن تبني الجزائر اقتصاد السوق وما يتطلبه من مشاركة كافة الفعاليات الاقتصادية، والحاجة إلى تطوير كافة النظم الإدارية والمحاسبية المطبقة في المؤسسة لا سيما أن هذه الأخيرة تسعى إلى الريادة والمنافسة على المستوى الدولي، يتطلب منها تبني وتطبيق النظم والممارسات العالمية في هذا المجال.
2. **تشجيع الاستثمار بكافة أشكاله:** إن التوجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من شأنه طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب، من خلال الاعتماد عليها في القياس المحاسبي واحتساب الأرباح واعتماد القوائم المالية الختامية.
3. **فتح المجال للاستثمار في القطاع المالي:** لقد أصبح بإمكان القطاع الخاص إنشاء بنوك ومؤسسات للتأمين وفقا للقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها في هذا المجال (قانون النقد والقرض...)، فمثلا في الجزائر بنك الخليج، بنك البركة... الخ، وهي غالبا ما تكون مرتبطة ببنوك ومؤسسات مالية عربية ودولية، تطبق معايير المحاسبة الدولية أو تتعامل مع مؤسسات تطبق هذه المعايير.
4. **سهولة إجراء التحليل المالي في المؤسسات:** يلقي المحلل المالي في الجزائر سواء كان داخل المؤسسة أو خارجها، صعوبات كبيرة في إجراء تحليل مالي متكامل بسبب إعداد القوائم المالية الختامية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملحقات) حسب المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، الذي لا يوفر للمحلل المالي المعلومات المالية الكافية وبصورة ميسرة ومباشرة، مما يضطره إلى إعادة تشكيل الميزانية المحاسبية لتصبح ميزانية مالية تخدم أهداف التحليل المالي، إضافة إلى ذلك يصعب على المحلل المالي تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المقارنة سواء كانت زمنية أو

¹ - مزياني نور الدين، فروم محمد صالح، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية مقومات ومتطلبات التطبيق، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي - الجزائر، 17-18 جانفي 2010، ص ص 07-08.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

مكانية نظرا لاعتماد المخطط المحاسبي الوطني على التكلفة التاريخية فقط، مما يجعل عملية المقارنة غير ممكنة في هذه الظروف.

5. سهولة الاندماج في الاقتصاد العالمي: إن توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما ينجر عنه من فتح مناطق للتبادل الحر في الجزائر، وتوقع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، تكون للمؤسسات الجزائرية علاقات دولية مع مثيلاتها الأوروبية وغير الأوروبية تطبق معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات الجزائرية تطبيق هذه المعايير لرفع درجة مقروئية المعلومات المالية المنشورة في قوائمها المالية الختامية لدى المؤسسات الأجنبية نظرا لإعدادها بلغة محاسبية عالمية وموحدة.

6. إعداد القوائم المالية الختامية وفق أسس واضحة: من أهم مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر هو الحصول على القوائم المالية الختامية، وفق أسس واضحة ومفهومة لدى متخذي القرارات، فالكثير من المشاكل المحاسبة المطروحة حديثا لا نجد لها حلولا في المخطط المحاسبي الوطني الصادر سنة 1975، وعليه يتم معالجتها باجتهادات شخصية من قبل المهنيين قد لا تصب في مصلحة كل مستخدمي المعلومات المحاسبية، بينما تتناول المعايير الدولية هذه المشاكل وتوضح طريقة التعامل معها محاسبيا، كما هو الحال عند تعامل المؤسسة بقرض الإيجار.

7. تطوير بورصة الجزائر: تطور عدد مؤسسات المساهمة ونمو حجمها وسعيها لتطوير نشاطاتها في الجزائر وخارجها، يتطلب من السلطات المعنية تنشيط بورصة الأوراق المالية كبديل ثاني للتمويل الخارجي، ولا يمكن أن تعرف هذه السوق حيوية، إلا إذا كانت المؤسسات المقيمة فيها تطبق المعايير المحاسبية الدولية لضمان مستوى عالي في الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين الحاليين والمحتملين.

بالرغم من الأهمية التي اكتسبتها معايير المحاسبة الدولية واتجاه العديد من الدول إلى تطبيقها إلا أن هناك مشاكل عدة يمكن أن تعترض عملية التطبيق ويمكن حصرها فيما يلي:

- مشاكل ترجمة المعايير إلى اللغة الوطنية دون أن تفقد مضمونها الأصلي.
- عدم ملاءمة نصوص المعايير في كثير من الأحيان للظروف المحلية.
- إصدار بعض نصوص المعايير الدولية بصورة عامة وترك التفاصيل لكل دولة، فالمعايير الدولية لا تغطي إلا الأحداث ذات الصبغة الدولية التي تبدي معظم الدول حاجة ملحة لها دون النظر لمعيار معين يلائم ظروف دولة معينة.

الفرع الثاني: متطلبات ومقومات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر

من أجل تسهيل عملية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر ينبغي العمل على تحضير وتكييف البيئة المحاسبية، والتي تتمحور بالأساس حول الجوانب التي ترتبط بالمحاسبة وهي المؤسسات الاقتصادية ومهنة المحاسبة، وهذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب هذه المعايير.

1. متطلبات التطبيق:

تشكل متطلبات التطبيق الجانب العملي من أجل تحقيق الهدف من اندماج البيئة المحلية بالبيئة الدولية، ويقصد بمتطلبات التطبيق هو ما ينبغي على المؤسسات المهنية والهيئات المهتمة بالمحاسبة والمؤسسات والجامعات والمعاهد وغيرها أن تقوم به من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وما يرتبط بها بشكل سليم وكفاء، وعليه فإن متطلبات التطبيق تتمثل أساسا فيما يلي¹:

أ. **التأهيل العلمي و العملي:** المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لابد من تأهيله علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح، ولتأهيل المحاسبين على ممارسة معايير المحاسبة الدولية بشكلها الصحيح وتطبيقها يجب:

- عقد الدورات التدريبية و ورشات العمل للمحاسبين ومدققي الحسابات.
- تضمين معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية في امتحانات المحاسبين القانونيين.
- تطوير مناهج كليات الاقتصاد والأعمال والإدارة في الجامعات الرسمية والخاصة والمعاهد لكي تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية.

ب. **الأنظمة والقوانين النازمة للمحاسبة:** يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى أسس قانونية تستند إليها المؤسسات التي ستطبقها وتتلخص أهم الأسس فيما يلي²:

- **التشريعات الضريبية:** يجب أن تنص التشريعات الضريبية المعمول بها على قبول تطبيق معايير المحاسبة الدولية، وفرض تطبيقها والالتزام بها في العمل المحاسبي لدى المؤسسات المعنية بتطبيق هذه المعايير، وهذا ما لا يتوفر إلى حد الآن في التشريعات الضريبية في الجزائر، نظرا لتحفظ المديرية العامة للضرائب لتقييم الأصول بالقيمة العادلة لكونها حسب رأيهم تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل كبير، خاصة أن الاقتصاد الجزائري يشهد حالة التضخم إضافة إلى ذلك أنها لا تعترف بحساب الاهتلاكات التي لا تعود ملكيتها للمؤسسة، وإنما تم اقتناؤها في إطار قرض الإيجار.

- **القانون التجاري:** ينبغي أن ينسجم القانون التجاري مع معايير المحاسبة الدولية ولا يتعارض معها، فإذا أخذنا كمثال فالقانون التجاري الجزائري مازال يعتبر أن أي مؤسسة فقدت ثلاثة أرباع من رأس المال أنها في حالة إفلاس ويجب تصفيتها، في حين معايير المحاسبة الدولية تعتبر أن رأس المال مجرد قيمة هامشية ناتجة عن الفرق بين قيمة الأصول والخصوم، وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مواصلة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

¹ - مأمون حمدان، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا، جمعية المحاسبين القانونيين، سوريا، 2008.

² - مزياني نور الدين وفروم محمد صالح، مرجع سابق، ص 11-12.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

- القانون والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي: ينبغي أن ينص القانون المحدد للإطار النظري للمحاسبة في أي بلد يريد تطبيق معايير المحاسبة الدولية على أن هذا الإطار النظري يتوافق مع ما هو مقرر حسب هذه المعايير، ومن ثم يصبح تطبيق معايير المحاسبة الدولية ممكنا من الناحية العملية لوجود مرجعية نظرية معلومة، وتتلخص أهم الأسس القانونية في هذا الشأن من أجل تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال النظام المحاسبي والمالي فيما يلي:
- القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي
- المرسوم التنفيذي رقم 156-08 بتاريخ 26 ماي 2008.
- القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008.
- القانون المنظم لسوق الأوراق المالية: ينبغي أن ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية، على وجوب التزام المؤسسات الخاضعة لهيئة مراقبة سوق الأوراق المالية لمعايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية المنشورة، كما حصل في أوروبا وفي بعض البلدان العربية مثل سوريا، الأردن، مصر، الكويت... إلخ خاصة إذا كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية غير معمم على كل المؤسسات، أما بالنسبة للجزائر فتخضع كل المؤسسات للقانون المحاسبي والنصوص المنظمة للعمل المحاسبي، ومن ثم فلا ينص القانون المنظم لسوق الأوراق المالية الحالي على وجوب تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل ضعف نشاط بورصة الجزائر منذ نشأتها.
- ج. دور مجلس المحاسبة وجمعيات المحاسبين: ويكون ذلك من خلال¹:
- اعتماد المعايير والعمل على تطبيقها ونشرها على نطاق واسع.
- إقامة الأيام الدراسية والندوات والمشاركة في المؤتمرات التي تهدف إلى تعميم ونشر وتيسير تطبيق هذه المعايير في الميدان.
- تقديم الشروح والتفاصيل عبر نشرات مفصلة تعد لهذا الغرض.
- القيام بالدراسات والأبحاث المتعلقة بمدى ملائمة المعايير المحاسبية وصعوبات تطبيقها.
- د. تطوير المؤسسات: سيتم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسات، وبالتالي يجب عليها تعديل أنظمتها الداخلية ونظامها المالي والمحاسبي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- ه. دور الإعلام: للإعلام دور أساسي في التبليغ وإيصال المعلومة صحيحة وغير مزيفة من خلال الوسائل المتاحة لديه، حيث يتم التواصل بين جميع الأطراف المعنية، مما يسهل التطبيق والانخراط في الجهود الموجهة نحو نجاح واتساع تطبيق هذه المعايير على نطاق واسع.

¹ - منصوري الزين، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي - الجزائر، 17-18 جانفي 2010، صص 10-11

2. مقومات التطبيق:

يقصد بمقومات التطبيق ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة البيئة المحلية لتندمج في البيئة الدولية بدون أي صعوبات وتعارض، ويمكن ذكر أهم هذه المقومات فيما يلي¹:

أ. بيئة معولة أو في طريقها إلى البيئة العالمية: ويعني هذا أن تتوافق البيئة المحلية مع صفات العولة، من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية، وفي مقدمتها المنظمة العالمية للتجارة وشروطها واتفاقياتها، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، مؤسسة البورصات العالمية IOSCO وغيرها.

ب. تكييف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية: ينبغي إزالة أي تعارض أو عدم تطابق بين القوانين والتشريعات المحلية والمتطلبات الدولية، بحيث يسهل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مجالات الصناعة التجارة والمحاسبة القطاع المالي وغير ذلك.

ج. البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي: أي بيئة الوحدات الاقتصادية (المؤسسات)، وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دورا قائدا أو موجهها أو مسيطرا أو مالكا.

د. التكيف الفني والنفسي لمواطني البلد: والمقصود بالتكيف الفني هو استخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل بطرق كفئة وإمكانيات جيدة، أما التكيف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولة وتوجهاتها.

المطلب الثاني: واقع النظام المحاسبي الجزائري

إن التزايد المستمر في تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية من طرف دول العالم، يقودنا إلى معرفة موقع الجزائر اتجاه المعايير المحاسبية الدولية، وهذا لا يتم إلا من خلال دراسة تطور البيئة المحاسبية الجزائرية.

الفرع الأول: التطور المحاسبي الجزائري

إن النظام المحاسبي الجزائري وعبر مراحل تطوره كان يتفاعل مع التغيرات التي تحدث من حوله، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وذلك أن النظام المحاسبي لا يستطيع أن يحقق الأهداف التي يسعى إليها، إلا إذا كان متناسقا مع المحيط الذي يوجد فيه، فالمتبع للتطور المحاسبي في الجزائر يلاحظ أنه مر بثلاثة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. المرحلة الأولى من 1962-1975:

ورثت الجخائر بعد الاستقلال النظام التشريعي الفرنسي، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية في 1962/12/31 القانون الأساسي رقم 157/62 والقاضي بتمديد العمل بالنصوص القانونية الفرنسية، باستثناء التي لها علاقة بالسيادة الوطنية، وبالتالي فقد استمر العمل بالتشريع الفرنسي في مجال المحاسبة والمتمثل في المخطط المحاسبي العام PCG لسنة 1957 والذي اعتبر كافيا للاستجابة لمتطلبات تلك المرحلة، خاصة العمل على ضمان الاستمرارية في تدفق المعلومات

¹ - عبد الناصر نور، طلال الجحاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الإسراء، الأردن، 2010/03/15، متاح على www.jps-dir.net/forum/uploads/8724/6.doc، ص 09.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

الاقتصادية والمالية الموجهة إلى الإدارة الوطنية ومنها إدارة الضرائب، لكن كان للتوجه الجزائري نحو الاقتصاد المخطط والمركزية في التسيير انعكاس على النظام العام الفرنسي PCG، الذي كان يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الليبرالي المنظم بواسطة السوق، وهذه النظرة لم تعد تستجيب للاحتياجات من المعلومات للاقتصاد المخطط، مما أوجد جوانب قصور عديدة على مستوى هذا الأخير تتمثل فيما يلي¹:

أ. القوائم المالية لا تعكس القرارات المتخذة من طرف المستثمرين، حيث أن الميزانية التي تعكس الوضعية المالية خلال فترة معينة لا تسمح بمعرفة الموارد المستعملة والمتاحة للمؤسسة، كما أن الخسارة والربح لا يسهلان عملية قراءة وتفسير العناصر التي ساهمت في تحقيق النتيجة.

ب. المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في PCG ذات طابع جبائي.

ج. الهيكل التنظيمي للمحاسبة التحليلية وعلاقته مع المحاسبة العامة صعب التطبيق في المجمعات والوحدات الصناعية المعقدة.

د. ضعف محتوى المخطط المحاسبي العام من حيث النصوص والإجراءات المحاسبية التي كانت تتصف بالعمومية، ولا تتمتع بالإجبارية حيث جاءت هذه الأخيرة في شكل اقتراحات.

إن النقائص التي شملها PCG نتيجة للتوجه الاقتصادي الجزائري الجديد نحو الاشتراكية، أوجب ضرورة وجود مرجعية محاسبية تترجم التطور الجديد في الاقتصاد وخاصة التغير في المفاهيم وطرق التسيير، فكانت المحاولة الأولى التي تعتبر أكثر جدية لتحديث المخطط المحاسبي العام PCG في 1969، حيث كلفت وزارة المالية بالقيام بهذا العمل في غضون ستة أشهر أي في أجل أقصاه 1970/06/30 إلا أن هذه الفترة لم تكن كافية للقيام بعمل بهذا الحجم.

وفي هذا المسار ومن الناحية التنظيمية تم تأسيس هيكل جديد يشرف على المهنة المحاسبية، ألا وهو المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية CSTC حددت صلاحياته في النص القانوني المنشأ لها، كما تم تدعيم العمل المحاسبي بنص آخر ينظم مهنة الخبير المحاسب (الأمر رقم 82/71 الصادر في 1971/12/29)، وتكملة لهذه التحولات جاءت نصوص قانونية أخرى تنظم العمل المحاسبي والمهنة المحاسبية خاصة جانب التكوين وتم إصدار نصين أساسيين هما²:

- المرسوم 83/72 الصادر في 1972/04/18 والمتعلق بتنظيم الدراسات الجامعية وإنشاء تخصص جديد في العلوم المحاسبية والمالية.

- المرسوم 84/72 الصادر في 1972/04/18 والمتعلق بتنظيم التربص المهني التكويني لخبراء المحاسبة.

¹- Bouraoui .Nassiba, nécessite d'une réforme comptable en Algérie dans le cadre du passage de l'économie planifiée à l'économie de marché, mémoire de magister en science de gestion, ESC, Alger 1998-1999, p60.

²- مسامح مختار، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي - الجزائر، 17-18 جانفي 2010، ص 04.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

وبهذا تم وضع مجموعة من الخطوات العريضة التي تأخذ بعين الاعتبار في عملية الإصلاح يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية خاصة البنوك وهيئات التخطيط على المستوى الحكومي.
- تبسيط وتوضيح المفاهيم المحاسبية ووضع أسس ومعايير لإعداد الوثائق الشاملة.
- إعداد مخطط محاسبي وطني يلي احتياجات التخطيط في الجزائر واحتياجات التسيير للمؤسسات، باعتبار PCG من وجهة نظر القائمين على عملية التخطيط غير كافي لذلك.
- توفير للمحاسبة الوطنية معلومات واضحة ومتجانسة للأغراض الإحصائية والتنبؤية، وبالتالي إمكانية تجميعها دون القيام بعمليات إعادة المعالجة والتصنيف.
- يجب أن يكون المخطط المحاسبي الوطني أداة تسيير، بمعنى يسمح باتخاذ القرار ومراقبة إجراءات المسيرين في المؤسسة والعمل على تصحيحها وتوفير الأساس لتوقعات جديدة.
- ولأجل عملية الإصلاح تم تكوين لجنة تضم خبراء فرنسيين وجزائريين إضافة إلى خبير تشيكوسلوفاكيو، وبعد أشهر توصلت اللجنة إلى وضع مشروع تمهيدي لأول مخطط محاسبي جزائري، تمت مناقشته من قبل الأطراف المعنية، الأمر الذي أسفر عن تعديلات طفيفة وبهذا تم الإقرار باستبدال PCG ب PCN وفق الأمر رقم 35-75.

2. الفترة من 1975-2007:

إن صدور القانون الجديد الخاص فرضته من جهة اعتبارات سياسية تتعلق بالابتعاد عن التنظيم الفرنسي، ومن جهة أخرى ضرورة تأقلم ومسايرة أدوات التسجيل والقياس والإفصاح المحاسبي، للنشاطات الوطنية في ظل التغير الحاصل في تنظيم هذه النشاطات، حسب التوجه الاقتصادي الجديد المتسم بالاشتراكية، وقد جاء هذا القانون بنظرة جديدة مغايرة تماما لما كان معمول به في المخطط المحاسبي العام من حيث²:

- أ. التسمية: إن إرفاق كلمة - وطني- في نص التسمية لها دلالة خاصة، وهي أن القانون خاص بالجزائر على عكس المخطط الفرنسي الذي يستعمل عبارة -عام- وكثير من الدول تستعمل في قوانينها عبارة عام أو موحد.
- ب. المصطلحات: استعمل هذا القانون مصطلحات عديدة تدل على التوجه الوطني للاقتصاد والاهتمام بإنتاج المعلومات التي تحتاج إليها مصالح الدولة.

ج. أولوية المحاسبة الوطنية على محاسبة المؤسسة: الكثير من الجوانب العملية التنظيمية التي جاء بها هذا القانون، كانت تهدف إلى تزويد المحاسبة الوطنية بالمعلومات الضرورية انطلاقا من محاسبة المؤسسة الاقتصادية، رغم التعديلات والإصلاحات التي أدخلت عليه لاحقا خاصة في بداية التسعينات، وما مسألة الرسم على القيمة المضافة

¹ - Bouraoui.N, op, cit p 61 .

² - مسامح مختار، مرجع سابق، ص 05.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

التي عوضت الرسمين المعروفين بالرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP، والرسم الوحيد الإجمالي على أداء الخدمات TUGPS خاصة طريقة تسجيلها لدليل على ذلك، فالهدف من هذا هو تجميع معلومات المؤسسات للوصول إلى أحد مكونات الناتج المحلي PIB وهذا على حساب البحث وقياس مجهود المؤسسات ونواتجها الحقيقية. ولقد استمر العمل بالقانون الجديد (الأمر 35/75) دون مشاكل ميدانية لغاية نهاية الثمانينات، أي أن هذا المرجع أدى مهمته بنجاح لغاية البدء في إصلاحات جديدة ابتداء من 1988 عندما بدأ التفكير في تغيير النهج الاقتصادي المتبع، من اقتصاد إداري موجه إلى اقتصاد تتحكم فيه وتسيره قوى السوق، وهنا بدأت تظهر محدودية PCN للتكفل بالانشغالات الجديدة، ولهذا السبب عرف PCN عدة إضافات قانونية كان الهدف منها تكييفه مع نشاط المؤسسات الاقتصادية العمومية، ومن أهم هذه الإضافات تلك التي أصدرتها المديرية العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

- المنشور رقم 185/F/DC/CE/89/047 الصادر في 24 ماي 1989 الخاص بالعمليات المحاسبية المتعلقة باستقلالية المؤسسات وذلك بمعالجة العناصر التالية:
- التمييز بين المساهمات المطلوبة وغير المطلوبة والمساهمات النقدية والمساهمات العينية.
- إضافة حساب الموثق (ح/480) لحسابات الأموال الجاهزة الذي تسجل فيه الأموال المدوعة لدى الموثق عند تأسيس المؤسسة.
- إضافة حساب القروض السندية (ح/520) كحساب فرعي ضمن حساب ديون الاستثمار.
- تجزئة حساب سندات المساهمة إلى حسابات فرعية.
- تجزئة حساب الأرباح إلى حسابات فرعية منها حسابات خاصة بأرباح السهم، حصة الأرباح الموزعة على العمال.
- المنشور رقم 635 F /DC /CE/90/046 المؤرخ في 11/03/1990 المتعلق بكيفية تسجيل معالجة مساهمة العمال في أرباح المؤسسة.
- التعليمية رقم 001/95 المؤرخة في 02/10/1995 المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لاشتراكات رأس المال الممنوحة من طرف الدولة لتسيير مساهمات رأس مال المؤسسات العمومية.
- التعليمية رقم 518/MF /DGL المؤرخة في 21/04/1997 والمتعلقة بفرق إعادة التقييم، حيث بينت التعليمية طرق المحاسبة عنه وأبرزت الحسابات الفرعية له.
- القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999 والذي يتضمن توافق المخطط الوطني للمحاسبة مع نشاط المؤسسات القابضة وتجميع حسابات المجمع، وقد تضمن القرار مدونة حسابات طرق معالجة العمليات فيما بين المجمع، تغيير

¹ - Marouani Samir, le projet de nouveau système comptable et financier mémoire magistère non publiée. ESC d'Alger, 2007, p60.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

المصطلحات وقواعد استعمال الحسابات، لاسيما المتعلقة بالتجميع وكذلك القوائم المالية الختامية وتلتزم المؤسسات القابضة بالخضوع لأحكام هذا المخطط في مسك محاسبتها وإعداد القوائم المالية الختامية و تقديمها¹.

- كما تم إصدار 05 مخططات محاسبية قطاعية والمتمثلة في²:

- القطاع الفلاحي 1987.
- قطاع التأمينات 1987.
- قطاع البناء والأشغال العمومية 1988.
- قطاع السياحة 1989.
- قطاع البنوك والمؤسسات المصرفية 1992.

بالرغم من الإضافات والتعديلات التي عرفها المخطط المحاسبي الوطني PCN فقد واجه عدة نقائص نتيجة للتغيرات الاقتصادية الحاصلة على الساحتين الوطنية والدولية، فكان من الضروري الشروع أو القيام بإجراء عملية إصلاح عليه مرة أخرى لتكييفه مع التغيرات الحاصلة، وهو ما تم فعلا وأوكلت هذه المهمة للمجلس الوطني للمحاسبة الذي أنشأ في 1996 للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية، وبهذا كانت بداية المرحلة الثالثة وذلك بظهور النظام المحاسبي المالي.

3. المرحلة الثالثة 2007 إلى يومنا هذا:

قام المجلس الوطني للمحاسبة من خلال عملية الإصلاح التي أسندت له، باختيار إعداد نظام محاسبي استنادا إلى المعايير المحاسبية الدولية يتمثل في النظام المحاسبي المالي، حيث صدر القانون رقم 11/07 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي الذي عوض عند تطبيقه المخطط الوطني المحاسبي، وينتظر منه أن يعمل على تجاوز النقائص من جهة، ومسايرة البيئة الدولية المحاسبية والإصلاحات والتحوللات الاقتصادية في الجزائر من جهة أخرى، ولقد أعطى هذا القانون للمتعاملين الاقتصاديين والمحاسبين مهلة سنتين للتأقلم معه ليبدأ العمل به ابتداء من 2010 وذلك من أجل إنجاحه وسوف نتطرق له بشيء من التفصيل في المبحث الموالي.

الفرع الثاني: محتوى المخطط المحاسبي الوطني

تم تدعيم المخطط المحاسبي الوطني PCN بإطار قانوني وتشريعي، يوضح مجال وكيفية تطبيقه وتنظيم المحاسبة وفقه، يتشكل من مدونة حسابات وقوائم مالية تعمل من خلالها المؤسسات وفق المبادئ الأساسية للمحاسبة، بغرض تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها، وهي توفير معلومة مالية مفيدة لعملية التخطيط الاقتصادي وتسيير المؤسسات.

¹ - القرار المؤرخ في 1999/10/09 يتضمن توافق المخطط الوطني للمحاسبة مع نشاط الشركات القابضة وتجميع حسابات المجمع.

² -Marouani.s.op,cit, p 60.

1. المبادئ المحاسبية للمخطط المحاسبي الوطني PCN:

هناك مبادئ تمت الإشارة إليها بوضوح في الأمر رقم 35-75 المتضمن PCN وفي القرار المتعلق بتطبيقه وهي: الوحدة المحاسبية، الوحدة النقدية، القيد المزدوج، عدم المقاصة، الصدق، الفترة المحاسبية، التكلفة التاريخية، الحيطة والحذر، استقلالية الدورات، ثبات الطرق المحاسبية.

وهناك مبادئ أخرى لم تتم الإشارة إليها أو تعريفها بوضوح في المخطط المحاسبي الوطني PCN لكنها مطبقة في ميدان ممارسة المحاسبة وتتمثل فيما يلي:

أ. مبدأ استمرارية النشاط.

ب. عدم المساس بالميزانية الافتتاحية.

ج. مبدأ التوافق مع القانون.

2. المفاهيم المتضمنة في PCN:

أتى المخطط المحاسبي الوطني بعدة مفاهيم يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. الأصول: تعرف على أنها مجموع عناصر ذمة المؤسسة لها قيمة ايجابية، وتمثل بالتالي حقوق الملكية والحقوق الأخرى التي تمتلكها المؤسسة أثناء إعداد الميزانية، وقد اعتمد في ترتيب عناصر الأصول على مبدأ السيولة أي حسب الفترة التي تستغرقها هذه العناصر في التحول إلى سيولة وقسمت إلى أصول متداولة وغير متداولة.

ب. الخصوم: تعرف على أنها الموارد التي قدمها أو وضعها المستثمر أو الشركاء تحت تصرف المؤسسة وتتكون من الأموال الخاصة أو الموارد التي قدمها أشخاص آخرون كالمقرضين والموردين أو التي أنشئت أو وجدت نتيجة قيامها بالأعمال خلال السنة الماضية¹، قد اعتمد في تصنيف حسابات الخصوم على مبدأ الاستحقاق.

ج. الأموال الخاصة: وتمثل الأموال التي وضعت تحت تصرف المؤسسة والتي يعتمد عليها في تمويل المشروع بصفة دائمة.

د. الديون: وتمثل كل الأموال التي يقع أداؤها على عاتق المؤسسة بما فيها تلك التي تم إقراضها من الغير.

هـ. الأعباء: وتمثل كل الأموال التي تقع على عاتق المؤسسة أو ما تقوم بتسديده سواء تعلق الأمر بعمليات تتعلق بنشاط الاستغلال العادي للمؤسسة أو بالنشاط خارج الاستغلال.

و. النواتج: وهي كل ما تحصل عليه المؤسسة نتيجة قيامها بنشاطها وقد تم تصنيف النواتج حسب طبيعتها إلى نواتج متعلقة بالاستغلال وأخرى خارج الاستغلال.

ز. النتائج: وتتحصل عليها بإجراء الفرق بين حسابات الإيرادات وحسابات الأعباء.

¹ - بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1999، ص19.

3. القوائم المالية الختامية:

تقدم القوائم المالية الختامية في شكل جداول بحيث توفر لمستخدميها التفاصيل اللازمة، وأهم ما يميز هذه القوائم هو إجبارية إعدادها وتقديمها على كل المؤسسات مهما كان حجمها وتتكون من¹:

أ. **الوثائق الشاملة:** تمثل الوثائق الشاملة التي أتى بها المخطط المحاسبي الوطني PCN فيما يلي:

- **الميزانية:** وتشمل الصورة الفونوغرافية لوضعية المؤسسة في زمن ما.
- **حساب النتائج:** وهو جدول تحليلي يجمع حسابات التسيير من نفقات وإيرادات، وبمقارنة مرحلية بينهما نتحصل على نتائج جزئية (الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال) إلى أن نصل إلى النتيجة الصافية (نتيجة الدورة).
- **جدول عناصر الذمة:** ويظهر هذا الجدول جليا التغيرات التي تطرأ على كل عنصر من عناصر الذمة، وذلك بإظهار رصيد أول مدة لكل حساب والحركات التي يتعرض لها خلال الدورة ليحصل في الأخير على رصيد نهاية المدة.

ب. **الوثائق الملحق:** إضافة إلى الوثائق الشاملة فرض المخطط المحاسبي الوطني أربعة عشرة وثيقة ملحقه تكمل الوثائق الشاملة وتمنح لمستخدميها التفاصيل اللازمة وتمثل فيما يلي:

- جدول الاستثمارات، جدول الاهتلاكات، جدول المؤونات، جدول الحقوق، جدول الأموال الخاصة، جدول النواتج الأخرى، جدول الديون، جدول المخزونات، جدول اهتلاك البضائع والمواد، جدول مصاريف التسيير، جدول المبيعات والخدمات المقدمة.

تشكل هذه الجداول مجتمعة جملة من المعلومات المفصلة التي تساعد كل من له فائدة من الاطلاع على القوائم المالية في أخذ صورة تفصيلية عن العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المحاسبية.

الفرع الثالث: أهداف وخصوصيات المخطط المحاسبي الوطني

في هذا الفرع سوف نقوم بذكر مختلف الأهداف التي جاء بها المخطط المحاسبي الوطني ومختلف الخصوصيات التي يتميز بها هذا النظام.

1. أهداف المخطط المحاسبي الوطني PCN:

جاء المخطط المحاسبي الوطني كضرورة لإصلاح النظام المحاسبي الجزائري القائم على PCG والقضاء على نقائصه وكان يهدف إلى ما يلي²:

أ. تبسط وتنظيم مهنة المحاسبة من حيث قواعد التقييم والتسجيل وإعداد القوائم المالية.

¹- بوتين محمد، المحاسبة العامة، دراسة موضحة بأمثلة ومسائل محلولة طبقا ل PCN ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص 46.

²- L'ordonnance 75-35 du 29/04/1975 portant plane comptable nationale

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

ب. تسهيل عملية اتخاذ القرار والتنبؤ بها وذلك بإعداد أداة تسيير ديناميكية، ومراقبة تطبيقها وإجراء التعديلات في الوقت المناسب.

ج. تسهيل استخراج وتجميع بعض القيم التي تحتاجها المحاسبة الوطنية، والمهمة لحساب بعض المؤشرات الاقتصادية التي تلي احتياجات الاقتصاد المخطط.

د. مراقبة نتائج المؤسسة من طرف مصلحة الضرائب.

هـ. تحسين فعالية المؤسسة بمراقبة الاستعمال الأمثل للمواد.

2. خصوصيات المخطط المحاسبي الوطني PCN¹:

أ. أول ما نشير إليه بهذا الصدد هو اعتماد معدي هذا المخطط عند تصميمه على النموذج المبسط، أي اعتماد المحاسبة العامة دون المحاسبة التحليلية، مع العلم أن هذا المخطط موجه أساسا للمؤسسات التي تمارس أنشطة تجارية وصناعية مع إهمال الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مثل نشاط البنوك، مؤسسات التأمين والمستثمرات الفلاحية لذلك فإن فكرة اللجوء إلى إعادة تكييف المخطط المحاسبي الوطني، استجابة لخصوصيات بعض الأنشطة كانت حاضرة لكن ترك العمل بها لاحقا.

ب. تم اعتماد تصنيف لحسابات الإيرادات والتكاليف حسب طبيعتها، حيث يؤدي إلى إظهار جدول حساب النتائج بمؤشرات غير صالحة للتسيير الداخلي لمختلف مصالح المؤسسة وأقسامها، عدا بعض ما تعلق بتسيير المؤسسة ككل على العكس من التصنيف الوظيفي أو التصنيف حسب الاتجاه، الذي يجري العمل به في الدول الأنجلوسكسونية، والذي يسمح بالحصول مباشرة وبدون إعادة معالجة للمعلومات الأساسية، التي تمكن من الوقوف على التسيير السليم للمؤسسة مثل تكاليف الإنتاج، أسعار تكلفة المبيعات والتكاليف التي تقع على عاتق كل وظيفة (التجارية، المالية، الإدارية).

ج. اعتماد المخطط المحاسبي الوطني على مبدأ التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء أو تكلفة الاقتناء)، ورغم أن هذا المبدأ معمول به في أغلب الأنظمة المحاسبية في العالم، لكنه لا يعطي الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة، وبالتالي تكون عملية اتخاذ القرارات غير عقلانية لاعتمادها على الأسعار التاريخية، فالكثير من عناصر القوائم المالية ينبغي إعادة تقديمها بطرائق أكثر عقلانية تتماشى مع الاقتصاد التضخمي².

د. اعتمد المخطط المحاسبي الوطني على مدونة حسابات مرقمة برقمين وهي إلزامية الإلتباع وكان الهدف منها توحيد التسجيلات المحاسبية بين المؤسسات، مما يمكن من إجراء المقارنة بين القوائم المالية ويسهل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم تحمل تكاليف أكبر من جراء إنشاء مدونة حسابات خاصة بها كما تسهل عملية المراجعة.

¹ - بن بلغيث مدني، مرجع سابق، ص 148-150.

² - شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، حالة بريتش بتروليم، أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 61.

المطلب الثالث: محدودية المخطط المحاسبي الوطني وضرورة استجابته للتحويلات المحاسبية الدولية

نتيجة للتطورات الاقتصادية الحاصلة في البيئة المحلية والدولية، والتي انعكست على ميدان المحاسبة ظهرت العديد من النقائص على مستوى المخطط المحاسبي الوطني، والتي أصبحت بصورة واضحة بعد توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي، وهذا ما أدى إلى عدم اعتماده من طرف المؤسسات المتعددة الجنسيات لوجود مشاكل في التسيير، وعدم تطابق قوائمه المالية مع معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: نقائص متعلقة بالجانب النظري للمخطط المحاسبي الوطني PCN:

إن طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي، المصطلحات المستعملة، والحسابات المركبة.

1. التقصير المفاهيمي:

يتعلق الأمر بالإطار المفاهيمي، الأهداف، مستعملي المعلومة المحاسبية والمبادئ المحاسبية والتنسيق المحاسبي.

أ. من حيث الإطار المفاهيمي:

يعمل الإطار المفاهيمي في مجال المحاسبة على تحديد المبادئ والأهداف التي تقوم عليها قواعد المحاسبة، وإعداد القوائم المالية، وكيفية إيجاد الحلول للمشاكل المحاسبية المطروحة، وهو ما لم يشر له المخطط الوطني للمحاسبة بوضوح، سواء في الأمر المتضمن المخطط الوطني للمحاسبة أو في القرار المتعلق بكيفية تطبيقه¹، وهو ما أدى إلى وجود جمود على العمل المحاسبي، وفي كثير من الأحيان تأتي الحلول من المهنيين، لكن عدم استنادهم على إطار عام وموحد، يجعل من حلولهم هذه مجرد اجتهادات شخصية قد لا تكون مماثلة وهذه الصفة هي من أسس المحاسبة.

ب. من حيث الأهداف:

إن أهداف المخطط المحاسبي الوطني لم تعد تتجاوب مع الواقع الحالي للاقتصاد الوطني ولا مع احتياجاته، فقد كان المخطط يهدف إلى تلبية احتياجات الاقتصاد الكلي، من خلال تقديم المعلومات إلى جهاز التخطيط المركزي، بالإضافة إلى تلبية احتياجات المحاسبة الوطنية من المعلومات، في حين يعتبر المخطط المحاسبي أداة موجهة لتلبية احتياجات المؤسسة من المعلومة المحاسبية بالدرجة الأولى، ولا يمكن لمخطط محاسبي موجه نحو المحاسبة الوطنية ونحو تلبية احتياجات الاقتصاد الكلي أن يكون فعالا لتلبية احتياجات الواقع الاقتصادي الحالي².

ج. من حيث مستعملي المعلومة المحاسبية:

ركز المخطط المحاسبي الوطني على الجانب التقني المحاسبي، وأهمل عدة نقاط مهمة منها الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية، كما لم يحدد درجة أولويتها والتي على المحاسبة الإجابة على احتياجاتها، فالنطاق الحالي للمخطط

¹ - Nassiba Bouraoui op cit' p 97

² - طارق حمزة، دراسة تحليلية انتقادية للمخطط المحاسبي الوطني، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير - فرع النقود و المالية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص138.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

المحاسبي الوطني يعطي امتيازاً لمعلومات الاقتصاد الكلي والإحصاء، غير أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين، المساهمين، الملاك، وعليه فإن المخطط المحاسبي الوطني أهمل عدة مستعملين للمعلومة المالية، ومن بينهم المستثمرين والمساهمين خاصة في ظل اقتصاد السوق بزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ولعب البورصات لدور كبير في تمويل الاقتصاد، ودور المساهمين داخل وخارج الوطن في تمثيل المؤسسات مقابل الحصول على أرباح وفوائد، ومعرفة هذه الأرباح ووضعيات المؤسسات المستثمر فيها تتطلب توفر معلومات للمستثمرين، تمكنهم من اتخاذ قراراتهم على أساسها والمعلومة التي يقدمها PCN لا تأخذ بعين الاعتبار هذه المتطلبات.

د. من حيث المبادئ المحاسبية:

لم يحدد المخطط المحاسبي الوطني الفروض والمبادئ المحاسبية العامة التي يقوم عليها بصفة صريحة، حتى وإن أشار ضمناً إلى بعض المبادئ في قواعد التقييم وسير الحسابات، إلا أن ذلك يعتبر غير كافياً إذ لا بد أن تحدد الفروض والمبادئ المحاسبية بصفة صريحة وواضحة، وذلك من أجل تبيان وتوضيح الأسس والقواعد التي يقوم عليها المخطط حتى تصبح هذه الفروض والمبادئ مرجعاً رسمياً واجبة التطبيق بقوة القانون ولا تبقى مبدأً متعارف عليه يجذب تطبيقه¹ كمثال عن ذلك مبدأ الحيطة والحذر الذي يتطلبه التسيير المحاسبي، حيث لا تأخذ الإيرادات بعين الاعتبار إلا إذا تحققت فعلاً، بينما يتم تسجيل كل التكاليف سواء كانت قد حدثت فعلاً أو من المحتمل حدوثها، وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى سوء تقدير نتائج المؤسسة ونقص مصداقية المعلومات التي توفرها المحاسبة.

2. المصطلحات المستعملة:

يتمحور هذا التقصير أساساً في النقاط التالية²:

- أ. وجود غموض في بعض المصطلحات المستعملة والتي لم يقم معدو المخطط بشرحها، وبالتالي فإن ذلك كان له أثر كبير على فهمها وحسن تطبيقها واستغلالها، وكمثال على ذلك نذكر المصطلحات القاعدية للمحاسبة التي لم تعرف بدقة مثل: الصورة الصادقة، الشفافية، المالية، منفعة المعلومة، الأهمية النسبية، استمرارية الاستغلال... الخ.
- ب. ضعف الترجمة إلى اللغة العربية، حيث تم إعداد المخطط أساساً باللغة الفرنسية ثم تمت ترجمته من طرف لجنة أنشئت خصيصاً لذلك، فالنقص الفادح في الترجمة جعل الصيغة العربية من المخطط تعاني أخطاء كثيرة نذكر منها الخلط بين الحقوق والديون التي رمز إلى كل منها بنفس المصطلح وهو الديون.

¹ - طارق حمزة ، مرجع سابق، ص 139.

² - جرد نور الدين، نحو إطار متكامل موحد للتطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول حالة النظام المحاسبي الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 141-142.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

ج. عدم توافق المصطلحات المستعملة مع الواقع الاقتصادي الجديد، فقد استعمل المخطط عدة مصطلحات تتوافق مع الاقتصاد الموجه الذي كان سائدا في وقت إعدادة، والتي أصبحت لا تتوافق مع الواقع الجديد للاقتصاد الجزائري.

لقد كان من المفروض أن يخصص جزء من المخطط لتعريف وشرح المصطلحات المستعملة، سواء من حيث تسمية الحسابات والأصناف، أو من حيث قواعد سير الحسابات، وبالتالي من الضروري مراجعة المصطلحات التي جاء بها المخطط الوطني المحاسبي وتكييفه وتعديلها حسب المتطلبات والتوجه الاقتصادي السائد.

الفرع الثاني: نقائص متعلقة بالجانب (التقني) الميداني

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني بمثابة قانون منظم لأعمال المهنة، وبالتالي فالجانب العملي الميداني هو الذي سيحكم عليه من حيث نجاحه أو فشله ومدى إلمامه بمختلف الحالات، وعليه يمكن توضيح النقائص العملية فيما يلي:

1. الإطار المحاسبي:

يواجه المخطط المحاسبي الكثير من النقائص على مستوى كل الأصناف، لذلك يرى أغلب المستخدمين بأنه يجب إعادة النظر فيها، وعلى سبيل المثال لم يخصص حسابا خاصا لكل من العناصر التالية :

أ. المجموعة الأولى: رأس المال المسدد وغير المسدد، سندات المساهمة، علاوات تحويل السندات إلى أسهم، المؤونات النظامية.

ب. المجموعة الثانية: المصاريف الموزعة على عدة سنوات للتهيئات الكبرى، الأراضي غير المهيأة، القرض الإيجاري، الاستثمارات المالية، البناءات المنجزة على أراضي الغير، مباني على أرض النشاط، التسعير في البورصة.

ج. المجموعة الثالثة: حسابات المواد واللوازم غير قابلة للتخزين كالكهرباء.

د. المجموعة الرابعة: مؤونة نقص قيمة المجمعات، الفوائد الواجبة التحصيل، نواتج القبض، إعانات القبض.

هـ. المجموعة الخامسة: الديون المخصصة للعطل المدفوعة، الكشف البنكية، الكشف على الحساب،

حسابات الدمج المحاسبي.

و. المجموعة السادسة: المنح العائلية، منح التدريس، الامتيازات حسب طبيعتها الممنوحة للمستخدمين، خسائر الصرف.

بالإضافة إلى ذلك نسجل وجود حسابات أخرى ليس هناك مبرر لوجودها، إذ أصبحت بدون استعمال ولا بد من إلغائها، على سبيل المثال حـ/642 رسوم على رقم الأعمال حيث ألغي هذا الرسم وعوض بالرسم على القيمة المضافة سنة 1992، وعليه لم يعد هناك مبرر لبقاء حـ/642 ولا لحسابية الفرعين.

2. قواعد التقييم:

أ. اعتمد المخطط المحاسبي الوطني التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم، لكن لم يوصي بطرق التقييم عند تاريخ الجرد، فلا توجد أي طريقة لتقييم مدخلات ومخرجات المخزون، وأعطيت الحرية للمؤسسات في اختيار الطريقة الأكثر توافقا مع خصائص المخزون.

ب. لم يتناول المخطط المحاسبي الوطني تعريف كل من تكلفة الحيازة، تكلفة الشراء، تكلفة الإنتاج، المصاريف الملحق، الأعباء المباشرة وغير المباشرة.

ج. المخطط المحاسبي لم يدقق في تحديد طرق حساب الاهتلاك ولم يحدد معدلات الاهتلاك فالنسب المستعملة محددة من طرف إدارة الضرائب.

د. لم يحدد المخطط المحاسبي الوطني طرق حساب المؤونات والأسس التي يتم الاعتماد عليها في تكوينها.

3. الجرد الدائم:

لقد فرض المشرع الجزائري على جميع المؤسسات مهما كان حجمها، وطبيعة نشاطها أن تتبع طريقة الجرد الدائم من أجل متابعة مخزونها، رغم أن هذه الطريقة لا تناسب وإمكانات بعض المؤسسات، نتيجة تعدد النشاطات والبعد الجغرافي في بعض الوحدات مما يبرز صعوبة استعمال الجرد الدائم في المؤسسة¹، فتطبيق نظام الجرد الدائم يتطلب مستوى من التنظيم الداخلي للمؤسسة، والذي يقوم على نظام متكامل من وظيفة التسجيل، الوظيفة التنفيذية ووظيفة الرقابة وهذا ما لا يتوفر في المؤسسات الجزائرية.

4. غياب صنف المحاسبة التحليلية:

لم يخصص المخطط المحاسبي الوطني صنف للمحاسبة التحليلية، كما أنه لم يجبر المؤسسات بحسبها رغم فعالية هذه الأداة باعتبارها وسيلة أساسية في تحديد التكاليف.

الفرع الثالث: ضعف الإفصاح المحاسبي

إن المخطط المحاسبي الوطني لا يؤدي إلى توفير كل المعلومات المالية والمحاسبية التي يحتاجها المستثمرون، ولا تملك القوائم المالية قيمة تجانسية، أي قابليتها للمقارنة الزمنية والمكانية ولهذا نسجل عدة انتقادات أهمها:

1. لا يوضح المخطط المحاسبي الوطني بشفافية الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بسبب الغموض في مفهوم دورة الاستغلال من خلال التميز بين عمليات الاستغلال والعمليات خارج الاستغلال، فهذا المخطط أخذ بالمفهوم الضيق لدورة الاستغلال، والذي يحصرها في العمليات المتعلقة بالإنتاج والبيع والشراء، في حين تبنت معايير المحاسبة الدولية لمفهوم أوسع لدورة الاستغلال.

2. اعتماد تصنيف حسابات الأعباء والنواتج حسب طبيعتها، يؤدي إلى الحصول على مؤشرات غير صالحة للتفسير الداخلي لمختلف وظائف المؤسسة، في المقابل يسمح التصنيف الوظيفي بالحصول على تكلفة الإنتاج، ومختلف الأعباء التي تقع على عاتق الوظائف التجارية، المالية والإدارية دون إعادة معالجة المعلومات المحاسبية.

3. القوائم المالية لا تزود مستخدميها بمعلومات حول أنشطتها المستقبلية، والتكاليف والإيرادات المتوقعة، كما أنها لا توفر المعطيات المتعلقة بالدورة السابقة، مما يصعب إجراء المقارنة بين الدورات المالية.

¹ - Marouani,samir, op,cit, p20.

4. القوائم المالية التقليدية التي جاء بها PCN 1975 لا تمكن المستثمرين من معرفة أسباب تغيرات الخزينة والعوامل المتحركة فيها، فالميزانية الختامية تظهر الخزينة كرسيد فقط، وهذا يصعب عملية متابعة تطور وضعية التوازن المالي للمؤسسة التي يستثمرون فيها، وبالتالي نلتمس إهمال PCN لجدول تدفقات الخزينة رغم أهميته، إذ يعتبر مؤشر نجاح المؤسسة في تسييرها المالي.

5. النتيجة التي تظهر في جدول حسابات النتائج لا تعتبر بالضرورة مؤشرا على الأداء في المؤسسة، لأنها تحتوي على بعض العمليات ذات الطابع الاستثنائي.

إن المخطط المحاسبي الوطني وضع على حسب معايير الاقتصاد المخطط، ولتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، وبالتالي وضع لتلبية احتياجات المحاسبة الوطنية، أما بعد التحولات التي عرفت الجزائر وذلك بتحويلها إلى اقتصاد السوق، وتحرير التجارة الخارجية، وفتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام الخواص، وتحرير الأسعار، وإنشاء بورصة الجزائر¹، وسعيها منها بأهمية توفير أجواء الثقة والشفافية والإفصاح كعوامل محفزة للاستثمار الأجنبي، باشرت الجزائر منذ 2001 إصلاحات جادة على النظام المحاسبي للمؤسسات، تجسد أخيرا في القانون رقم 11/07 الصادر بالجريدة الرسمية رقم 74 والذي يستجيب لاحتياجات المستعملين للمعلومات المحاسبية والمالية وبالدرجة الأولى المستثمرين، وهو بذلك يتوافق مع هدف معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي SCF ومدى استجابته لمعايير المحاسبة الدولية

يعتبر النظام المحاسبي المالي بمثابة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، وذلك في سياق الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، باستجابة المحاسبة لاحتياجات أطراف عديدة من المعلومات، والتي يأتي في مقدمتها المستثمرون الدوليون من خلال توفير البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية، وذلك بغرض توفير معلومات محاسبية ومالية أكثر ملاءمة وموضوعية من تلك التي توفرها المؤسسة في ظل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN، وقد صدر هذا النظام بموجب القانون رقم 11 /07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007.

المطلب الأول: أهداف وخصوصيات وأهمية النظام المحاسبي المالي

إن قيام الجزائر بتبني نظام محاسبي يتوافق والبيئة المحاسبية الدولية هو من المتطلبات الضرورية في العصر الحالي، فالمخطط المحاسبي الوطني PCN لم يعد قادرا على مواكبة الأدوات الاقتصادية والمالية الجديدة التي انبثقت عن العولمة، ولا يعرض قوائم مالية تتوافق والمقاييس العالمية، تسمح لمختلف المستعملين لاسيما الأجانب من الحصول على معلومات مالية شفافة تستغل مباشرة في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية والتمويلية.

¹ - Saheb bachaga, pour un référentiel comptable algérien qui répond aux exigences de l'économie de marcher Dar el- hoda, Alger, 2003, p 7.

الفرع الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي لوضع أداة تكييف مع البيئة المحاسبية الدولية، وتلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال¹:

1. إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضع المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات.
 2. جعل القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية.
 3. نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.
 4. عرض القوائم المالية وفق مستلزمات المعايير الدولية، وتكييفها بما يتلاءم مع متطلبات المستثمرين والمقرضين، وذلك بالتحديد الدقيق لأهداف القوائم المالية.
- كما يهدف النظام المحاسبي المالي بدرجة أكبر إلى ما يلي²:
- أ. السماح للمؤسسات الجزائرية الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية، أكثر شفافية وأكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية.
 - ب. إيجاد حلول للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني.
 - ج. أخذ في الحسبان تطوير المعايير والتقنيات المحاسبية الدولية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية.

د. ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة وهذا فضلا عن الأهداف التالية³:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة.
- فرض رقابة على المؤسسات التابعة والفروع للمؤسسة الأم.
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به المؤسسات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للمؤسسة الأم.
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة التقييم، عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.

¹ - Marouani,samir, op,cit, p92.

² - الجريدة الرسمية للمداورات الخريفية، العدد 2007، ص04.

³ - ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني-دراسة مقارنة- الملتيقي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الوادي - الجزائر، 17-18 جانفي 2010، ص08.

الفرع الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي

- يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي، وتكمن هذه الأهمية فيما يلي¹:
1. يسهل مراقبة الحسابات التي تعتمد في إطاره على مفاهيم وقواعد محددة بدقة ووضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية المؤسسة، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من طرف المتعاملين معها وعلى رأسهم المستثمرين.
 2. يشكل فرصة للمؤسسة من أجل تحسين نوعية علاقتها واتصالاتها مع الأطراف المتعاملة معها والتي تستفيد من قوائمها المالية.
 3. يجلب النظام المحاسبي المالي الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في القوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي.
 4. يعتبر كضمان حيث يساهم في تعزيز الثقة بالمؤسسات على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبة معترف بها عالميا.
 5. يقترح النظام المحاسبي المالي حولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط المحاسبي الوطني منها عمليات القرض الإيجاري.
 6. يسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيله للتعاملات التي تقوم بها المؤسسة.
 7. يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسات، وفي نفس الوقت بين المؤسسات ووطنيا ودوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة داخل الجزائر وخارجها.
 8. يتوافق مع الوسائل والبرامج المعلوماتية التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير بأقل جهد وتكلفة.
 9. يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين بما يفيد في الاعتماد على مصادر أخرى إضافية للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة والمساعدة لأصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار.
 10. يأتي النظام المحاسبي المالي لسد الثغرات السابقة، بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات الخاضعة للنظام التجاري، وهي الأدوات المعتمدة دوليا والتي من شأنها كشف كل المخالفات والاختلاسات ومحاولات الفساد.

¹ عزوز علي، متناوي محمد، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، افاق، تحديات، 17-18 جانفي 2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي -الجزائر- ص 07.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

إضافة إلى هذا فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيحقق مزايا أخرى منها:

- أ. يحفز بروز سوق مالية نشطة، حيث يسمح تطبيق معايير المحاسبة الدولية من خلال SCF بتوفير الثقة في المعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات الجزائرية في قوائمها المالية، مما يشجع الاستثمار في أدائها المالية.
- ب. يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات، وكذلك التسيير في المؤسسات، بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، ويؤدي بالتالي إلى تأهيل مهنة المحاسبة في الجزائر للعمل في الأسواق الدولية.
- ج. سيعزز من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، بعد توفيق المحاسبة في الجزائر مع معايير المحاسبة الدولية بما يتماشى مع التحولات التي أصبحت تفرضها العولمة واقتصاد السوق.
- د. يؤدي إلى زيادة دور السوق المالية في الاقتصاد الوطني، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخصخصة وإنشاء مؤسسات مساهمة مفيدة في البورصة، لأن إنتاج معلومة مالية موثوق بها عالميا في الأسواق المالية يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات.
- هـ. يشجع الاستثمار من خلال إعطاء معلومات مطلوبة من المستثمرين، سهولة القراءة من المحللين الماليين.

الفرع الثالث: خصوصيات النظام المحاسبي المالي

- تعتبر معايير المحاسبة الدولية المرجع الأساسي للنظام المحاسبي المالي، ولكن رغم ذلك توجد بعض الفروقات بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية، فلا يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي متوافق بصفة كاملة مع المعايير المحاسبية الدولية فهو يتميز عنها بما يلي:
1. يعالج النظام المحاسبي المالي بطريقة مختصرة القطاعات الخاصة، كالبנק والتأمينات والأدوات المالية، عقارات التوظيف والزراعة، وتكون المؤسسات الخاضعة له مجبرة على القيام بالجرد الدائم، وهو إجراء تسمح به وليس إجباري في المعايير المحاسبية الدولية¹.
 2. نص النظام المحاسبي المالي على قواعد خاصة بمسك وتنظيم المحاسبة، مدونة حسابات وتسجيل العمليات في هذه الحسابات، وهي العناصر التي لم تعالج في معايير المحاسبة الدولية.
 3. تطرق النظام المحاسبي المالي إلى المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة التي يسمح لها بمسك محاسبة تركز على حركات الخزينة، بينما معايير المحاسبة الدولية لم تنص على أي إجراء بخصوص هذه المؤسسات.
 4. معايير المحاسبة الدولية يسهل تطويرها وتحديثها من طرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية، لأنها تصدر تباعا وتعالج الظروف الجديدة، بينما النظام المحاسبي المالي يكون وقت إعداده يحتوي فقط على نصوص المعايير الصادرة في ذلك الوقت، ويكون الإشكال بالنسبة للمعايير التي تصدر مستقبلا، هل يتم احتوائها من خلال قوانين أو مراسيم أو يتم إعادة تشكيل النظام المحاسبي المالي، خاصة مع ترقب صدور المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المعايير التي تكون لها أهمية بالغة في الجزائر.

¹ - Merouani samir, op,cit, p94.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

5. يمتاز النظام المحاسبي المالي بغياب القيود المحاسبية ذات الطابع الجبائي، لأنها لا تعكس الحقيقة الاقتصادية بشكل كامل¹.
6. لم يوضح النظام المحاسبي المالي كيفية إجراء الانتقال إلى مرحلة تطبيقه لأول مرة، في حين أن هذه الإجراءات مبينة بوضوح في المعيار المحاسبي الدولي IFRS1.
7. لم يتطرق النظام المحاسبي المالي للمعلومة المالية المرحلية، المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 وكذلك إلى التسديدات بالأسهم المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي IFRS2، بالإضافة إلى المعيار الدولي للمعلومة المالية IFRS8 الخاص بالمعلومة حسب القطاعات.
8. يمكن استعمال القيمة العادلة في تقييم مختلف الأصول والخصوم حسب معايير المحاسبة الدولية، بينما وفق النظام المحاسبي المالي لا يمكن القيام بذلك إلا لبعض الأصول والخصوم فقط، مثل الأصول البيولوجية وبعض أنواع الأدوات المالية التي تقيم بالقيمة الحقيقية أو القيمة العادلة.
9. لم يبين النظام المحاسبي المالي ما يجب فعله عندما لا تكون شروط التسجيل ضمن الأصول والخصوم محققة بشكل كامل، وتحتاج إلى تحقيق أحداث وعوامل غير مؤكدة في المستقبل، عندما يستحيل مثلاً تقدير موثوق به أو احتمال ضعيف في الحصول على المنافع الاقتصادية للأصل في المستقبل، لكن معايير المحاسبة الدولية أشارت إلى ذلك من خلال المعيار رقم 37 IAS بحيث تعتبر ذلك من الأصول والخصوم المحتملة لا يتم تسجيلها في الميزانية، إلا أنه يجب تقديم التفاصيل اللازمة عنها في الملحق.
- بالإضافة إلى هذه الخصائص التي ينفرد بها النظام المحاسبي المالي هناك خصائص أخرى مشتركة بينه وبين معايير المحاسبة الدولية وفي نفس الوقت تميزه عن المخطط المحاسبي الوطني PCN نذكر منها ما يلي²:
 - أ. يحتوي على إطار تصوري مستمد من النظرة الأنجلوسكسونية.
 - ب. تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي إطار مفاهيمي وليس قواعد.
 - ج. يتوافق النظام المحاسبي المالي مع نظام اقتصاد السوق والمنافسة، وتوجه وفقه المعلومة بالدرجة الأولى نحو المستثمرين المحليين والدوليين، عكس PCN الذي يتلاءم مع نظام الاقتصاد المخطط أين يتم تقديم معلومات بالدرجة الأولى إلى الدولة للقيام بالتخطيط الاقتصادي وتحديد الضرائب المفروضة على المؤسسة.
 - د. إعداد المعايير بالاعتماد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغليب جوهر العملية على شكلها القانوني.

¹ - Ducasse.E et autre, normes comptables internationales IAS/IFRS, Traduit vers l'Arabe par BEHAR Hasna. Pages Bleues Internationales, Algérie. Novembre 2009.p 74.

¹ - Stéphan Brun, l'essentiel des normes comptables internationales, Gualino éditeur, paris, 2004, p 37.

- هـ. تطبيق إجباري لكل المعايير وكل الشروحات.
- و. أولوية الميزانية على حساب النتيجة وأهمية الملحقات.
- ز. إدخال مفهوم القيمة العادلة والتي تعوض التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والخصوم وهي القيمة التي يمكن بها شراء أو بيع الأصل أو الخصم في تاريخ إقفال الحسابات وذلك بغية معرفة تقدير جيد لذمة المؤسسة.
- ح. إدخال مفهوم التحيين والذي يهدف إلى معرفة أثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول والخصوم.
- ط. تفوق الجوهر على الشكل والتطبيق بأثر رجعي.

المطلب الثاني: طبيعة النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي أفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني CNC لتحسين النظام المحاسبي الجزائري، والذي يندرج في إطار تحديث الآليات التي تصاحب الإصلاح الاقتصادي، حيث يحتوي هذا النظام على جزء مهم من معايير المحاسبة الدولية المنصوص عليها في إطار إعداد وعرض القوائم المالية.

الفرع الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أبريل 2001، وذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC، وقد أسفرت هذه العملية على تبني نظام محاسبي مالي يستجيب لمستجدات المحاسبة الدولية.

1. تعريف النظام المحاسبي المالي:

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وطبقا لهذا القانون فإن: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"¹، هذا من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية القانونية فإن قانون المحاسبة الجديد عرف النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية: "نظام المحاسبة المالية هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات الحجرية على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها"².

من خلال التعريفين السابقين نستخلص أن النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن:

- أ. نظام للمعلومة المالية فهو يركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي.
- ب. كشوف تعكس بصدق المركز المالي.

¹ المادة 03 من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي.

² كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد السادس، 2009، ص 291.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

- ج. معلومات يمكن قياسها عددياً بمعنى تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي.
- د. وسيلة لقياس أداء ونجاعة الكيان (من خلال جدول حسابات النتائج).
- هـ. وسيلة لقياس وضعية الميزانية من خلال جدول التدفقات النقدية، أي قدرة الكيان على توليد النقدية وما يعادلها.

2. مجال التطبيق:

- يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي، ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية¹، وعليه يلتزم بمسك المحاسبة كل من²:
- أ. المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- ب. التعاونيات.
- ج. الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- د. وكل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- هـ. ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة³.

3. النصوص القانونية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي:

- يتكون الإطار التشريعي والتنظيمي المتضمن للنظام المحاسبي المالي بالإضافة إلى القانون رقم 11-07 من ما يلي:
- أ. صدور المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي⁴.
- ب. القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سير الحسابات⁵.

¹ - المادة 02 من القانون رقم 11/07، مرجع سابق، 2007.

² - المادة 04 من القانون رقم 11/07 مرجع سابق، 2007.

³ - المادة 5 من القانون رقم 11-07 مرجع سابق 2007.

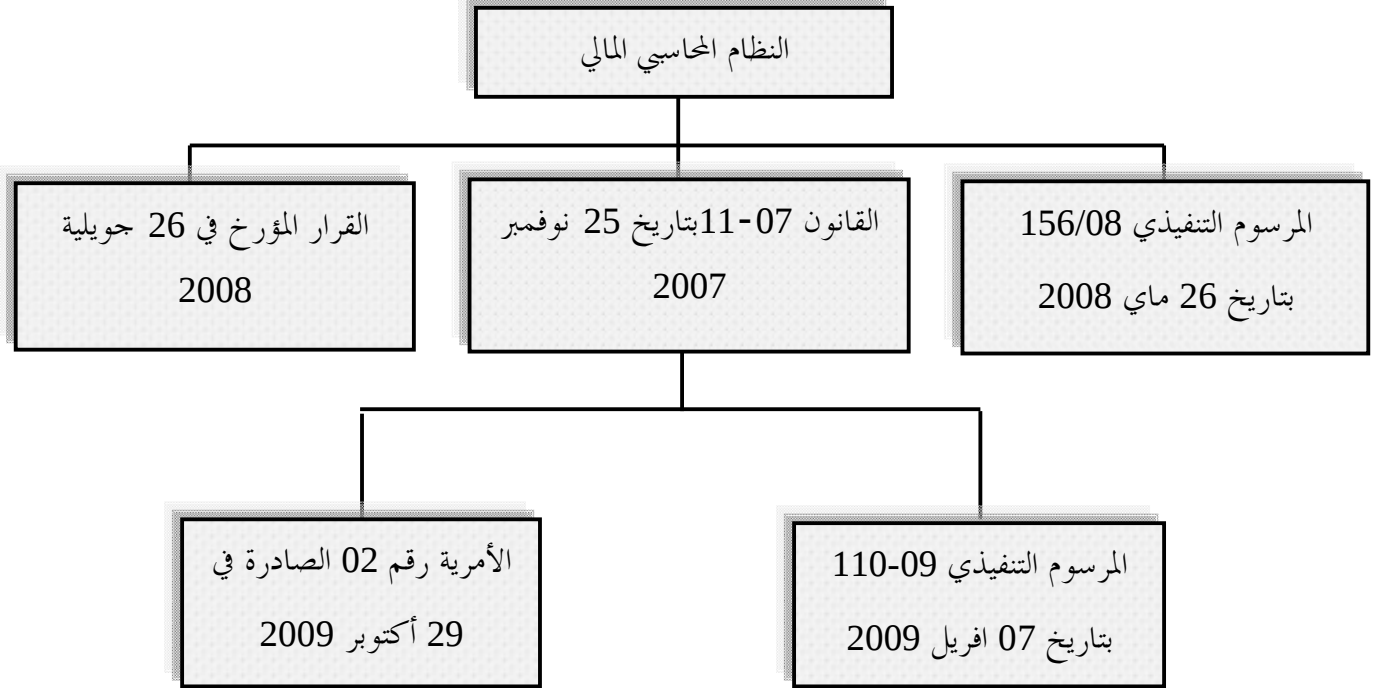
⁴ - المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

⁵ - القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

- ج. القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والأنشطة المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة¹.
- د. المرسوم التنفيذي 110-09 المؤرخ في 7 أفريل 2009 المحدد لشروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي².
- ه. التعليم رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009 المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة³.
- ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (09): النصوص القانونية والتنظيمية للنظام المحاسبي المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة حول النظام المحاسبي المالي.

الفرع الثاني: محتويات النظام المحاسبي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير المحاسبة ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة⁴، والتي سوف نتطرق إليها بإيجاز.

¹- القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

²- المرسوم التنفيذي رقم 09 - 110 المؤرخ في 07/04/2009 الذي تحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي .

³- Instruction n 2 du 29 octobre 2009 portant premier application du système comptable financier 2010

⁴- المادة 06 من القانون 11/07، مرجع سابق.

1. الإطار التصوري:

يعتبر الإطار التصوري من بين المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، ويعتبر من الإضافات الهامة بالمقارنة مع المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975، وقد عرف على أنه: "دليل لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة، عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث غير معالجة بموجب معيار أو تأويل"¹، ويمكن إبراز أهمية هذا الإطار في العناصر التالية²:

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعدادا وعرض الكشوف المالية.
 - يشكل مرجعا لوضع معايير محاسبية جديدة (دليل عملي).
 - يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي (أداة تسمح لنا بالفهم الجيد للمعايير).
 - ويكون بذلك قاعدة تعتمد عليها المحاسبة التي تخضع لتنظيم شامل يسمح بتوضيح كل الأمور المتعلقة بمسك المحاسبة وأخذ الحسابات وتسجيل العمليات فيها فهو يهدف إلى³:
 - تطوير المعايير القائمة.
 - تحضير الكشوف المالية.
 - تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية.
 - إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.
- فالإطار التصوري يعرف مختلف المفاهيم والعناصر التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية والمتمثلة على الخصوص في الأصول والخصوم، رؤوس الأموال الخاصة، النواتج والأعباء، وتوضيح الخصائص النوعية للقوائم المالية، كما يوضح الفرضيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقيد بها، بالإضافة إلى تحديد مجال التطبيق والتي ستتطرق لها في العرض التالي بشيء من التوضيح.

أ. مجال التطبيق:

لقد حدد القانون 11/07 السابق الذكر وفقا للمواد 02 و 04 و 05 مجالات تطبيق هذا النظام والتي تم التعرض لها سابقا.

ب. المبادئ والفرضيات المحاسبية:

تبنى النظام المحاسبي المالي مختلف الفروض والمبادئ المحاسبية المعروفة والتي سنوجزها فيما يلي:

¹ - المادة 07 من القانون 11/07، مرجع سابق.

² - المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08، مرجع سابق، 2008.

³ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08، مرجع سابق، 2008.

- الفرضيات المحاسبية:

حسب النظام المحاسبي المالي هناك فرضيتين أساسيتين يجب التقيد بهما عند تحضير القوائم المالية هما¹:

- **محاسبة الالتزامات:** وتعني أن كل الوقائع الاقتصادية التي تطرأ وتؤثر على الحالة المالية، يجب أن تسجل في أوانها سواء تم التسديد أم لا، أي تتم المعالجة المحاسبية بمجرد حدوث الاتفاق، وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.

- **محاسبة الاستمرارية:** وتعني أن القوائم المالية تعد على أساس استمرارية المؤسسة في الاستغلال، أي دون أن يكون للمؤسسة نية للتوقف في المستقبل.

- المبادئ المحاسبية:

اعتمد النظام المحاسبي المالي على جملة من المبادئ أهمها²:

- **مبدأ استقلالية الدورات:** كل دورة محاسبية مستقلة عن الأخرى من حيث الإيرادات والأعباء.
- **مبدأ الحيلة والحذر:** يقوم هذا المبدأ على أساس تسجيل الخسائر المحتملة.
- **مبدأ الحفاظ على الطرق المحاسبية:** ينبغي المحافظة على استعمال نفس طرق التقييم المحاسبي خلال الدورات المحاسبية.

- **مبدأ التكلفة التاريخية:** تسجل الأحداث الاقتصادية بتكلفة شرائها أو بتكلفة إنتاجها، ورغم ذلك فإن النظام المحاسبي المالي قد سمح باستعمال طرق أخرى عند إعادة تقييم بعض العناصر انطلاقاً من القيمة العادلة أو القيمة المحققة أو القيمة الحالية.

- **مبدأ عدم المقاصة:** ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم أو بين الإيرادات والأعباء.

- **مبدأ ثبات وحدة النقد.**

- **مبدأ تغليب الواقع المالي على الشكل القانوني:** يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب المظهر القانوني، فمن خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

- **مبدأ الأهمية النسبية:** تكون المعلومات ذات أهمية نسبية إذا أثر غيابها من القوائم المالية على القرارات المتخذة من طرف مستعملي هذه القوائم.

- **مبدأ الشمولية:** يفرض على المؤسسة الأخذ بعين الاعتبار كل الحوادث والعمليات المتعلقة بالدورة المعنية والمحققة طبعاً.

¹ -Rachida boursali. Les normes comptable du SCF .Aloulfia talita 2010 pp 17-18.

² - نور الدين مزياني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي، مؤتمر حول التحولات المحاسبية وأثرها على المؤسسة 23-22 نوفمبر 2007، جامعة عنابة.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

• **مبدأ الصورة الصادقة:** أي إعطاء صورة صادقة وأقرب إلى الواقع للمؤسسة، من خلال المعلومات المقدمة وحتى تكون المعلومة موثوقة وأكثر دقة يجب احترام القواعد والمبادئ المحاسبية¹.

ج. مفاهيم مختلفة:

يحتوي الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي على تعريفات لكل من الأصول والخصوم، الأموال الخاصة الإيرادات والأعباء يمكن شرحها بإيجاز كما يلي²:

- **الأصول:** هي عبارة عن موارد مراقبة من طرف المؤسسة، ناتجة عن أحداث ماضية وينتظر منها تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية.

- **الخصوم:** تشمل الخصوم الالتزامات الحالية الناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية، يتم الوفاء بها عن طريق النقضان في الموارد، وينتظر منها الحصول على منافع اقتصادية.

- **الإيرادات:** تتمثل الإيرادات في زيادة المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار زيادة الأصول أو النقضان في عناصر الخصوم.

- **الأعباء:** تمثل الانخفاض في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية في إطار نقضان الأصول أو زيادة عناصر الخصوم.

- **الأموال الخاصة (حقوق الملكية):** تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها أي الحصة المتبقية من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها.

د. الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

فيما يخص خصائص المعلومات التي يحتويها الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي، فإنها تتطابق مع الخصائص التي جاء بها الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والتي تم التعرض لها في الفصل الثاني بالتفصيل وبقي فقط الإشارة إلى المستعملين ذوي الأولوية بالنسبة للنظام المحاسبي المالي والذي يرتبهم كما يلي:

- المسكرون، أعضاء الإدارة والهياكل الداخلية للمؤسسة.
- أصحاب رأس المال (المساهمون، البنوك، ومختلف موردي رأس المال).
- مختلف الإدارات (إدارة الضرائب، مصالح الإحصاء والتخطيط...).
- شركاء آخرون (موردون، زبائن، عمال، مؤسسات التأمين).
- مجموعات أخرى لها فائدة مثل الجمهور.

¹- مخلوف الطاهر، بوزيان إبراهيم، SCF بين المبادئ ومعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد وآليات تطبيقه جامعة سعد دحلب، البلدة، 12-13 أكتوبر 2009، ص 11.

²- B.Chabane et L.Dahbia le système comptable financier : Avancées et exigences de son application séminaire international .les normes comptable internationale IAS/ IFRS Evolution et application le cas de l'Algérie .université TIZI-OUZOU les 20 et 21 mai 2008, pp 6-7

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

من خلال ما سبق نلاحظ أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية، وما جاء من اختلاف يرجع إلى اختلاف في بعض المصطلحات الناتجة عن تبني المرجعية الفرانكفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي الجزائري.

2. تنظيم المحاسبة:

يعتبر النظام المحاسبي المالي المحاسبة المالية نظاما لتنظيم المعلومة المالية، والإفصاح عنها في القوائم المالية، بحيث تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، لذلك يجب أن تستوفي المحاسبة الالتزام بالانتظام والمصادقية والشفافية، المرتبطة بعملية المسك المحاسبي، ومعالجة العمليات ورقبتها، حيث تحدد المؤسسة الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء وذلك من خلال¹:

أ. يتم مسك المحاسبة بالعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري.

ب. تحرر التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

ج. تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

د. تكون أصول وخصوم المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة واحدة في السنة على الأقل على أساس فحص مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية، بحيث يعكس هذا الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم.

هـ. يستند كل تسجيل محاسبي على وثيقة محاسبية مؤرخة تبرره.

و. يجب على كل مؤسسة خاضعة للنظام المحاسبي المالي أن تمسك دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية، دفتر الأستاذ، دفتر الجرد، مع مراعاة الترتيبات الخاصة بالوحدات المصغرة.

ز. تأخذ المحاسبة إما يدويا أو بواسطة الإعلام الآلي.

ح. يتم حفظ الدفاتر المحاسبية أو الوثائق التي تقوم مقامها والوثائق التبريرية لمدة عشرة سنوات على الأقل ابتداء من تاريخ إقفال كل دورة مالية.

الفرع الثالث: قواعد التقييم والتسجيل حسب النظام المحاسبي المالي

تتكون قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي في النظام المحاسبي المالي من قواعد عامة وقواعد خاصة، ينبغي تطبيقها على العناصر التي تحتوي عليها القوائم المالية من أجل توفير معلومات تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسات.

1. القواعد العامة للتسجيل والتقييم المحاسبي:

وتتمثل في المبادئ الأساسية للتسجيل والتقييم المحاسبي ويمكن التطرق إليها كما يلي:

¹ - المواد من 12-24 من القانون رقم 11/07، مرجع سابق.

أ. القواعد العامة للتسجيل المحاسبي:

- يتم التسجيل في الأصول الخصوم، النواتج والأعباء عندما¹:
- يكون من المحتمل أن تعود هذه العناصر بمنفعة اقتصادية مستقبلية.
- يكون للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بشكل موثوق.
- تسجل النواتج المتأتية من أنشطة عادية عندما تكون المؤسسة حولت إلى المشتري كل المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية، أي أن المؤسسة لا تتدخل في عملية التسيير والمراقبة المتعلقة بها مع إمكانية تقييم هذه النواتج بصورة موثوقة.

ب. القواعد العامة للتقييم المحاسبي:

- تقيم العناصر التي تعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، غير أنه يمكن إجراء مراجعة لهذه الطريقة لبعض العناصر مثل الأصول البيولوجية والأدوات المالية وفق شروط يحددها النظام المحاسبي المالي وإتباع طرق أخرى منها:
- القيمة العادلة (التكلفة الجارية).
- قيمة الإنجاز.
- القيمة الحينة أو القيمة المنفعة.

2. القواعد الخاصة للتسجيل والتقييم المحاسبي:

القواعد الخاصة للتقييم والتسجيل المحاسبي هي قواعد تكمل القواعد العامة وتتعلق بما يلي:

أ. الأصول الثابتة المادية والمعنوية:

الأصول الثابتة المادية هي تلك الأصول التي تحوزها المؤسسة من أجل استخدامها في الإنتاج، أو لغرض تقديم الخدمات أو تأجيرها للغير أو استعمالها لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة²، أما الأصول الثابتة المعنوية فهي أصول غير نقدية وغير قابلة للتحديد، تراقبها المؤسسة وتستهلكها في إطار أنشطتها العادية. تتميز بين حالتين لتقييم الأصول الثابتة المادية والمعنوية، التقييم الأولي عند التملك والتقييم اللاحق لعملية التملك، فبالنسبة للتقييم الأولي يكون على أساس تكلفة الحيازة، التي تتكون من كل التكاليف التي تتحملها المؤسسة حتى يصبح الأصل جاهز للاستعمال بشرط أن تكون هذه التكاليف عادية وضرورية، أما التقييم اللاحق فيكون إما بطريقة التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروح منه الاهتلاك المتراكم وأية خسائر متراكمة ناتجة من الانخفاض في القيمة.

¹- Conseil nationale de la comptabilité projet 07 de système comptable financiers . Alger , juillet 2006 l'article 311-1

²- شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009، ص 46.

ب. اهتلاك الأصول الثابتة المادية والمعنوية:

الاهتلاك هو استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بالأصل، يتم تحديده من خلال توزيع منتظم للمبلغ القابل للاهتلاك للأصل المعني على مدة منفعة، وتحدد القيمة القابلة للاهتلاك بعد طرح القيمة المتبقية للأصل، حيث أن القيمة المتبقية هي المبلغ الصافي الذي تنتظر المؤسسة تحصيله من الأصل في نهاية مدة منفعة بعد طرح التكاليف المنتظرة لخروجه، ويسجل قسط الاهتلاك الخاص بكل فترة على أنه مصروف، ولحساب الاهتلاك يمكن استخدام طريقة القسط الثابت، طريقة الاهتلاك المتناقص، طريقة الاهتلاك حسب الوحدات، ويتم اختيار إحدى الطرق، وتطبق بطريقة منسقة من فترة إلى أخرى، ويجب الإفصاح عنها في الملحق، ويتم إعادة فحص مدة المنفعة، طريقة الاهتلاك والقيمة المتبقية دورياً، وفي حالة تعديل التقديرات والتوقعات السابقة فيجب كذلك تعديل مخصصات الاهتلاكات للدورة الجارية والدورات اللاحقة.

ج. الأصول المالية غير الجارية:

الأصول المالية غير الجارية (الأصول الثابتة المالية) هي: "القيم والحقوق التي تكون في حوزة المؤسسة لأكثر من دورة، ماعدا تلك القيم المنقولة للتوظيف والأصول المالية المحتفظة بها لغرض إجراء التعاملات والمتاحة للبيع، والتي تظهر ضمن الأصول الجارية وتقيم بالقيمة العادلة"¹.

إن التكلفة القابلة للاهتلاك للأصل أو الخصم المالي هي مبلغ الأصل أو الخصم المالي الذي ظهر به من البداية مضاف إليه أو مطروح منه الفرق بين القيمة في البداية وقيمتها في تاريخ الاستحقاق، وكذلك يطرح كل تدهور أو خسارة قيمة في حالة وجودها.

د. المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ:

تقيم المخزونات حسب النظام المحاسبي المالي على أساس القيمة الحالية، أما المخزونات البيولوجية فتقيم بالقيمة العادلة، ويمكن استعمال إحدى الطريقتين الوارد أولاً الصادر أولاً FIFO أو طريقة التكلفة الوسطية المرجحة CMP لتقييم الإخراجات.

هـ. مؤونات الأخطار والأعباء:

مؤونة الأعباء هي عبارة عن: "خصم يكون استحقاقه ومبلغه غير مؤكدان، ويتم تسجيلها محاسبياً إذا تحققت الشروط التالية:

- للمؤسسة التزام مالي نتج عن حدث سابق يحتمل بأن يكون هناك خروج ضروري لموارد تمثل منافع اقتصادية من أجل تسوية هذا الالتزام.

¹- بلكيل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر 2007-2008، ص 70.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

- يمكن تقدير مبلغ هذا الالتزام بطريقة موثوق بها.

وبالتالي فإن هذه الشروط تؤدي إلى استبعاد الخسائر والتكاليف المحتمل وقوعها في المستقبل مثل التكاليف الواجب توزيعها على عدة سنوات، لأنها تعتبر خسائر منتظرة في المستقبل ولا تشكل التزامات حالية، كما يجب مراجعة المخصصات في تاريخ نهاية كل ميزانية لإظهار أفضل تقدير حالي، وإذا لم يعد هناك من احتمال خروج موارد متضمنة للمنافع الاقتصادية سيكون مطلوباً تسوية الالتزام وذلك باسترجاع المخصص.

عقود الإيجار التمويلي:

عقد الإيجار هو عبارة عن: "اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفع واحد أو دفعات عديدة، وإيجار التمويل هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع ذات الصلة بملكية أصل إلى المستأجر مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها"¹، ويتم التسجيل المحاسبي لعقد الإيجار التمويلي كما يلي:

- لدى المستأجر يسجل ضمن الأصول بالقيمة العادلة أو بالقيمة الحالية للمدفوعات المالية المقابلة للإيجار وتسجل الالتزامات الناتجة عن مدفوعات الإيجار السنوية في الخصوم.

- لدى المؤجر يسجل الأصل بقيمته العادلة ضمن الحقوق في الميزانية.

و. العقود على العمليات طويلة المدى:

تتعلق هذه العمليات إما بالتحقيق المادي أو بإنجاز خدمات مقدمة للغير وهذه العمليات عادة تتحقق على عدة سنوات مثل عقود بناء، عقود إصلاح الأصول، عقود تقديم خدمات... الخ، وحسب النظام المحاسبي المالي الجزائري فإن الطريقة التي يأخذ بها هي طريقة التقدم في الإنجاز وذلك حسب المادة 133-02 من الجريدة الرسمية رقم 74.

ز. الضرائب المؤجلة:

الضريبة المؤجلة عبارة عن: "مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع أو التحصيل خلال سنوات مالية مستقبلية و التي تسجل محاسبياً ضمن الأعباء"، وتنجم الضرائب المؤجلة عن²:

- الفوارق الزمنية بين الإثبات المحاسبي لإيراد أو عبء وأخذه بعين الاعتبار في النتيجة الجبائية لدورة لاحقة في المستقبل.

- الخسائر الجبائية المرحلة.

- القروض الجبائية المرحلة.

- تعديلات أو إعادة معالجة تتم في إطار إعداد القوائم المالية المجمعة.

¹- عبد الرزاق خليل - عبيد نعيمة - فرض الإيجار "Leasing" في الجزائر في ظل النظام المحاسبي والمالي الجديد، الملتقي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 17-18- جانفي 2010، ص ص 06-07.

² - Conseil national de la comptabilité juillet 2006 op.cit articles 334-2.

ح. الامتيازات الممنوحة للمستخدمين:

يتم تسجيل الامتيازات الممنوحة من طرف المؤسسة لموظفيها وعمالها محاسبيا ضمن الأعباء، سواء كانوا في وضعية نشاط أو لا، عندما يؤدي الموظفون العمل المقرر في مقابل تلك المنافع، أو عندما تكون الشروط التي تخضع لها الالتزامات التعاقدية للمؤسسة إزاء موظفيها متوفرة، وذلك حسب المادة 136-1 من الجريدة الرسمية رقم 74، وفي نهاية الدورة فإن التزامات المؤسسة تجاه موظفيها في صورة منح تقاعد الاشتراكات والامتيازات الاجتماعية يتم إثباتها على شكل مؤونات، بحيث تحدد هذه المؤونات على أساس القيمة الحالية لجميع التزامات المؤسسة تجاه موظفيها.

ط. العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية:

يتم تحويل الأصول المحصل عليها بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية على أساس سعر الصرف في تاريخ إجراء المعاملة أو الاتفاق، ويتم تسجيل الفوارق الناتجة عن التغير في سعر الصرف في الأعباء المالية في حالة الخسارة وفي النواتج المالية في حالة الربح.

ي. تغيير التقديرات والطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء:

إن إعادة النظر في تقدير بعض العمليات والأحداث كتعديل مدة اهتلاك أصل ما، يستند على تغير في الظروف التي تم على أساسها التقدير أو على معلومات جديدة تسمح بالحصول على معلومة موثوقة بها أكثر، أما الطرق المحاسبية فلا يتم تغييرها إلا إذا كان ذلك يسمح بتحسين عملية عرض القوائم المالية ويزيد من جودتها، بناء على تنظيم أو معيار محاسبي جديد، يؤدي إلى تغير في المبادئ والقواعد والممارسات المحاسبية التي تطبقها المؤسسة، والفرق الذي ينتج من إعادة التقييم يؤثر على نتيجة السنة الحالية والسنوات المستقبلية فقط، ويدرج هذا الفرق في النتيجة الصافية للسنة المالية الجارية أو السنوات المالية المستقبلية، ولا يؤثر على نتيجة السنوات السابقة.

أما إذا كان هناك خطأ في التقييم أو التسجيل المحاسبي، أو إهمال أو نسيان بعض العمليات فإنه يجب تسوية الوضعية، فإذا كان التأثير معتبر فيسجل مباشرة في الأموال الخاصة وليس في النتيجة، أما إذا كان تأثير طفيف فالعملية تسجل بصفة عادية في حسابات التكاليف والإيرادات.

ك. الحسابات المجمعة:

يقصد بالتجميع التمثيل المحاسبي للمؤسسة الأم لجميع الفروع التابعة لها، وهذا بهدف إعداد حسابات مجمعة وقوائم مالية مجمعة وتقديمها كما لو كانت مؤسسة واحدة ويشترط الإدماج على المؤسسات التي لها أسهم في البورصة وعلى:

- كل المؤسسات المملوكة بـ 50% من الأسهم أو أكثر من رأس مالها.
- كل المؤسسات التي تراقب نسبة 50% أو أكثر من حق توجيه وتعريف السياسة المالية الاقتصادية وإستراتيجية التسيير.
- كل المؤسسات المملوكة بنسبة أكثر من 20% وأقل من 50% تدخل في الإدماج.

ل. المحاسبة المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة:

تخضع الكيانات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض شروط رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المحدد من طرف وزارة المالية لمحاسبة تعرف بمحاسبة الخزينة، إلا إذا انتهجت وجهة أخرى من تلقاء نفسها، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال¹.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ والاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج، ومن بين المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هي تطوير طريقة عرض وإعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بشكل يسمح بتوفير معلومة موثوق بها وقابلة للمقارنة.

الفرع الأول: الترتيبات الخاصة بالقوائم المالية

نص النظام المحاسبي المالي على عدة ترتيبات تخص القوائم المالية يمكن إبراز أهمها فيما يلي²:

1. يجب أن تعرض القوائم المالية بصفة وفيّة الوضعية المالية والأداء للمؤسسة، وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، بحيث تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناتجة عن تعاملات المؤسسة وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطها.

2. تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال الدورة المالية والمحاسبية وتعرض بالعملة الوطنية.

3. يجب أن يتضمن كل قسم من أقسام الميزانية، حساب النتائج وجدول تغيرات الأموال الخاصة إشارة إلى المبلغ المتعلق بالقسم الموافق له في السنة المالية السابقة، وعندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العددية من أحد القوائم المالية مع المركز العددي من القوائم المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، ويتم الشرح الوافي في الملحق لكل الترتيبات والتعديلات التي أدخلت على المعلومات العددية للدورة المالية السابقة حتى تصبح قابلة للمقارنة ويتضمن الملحق كذلك معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي.

الفرع الثاني: المعلومات العامة التي يجب أن تظهر في القوائم المالية

حسب النظام المحاسبي المالي فإن المعلومات التي يجب أن تظهر في القوائم المالية هي³:

¹ - المادة 05 من القانون 11/07، مرجع سابق.

² - المواد 26-29 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق.

³ - الجريدة الرسمية، القرار الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات، العدد 19 الموافق

لـ2009/03/25م المتضمنة القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008، ص22.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

1. تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم المحل التجاري للكيان المقدم للكشوف.
 2. طبيعة الكشف المالية، حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة.
 3. تاريخ الإقفال.
 4. العملية التي تقدم بها.
- و يتم كذلك تبيان المعلومات الأخرى التي تسمح بتحديد هوية الكيان.
- أ. عنوان مقر المؤسسة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيه.
- ب. الأنشطة الرئيسية وطبيعة العمليات المنجزة.
- ج. اسم المؤسسة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق به الكيان عند الاقتضاء.
- د. معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

الفرع الثالث: محتوى القوائم المالية

حسب النظام المحاسبي المالي فإن كل المؤسسات المعنية بتطبيقه، ملزمة بتقديم قوائمها المالية في نهاية الدورة المحاسبية المحددة عادة بسنة وهي¹: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج، وهي نفس القوائم التي يعرضها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

1. الميزانية (قائمة المركز المالي):

تعتبر الميزانية أحد مكونات التقارير المحاسبية والمالية التي تلعب دورا إعلاميا هاما، فهي تمد مختلف الأطراف المستعملة للقوائم المالية بالمعلومات التي تخص المؤسسة عن المركز المالي، من خلال معرفة قيمة الموارد المراقبة من طرف المؤسسة ومعرفة هيكلتها المالية خلال فترة معينة.

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم ويبرز عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية².

أ. الأصول الجارية: تتمثل في كل الأصول التي يتوقع بيعها أو تحقيقها أو استهلاكها خلال الدورة الاستغلالية أو أقل من 12 شهر ابتداء من السنة المالية.

ب. الأصول غير الجارية: هي الأصول غير المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية وإنما للاستعمال لأكثر من سنة واحدة، ويتم اقتناؤها للاستفادة من طاقاتها الإنتاجية.

ج. أصول أخرى: هي أصول لا يمكن تصنيفها لا ضمن الأصول المتداولة ولا ضمن الأصول غير المتداولة كالضرائب المدفوعة مقدما والمصاريف المدفوعة مسبقا.

¹ - المادة رقم 25 من القانون رقم 11-07، مرجع سابق.

² - المادة 33 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08، مرجع سابق.

د. **الخصوم الجارية:** هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال 12 شهر الموالية لتاريخ الإقفال.

هـ. **الخصوم غير الجارية:** هي الالتزامات التي تتطلب استخدام الأصول الجارية خلال الدورة التشغيلية لسدادها.

و. **الخصوم الأخرى:** هي حقوق على المؤسسة ولكنها لا تتوافق مع تعريف الخصوم مثل ضرائب الدخل المستحقة

ز. **رأس المال الخاص:** تمثل حقوق الملكية أو رؤوس الأموال الخاصة، أو الأموال الخاصة، فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية.

إضافة إلى ذلك فقد حدد النظام المحاسبي المالي العناصر التي يجب أن تعرض في بند الأصول والخصوم في الميزانية كحد أدنى، كما جاء بتقسيم جديد للميزانية بإضافة عمودين، فالأول خاص بالملاحظات التوضيحية والثاني يبين رصيد العملية في السنة السابقة N-1 وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة والملحق رقم (02) يبين الشكل النموذجي للميزانية وعناصرها وفقا للنظام المحاسبي المالي.

2. حساب النتائج (قائمة الدخل):

حسب النظام المحاسبي المالي فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء ربح أو خسارة¹، وذلك بالفرق بين قيمتي الأعباء والنواتج، كما يسمح كذلك بتحديد المجاميع الرئيسية للتفسير المتمثلة في المامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الخام للاستغلال، وإضافة إلى ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية فإن النظام المحاسبي المالي يسمح بظهور البنود غير المادية في حساب النتائج في حين ألغى المعيار الدولي رقم 01 مفهوم البنود غير العادية عند عرض قائمة الدخل، كما تم إضافة عمود جديد لرصيد السنة السابقة N-1، كما يمكن عرض الأعباء والنواتج في جدول حسابات النتائج بطرق مختلفة وذلك إما حسب الطبيعة أو الوظيفة والملحق رقم 03 يبين الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي.

3. جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

يمثل جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي الأداة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، كما يبين جدول تدفقات الخزينة طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها²، فهو يوفر معلومات

¹ - الجريدة الرسمية رقم 19، مرجع سابق، ص 24.

² - نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12-13 أكتوبر 2009، ص 13.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

وافية حول المدخلات والمخرجات التي تمس الخزينة خلال الدورة حسب مصدرها تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال، تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية.

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من الجداول الجديدة التي أتى بها النظام المحاسبي المالي نظرا لأهميته، فالميزانية لا تعبر بصدق عن كل الأحداث التي تقع في المؤسسة خلال السنة المالية، بل تعطي صورة ملتقطة في تاريخ معين، وهذا ما يزيد من نسبة الخطأ للمحلل المالي عند اعتماده فقط على الميزانية، ويأتي جدول سيولة الخزينة لتوضيح الصورة أكثر له، لأنه يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة، وما يعادها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة، ويتم عرض جدول تدفقات الخزينة وفق أسلوبين هما الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر كما هو منصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية والملحق رقم (04) يوضح ذلك.

4. جدول التغيرات في الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية¹، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

أ. النتيجة الصافية للدورة.

ب. أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء والتي تم تسجيل أثارها في رؤوس الأموال الخاصة.

ج. النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال المسجلة.

د. العمليات والتغيرات التي تمس رأس المال (زيادة أو تخفيض).

هـ. توزيعات النتيجة الصافية.

اعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية على عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي اعتبره جدول من الملاحق، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال، لأنها تظهر مقدرة المؤسسة على تزويد ملاكها بأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول المؤسسة والملحق رقم (05) يبين الشكل النموذجي لذلك.

5. الملاحق:

هو وثيقة تلخيصية، يعد جزء من التقارير المالية، يعطي تفسيرات مكملية للمعلومات الموجودة في القوائم المالية من أجل فهم أفضل للميزانية وجدول حسابات النتائج²، ويخضع عرض البيانات في الملاحق لشرطين هما:

أ. أن يكون هذا العنصر ذا أهمية نسبية أي أنه سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة إذا لم يعرض ضمن الملاحق.

ب. أن يكون بالإمكان قياس هذا العنصر بموثوقية.

وتحتوي الملاحق على المعلومات التالية:

¹ - الجريدة الرسمية رقم 19. مرجع سابق، ص 26.

² - TAZADAIT Ali. Op.Cit.P.106.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
 - المعلومات الضرورية المكتملة من أجل فهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص المؤسسات الشريكة، الفروع والمؤسسة الأم، العمليات التي تتم مع هذه الأطراف أو مسيرتها بتوضيح طبيعة العلاقات، نوعية التعاملات، حجم ومبلغ التعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بهذه العمليات... الخ.
- من خلال ما سبق نلاحظ أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي، متوافقة إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية، وما جاء من اختلاف يرجع إلى اختلاف في بعض المصطلحات الناتجة عن تبني المرجعية الفرانكفونية في إعداد وصياغة النظام المحاسبي المالي، كما نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أعطى الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وبهذا فهو يتوافق مع هدف المرجع المحاسبي الدولي في التركيز على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية، والتكفل باحتياجات المستثمرين وتمكينهم من الحصول على معلومات مالية ذات مقروئية وقابلة للمقارنة وموثوق بها تسهل اتخاذ القرار.

المبحث الثالث: أثر التكييف مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤثر بالدرجة الأولى على أنظمة المعلومات والاتصال المالي، بحيث يسمح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الجزائرية بإعادة النظر في تنظيم عملية إنتاجها للمعلومات المالية، وإيصالها للمستفيدين منها وذلك بالتركيز أساساً على المعلومة الموجهة للمستثمرين، بعدما كانت وجهتها تستجيب لمتطلبات الدولة بهيئاتها المختلفة بالدرجة الأولى، حيث تحتوي القوائم المالية على معلومات مفصلة وذات جودة وقابلة للمقارنة، مما سيؤدي إلى زيادة شفافية ومصداقية المعلومات المنشورة وزيادة الوثوق بها، وبالتالي التأثير على قرارات المستثمرين والمتعاملين معها.

المطلب الأول: الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي

أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفقه المصدقية والشفافية، وتقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية، وبهذا فهو يتوافق مع هدف المرجع المحاسبي الدولي بالتركيز على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية.

الفرع الأول: تطبيق المعيار المحاسبي IAS01 من خلال النظام المحاسبي المالي

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي IAS01 من أهم المعايير المحاسبية، التي أولى لها النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة نتيجة دوره في تحسين نوعية المعلومة المعروضة في القوائم المالية، والتي تعتبر أداة مهمة توفر معلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة، ويمكن أن نستنتج هذه الأهمية انطلاقاً من مقارنة القوائم المالية ما بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS والمخطط المحاسبي الوطني PCN.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

الجدول رقم (05): مقارنة القوائم المالية المعدة وفق PCN، SCF، IAS/IFRS

البيان	IAS/IFRS	SCF	PCN
القوائم المالية	- قائمة المركز المالي. - قائمة الدخل، صافي الربح أو الخسارة. - قائمة التدفق النقدي. - قائمة التغير في حقوق الملكية. - الإيضاحات و الجداول الإضافية.	- الميزانية. - حساب النتائج. - جدول سيولة الخزينة. - جدول تغير الأموال الخاصة - الملحق.	- الميزانية. - حساب النتائج. - ملحق.
أهم الأطراف المستعملة للقوائم المالية	- المستثمرون، المقرضون، الموردون، العملاء. - أطراف أخرى كالدولة والجمهور.	- القوائم المالية موجهة إلى المستثمرين والمقرضين بالدرجة الأولى.	- المحاسبة الوطنية. - مصالح الضرائب. - البنوك، أطراف داخلية. - الجمهور.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مداخلات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر 17/18/جانفي 2010

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبني نفس القوائم المالية الواردة في المعايير المحاسبية الدولية مع وجود فروق في التسمية فقط، كما نلاحظ وجود قائمتين جديدتين أتى بها النظام المحاسبي المالي بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني هما جدول سيولة الخزينة و جدول تغيرات الأموال الخاصة، وذلك من أجل تفعيل الإفصاح لما ستوفره هاتين القائمتين من معلومات إضافية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة، وأي تغير في حركة رؤوس الأموال، وهو ما يهم المستثمر بالدرجة الأولى من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية.

وبما أن عرض البيانات المالية للمؤسسات ونشرها يعد ضرورة أساسية للمستثمرين من أجل ترشيد قراراتهم، فإن الثبات في العرض هو أحد المزايا الجديدة التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية ومن ثم النظام المحاسبي المالي، فكلما كانت المعلومات المنشورة تتمتع بإفصاح كافي ومعروضة بشكل مناسب كلما سهلت عملية المقارنة بين المؤسسات الأخرى المشابهة في النشاط وإمكانية المقارنة لفترات سابقة لنفس المؤسسة ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): الميزانية بين PCN، SCF، IAS/IFRS

البيان	IAS/IFRS	SCF	PCN
شكل الميزانية.	تقدم في شكل قائمة أو في شكل جدول.	تقدم في شكل جدول.	تقدم في شكل جدول.
طريقة عرض	ترتب الأصول حسب درجة سيولتها	عرض الأصول يتم بنفس طريقة	ترتب العناصر على أساس

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

الميزانية.	والخصوم حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.	IAS/IFRS.	وظيفي مع إهمال التصنيف المالي.
تقييم عناصر الميزانية.	التكلفة التاريخية بالإضافة إلى: التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقيق، القيمة الحالية، القيمة العادلة.	إضافة إلى التكلفة التاريخية نجد: القيمة العادلة، القيمة الحالية، القيمة القابلة للتحويل.	يتم التقييم على أساس التكلفة التاريخية فقط.
المحتوى المعلوماتي.	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال والدورة السابقة N-1.	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال والدورة السابقة N-1.	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال فقط.
التسجيل والقيود في الميزانية.	تغليب الجوهر على الشكل حيث من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني.	تقييد العمليات وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها الاقتصادي دون التمسك بمظهرها القانوني فقط.	تحتوي على الأصول المملوكة قانونيا من طرف المؤسسة فقط.
المصاريف الإعدادية.	لا تظهر في الميزانية.	تعتبر جزء من تكلفة الاستثمار أو تظهر ضمن مصاريف الدورة العادية.	تظهر في جانب الأصول.
عقود الإيجار.	يتم تسجيلها ضمن عناصر الأصول.	يدرج الأصل المستأجر ضمن أصول الميزانية والتزامات دفع الإيجارات التشغيلية ضمن خصوم الميزانية.	لا تسجل في عناصر الميزانية.
تكاليف البحث والتطوير.	تكاليف التطوير تسجل باعتبارها أصول معنوية أما مصاريف البحث فلا تسجل.	تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول، بينما تسجل تكاليف البحث ضمن الأعباء لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية.	تكاليف البحث والتطوير تسجل ضمن عناصر الأصول.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مداخلات الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، 18/17 جانفي 2010.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

من خلال الجدول السابق فإن الميزانية تعد وفق الشكل المحدد في النظام المحاسبي المالي، بينما ترك المرجع المحاسبي الدولي الحرية للمؤسسات في إعدادها، بشكل جداول أو قوائم تحتوي على حد أدنى من العناصر الأساسية، ويشجع مجلس معايير المحاسبة الدولية على نشر أي معلومات تؤدي إلى إفصاح أكثر شفافية، يساهم في توضيح الرؤية وتسهيل قراءة القوائم المالية التي تساعد المستثمرين وغيرهم في اتخاذ القرارات الملائمة وكذلك الحال لجدول حساب النتائج.

الجدول رقم (07): جدول حسابات النتائج ما بين IFRS/IAS,SCF,PCN

البيان	IAS/IFRS	SCF	PCN
الشكل.	التفصيل له أهمية كبيرة	أكثر تفصيل مما هو عليه في PCN يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة قبل الاهتلاك.	أقل تفصيل ويقدم في شكل جدول.
عرض العناصر.	حسب الطبيعة وحسب الوظائف وفي حال تقديم جدول حساب النتائج حسب التصنيف الوظيفي يتعين تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء.	تصنيف الأعباء والإيرادات حسب الطبيعة وحسب الوظيفة والنتائج لا تمر على صنف محاسبي خاص بها بل توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة.	تصنف الإيرادات والأعباء حسب الطبيعة فقط وتسجل النتائج في الصنف 08.
المحتوى المعلوماتي.	يحتوي على معلومات متعلقة بالدورة الحالية والدورة السابقة N-1	يحتوي على معلومات متعلقة بالدورة الحالية والدورة السابقة N-1	يحتوي على معلومات خاصة بالدورة المعنية فقط.
القيد والتسجيل.	يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع سلع أو تقديم خدمة بعد التأكد من تحصيل القيمة ونقل المخاطر والمنافع من البائع إلى المشتري.	يسجل عندما تتحقق نفس الشروط والضوابط المحددة من طرف IAS/IFRS.	لا تأخذ الإيرادات بعين الاعتبار في الجانب المحاسبي إلا إذا تم تقديرها بطريقة عقلانية وبوجود وثيقة تثبت ذلك.
عناصر أخرى.	الضريبة تعتبر من التكاليف وتخصم من الربح.	يتم التفريق بين نتيجة العمليات ونتيجة السنة المالية والضريبة تحسب على أساس السنة المالية.	الضريبة لا تعتبر من التكاليف وتسجل في حساب 889 وتحسب على مجموع نتيجتي الاستغلال وخارج الاستغلال.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى مداخلات الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي بالوادي، 18/17 جانفي 2010.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

ما يميز جدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي هو المنظور المزدوج للنتائج، الذي يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية، إضافة إلى احتوائه على معطيات هامة للتحليل مثل النتيجة التشغيلية والنتيجة المالية، إذ أن النتيجة التشغيلية حسب SCF تختلف عن نتيجة الاستغلال حسب PCN، لأنها لا تحتوي على الإيرادات المالية والمصاريف المالية التي تستعمل في حساب النتيجة المالية¹، فالتفريق بين نتيجة العمليات والنتيجة المالية يحدد بدقة نجاعة المؤسسة، حيث كان مستخدمي جدول حساب النتائج حسب PCN يضطرون إلى إعادة ترتيب الأعباء وإعداد جدول تحليل الاستغلال الوظيفي من أجل الاستفادة من مزاياه، فالمواضيع التي تطرق لها النظام المحاسبي المالي من خلال جدول حساب النتائج تأتي مفصلة، على عكس المواضيع التي تطرق لها المخطط المحاسبي الوطني، وهو ما يؤثر على مدى عدالة جدول حساب النتائج واعتماده من طرف المستثمرين في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها. كما فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسة قائمة، تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية، هي قائمة تغير الأموال الخاصة، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في التسيير، وترجع الفائدة من المعلومات التي يجب عرضها في هذه القائمة إلى²:

1. تبين التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة. بموجب مبادئ القياس المعينة التي تبنتها للإفصاح عنها في البيانات المالية.
 2. تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية، التي تتطلب إدراج كافة عناصر الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة.
 3. تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح.
 4. تبرز إجمالي أرباح وخسائر المؤسسة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.
- إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 من خلال النظام المحاسبي المالي سيعمل على تطوير كيفية إعداد وعرض القوائم المالية، مقارنة بما كانت عليه وفقا للمخطط المحاسبي الوطني PCN وإثرائها من حيث المحتوى المعلوماتي، وذلك بإضافة عناصر جديدة لم تكن تأخذ بعين الاعتبار سابقا، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومة المقدمة باعتبار القوائم المالية ملخصا للأحداث والعمليات المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: تطبيق المعيار المحاسبي IAS07 من خلال النظام المحاسبي المالي

تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري جدول التدفقات النقدية، كقائمة أساسية على غرار الميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تغير رؤوس الأموال، لما له من أهمية بالغة في توفير معلومات هامة عن نشاط المؤسسة، وهي تتبع

¹ - حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 218.

² - حواس صلاح، مرجع سابق، ص 219.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

حركة التدفقات النقدية من وإلى المؤسسة، إضافة إلى ذلك يستطيع الإجابة عن عديد من التساؤلات التي يطرحها المستثمرون، سواء المتعلقة بالفترات السابقة أو الفترات المستقبلية والتي من أهمها:

- هل حقق نشاط المؤسسة الاستغلالي مردود؟
 - هل التطور الحاصل على مستوى أنشطة المؤسسة سببه التمويل الخارجي أو الداخلي؟
 - هل المؤسسة اقترضت قدر معين من الأموال؟
 - هل تحتل المؤسسة مكانة مقارنة بمنافسيها؟
- مما سبق يمكن استخلاص أهمية جدول التدفقات النقدية كقائمة مالية أساسية في¹:

1. تجميع المعلومات:

يهدف جدول التدفقات النقدية إلى توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية عن فترة محددة لمسيرى المؤسسة وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، كما توفر معلومات تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم في:

- أ. تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.
- ب. تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح ومدى حاجتها إلى تمويل خارجي.
- ج. تقييم السيولة أي طول الفترة التي يستغرقها تحويل الأصول إلى نقدية، وطول الفترة اللازمة لتوفير النقدية اللازمة لسداد الخصوم.

- د. اليسر المالي وهو يقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها.
- هـ. تساعد المعلومات التي توفرها قائمة التدفق النقدي في تفسير بعض التساؤلات المطروحة من قبل المستثمرين مثل: كيف يمكن للمؤسسة أن تفسر نتيجتها عن الخسارة، بالرغم من وجود تدفقات نقدية موجبة، إذ يمكن أن تكون هذه التدفقات نتيجة قيام المؤسسة ببيع أصولها الثابتة أو الحصول على قروض من البنوك، وكيف يمكن للمؤسسة تحقيق أرباح على الرغم من وجود تدفقات نقدية سالبة والتزامات نقدية لم تسدد بعد.

2. من ناحية التسيير المالي:

يعتبر جدول التدفقات النقدية من الأدوات المستعملة في التسيير المالي للمؤسسة، فللوصول إلى تشخيص مالي وجب استخدام بعض المؤشرات والمعدلات منها معدلات السيولة والمردودية، فالجدول جاء ليكمل الوسائل الكمية الأخرى المستعملة في التشخيص المالي للمؤسسة فهو بذلك يكشف:

¹- زيري عز الدين، مداخلة بعنوان أهمية اعتماد جدول التدفقات النقدية كقائمة من القوائم المالية الأساسية على مستوى المخطط المحاسبي الجزائري الرابع، دراسة تحليلية للمعيار المحاسبي الدولي السابع، IAS07، المركز الجامعي لرج بوعرييج، 2008، ص 03.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

أ. الصعوبات المالية المرتقبة، فمعظم التجارب والإحصائيات بينت أن تدني مستوى الخزينة كان السبب وراء حالات الإفلاس والمشاكل التي تلحق بالمؤسسة، لذلك كان القيام بتحليل خزينة الاستغلال يحظى بدور فعال، فاستخراج الفائض المسجل على هذا المستوى، يسمح بتغطية التكاليف الإلزامية كفوائد القروض والضرائب والرسوم دون الاعتماد على حقوق المؤسسة اتجاه الغير، والتي ستتحقق لاحقاً أو ممكن أن تنعدم، كذلك يسمح الفائض بتسديد الديون طويلة وقصيرة الأجل، إضافة إلى تمويل الاستثمارات بشكل جزئي أو كلي.

ب. نقاط القوة ونقاط الضعف، حيث يسمح الجدول من الناحية الإستراتيجية من معرفة الآثار الناجمة عن الاعتماد عن المخطط الاستراتيجي المتخذ ومدى نجاعته، خاصة إستراتيجية التدفقات المالية الصافية، حيث يسمح لنا الجدول باستخراج هذه التدفقات بعد التمويل الداخلي للمؤسسة.

ج. إصدار أحكام أولية حول صحة المؤسسة من الناحية المالية، حيث يكشف عن الأرقام غير المعبرة عن المرونة المالية، والمقدرات التي تسمح للمؤسسة بالخروج السريع من الأزمات والصعوبات الممكن مجاهاتها.

د. توقعات المؤسسة المستقبلية لمجاهة الأخطار المحتملة بناء على المعلومات الواردة في جدول التدفقات، وفيما يلي بعض المعدلات التي تساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات الرشيدة على ضوء المعلومات التي يحتويها جدول التدفقات النقدية.

- **معدل التدفقات النقدية التشغيلية على القروض قصيرة الأجل:** يساعد هذا المعدل في تحديد قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل وقت استحقاقها، والزيادة في هذا المعدل يعتبر مؤشراً إيجابياً في تحسين مستوى السيولة، يتم حسابه بقسمة التدفقات المترتبة عن الأنشطة التشغيلية على السحب المكشوف من البنوك.

- **متوسط التغطية النقدية للقروض قصيرة الأجل:** يعكس سياسة التوزيعات وتأثيرها اللاحق على النقدية المتاحة لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، ويظهر المعدل مدى قدرة المؤسسة لمواجهة القروض بأمان، ويتم حسابه بقسمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية مطروحة منها التوزيعات النقدية على السحب على المكشوف من البنك.

- **معدل التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي القروض:** يكشف مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها باستعمال تدفقاتها النقدية الإجمالية، وكلما انخفض هذا المعدل كلما انخفضت قدرة المؤسسة المالية وزاد احتمال تعرضها لمشاكل عدم إيفائها للالتزامات، ويتم حسابه بقسمة التدفقات النقدية إلى إجمالي القروض.

- **معدل التدفقات النقدية التشغيلية للسهم:** يقيس التدفقات المتولدة عن الأسهم، يتم حسابه بقسمة التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية على متوسط عدد الأسهم العادية.

- **معدل التدفقات التشغيلية إلى التوزيعات النقدية:**

يتم حساب هذا المعدل بقسمة التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة التشغيلية على التوزيعات النقدية لكل من الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

إذن يعمل جدول التدفقات النقدية على تنظيم مختلف المعلومات، والبيانات المتعلقة بالتدفقات النقدية، ويجعلها أكثر وضوحاً، لمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في الحصول على معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

النقدية خلال الفترة المالية، وهي معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل أو الميزانية العمومية، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة لما تحتويه من معلومات، وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع.

المطلب الثاني: أهمية تبني مبدأ القيمة العادلة من طرف SCF في تعزيز جودة المعلومة

تعتبر القيمة العادلة حجر الزاوية للإبلاغ المالي، لأنها تؤدي إلى تقديم معلومات مفيدة وذات معنى للأطراف المستخدمة للبيانات المالية وفقاً لمفهوم يعتمد على القيمة الاقتصادية، ولهذا نص النظام المحاسبي المالي على تحقيق متطلبات الإفصاح الدولي وتطبيق مبدأ القيمة العادلة في تقييم موجودات المؤسسة، لأن التكلفة التاريخية لا تعكس القيمة الاقتصادية للموجودات، وبالتالي تقدم معلومات قاصرة لمستعملها مما يؤثر على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل رشيد إضافة إلى أنها لا تحقق أهداف الإبلاغ المالي.

الفرع الأول: ماهية القيمة العادلة

ازداد الجدل في الآونة الأخيرة بين نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة، كأساس للقياس في المحاسبة وذلك من خلال المقارنة بين أولويات الخصائص الواجب توافرها في المعلومات وخاصة الموثوقية والملاءمة، وقد تراجع أساس التكلفة التاريخية بشكل واضح لحساب القيمة العادلة.

1. مفهوم القيمة العادلة:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB القيمة العادلة كالتالي: "القيمة العادلة لأصل أو التزام هي المبلغ الذي يمكن أن يشتري أو يباع به ذلك الأصل في معاملة جارية بين أطراف متراضية، أي ليس في عملية بيع جبرية أو بيع تصفية"¹.

وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت"².

أما النظام المحاسبي المالي فقد عرف القيمة العادلة على أنها: "القيمة الحقيقية والتي تتمثل في المبلغ الذي يمكن من أجله تبادل أصول أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"³. من التعاريف السابقة نستنتج أن القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما، عند وجود رغبة وقدرة مالية بين المشتري والبائع، وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف

¹ - طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة - المحاسبة عن القيمة العادلة - الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 07.

² - معتز أمين السيد، محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم في إطار المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الأردن 14-15 أبريل 2009، ص 11.

³ - الجريدة الرسمية رقم 19 . 2009/03/25، مرجع سابق، ص 87.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

احتمالية أخرى، فالقيمة العادلة هي سعر يوافق عليه طرفان في صفقة تبادل وهذا سهل في حالة وجود أسواق مستقرة.

يتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين هما¹:

أ. المحور الأول: الأطراف الداخلة في العملية

ويفترض توافر ما يلي:

- أن تتم العملية بين أطراف غير ذوي علاقة: أحد الجوانب العامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن العمليات عادة ما تتم على أساس متوازن، بمعنى أن العملية تمت بين طرفين مستقلين وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها.
- أن تتم العملية بين أطراف راغبة في عقد العملية ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

ب. المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها العملية

حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية وعادية، فالعمليات التي تتم مثلاً في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع لا يكون مجبر على البيع، وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف في القيمة العادلة.

استعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية المصطلح المرادف للقيمة العادلة وهو مصطلح القيمة السوقية، كما نجد مصطلحات مرادفة أخرى مثل القيمة البديلة أو القيمة الحالية²، غير أن القيمة العادلة مفهوم أوسع من القيمة السوقية، ويقصد بهذه الأخيرة السعر الممكن الحصول عليه مقابل أصل أو التزام في سوق نشط، كما تغطي محاسبة القيمة العادلة الأدوات المالية، الاستثمارات العقارية، المحاصيل الزراعية والموجودات البيولوجية، التزامات عقود التأمين

2. تقدير القيمة العادلة:

يتطلب استخدام القيمة العادلة تدرجاً وقد يتضمن هذا التدرج مايلي³:

- أ. الأسعار المأخوذة عن السوق في أسواق نشطة، وهي أفضل شاهد على القيمة العادلة وسوف تستخدم كأساس للقياس إن كانت متاحة، وتعرف السوق النشطة بأنها السوق التي تتوفر فيها جميع الشروط التالية:
- جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها متجانسة.
- يتواجد المشترون والبائعون الراغبون في التعامل عادة في أي وقت.

¹ - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 13-14.

² - شنوف شبيب، زاوي أسماء، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 4.

³ - طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 15.

- تكون الأسعار متاحة للجمهور.

ب. أما إذا لم توجد أسعار السوق - هذه - فيكون التقدير للقيمة العادلة على أساس أفضل المعلومات المتاحة في هذه الظروف، وتقدير القيمة العادلة يدخل في الاعتبار أسعار الأصول والخصوم المماثلة، ونتائج الأساليب الفنية في التقييم والتي من أمثلتها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة، ونماذج تسعير الخيارات، وأسعار المصفوفة والتحليل الأساسي الذي يتدرج من أعلى إلى أسفل، من خلال تحليل الظروف الاقتصادية العامة إلى تحليل ظروف الصناعة و أخيرا تحليل ظروف و أوضاع المؤسسة.

إذن يقوم تقدير القيمة العادلة على مبدئين، أولا إذا أمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية فلا شيء آخر يؤخذ به، أما المبدأ الثاني فإنه إذا لم يمكن ملاحظة القيمة العادلة مباشرة من الأسعار السوقية، فإنه يجب في هذه الحالة استخدام أفضل الأساليب المتاحة، والتي تكون أفضل تقريبا للقيمة العادلة، وهذا يعني أن غياب سوق ملحوظة لا يغير من هدف القياس، كما هو الحال بالنسبة للجزائر ولكنه يجعل هذا الهدف صعب التحقيق، ويبقى على المحاسب أن يضع تقديرا معقولا للقيمة العادلة عند عدم وجود سوق نشط.

الفرع الثاني: أهمية التوجه نحو مبدأ القيمة العادلة

تعتبر القيمة العادلة أكثر فائدة من التكلفة التاريخية في قياس بعض عناصر الأصول والالتزامات، خصوصا تلك المتعلقة بقياس الأدوات المالية، مثل الاستثمار في السندات المالية والأسهم، ولعل أهم تحول أو انتقال إلى القيمة العادلة هو بسبب الانتقادات التي تعرضت لها التكلفة التاريخية نذكر منها ما يلي¹:

1. أكثر ما يعاب على مبدأ التكلفة التاريخية، هو ضعف أو حتى عدم ملائمة المعلومات المحسوبة على أساسه حيث تعتبر الملاءمة أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وهذا ما يؤكد عدم ملائمتها في عملية اتخاذ القرارات.

2. يرغب المستثمرون والمقرضون في وضع أهمية أكبر على والملاءمة من أجل اتخاذ قرارات سليمة، وهذا ما لا يوفره مبدأ التكلفة التاريخية.

3. تقوم التكلفة التاريخية بتجاهل التضخم النقدي، وارتفاع الأسعار، الذي من شأنه عرض القوائم المالية بشكل مشوه بالمقارنة مع الواقع الاقتصادي، وكذلك يتم تجاهل وحدة القياس.

4. عدم تماشي مبدأ التكلفة التاريخية مع متطلبات بعض القطاعات، مثل قطاع البنوك الذي يحتاج إلى معلومات وبيانات متجددة ومتفقة مع السوق.

5. عملية التحليل المالي لا تكون مفيدة بشكل كبير إذا كانت الأرقام المحاسبية لا تعكس ما عليه في الواقع.

¹- بوكساني رشيد وآخرون، مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي، الجزائر، 17-18 جانفي 2010، ص 07-08.

أصبح من الواضح أنه في ظل التكلفة التاريخية، فإن القيم المالية في الميزانية العامة وفي قائمة الدخل لا تقدم جوابا كافيا، للإيفاء بمتطلبات المستثمرين لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، المستندة إلى معلومات عادلة تعكس الوقائع الاقتصادية، ولهذا جاءت محاسبة القيمة العادلة لتضيق الاختلاف بين القيمة الاقتصادية والقيمة المحاسبية، وبالتالي فإن اعتماد مبدأ القيمة العادلة سيحدث تغييرا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلوليتها، فمعلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية، حيث أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى الآتي¹:

- أ. تعكس تقدير سوق الأوراق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.
 - ب. تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية، لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية، بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شرائها أو من قام بذلك.
 - ج. توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال، عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها أو سدادها.
- إن إدخال محاسبة القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية، يؤدي إلى إظهار معظم الموجودات والمطلوبات في الميزانية العامة بموجب قيمتها الاقتصادية، وكذلك إظهار النتائج الشاملة للعمليات وللتغيرات الجارية على الموجودات والمطلوبات في حينها، دون الانتظار لأخذها في الحسبان عند تحققها، فهذه التغيرات تصب في حقوق الملكية، وبالتالي فإن الزيادة في حقوق الملكية يعتبر ربحا وفي حالة النقص يعتبر خسارة، وهو أمر ينسجم مع المفاهيم الاقتصادية، وهذا بطبيعة الحال بعد استبعاد المعاملات بين المؤسسة ومالكيها.

الفرع الثالث: أثر مبدأ القيمة العادلة على المحاسبة و الاقتصاد

يجب أن تتمتع المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي بعدة خصائص أهمها والملاءمة والموثوقية، وتكون للمعلومات صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين، وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز، ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملاءمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية وقدرا أقل من الملاءمة، فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدرا أكبر من الملاءمة وقدرا أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة، ولأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملاءمة والموثوقية فإنه يجب الموازنة بينهما، ففي بعض الحالات تكون الملاءمة أهم من الموثوقية والعكس في حالات أخرى، ومع ذلك

¹ - حواس صلاح، مرجع سابق، ص 115.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملاءمة أو الموثوقية بالكامل، وفي هذا المجال قد أجمعت العديد من الدراسات على¹:

تتميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة، وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسية في عدم كفاءة وفعالية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة، يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة على أنها تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل، ويمكن توضيح أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملاءمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة، وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة، وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم، وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات، مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية، دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص114.

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه أو لحظة التبادل ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب والتملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، الذي ينحرف قليلا أو كثيرا عن قيمته الحالية فالظروف الاقتصادية تتسم

¹ - رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد رقم 46، العدد الثاني 2009، ص 23.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القيمة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف، ومن ثم تم التوجه للقيمة العادلة خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها.

كما أن هناك عدة جوانب اقتصادية تتأثر من جراء إتباع محاسبة القيمة العادلة، ومنها تحديد أرباح الشركات والمؤسسات التي كانت في السابق تعتمد على مفهوم أن الإيرادات من الموجودات المالية والأصول البيولوجية تتحقق عند بيعها، أما في ظل محاسبة القيمة العادلة، ووفقا لـ SCF فإن الأرباح تتحقق عند حدوثها.

أما بالنسبة للأدوات المالية والتي تشمل الأسهم والسندات، والتي كانت في السابق تظهر بسعر التكلفة التاريخية أو السوق أيهما أقل بالرغم من قابليتها للتداول إلا أنها كانت تصنف استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، ولذلك لم تكن المحاسبة تعكس التغير الاقتصادي في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتاريخ اقتنائها، وكذلك بالنسبة للاستثمارات العقارية، فقد كانت تظهر بتكلفتها التاريخية بعد الاستهلاك دون أخذ الزيادة أو النقص في قيمتها بسبب الأحداث الاقتصادية في قائمة الدخل، أما بموجب طريقة القيمة العادلة فيتم الاعتراف بها وأخذ الفائض أو النقص ضمن نتائج الأعمال، مما يعكس الحقائق الاقتصادية لهذه الاستثمارات، وعلى هذا الأساس نفسه يتم إظهار الموجودات الزراعية والبيولوجية، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة وتكلفة البيع في قائمة الدخل¹.

المطلب الثالث: التحديات والآفاق المنتظرة من تطبيق SCF

إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح من خلال النظام المحاسبي المالي، يؤدي إلى عدة تغيرات في القواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة والتسجيل والتقييم وإعداد القوائم المالية، مما يشكل تحديا أمام المؤسسات الجزائرية للتأقلم مع الواقع الجديد، الأمر الذي ينعكس على المحاسبين في المؤسسات وممارسي مهنة المحاسبة، مما يتطلب مجموعة من الشروط لاستيعابه، منها تحضير المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات، وكذا تحضير الممارسين والمحترفين للمهنة.

الفرع الأول: صعوبات وتحديات تطبيق SCF

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي على أرض الواقع عملية جد صعبة، بسبب البيئة الاقتصادية الجزائرية الخاصة والتي لا تشجع على عملية التغير المحاسبي من جهة، وصعوبة تكييف هذه المعايير المعقدة والصعبة ووضعيتها الاقتصادية الجزائرية المتسم بعدم الشفافية والغموض من جهة، وأكثر من ذلك طرق التسيير والإعلام هذا بالإضافة إلى عدة صعوبات يمكن تلخيصها في ما يلي:

1. ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية:

معظم المؤسسات الجزائرية هي مؤسسات مغلقة، وهو النمط الأكثر شيوعا، تتفاعل مع دائرة صغيرة من المستثمرين والشركاء، وتعمل في ظل مستوى متدني من الإفصاح، ولهذا تعددت وجهات النظر حول مستوى

¹ - نعيم سابا حوري. محاضرة حول القيمة العادلة والإبلاغ المالي، 2007/07/01، جمعية المحاسبين القانونيين، سوريا، 2008.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

الإفصاح المطلوب توفره في البيانات المحاسبية المالية المنشورة، إضافة إلى تميز المؤسسات الجزائرية بالحرص على تقديم أية معلومات تتعلق بأدائها ووضعها المالي، بحجة السرية المهنية وهو أمر مبالغ فيه في بعض الأحيان.

كما أن أنظمة المعلومات في أغلب المؤسسات الجزائرية غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية، والتي تعتمد على نظام متطور يعتمد على عناصر تكنولوجية خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فضلا عن تعود الممارسين للمحاسبة داخل المؤسسات على المخطط المحاسبي الوطني PCN الذي تجذر في المؤسسات الوطنية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين، وبالتالي من الصعب التخلي عنه، وهو ما طرح مشكل حقيقي في كيفية الانتقال خصوصا في المرحلة الأولى.

يعيش الاقتصاد الجزائري والمؤسسات بشكل خاص واقعا يكون عائقا أمام تطبيق هذا النظام، وذلك بسبب عدم مقدرة العديد من المؤسسات الجزائرية الاقتصادية والمالية على تحمل نفقات التحول إلى هذا النظام، لضخامة التكاليف وغياب الإستراتيجية والتخطيط السليم للدخول في عملية التطبيق، حيث تعتبر تكاليف الانتقال ذات قيمة كبيرة وذلك حسب طبيعة المؤسسة وأنظمة المعلومات المعمول بها.

2. عدم ترابط تطبيق النظام المحاسبي المالي بتعديلات القانون التجاري والنظام الضريبي:

يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى عدة تغيرات في بعض القواعد المحاسبية، ونظرا لارتباط المحاسبة بالقانون التجاري والنظام الضريبي فمن الطبيعي أن تتأثر بها، وعليه يجب تكييفها مع هذا الواقع، لكن الملاحظ هو عدم وجود ترابط بين القوانين التجارية والأنظمة الضريبية وSCF، وكمثال على ذلك قروض الإيجار، فالبنسبة لـ SCF تسجل في الأصول، وتدرج الاهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة، لكن الأنظمة الضريبية الحالية تسمح للمؤسسات بإدراج الاهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75% من رأس مالها الاجتماعي، غير أن النظام المحاسبي المالي SCF يعتبره عنصرا هامشيا فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانها مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

3. غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة:

التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر¹، فنقص عدد المؤسسات المقيدة في البورصة وغياب الاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال الأوراق المالية، أدى إلى عدم تطوير السوق المالي في الجزائر، كما أن إتباع مبادئ المخطط المحاسبي الوطني PCN أدى إلى إنتاج معلومات تتميز بعدم الشفافية والملاءمة، مما يثير الشك في مصداقيتها في التعبير عن الأوضاع المالية للمؤسسات التي تخضع له، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على عملية

¹ - نور الدين مزياي، مرجع سابق، ص22.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

اتخاذ القرارات، خاصة فيما يتعلق بجانب الاستثمار المالي، وهو الأمر الذي يؤثر على نشاط السوق المالي، وهو ما يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

4. صعوبة تحديد القيمة العادلة:

إن تحديد القيمة العادلة يتم في ظل الظروف العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا ينطبق على حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات، الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية، يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية إضافة إلى عدم توفر أسواق جاهزة للعديد من الأصول والخصوم التي تقوم على معالجتها القيمة العادلة، مما يؤدي بالمؤسسات إلى التقييم الذاتي والذي من المحتمل أن يساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفق تلك المعايير، وانطلاقاً من أن إدارة المؤسسات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد، إضافة إلى عدم تمكن مختلف المؤسسات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصاً أن أكثر المؤسسات تعد من مؤسسات الحجم الصغير والمتوسط، وبالتالي تحمل تكاليف إضافية ستساهم من إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية.

5. ضعف التأهيل العلمي والعملية:

من بين الصعوبات التي تواجه تطبيق SCF هو البطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين، فالمقررات المحاسبية وطرق التدريس لم تتغير لحد الآن، ذلك راجع إلى غياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة للمحاسبة، إضافة إلى عدم وجود مراكز متخصصة لتدريس هذا النظام، وتكوين خبراء محاسبين وفقاً للمعايير المحاسبية، وعدم تكوين إطارات المؤسسات مما يشكل عائقاً كبيراً أمام تطبيقه.

فالتغيرات الناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة والتي سترتبط من الآن فصاعداً بالواقع الاقتصادي للعمليات التي تقوم بها المؤسسة تتطلب جهوداً معتبرة في التأهيل أو إعادة التأهيل في مجال المحاسبة قصد الإلمام والإحاطة بهذه التغيرات التي حصلت، ولو أن الأسس التقنية للمحاسبة لم تتغير¹.

6. التعديلات المستمرة لمعايير المحاسبة الدولية:

أعد النظام المحاسبي المالي على أساس معايير المحاسبة الدولية، ولكن هذه الأخيرة في تغير مستمر فقد أعيد النظر فيها وتم تعديلها وفقاً لمتطلبات الدول المتقدمة، خاصة مع تداعيات الأزمة المالية التي أثارت العديد من الشكوك حول نجاعة معايير المحاسبة الدولية، خاصة تلك المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة في إنتاج معلومات ذات جودة ونوعية، مما صعب الأمر على كيفية إدراج هذه التعديلات في النظام المحاسبي المالي، ومن ثم كيفية التطبيق في المؤسسات، هذا إضافة إلى خصائص الاقتصاد الجزائري وبيئة عمل المؤسسات اللذان يتميزان بما يلي:

أ. غياب الشفافية والفاعلية في تمويل الاستثمارات بالنسبة للقطاع المصرفي.

¹- Le système comptable financier, ministère des finances, conseil national de la comptabilité, ENAG, éditions, Alger, 2009, p 6.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

- ب. وضع شبه ضبابي بالنسبة للمستثمر المرغوب فيه سواء الوطني أو الأجنبي.
- ج. غياب أسواق متخصصة تستعمل أسعارها كمرجعية للتقييم.
- د. غياب البورصة التي تعتبر الواجهة التي تعكس السياسات والاستراتيجيات المالية للمؤسسات، وتحكم لها أو عليها.
- إذن في ظل هذا الاقتصاد ووضعية المؤسسات الجزائرية، يواجه النظام المحاسبي المالي SCF عدة صعوبات عند تطبيقه، وهو بالضرورة لا يؤدي إلى قوائم مالية ذات نوعية جيدة لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين لها، وأكبر سبب لذلك هو الغياب الفعلي للبورصة لأنها الأداة المثلى لذلك، ولكن هذا لا يعني عدم تطبيق النظام المحاسبي المالي بل يجب توفير الشروط الأساسية لذلك.

الفرع الثاني: مقترحات لتفادي الصعوبات التي تواجه تطبيق SCF

حتى تسهل عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتقليل من الصعوبات التي يواجهها يجب تكييف البيئة المحاسبية عن طريق تكييف الجوانب المتعلقة بالمحاسبة وذلك عن طريق:

1. تحضير المؤسسات الجزائرية:

إن تحضير المؤسسات في العالم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، يخضع إلى تصنيف المؤسسات إلى مجموعات حسب الحجم ورأس المال، لأجل مراعاة قدرة وخصائص كل مؤسسة على الوفاء بمتطلبات هذه الأخيرة، وفي هذا المجال جاءت خطوة وزارة المالية في التمييز بين المؤسسات الخاضعة للنظام المحاسبي المالي وفق ما جاء في محتوى القانون رقم 07-11، أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة فهي ملزمة فقط بمسك نظام محاسبي مبسط قائم على محاسبة الخزينة¹. لكن تطبيق النظام المحاسبي المالي يشمل مختلف الجوانب التنظيمية للمؤسسة وبالخصوص التنظيم الداخلي²، حيث تنحصر أهم التحديات التي تواجهها المؤسسة عند تطبيق النظام المحاسبي المالي في نقطتين رئيسيتين هما: نظام المعلومات والاتصالات المالية، فعلى المؤسسات الجزائرية أن تقوم بتغيير كل من نظامها المعلوماتي وعملية الاتصال وذلك عن طريق مايلي³:

- أ. إعادة النظر في البرامج المحاسبية وتقييم تكلفة إعدادها، وذلك بالعمل على تحديثها أو إنتاج برامج موافقة للنظام المحاسبي المالي.
- ب. إنتاج تعديلات في مسار إنتاج المعلومات وعملية إعدادها والإفصاح عنها في القوائم المالية.
- ج. إعادة النظر في الوظائف المحاسبية.

¹ - زغدار أحمد، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، IAS/IFRS، مجلة الباحث، الجزائر، العدد السابع، 2009-2010، ص 86.

² - Ahmed Mimech le processus de normalisation comptable en Alger IFRS +SCF théorie de l'agence séminaire 20/21 mai 2008. Université de Tizi - ouzou

³ - marouani Samir op cit p122

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

كما يجب على المؤسسة إعادة النظر في عملية إيصال المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال المتطلبات الجديدة التي أدخلتها معايير المحاسبة الدولية، وهذا من خلال نموذج القوائم الختامية، المعلومات القطاعية، نوعية المعلومات الواجب تقديمها في الملاحق، تحسين زمن إعداد البيانات المالية، تصميم أنظمة تسيير بما يتأقلم مع متطلبات النظام المحاسبي المالي تسمح بإعداد قوائم مالية وعرضها بأقل جهد وتكلفة، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في تطبيق معايير المحاسبة الدولية كالأردن مثلاً.

2. تحديث الأنظمة التشريعية والجبائية:

لإنجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي يجب إعادة النظر وتنقيح القانون التجاري والجبائي، نظراً للتباعد الملحوظ بين القانون وقواعد النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى الانفصال بين المعالجة القانونية للمعاملة والمعالجة المحاسبية، فمثلاً النظام المحاسبي الحالي يعتمد على تقنيات عادية عند حساب الاهتلاكات، وتكون على أساس التكلفة التاريخية، في حين أن النظام المحاسبي المالي أخذ بعين الاعتبار التقنيات السابقة الذكر من قبل، وتماشياً مع متطلبات الإفصاح فإن النظام المحاسبي المالي يستوجب على المؤسسات أن تقدم في الملحق معلومات متعلقة بالتقارب بين النتيجة المحاسبية والأعباء الجبائية الواردة في جدول حسابات النتيجة، وهذا يتطلب تحديد المعالجات اللازمة عند المرور من النتيجة المحاسبية إلى الجبائية، والعناصر التي تؤدي إلى الاختلاف في التقييم لتحديد النتيجة بين المعايير المحاسبية والقواعد الجبائية تتركز حول ما يلي¹:

أ. قواعد الاهتلاك وتدهور الأصول أو معاينة انخفاض القيمة فالنظام المحاسبي المالي ينتهج مدخلاً اقتصادياً ومالياً.

ب. تقنيات تحويل الديون والحقوق بالعملات الأجنبية.

ج. تقييم بعض الأصول والخصوم على أساس القيمة العادلة في تاريخ الحيازة.

د. المعالجة المحاسبية للضرائب خاصة الضرائب المؤجلة.

هـ. العمليات غير المسجلة في النتيجة المحاسبية، ولكن تؤخذ في الحسبان عند تحديد الوعاء الضريبي.

و. تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء، والتي يظهر أثرها مباشرة على مستوى الأموال الخاصة دون التسجيل في جدول حساب النتائج.

إذن يجب إحداث تكامل بين القوانين التجارية والجبائية والقواعد المحاسبية، فالنظام المحاسبي المالي لم يأخذها بعين الاعتبار، وذلك من أجل تسهيل التقارب بين الاحتياجات المحاسبية والضرائب وتمكين المؤسسات من الالتزام والتطبيق الصحيح للنظام المحاسبي المالي.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي والإفصاح بموجبه يجب أن يسبقه تدريب مختلف الممارسين والمستعملين للمحاسبة ومخرجاتها، سواء داخل المؤسسة أو خارجها فالتدريب ورفع كفاءة ومستوى المهنيين هي مهمة كبيرة يجب

¹ - Jean François des robert, et autres, op, cit, pp 219-220.

الفصل الثالث: تكييف البيئة المحاسبية الجزائرية مع متطلبات الإفصاح الدولي

أن تكون مبرمجة من حيث الوقت والمكان والطريقة، كما يستدعي من المهنيين السعي إلى المعرفة الجيدة لهذا النظام والإتقان العملي في مجال الممارسات المحاسبية، ولهذا يتعين على مهنة المحاسبة أن تتجند لهذا الإصلاح.

لكن قبل ذلك وما يجب الإشارة إليه هو ضرورة إشراك جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة في عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي، وذلك من أجل تطبيق المعايير التي أخذ بها النظام على نحو سليم خاصة فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح¹، ثم التأهيل العلمي والعملي للمحاسبين بالدرجة الأولى، ثم تأهيل مختلف الأطراف ذات العلاقة بمهنة المحاسبة، وهو ما لا يوجد في الواقع العملي باستثناء بعض المجهودات والمساعدات التي يقوم بها المهنيون من أجل فهم وتطبيق صحيح للنظام المحاسبي المالي.

الفرع الثالث: الآفاق المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى توحيد التطبيقات المحاسبية على المستوى الدولي، والوصول إلى مستوى عالي من الإفصاح والشفافية، عن طريق نشر المعلومات الضرورية لمختلف الأطراف المستفيدة منها، والاستجابة لرغبات الأسواق المالية، مما يؤدي إلى معلومات ذات جودة عالية، فكل مستعمل يأمل في الحصول على أفضل المعلومات، التي تمكنه من القراءة الجيدة للقوائم المالية لاتخاذ القرار المناسب، وعليه فإن تطبيق SCF يفتح عدة آفاق منها:

1. الآفاق ضمن المؤسسة:

إن الالتزام بتطبيق مبادئ الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، سيؤدي بالضرورة إلى تخلي المؤسسات الجزائرية عن السرية والتحفظ في نشر معلوماتها، وبالتالي تمكين المستثمرين ومختلف الجهات المتعاملة معها، أو ذات العلاقة من الحصول على معلومات ذات جودة ونوعية كاملة وأكثر شفافية، وبالتالي زيادة الثقة في المعلومات التي تنتجها أنظمتها المحاسبية ومنه زيادة الفرص الاستثمارية والتمويلية.

كما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤدي إلى تكييف مختلف وظائف المؤسسة ذات الصلة بالمحاسبة، ومنها وظيفة التحليل المالي ومهنة المراجعة، التي تساعد في ترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية، من خلال التقارير المالية التي تقدمها حول الوضعية المالية للمؤسسات، كما يؤدي إلى تحسين عملية الرقابة على أنشطة المؤسسات.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يؤدي إلى تغيير طبيعة العلاقة بين المؤسسة ومستعملي قوائمها المالية، بالتركيز أساسا على المعلومة الموجهة للمستثمرين، عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يأتي وفقه على رأس مستعملي المعلومة المالية إدارة الضرائب والدولة بهيئاتها المختلفة، إضافة إلى ذلك فإن اعتماد SCF سيسمح للمؤسسات التي تطبقه بإعادة هيكلة بيئتها الداخلية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

¹ - Djilali Abdelhamid ,réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les normes IAS/IFRS séminaire du 24-09 au 03-10-2005, koléa, p23.

2. الآفاق المحاسبية:

تعتبر الكشف المالية هدف أو غاية المحاسبة، فهي الجزء الأكثر تعبيراً عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها، ويتم إعدادها من طرف المؤسسات لإعطاء المستعملين المعلومات الوافية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، حيث تعتبر معايير المحاسبة الدولية ثورة محاسبية، لأن فلسفتها تركز على القيمة العادلة التي تحدد من طرف خبراء ومتخصصين في هذا المجال، وبذلك تختلف هذه الفلسفة عن فلسفتنا المحلية القائمة على المفاهيم القانونية والجبائية.

3. الآفاق بالنسبة للمسيرين:

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيتطلب من المسيرين بناء نظام معلومات جديد يتمتع بتقنيات عالية، كما يجب عليهم إعلام كافة الأفراد العاملين بالمؤسسة من أجل التكيف بسرعة، إضافة إلى ذلك سيسهل على المحاسب عدة أمور من بينها الحصول على معلومات من عدة أطراف داخل المؤسسة، ولهذا فمن الضروري بالنسبة لمسيرى المؤسسات الاستثمار في هذا المجال، الذي يتطلب المزيد من الحرص ولكن عليهم توخي الحذر قبل التطبيق الكامل للمعايير بالوقوف على الإيجابيات والسلبيات ومحاولة إيجاد الحلول قبل الشروع في التطبيق.

4. الآفاق بالنسبة للشركاء:

إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي، يمكن الجهات الخارجية من الحصول على مختلف المعلومات التي يرغبون فيها إضافة إلى تدعيم الثقة في البيانات المالية، ويمكن من إصدار آراء صحيحة عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسات، فكل طرف من الأطراف الخارجية له مصلحة يسعى لتحقيقها أو المحافظة عليها، فالمساهمون يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانيات المؤسسات في توزيع الأرباح، والمستثمرون هم الذين يوظفون أموالهم في هذه المؤسسة، وهم معنيون بالمخاطر والعائدات المرتبطة بالاستثمارات، لذا عليهم الاطلاع على واقع المؤسسات، وخصوصاً مدى توافق نظامها مع معايير المحاسبة الدولية، التي أصبحت المرجع الوحيد للحصول على معلومات ذات جودة عالية، والمقرضون يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استيراد ديونهم، وكذا الفوائد المترتبة عنها، والموردون والدائنون يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استرداد مبالغهم في فترات أقصر من تلك الواجبة على المقرضين، إضافة إلى اهتمامهم باستمرارية المؤسسة كعميل لهم، والعملاء يهتمون بالمعلومات المتعلقة بإمكانية المؤسسة في الاستمرارية عند وجود علاقة طويلة الأجل أو عند وجود ارتباط إستراتيجي.

5. الآفاق السياسية:

إن الهدف الأساسي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يكمن في إنجاز مرجع ملم بأفضل السياسات والتطبيقات المحاسبية الدولية، فالمعايير المحاسبية لمختلف البلدان ستلأشى تدريجياً ليحل محلها المعايير الدولية، فهذه الأخيرة تعظم الشفافية وتسمح للمستثمرين من إمكانية الحصول على معلومات موثوقة.

6. تعزيز الحوكمة في المؤسسات:

عرفت الحوكمة على أنها التطبيق الفعلي للنشاط الاقتصادي والسياسي والإداري من أجل إدارة أعمال الدولة على كافة المستويات¹، فهي مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح المرتبطين بها²، وعلى رأسهم المساهمين الذين يولون أهمية للمؤسسة في إتباع سياسات واضحة تتسم بالشفافية والعدالة في تعاملاتها وأدائها، ونظرا لما توفره الحوكمة من ثقة في طريقة وأسلوب تعامل إدارة المؤسسة مع أصحاب المصالح، فإن استعمال النظام المحاسبي المالي سوف يعزز من مبادئ الحوكمة، فهدفه الأساسي هو الجلب والحفاظ على ثقة المستثمرين ويفرض على المؤسسات التي تقدم حساباتها للمساهمين الالتزام بالشفافية ومنه تدعيم الحوكمة.

7. تفعيل بورصة الجزائر:

يشكل تطبيق النظام المحاسبي الجزائري فرصة هامة وضرورية لتفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أهم ما يجب أن يرافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، بضرورة إعطاء الأهمية لها والعمل على تطويرها تزامنا مع تضمين ذلك في اتفاق الشراكة³ بتفعيل دورها في الاقتصاد وتشجيع المؤسسات على التسجيل فيها، والاعتماد عليها في التمويل وذلك بغية الاستفادة من مزايا المعايير المحاسبية التي تكون فعاليتها في الأسواق المالية، التي يلجأ إليها المستثمرون سواء لاستثمار أو طلب رؤوس الأموال، وهو ما يشجع الاستثمار الأجنبي باعتبار أن المعلومة المقدمة لها أهمية كبيرة من داخل وخارج الجزائر، وهذا ما سيعمل النظام المحاسبي المالي على توفيره أي معلومة ذات جودة عالية.

¹ - Brahim lakhlef, la bonne gouvernance, croissance et d'développement, Ed Dar alkhalidounia, Alger, 2006 p14.

² - محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص16.

³ - المادة 157 من المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المؤرخ في 2005/04/27 المتضمن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال هذا الفصل أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر أصبح من المتطلبات الضرورية في العصر الحالي، نتيجة الانفتاح الاقتصادي الجزائري على العالم بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، سعيًا لجلب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق تدفق رأس المال إلى الداخل، وحتى يمكن مواكبة الأدوات الاقتصادية والمالية الجديدة التي فرضتها العولمة والإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، كان من الضروري تكييف المنظومة المحاسبية لمسايرة نهج الإصلاح ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على المستوى الدولي.

أدى الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية خاصة من حيث الإطار المفاهيمي، المبادئ المحاسبية، القواعد المحاسبية للتسجيل والتقييم والقوائم المالية المطلوبة، والذي يعمل على تلبية حاجات مختلف المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وذلك في مجال الإفصاح والقياس قصد توفير معلومات مالية وافية، وقابلة للمقارنة وتدعيم شفافية الحسابات، وزيادة الثقة في الوضعية المالية للمؤسسات، وبالتالي إمكانية الدخول إلى أسواق المال العالمية والعربية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن توفيق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية له فوائد ومنافع، وأمامه تحديات وصعوبات، وتترتب عليه نتائج وانعكاسات، قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، ولإنجاح هذه العملية يجب إجراء عملية انسجام وتوافق مع معايير المحاسبة الدولية حسب خصوصية الاقتصاد الجزائري، من أجل استيعاب هذا النظام وإمكانية تطبيقه، كما أنه يفتح عدة آفاق والتي تتجلى في متطلبات الإفصاح والمساءلة، وبالتالي إمكانية تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الجزائري.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

مقدمة الفصل:

نتيجة لأهمية موضوع هذه الدراسة واتساعها، وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها، كان لابد من ربط هذا الجانب (الجانب النظري) بجانب تطبيقاتها العملية (الجانب الميداني) وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية للبحث، والتي تشير إلى أن تطبيق قواعد الإفصاح المحاسبي أو الالتزام بمتطلبات الإفصاح حسب معايير المحاسبة الدولية له تأثير إيجابي وفعال في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل، الذي يعتمد على المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي لم تهتم بها كثير من الدراسات السابقة، وكذلك بهدف اختبار صحة أو خطأ الفروض التي يقوم عليها البحث.

لذا تحتوى الدراسة التطبيقية على قائمة الاستقصاء المبينة في الملحق رقم (06)، وهي عبارة عن استبيان موجه للمهنيين في المحاسبة بالدرجة الأولى والأكاديميين من أعضاء الهيئة التدريسية وبعض طلبة الدراسات العليا بالجامعات الجزائرية، وقد كان اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية وعدم إجراء تربص في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للقيام بدراسة تطبيقية حقيقية لأسباب عديدة أهمها:

- البدء في تطبيق النظام المحاسبي المالي كان مع بداية 2010 وهي نفس الفترة التي أجري فيها هذا البحث وبالتالي يصعب دراسة إشكالية البحث في هذه الفترة بالذات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لأن معرفة الأثر من تطبيق تعليمات الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات المحاسبية، يكون بعد تطبيقات متتالية له إضافة إلى ذلك وحسب المعلومات التي وردت إلينا من طرف المختصين في هذا المجال، فإن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لن تصدر إلى غاية أفريل 2011 مما تعذر علينا الانتظار إلى غاية هذا التاريخ.

- طبيعة المؤسسات الجزائرية وتمسكها بمبدأ الحيطة والحذر والسرية، وهو ما يتنافى مع طبيعة الموضوع الذي قمنا بتناوله، إضافة إلى أن معظمها مؤسسات تصارع من أجل البقاء ولا تتحكم في تقنيات التسيير الحديثة، ومن بينها النظام المحاسبي المالي.

هذه الأسباب وأخرى أدت بنا أيضا إلى تحديد عينة الدراسة الميدانية، ومنح الأولوية لمعدي ومراجعي القوائم المالية من محاسبين ومراجعين ومهنيين بالإضافة إلى أكاديميين من أساتذة وطلبة بالجامعات الجزائرية، وذلك بغية حصر عينة الدراسة في الأشخاص المطلعين على النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وبالتالي تكون هذه الفئة هي المخول لها دون سواها، للإجابة على ما تضمنه هذا الاستبيان من تساؤلات، والتي على أساسها سيتم إثبات أو نفي فرضيات البحث.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

نظرا للتغيرات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري، وما سوف يكون لها من تأثير على أساليب وطرق الإفصاح في المؤسسات الجزائرية، وما يرافق هذا التطور من تشريعات وقوانين، وسعيا لإعادة ترتيب وتنظيم المهنة المحاسبية في الجزائر بما يتواءم مع التوجهات العالمية، تلبية لمتطلبات واحتياجات الهيئات الدولية التي تشرف على عملية التوافق والتوحيد المحاسبي، ارتأينا في هذا المجال واستنادا لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان، الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع، للوصول إلى نتائج واقعية بأكبر قدر من الموضوعية من خلال الأدوات المستخدمة.

المطلب الأول: أدوات ووسائل الدراسة الميدانية

نظرا للأهمية العلمية والعملية التي يحظى بها الجانب الميداني لنجاح وإنجاز أي دراسة، فقد استهدفنا من خلال هذا المطلب إعطاء فكرة توضيحية لأهم الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني، فضلا عن الأساليب الإحصائية التي اتبعناها لمعالجة أداة الدراسة والمتمثلة في استمارة الاستبيان، وذلك بهدف قياس وتحليل الاختبارات الإحصائية لآراء ومقترحات فئات العينة، بالإجابة على محاورها الاستبيان، وللوصول إلى النتائج المراد تحقيقها استخدمنا الأدوات التالية:

- الوثائق والمعلومات.
- المقابلات الشخصية.
- جمع الملاحظات.
- الاستبانة.

وقد استعملنا هذه الأدوات بصفة متكاملة، وقد تم التركيز على الاستبيان الذي حاولنا من خلاله تدارك أوجه القصور أو الحدود التي ميزت أدوات العمل الميداني الأخرى، باعتبار هذا الأخير الأكثر استخداما من قبل الباحثين لجمع البيانات الأولية، ومما يؤكد كذلك أهمية هذه الأداة أن معظم الأدوات السابقة الذكر تستخدم عادة كأدوات مكملة لأداة الاستبانة، ولذلك سيتم التركيز في دراستنا هذه على الاستبانة من خلال التحضير، التحليل، واستخلاص النتائج.

الفرع الأول: جمع الوثائق والمعلومات

تعتبر هذه الخطوة من الخطوات الرئيسية لأي دراسة، فقد بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه، محاولة منا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق المتاحة، والتي تهتم أساسا بميدان المحاسبة ولهذا تعددت هذه الوثائق لتشمل كل من:

1. النصوص والتشريعات المتضمنة في الجرائد الرسمية.
2. التقارير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات المهنية.

3. بحوث علمية ومقالات قام بها باحثون ومختصون وهيئات ومؤسسات مهنية وطنية ودولية تنشط في هذا المجال.

إضافة إلى هذا اعتمدنا كذلك على قنوات أخرى من أجل الحصول على المعلومات، يأتي في مقدمتها شبكة الإنترنت من خلال الاطلاع وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في الحاسبة، خصوصا على المستوى الدولي والعربي التي ساعدتنا كثيرا في توجيه دراساتنا وتصور منهجية العمل الميداني، من خلال السعي لتحقيق ما كنا نصبو إليه.

الفرع الثاني: المقابلات

تكتسي المقابلات في الدراسة الميدانية أهمية بالغة باعتبارها مصدر رئيسي للحصول على المعلومات، حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول المعلومة الحاسبية والعوامل المؤثرة فيها، ومن بينها طرق الإفصاح أو كيفية الإفصاح عنها سواء حسب ما تتطلبه معايير الحاسبة الدولية أو حسب النظام الحاسبي المالي المستمد منها، وكذلك من خلال المخطط الحاسبي الوطني PCN، وما يحتويه من نقائص في مجال إنتاج المعلومات الملائمة لأغلبية الأطراف المستعملة لها، وعلى رأسهم المستثمرون الدوليون والمحليون، حيث حاولنا في هذا الصدد استقراء واستخلاص آراء ووجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان الحاسبي حيث يتمثلون عموما في:

1. الخبراء الحاسبين، محافظي الحسابات والحاسبين المعتمدين إضافة إلى المتربصين في مكاتب الحاسبة.

2. موظفي وإطارات في المالية، الحاسبة والمراجعة في مؤسسات اقتصادية.

3. إطارات عاملة في المصالح الجبائية.

4. الأساتذة المهتمين بالحاسبة الممارسين للمهنة في الميدان.

وفي هذا المجال كان تركيزنا منصبا نحو المقابلات غير الرسمية، وذلك لما يعترى المقابلات الرسمية بعض الإجراءات الرسمية كاستصدار إفادة بحث من الجامعة، أو طلب مسبق يودع لدى أمانة الشخص المراد مقابلته مما يؤثر على سرعة الحصول على المعلومات.

ونشير إلى أن إجرائنا لسلسلة من المقابلات الرسمية وغير الرسمية مع الأطراف المذكورة سابقا، سمح لنا بالاطلاع على جوانب عديدة من الموضوع وإزالة الغموض واللبس عن بعض العناصر المتعلقة به، بالرغم من أن الحوار الذي كان يدور خلال هذه اللقاءات الرسمية وغير الرسمية لم يكن متجانس بالنسبة لمختلف الأطراف، ولم يستند إلى أسئلة محددة ومهيكلية، إلا أنه مثل مصدر اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة ثراء وتنوع وجهات نظر الأطراف التي حاورناها.

على الرغم من الأهمية البالغة التي اكتسبتها المقابلة، كأداة مكنتنا من الإحاطة بواقع الحاسبة في الجزائر، انطلاقا من وجهات نظر اختلفت باختلاف الفئات المتدخلة والفئات المعنية بتطبيق معايير الحاسبة، وإعداد القوائم المالية وفقها أو وفق النظام الحاسبي المالي المستمد منها، إلا أن هذه الطريقة اعترفتها نقائص ترتب عنه أثر سلبي على جودة المعلومات وحجمها.

الفرع الثالث: جمع الملاحظات

من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها استطعنا تسجيل بعض الملاحظات التي تعتبر مهمة أبرزها ما يلي:

- هاجس التكنم والسرية الذي طبع سلوك معظم الموظفين، الأمر الذي حال دون إدراكنا لبعض القضايا المهمة من أجل توجيه الدراسة.

1. أما في حالة التجاوب فإن الإجابات تكون غير دقيقة وغير واضحة، نظرا لإهمال البعض من ممارسي مهنة المحاسبة الجانب النظري لها والتطورات والمستجدات الدولية المتعلقة بها، وهو ما شكل عائقا أمامنا من أجل الوصول إلى معلومات دقيقة.

2. عدم إمكانية الاطلاع على الوثائق والمعلومات التي بحوزة المؤسسة، إذ تبقى في كثير من الأحيان حكرة على أطراف معينة أو بتوصيات من جهات مختلفة، وإن أمكن ذلك فإنها تكون غير منظمة بشكل يسمح ويسهل عملية الاطلاع عليها.

3. الغياب المستمر والمتكرر للمسؤولين (على الأقل أثناء معظم الزيارات التي قادتنا إليهم) باعتبارهم المؤهلين والمخولين للإجابة على أسئلتنا وانشغالاتنا.

4. كما أن التزامات أغلب الأطراف داخل وخارج إطار الوظيفة يجعل من الطرف المحاور يحدد مدة المقابلة في وقت قصير.

وأكثر ما يلاحظ هو عدم مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المحاسبة، عند إعداد النظام المحاسبي المالي المبني على معايير المحاسبة الدولية، وهذا ما لمسناه من خلال الاستجابات التي قمنا بها مع الأطراف الفاعلين في الميدان المحاسبي، كما أنه لا يوجد تمثيل لهيئاتنا المحاسبية لدى الهيئات المحاسبية الدولية، ومن أبرزها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

قد نشير أيضا إلى بعض الملاحظات التي سجلناها على المؤسسات الاقتصادية التي قمنا بزيارتها، والتي كان لنا فيها قسط من الحوار والمناقشات، حيث سجلنا فيها أن عملية التحضير على المستوى الداخلي للمؤسسة لا تتمتع بالجدية، وجهل معظم من التقينا بهم بالمؤسسة للمضمون الحقيقي للنظام المحاسبي المالي، وبالتالي حتى كيفية إعداد القوائم المالية والمعالجات المحاسبية في إطار هذا الأخير، والأسس التي تركز عليها عملية الإفصاح وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، بالرغم من أن التطبيق الفعلي كان مع بداية 2010، وما يتطلب من تحديات جديدة في مجال المعالجات المحاسبية والتقييم والإفصاح المحاسبي، والتي من المفروض أن يكونوا مطلعين عليها فالنظام يطبق شكليا فقط على أساس الخضوع للقانون.

ومن بين الملاحظات أيضا التي يمكن تسجيلها خلال سعيها للقيام بتربص أو لقاءات مع بعض المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية، هو امتناع ورفض بعضهم عن إجراء مقابلة معنا وحتى مجرد حوار قصير مع أبسط موظفيها في مديرية المالية والمحاسبة، مبررين السبب في ذلك إلى سرية المعلومات والمنافسة التي يتعرضون لها من قبل المؤسسات التي

تنشط في نفس المجال، وأن ذلك سيؤدي بالإضرار بمركزهم المالي في حالة الكشف عن بعض المعلومات، وبذلك واجهنا إهمال العديد من المؤسسات وعدم الرد على الطلبات التي تقدمنا بها بهدف إجراء تربص.

الفرع الرابع: الاستبانة

نظرا للمشاكل والعراقيل والمصاعب التي واجهتنا في مراحل مختلفة أثناء إعداد هذا البحث، وعدم إمكانية إجراء تربص بإحدى المؤسسات الاقتصادية، وأمام حدود الأدوات السابقة الذكر كالمقابلة مثلا، اتجهنا إلى الاعتماد على أداة الاستبانة، لتجاوز النقائص التي اعترت هذه الأدوات، وذلك باعتبارها أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما لها من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات نظرنا مع أفراد العينة الموجهة لها هذا الاستبيان، وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية، والوقوف على الإدراك الجيد والفهم الصحيح للظاهرة المقصودة من مختلف جوانبها، حيث سيتم التطرق لهذه الأداة فيما يأتي بالتفصيل.

المطلب الثاني: تحضير الاستبيان

يضمن الكثير أن الاستبيان عملية بسيطة، تقتصر على توزيع قائمة أسئلة نموذجية حول موضوع الدراسة ثم تلقي الردود، لكن ما وقفنا عليه خلال هذه الدراسة من صعوبات جاء ليثبت لنا عكس ذلك، حيث واجهنا صعوبة في صياغة الأسئلة وجعلها في متناول الجميع، وبالأخص ممارسي المهنة ذوي الاطلاع المحدود على الجوانب النظرية للمحاسبة والمستجدات الدولية، كما لم تخلو عملية المعالجة الإحصائية وعملية توزيع الاستمارة من الصعوبة شأنها في ذلك شأن عملية إعداد الأسئلة، ولهذا سنقوم بالتعرض إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تمت صياغته فيها، بدءا من مرحلة إعداد الاستمارة، وكيفية تصميم قائمة الأسئلة، مروراً بكيفية نشر وتوزيع الاستمارات والطريقة المعتمدة للاختبار الأولي لها وصولاً إلى معالجة الاستمارات.

الفرع الأول: تصميم الاستمارة

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان إعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة، حتى تكون قابلة للفهم من قبل قارئها، أي من قبل الأفراد المستجوبين، والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع، وأن تحتوي على أسئلة متدرجة يقوم الأفراد باختيار بديل من ثلاث بدائل أو أربعة، كما احتوت في نفس الوقت على أسئلة لاختبار الصدق، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، تمحورت هذه الأسئلة حول موضوع الإفصاح وجودة المعلومة التي تنتجها الأنظمة بمختلف أنواعها، أي حسب المخطط المحاسبي الوطني، والنظام المحاسبي المالي، ومعايير المحاسبة الدولية، وقد استعنا في ذلك بآراء بعض الأساتذة والزملاء، وكذا بالبحوث والدراسات السابقة في هذا المجال، والذين وجهونا في كيفية إعداد استمارة الاستبيان، وقد حاولنا قدر الإمكان خلال فترة إعدادها الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة، كما أننا لم نقم بطرح أسئلة حول المعالجات المحاسبية والتقييم في إطار المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي، والعمل بالمقابل على طرح مجموعة من الأسئلة بشكل متسلسل ومتربط حتى نجلب اهتمام وتركيز الفرد المستقضي، من أجل الحصول على أكبر قدر من الإجابات الجادة والموضوعية، لما لاحظناه من نقص في المعلومات حول معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي في الميدان.

هذا فضلا عن الديباجة التي تصدر الاستبيان، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المحضرة، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة مع رجائنا لهم الإجابة بكل عناية وموضوعية، وإحاطتهم بأن المعلومات المتحصل عليها سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما أشرنا كذلك إلى الجهة التي ينتمي إليها الطالب، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من أطراف أفراد العينة مع شكرهم في الأخير على تعاونهم معنا.

الفرع الثاني: هيكل استمارة الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان (20) عشرون سؤالاً موزعة على أربع محاور رئيسية، ومن أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة والدقيقة للمستجوبين، فقد اعتمدنا خلال صياغتنا للأسئلة على عدة أنواع من الأسئلة منها:

1. أسئلة مغلقة تحتمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناووها الاستبيان.

2. أسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر أفراد العينة حول جملة من القضايا المرتبطة بالموضوع، على أساس الإجابات المستندة لجملة من الخيارات، ويبقى مجال الإجابة مفتوح أمام أفراد العينة، بالإضافة إلى وجهات نظرهم التي لم تتضمنها مجموعة الخيارات المقترحة.

3. هذا بالإضافة إلى إدراج بعض الأسئلة المفخخة، لاختبار مدى جدية أفراد العينة في التعامل مع الاستمارة. ولقد توزعت الأسئلة على خمسة أقسام رئيسية كما يلي:

أ. **القسم الأول:** يتضمن أسئلة عامة مرتبطة بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة ويضم الأسئلة (1-6).

ب. **القسم الثاني:** يتضمن هذا القسم أسئلة شاملة متعلقة بالخصائص النوعية للمعلومة الحاسبية وأهم مصادرها، وقدرة هذه المصادر على توفير معلومات بالنوعية والكمية اللازمة لمختلف المستخدمين لها وذلك من أجل جس نبض المستجوبين حول رأيهم في هذا الموضوع، ومدى قدرتهم على التجاوب مع أسئلة الاستبيان المتبقية، ويضم هذا القسم الأسئلة (7-10).

ج. **القسم الثالث:** يتضمن هذا القسم أسئلة متعلقة بالممارسة الحاسبية استنادا إلى المخطط الحاسبي الوطني ومدى قدرته على توفير معلومات تتمتع بالجودة اللازمة، ومدى كفاية الإفصاح بموجبه، والنقائص التي واجهها في هذا الميدان والتي أثرت على عدالة تمثيل القوائم المالية للواقع الفعلي للمؤسسة، إضافة إلى معرفة رأي أفراد العينة حول قرار التخلي عن المخطط الحاسبي الوطني، ويضم هذا القسم الأسئلة (11-14).

د. **القسم الرابع:** يبحث هذا القسم عن تقييم درجة تأييد وموافقة أفراد العينة حول الاتجاه المتزايد نحو تطبيق معايير الحاسبة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى معرفة إذا كان الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق هذه المعايير من شأنه تعزيز جودة المعلومة الحاسبية، ويضم هذا القسم الأسئلة (15-17).

هـ. **القسم الخامس:** يتضمن هذا القسم أسئلة متعلقة بالنظام الحاسبي المالي فيما إذا كان أحسن بديل للمخطط الحاسبي الوطني من جهة، ومن جهة أخرى معرفة رأي أفراد العينة في مدى قدرة النظام الحاسبي المالي على

توفير معلومات ملائمة وموثوقة، وضمان مستوى كافي من الإفصاح لتلبية حاجيات مختلف الأطراف، ويتضمن هذا القسم الأسئلة (18-20).

ولاختبار مصداقية محتوى قائمة الاستبيان، سواء الموجهة لإطارات المالية والمحاسبة في مختلف المؤسسات الاقتصادية، أو تلك الموجهة للممارسين للمهنة والأساتذة، تم توزيع عدد منها لاختبار إمكانية الإجابة على الأسئلة بشكل عملي وملائم، ولتجنب أي ملل قد يلحق بالفرد المستقصي، وبناء على الملاحظات والتوصيات التي سجلناها كنتائج للاختبار الأولي للاستبيان، قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة في ضوء الملاحظات الواردة، لتدارك النقائص لصياغتها بشكل نهائي، والقيام بعملية نشرها وتوزيعها على العينة المقصودة.

الفرع الثالث: نشر وتوزيع الاستمارة

بعد الانتهاء من عملية إعداد الاستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (06) جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من مهنيين وأكاديميين، وقد تمت هذه العملية بالاعتماد على عدة قنوات قصد الوصول إلى العينة المقصودة، وضمان الحصول على أكبر عدد من الاستمارات التي تمت الإجابة عليها، وبصفة عامة اعتمدنا على الطرق التالية في توزيع الاستمارات:

1. الاتصال المباشر بأفراد العينة وتسليمهم استمارة الاستبيان بأنفسنا (الجامعات، والمؤسسات الاقتصادية).
2. إرسال استمارات الاستبيان عن طريق البريد الإلكتروني.
3. زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم.
4. الاستعانة ببعض الأساتذة وبعض زملاء الدراسة إضافة إلى بعض الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية في توزيع الاستمارات.

وبتعدد القنوات المعتمد عليها في الحصول على الإجابات، تنوعت كذلك أساليب وطرق الردود وحتى الوقت، حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين ساعات، أيام، وفي بعض الأحيان أشهر وذلك بعد إلحاح كبير من طرفنا، وعموما يمكن حصر عملية استرجاع قوائم الاستبيان في الآتي:

- أ. الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستقصي.
- ب. الاتصال بالأساتذة والزملاء والموظفين بالمؤسسات الذين استعنا بهم لاستلام الاستمارات.
- ج. الحصول على الإجابات عن طريق البريد الإلكتروني من الأشخاص الذين تم مراسلتهم عن طريق هذا الأخير.

- د. الاتصال بالمكاتب التي تم زيارتها واسترداد الاستمارات.
- وبالرغم من حصولنا واستلامنا لحجم معين من الإجابات، سمحت لنا باعتمادها في الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل والصعوبات التي اعترضتنا خلال مرحلة استلام إجابات أفراد العينة والتي يمكن تلخيصها بإيجاز فيما يلي:

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة، رغم إلحاحنا واستفسارنا المستمر عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم.
- وجود بعض أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة عن موقع تواجد الطالبة، الأمر الذي حال دون قيامنا بالتوضيحات اللازمة في حالة إذا وجد أي لبس أو غموض في استمارة الاستبيان المرسلة إليهم.
- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم الوقت الممنوح لهم وزياراتنا المتكررة لهم.
- عدم الحصول على آراء وإجابات بعض أفراد العينة، نظرا للحدود الزمنية للدراسة والتي لا يمكن تجاوزها.
- صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات الاقتصادية والوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية والمالية، قصد تسليمهم استمارات الاستبيان والحصول على آرائهم وإجاباتهم والتعرف على اتجاهاتهم التي تعد ذات أهمية بالغة بالنسبة لنا، وذلك لكون المؤسسة هي المعنية الأولى بتطبيق تعليمات الإفصاح، سواء حسب النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية أو المخطط المحاسبي الوطني الذي يدور حوله البحث عموما واستمارة الاستبيان خصوصا.

المطلب الثالث: منهجية الدراسة الميدانية

للوصول إلى نتائج موضوعية تفي بغرض هذه الدراسة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، كان لابد من وضع منهجية للدراسة الميدانية ولذلك قمنا بتحديد النقاط التالية:

- فرضيات الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- حدود الدراسة.
- عينة الدراسة.

الفرع الأول: فرضيات الدراسة الميدانية

قمنا بصياغة جملة من الفرضيات، سيتم اختبارها بناء على إجابات أفراد العينة، للوقوف على مدى تطابق وجهات نظرنا التي عبرنا عنها من خلال هذه الفرضيات مع توجهات وآراء أفراد العينة، وعليه كانت الفرضيات كما يلي:

1. الفرضية الأولى:

تعتبر الملاءمة والموثوقية من المحددات الرئيسية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأهم مصادرها القوائم المالية، ولكن تعتبر القوائم المالية السنوية غير كافية لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين لها.

2. الفرضية الثانية:

المعلومات المحاسبية المعدة في إطار المخطط المحاسبي الوطني لا تتمتع بالجودة اللازمة كما أن الإفصاح بموجبه غير كافي لتلبية حاجيات مختلف الأطراف المستفيدة منها خاصة المستثمرين، مما جعل من إصلاح النظام المحاسبي الجزائري استنادا لمعايير المحاسبة الدولية ضرورة حتمية.

3. الفرضية الثالثة:

إن الاتجاه المتزايد في تطبيق معايير المحاسبة الدولية خاصة فيما يخص الإفصاح المحاسبي سوف يكون له أثر على جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

4. الفرضية الرابعة:

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية يعتبر أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني لأنه سوف يضمن الملاءمة والموثوقية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، إضافة إلى ضمان مستوى كافٍ من الإفصاح بما يخدم مختلف الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية.

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وحدودها

سنحاول تسليط الضوء على بعض العناصر المتعلقة بالعينة موضوع الدراسة من خلال التطرق إلى إطار المجتمع وحدود الدراسة والعينة المقصودة بالاستبيان.

1. مجتمع الدراسة:

تم تحديد مجتمع الدراسة بناء على توفر أحد المعايير الثلاثة التالية:

أ. بالنسبة لمجال البحث الأكاديمي في المحاسبة: تم القبول ضمن مجتمع الدراسة بناء على الانتماء إلى الدراسات العليا، الماجستير فما فوق.

ب. بالنسبة لميدان ممارسة المهنة: تم القبول ضمن مجتمع الدراسة على أساس شهادة الليسانس على الأقل مع توفر عنصر الخبرة في ممارسة مهنة المحاسبة أو التدقيق، أو يكون حائز على مؤهل ثانوي يدعمه بشهادة مهنية أدناها محاسب معتمد.

ج. أما لغير هذين الصنفين ونعني بذلك إطارات المؤسسات فنعتمد على المنصب الذي يشغله في الإدارة، أي يجب أن يكون ينتمي إلى مصلحة المحاسبة والمالية.

وعليه يمكن حصر مجتمع الدراسة ضمن ثلاث فئات رئيسية هي:

- الفئة الأولى: أساتذة الجامعة المهتمين بالمجال المحاسبي أو القريبين من هذا التخصص، وطلبة ما بعد التدرج تخصص محاسبة وتدقيق أو محاسبة ومالية.

- الفئة الثانية: خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والموظفون في مكاتب الخبرة المحاسبية وكذا المتربصون لنيل شهادة الخبرة المحاسبية أو محافظي الحسابات.

- الفئة الثالثة: الموظفين والأجراء ومختلف الإطارات العاملة في مجال المحاسبة والمالية بالمؤسسات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص.

2. حدود الدراسة:

تهتم هذه الدراسة أساسا بأساليب وطرق الإفصاح المحاسبي ومدى تأثيرها على جودة المعلومة، وذلك في ظل المعايير المحاسبية الدولية مع الوقوف على حالة الجزائر، وذلك من خلال إصلاح نظامها المحاسبي من أجل تكييفه مع متطلبات الإفصاح المحاسبي الدولي، وسنوضح فيما يلي مختلف حدود هذه الدراسة.

أ. **الحدود الزمنية:** مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن التي أجريت فيه الدراسة، حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية حوالي ستة أشهر وذلك ابتداء من شهر جوان 2010 إلى بداية ديسمبر من نفس السنة وذلك بدءا من إعداد وتحضير الاستبيان، مروراً بتوزيعه، ومن ثم جمع الاستثمارات ومعالجتها.

ب. **الحدود المكانية:** اقتصر أفراد العينة على المناطق الجغرافية التالية: الشلف، البليدة، البويرة، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، المدينة، بومرداس.

ج. **الحدود البشرية:** تستند هذه الدراسة لأراء وإجابات الأكاديميين والمهنيين العاملين في مجال المحاسبة والمالية والحائزين على مؤهل علمي ليسانس فما فوق، بالإضافة إلى بعض طلبة الدراسات العليا ماجستير تخصص محاسبة وتدقيق، محاسبة ومالية، وطلبة GPS (شهادة الدراسات المتخصصة) في تخصصي محاسبة وتدقيق وتدقيق داخلي.

د. **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على الموضوع النظري للبحث والمرتبط أساسا بالإفصاح المحاسبي ومدى تأثيره على جودة المعلومة المحاسبية وذلك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي المستمد منها والمخطط المحاسبي الوطني.

الفرع الثالث: عينة الدراسة

بالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان، ولكن العينة المدروسة شملت فئات متنوعة من مجتمع الدراسة السابق الذكر، حاولنا من خلالها إشراك جميع العناصر المعنية بالميدان المحاسبي في الجزائر، حيث تضمنت الأساتذة في الجامعات وطلبة الدراسات العليا وخبراء محاسبة وموظفي حسابات وإطارات في مؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة، ولقد قمنا بإعداد ونسخ أكثر من 220 استمارة استبيان، وتم توزيع 160 استمارة استبيان شملت أفراد العينة المحددة سابقا، أما باقي الاستثمارات فلم يتم توزيعها نظرا لإحجام الكثيرين من المهنيين وامتناعهم عن ملأ الاستمارة وعدم اهتمامهم بالموضوع، بحجة عدم وجود الوقت أو بحجة عدم فهم بعض المصطلحات المحاسبية، ولقد اعتمدنا طريقة التسليم والاستلام المباشر أو عن طريق مساعدة بعض الزملاء هذا بالنسبة لاستمارة الاستبيان العادي، أما بالنسبة لاستمارة الاستبيان الإلكتروني، فقد قمنا بإرسالها إلى عدة أفراد من بينهم أساتذة وخبراء محاسبين تحصلنا على عناوين بريدهم الإلكتروني من الأساتذة والزملاء أو من الملتقيات التي شاركوا فيها.

وبعد تجميع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الموزعة قمنا بعملية الفرز وتنظيم الاستثمارات المستلمة لتحديد أي الاستثمارات صالحة للدراسة فقررنا الإبقاء على 120 استمارة من مجموع الاستثمارات المستلمة لتمثل عينة الدراسة

وهذا بعد قيامنا باستبعاد 15 استمارة استبيان نظرا لعدم تمتع أفراد العينة بالمواصفات اللازمة أو بسبب نقص المعلومات الواردة فيها، أو للتضارب الموجود في الإجابات التي تحتويها، ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): عدد الاستثمارات الموزعة والمعتمدة

النسبة	العدد	البيان
100%	160	عدد الاستثمارات الموزعة
10,62%	17	عدد الاستثمارات المفقودة أو الضائعة
9,37%	15	عدد الاستثمارات الملغاة
5%	8	عدد الاستثمارات الواردة بعد الأجل
75%	120	عدد الاستثمارات المعتمدة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق بلغت نسبة الاستثمارات المعتمدة 75% وهي نسبة مقبولة في نظر الطالبة من أجل استخدامها في دراسة وتحليل نتائج الاستبيان والتي سيتم تناوّلها في البحث الموالي.

البحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

تمثل الاستثمارات التي تحصلنا عليها بيانات تتطلب المعالجة للوصول إلى معلومات مفيدة قابلة للاستعمال، وفي هذا الإطار حاولنا القيام بالمعالجة عن طريق تصنيف الاستثمارات في كل مرة حسب الحاجة ثم القيام بعملية إحصائها، وقد تم جمع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة "SPSS" الإصدار الثامن، وذلك بغية وضع قاعدة بيانات وجدول يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل، كما تم الاعتماد على برنامج "Excel 2007" من أجل التمثيل البياني للجدول التي تم الحصول عليها سابقا بواسطة دوائر نسبية، وذلك تماشيا مع النتائج المراد الوصول إليها.

ولقد تم تكميم المعطيات بإتباع أسلوب الترميز العددي بحيث:

- يرمز للجواب نعم بالعدد 01.
- يرمز للجواب لا بالعدد 02.
- يرمز لجواب محايد بالعدد 03.

المطلب الأول: خصائص العينة

سوف نحاول التطرق للخصائص الديموغرافية للعينة التي شاركت في الإجابة على الاستبيان عن طريق التطرق للمعلومات الشخصية لأفراد هذه العينة من خلال الأسئلة من (1-6).

الفرع الأول: الجنس

يمكن توضيح طبيعة أفراد العينة المشاركة في الاستبيان من خلال الجدول أدناه:

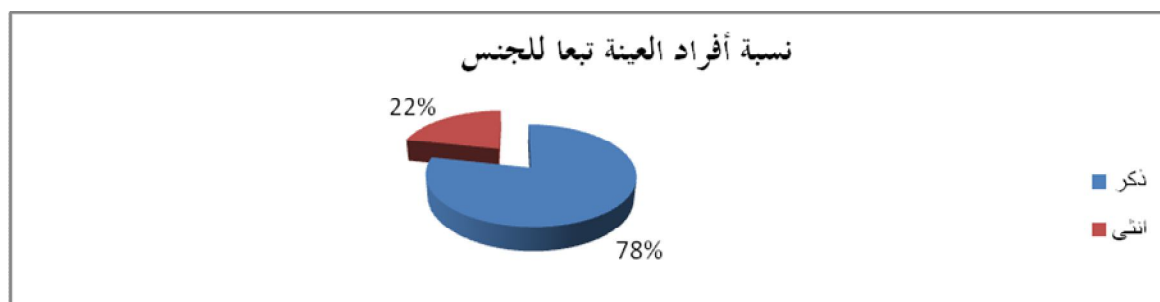
الجدول رقم (10): تصنيف أفراد العينة تبعا للجنس

النسبة %	التكرار	البيان
78,33	94	ذكر
21,67	26	أنثى
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان بلغت 78,33 % في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 21,67 % وهذا يدل على أن اهتمام الذكور بمهنة المحاسبة أكثر من اهتمام الإناث، وهذا راجع لطبيعة المهنة وما تتطلبه من كثرة التنقلات بين المؤسسات، خصوصا إذا كانت لها وحدات عبر ولايات متباعدة، إضافة إلى ذلك عزوف الإناث عن امتحان المهنة، فضلا عن قلة عددهم مقارنة بالذكور المرخص لهم بممارسة مهنة المحاسبة، كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (10): نسبة أفراد العينة تبعا للجنس



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

الفرع الثاني: العمر

من خلال تفحصنا للاستمارات تبين لنا أن أصغر فرد يبلغ 25 سنة، وعلى هذا الأساس قمنا بتشكيل ثلاث فئات عمرية خصصت الفئة الأولى للذين تتراوح أعمارهم ما بين 25-35 سنة، والفئة الثانية للذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-45 سنة، بينما خصصت الفئة الثالثة لمن تتجاوز أعمارهم 45 سنة، والجدول التالي يبين لنا النتائج المتحصل عليها.

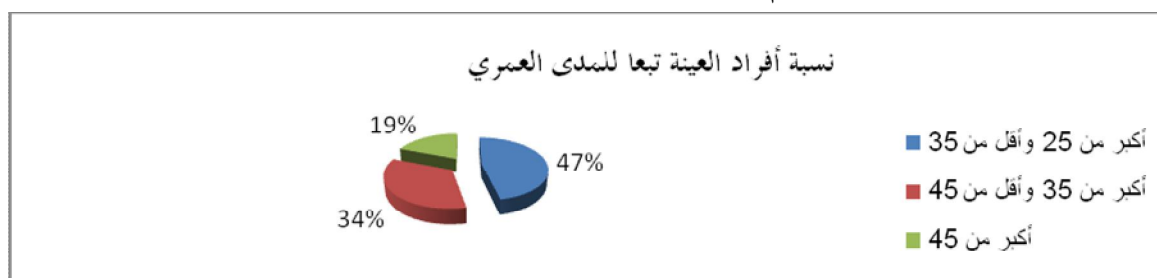
الجدول رقم (11): تصنيف أفراد العينة تبعاً للمدى العمري

النسبة المئوية %	التكرار	البيان
46,67	56	أكبر من 25 وأقل من 35
34,17	41	أكبر من 35 وأقل من 45
19,17	23	أكبر من 45
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك تباين بين أعمار أفراد العينة المستجوبة، وتراوحت عموماً ما بين 25-45 سنة، وقد كانت النسبة الكبيرة من المشاركين عند الفئة الأولى بنسبة 46,67% وهي تمثل الخبراء المحاسبين النهائيين وطلبة الماجستير وأساتذة جامعيين حديثي التخرج والتوظيف وبعض الموظفين في المؤسسات الاقتصادية، تليها الفئة الثانية بنسبة 34,17%، ثم الفئة الثالثة بنسبة 19,17% وهي تمثل فئة الخبراء المحاسبين وفئة الدكاترة بالنسبة للأكاديميين ذوي الأقدمية، إضافة إلى بعض الإطارات في المؤسسات الاقتصادية، ولتوضيح أكثر عن توزيع أفراد العينة يمكن إدراج الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11): نسبة أفراد العينة تبعاً للمدى العمري



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

الفرع الثالث: الشهادة العلمية

تم جمع الاستمارات وتصنيفها على أساس الدرجة العلمية للفرد المستقصى فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

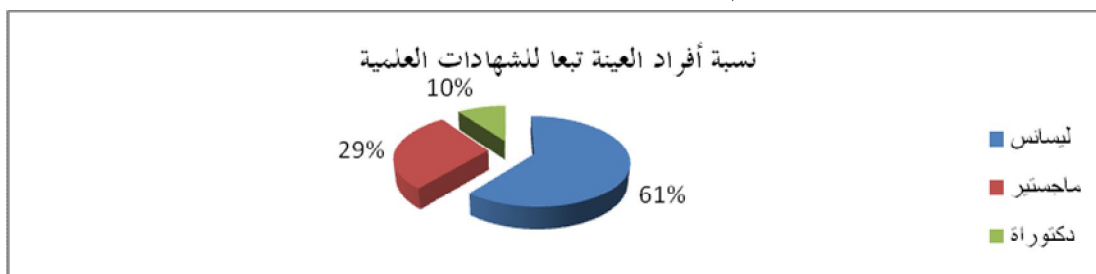
الجدول رقم (12): تصنيف أفراد العينة حسب الشهادات العلمية

النسبة المئوية %	التكرار	البيان
60,83	73	ليسانس
29,17	35	ماجستير
10,00	12	دكتوراه
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق يتضح أن نسبة 60,83% من أفراد العينة حاصلين على شهادة الليسانس، ويرجع ارتفاع هذه النسبة لاعتمادنا على جزء من المهنيين حاملي شهادة الليسانس سواء كانوا خبراء محاسبة أو محافظي حسابات أو موظفين في المؤسسات، ويأتي حاملي درجة الماجستير بدرجة ثانية بنسبة 29,17% لاعتمادنا على طلبة الماجستير في المحاسبة والتدقيق أو المحاسبة والمالية وكذا الأساتذة ذوي التخصصات القريبة من المحاسبة، كما اعتمدنا على مجموعة من حاملي شهادة الدكتوراه بنسبة 10% وأغلبهم يشتغل بالتدريس بالجامعة، ويمكن توضيح ذلك بالرسم البياني التالي:

الشكل رقم (12): نسبة أفراد العينة حسب الشهادات العلمية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

الفرع الرابع: الشهادة المهنية

قمنا بجمع الاستمارات وتصنيفها على أساس الشهادات المهنية وذلك بغية التعرف على الشهادة المهنية للفرد المستقضي ومن ثم معرفة نسبة المهنيين في العينة المدروسة، وقد قمنا بتصنيف الشهادات المهنية إلى أربعة فئات، حيث تضم الفئة الأولى المهنيين المعتمدين في المحاسبة (الخبراء المحاسبين، ومحافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدين)، فيما تضم الفئة الثانية الأفراد المتربصون في مكاتب الخبرة المحاسبية وفي طريق الحصول على الاعتماد، والفئة الثالثة تضم الحائزين على شهادات مهنية أخرى، أما الفئة الرابعة فقد خصصت للأفراد الذين ليس لديهم شهادة مهنية والجدول التالي يلخص لنا ذلك.

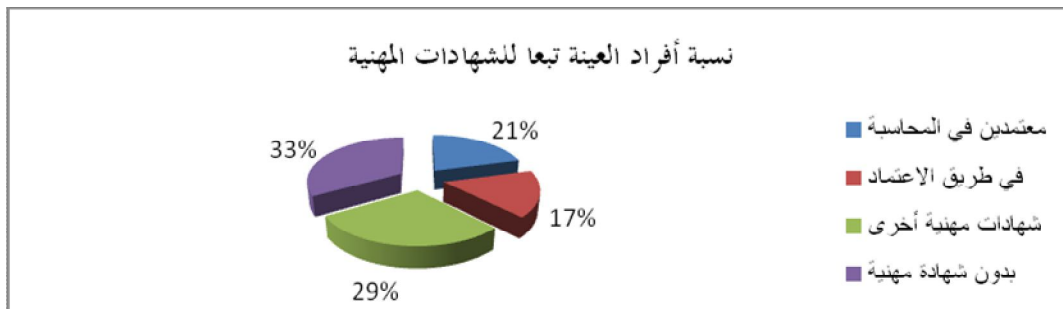
الجدول رقم (13): تصنيف أفراد العينة حسب الشهادات المهنية

النسبة %	التكرار	البيان
20,83	25	معتمدين في المحاسبة
16,67	20	في طريق الاعتماد
29,17	35	شهادات مهنية أخرى
33,33	40	بدون شهادة مهنية
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المستجوبين المعتمدين في المحاسبة بلغت 20,83% من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين، وهو ما يعكس رغبة الطالبة في إعطاء ممثلي مهنة المحاسبة والتدقيق نصيبا من الدراسة، أما الفئة الثانية التي تضم الأفراد المترشحين في مكاتب الخبرة المحاسبية وفي طريق اعتمادهم على شهادات مهنية فقد بلغت 16,67%، والفئة الثالثة التي تضم الحائزين على شهادات مهنية أخرى فقد بلغت 29,17%، وتضم هذه الفئة الأفراد الذين يزاولون وظيفتين وهما احتراف المهنة والتدريس في الجامعة بصفة عامة في نفس الوقت، أما نسبة 33,33% المتبقية فتمثل الأفراد المستجوبين الذين ليس لديهم شهادات مهنية وأغلبيتهم موظفون في المؤسسات الاقتصادية وأساتذة بالجامعات وهذا ما يعكس تركيزنا على هاتين الفئتين، فالأولى باعتبارها تعمل في الميدان وهي الأكثر استعمالا للمخطط المحاسبي الوطني، وأخذ تطلعاتهم اتجاه تطبيق النظام المحاسبي المالي فهي المخول لها بصفة خاصة الإجابة على تساؤلاتنا، والثانية اعتمدنا عليها لاطلاعها المعبر على موضوع الدراسة، وكذا اهتمامها بالمستجدات الدولية في الميدان، والشكل البياني التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (13): نسبة أفراد العينة حسب الشهادات المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

الفرع الخامس: الخبرة المهنية

بعد تفحص الاستمارات قمنا بتوزيع سنوات الخبرة على خمسة فئات عمرية، حيث حددت الفئة الأولى لما دون 5 سنوات من الخبرة، أما الفئة الثانية فتضم الأفراد الذين تتراوح خبرتهم ما بين 5 و 10 سنوات خبرة والفئة

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الثالثة ما بين 10 و 20 سنة خبرة، أما الفئة الرابعة فتضم الأشخاص الذين لديهم خبرة تفوق 20 سنة، في حين تضم الفئة الأخيرة الأفراد الذين ليس لديهم خبرة، والجدول التالي يبين ذلك:

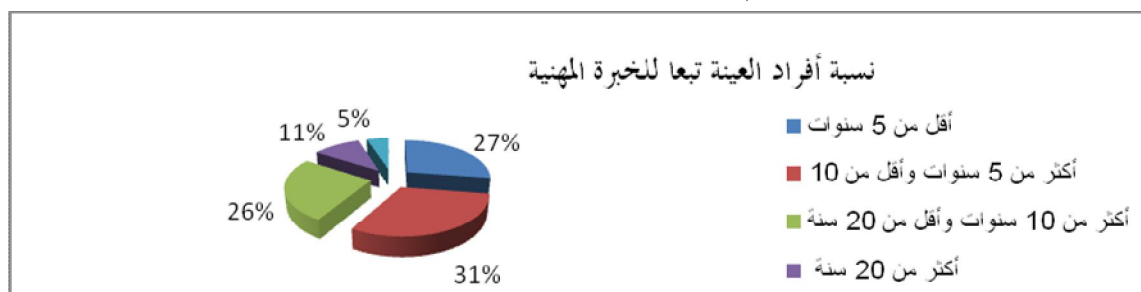
الجدول (14): تصنيف أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

النسبة %	التكرار	البيان
27,50	33	أقل من 5 سنوات
30,83	37	أكثر من 5 سنوات وأقل من 10
25,83	31	أكثر من 10 سنوات وأقل من 20 سنة
10,83	13	أكثر من 20 سنة
5,00	6	بدون خبرة مهنية
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق بلغت نسبة المستجوبين الذين لا تتعدى خبرتهم 5 سنوات 27,5%، ونفسر ذلك لاعتمادنا على نسبة معتبرة من الأساتذة الجدد في الميدان وبعض خريجي الجامعات الحائزين على شهادة الليسانس الذين يشتغلون بالمؤسسات الاقتصادية، وما نسبته 30,83% عند الفئة الثانية أي الأشخاص الذين تتراوح خبرتهم ما بين 5-10 سنوات، ويعود ارتفاع هذه النسبة إلى اعتمادنا كذلك على أساتذة في الجامعة ذوي الخبرة المعتبرة وبعض الإطارات في المؤسسات الاقتصادية، أما الفئة الثالثة فقد بلغت 25,83% تلتها الفئة الرابعة بنسبة 10,83% وذلك لاعتمادنا على مجموعة من الأساتذة الحائزين على شهادة الدكتوراه وبعض الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، أما الأفراد الذين ليس لديهم خبرة فيمثلون ما نسبته 7,79% وتمثلت هذه الفئة خصوصا في طلبة الماجستير، والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (14): نسبة أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

الفرع السادس: التوزيع الجغرافي لأفراد العينة

قمنا بتصنيف الاستثمارات حسب المناطق الجغرافية التي ينتمي إليها أفراد العينة المستجوبة فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

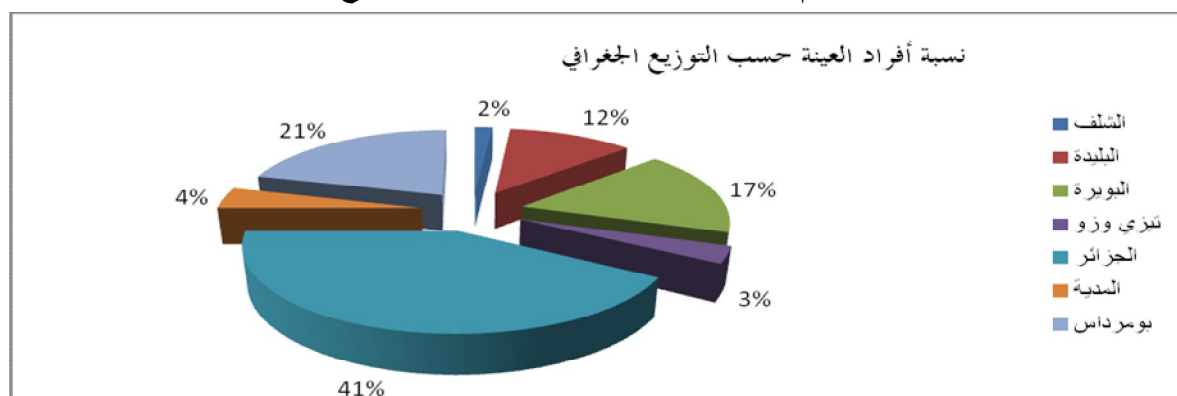
الجدول رقم (15): تصنيف أفراد العينة حسب التوزيع الجغرافي

النسبة %	التكرار	البيان
1,67	2	الشلف
11,67	14	البليدة
16,67	20	البويرة
3,33	4	تيزي وزو
41,67	50	الجزائر
4,17	5	المدينة
20,83	25	بومرداس
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المستجوبين بولاية الجزائر العاصمة بلغت 41,67%، ويعود ارتفاع هذه النسبة لكون الطالبة تدرس بولاية الجزائر، إضافة إلى تركز مكاتب المحاسبة والمؤسسات الاقتصادية على مستوى الجزائر العاصمة، تلتها ولاية بومرداس بنسبة 20,83% ثم ولاية البويرة بنسبة 16,67% ثم ولاية البليدة بنسبة 11,67%، أما باقي الولايات فتراوحت نسبتها ما بين 1,67% و 4,17%، ويرجع هذا التباين في كون الطالبة تقطن بولاية البويرة وتعد ولاية بومرداس والبليدة أقرب الولايات لها أما باقي الولايات فتعتبر بعيدة نوعا ما مما يتعذر الانتقال لها، ويمكن توضيح ذلك في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (15): نسبة أفراد العينة حسب التوزيع الجغرافي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

الفرع السابع: قطاع العمل

من أجل معرفة قطاعات العمل التي تنتمي إليها أفراد العينة تم تقسيمها إلى أربعة فئات، الفئة الأولى تضم الأفراد الذين يزاولون أعمال حرة، والفئة الثانية تضم الأفراد الذين ينتمون إلى القطاع الحكومي، أما الفئة الثالثة فتضم الأفراد الذين ينتمون إلى القطاع الخاص، أما الفئة المتبقية فهي تمثل الأفراد الذين هم بدون عمل والجدول التالي يبين توزيع أفراد العينة حسب القطاعات التي ينتمون إليها.

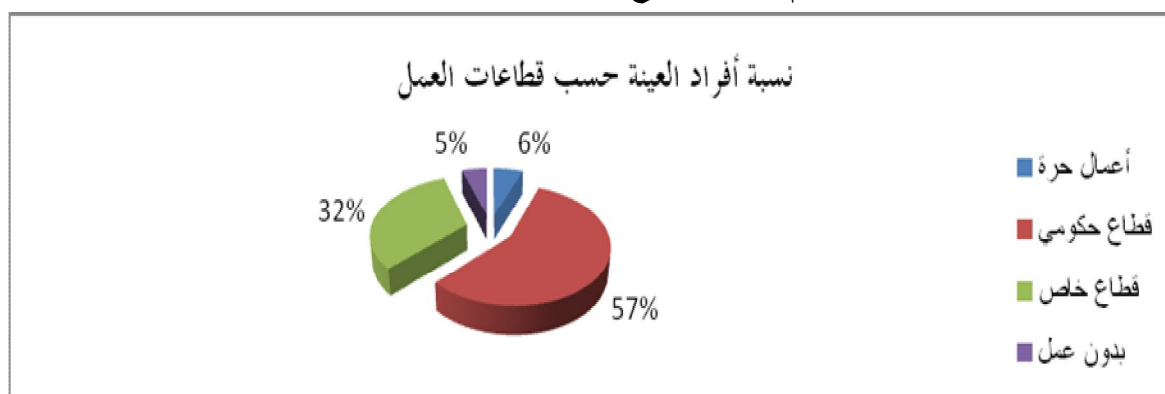
الجدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب قطاعات العمل

البيان	التكرار	النسبة %
أعمال حرة	7	5,83
قطاع حكومي	68	56,67
قطاع خاص	39	32,50
بدون عمل	6	5,00
المجموع	120	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

نلاحظ أن النسبة الأكبر من المستجوبين تنتمي إلى القطاع الحكومي، حيث بلغت نسبتهم 56,67%، ويرجع ارتفاع هذه النسبة نظرا لتركيزنا على فئة الأساتذة الذين يدرسون بالجامعات والتي كلها عامة، إضافة إلى الإطارات في المؤسسات الاقتصادية العامة، ثم يليه القطاع الخاص بنسبة 32,50%، وهو ما يفسر اعتمادنا على أصحاب المكاتب الخاصة، إضافة إلى بعض المؤسسات الخاصة، ثم يليه القطاع الحر بنسبة 5,83%، ثم يليه الأفراد الذين هم بدون عمل، وبالتالي لا ينتمون لأي قطاع بنسبة 5%، وأغليتهم من طلبة الماجستير، ولتوضيح أكثر يمكن إدراج الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب قطاعات العمل



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

الفرع الثامن: الوظيفة

رغبة منا في الاعتماد على عينة متكاملة من الأكاديميين والمهنيين حتى تكون العينة متوازنة وواقعية، تم إضافة هذا السؤال بغية معرفة نسبة المهنيين من الفئة المدروسة وعلى هذا الأساس قمنا بتصنيف الاستثمارات حسب الوظائف فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (17): توزيع أفراد العينة حسب الوظائف

النسبة %	التكرار	البيان
29,17	35	أساتذة
59,17	71	مهنيين
11,67	14	وظائف أخرى أو بدون وظائف
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

الملاحظ على أفراد العينة أن نسبة 29,17% هم أساتذة بالجامعات الجزائرية، وما نسبته 59,17% هم مهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة فمنهم خبراء محاسبة ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين، إضافة إلى إطارات في المحاسبة بالمؤسسات الجزائرية العامة والخاصة، أما النسبة المتبقية والتي قدرت 11,67% فقد تضمنت فئة طلبة الماجستير أو الفئة التي تراول الأعمال الحرة، ويمكن توضيح ذلك في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (17): نسب أفراد العينة حسب الوظائف



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

بعد تحديد خصائص العينة التي قمنا بتوجيه الاستبيان لها، سوف نقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها من الإجابات على الأسئلة المطروحة على أفراد العينة محل الدراسة، حتى نستطيع تكوين رأي حول الممارسة المحاسبية في الجزائر، وتأثير الأنظمة المحاسبية على عملية إعداد المعلومات والإفصاح عنها، وكذا مستقبل الإفصاح وفق ما تدعو إليه معايير المحاسبة الدولية، ومن ثم النظام المحاسبي المالي المستمد منها.

الفرع الأول: خاصيتي الملاءمة والموثوقية ومدى توفرها في التقارير المالية السنوية

يرتبط هذا العنصر بالأسئلة الممتدة من السؤال السابع إلى غاية السؤال العاشر (7-10)، وتهتم هذه الأسئلة باستطلاع آراء الأفراد المستجوبين حول ما إذا كانت خاصيتي الملاءمة والموثوقية من أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وأهم مصادرها وقدرة هذه المصادر على توفير معلومات بالنوعية والكمية اللازمة لمختلف المستخدمين لها.

1. **السؤال السابع:** والمتعلق فيما إذا كانت خاصيتي الملاءمة والموثوقية من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية، فقد تبين لنا من خلال إجابات أفراد العينة أن نسبة 83,33% من أفراد العينة ترى أن هاتين الخاصيتين من أهم الخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، في حين أن ما نسبته 11,67% ترى غير ذلك، مبررين ذلك من خلال الجزء الحر الذي ترك لهم، وقد تمثلت إجاباتهم عموماً في أن هناك خصائص أخرى لجودة المعلومات المحاسبية منها قابلية المقارنة والتوقيت المناسب والحياد والصدق في التعبير، وهي الخصائص التي تتفرع عن الملاءمة والموثوقية، وذلك حسب ما نص عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية، أما النسبة المتبقية والتي بلغت 5% فقد امتنعت عن الإجابة، والجدول التالي يلخص لنا النتائج المتحصل عليها.

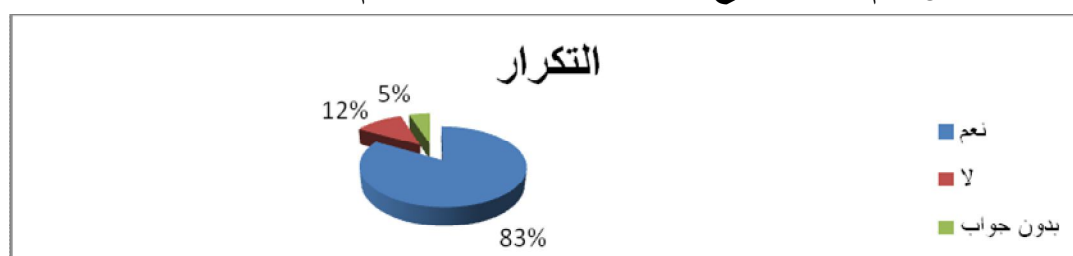
الجدول رقم (18): آراء أفراد العينة عن أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	100	83,33
لا	14	11,67
بدون جواب	6	5,00
المجموع	120	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

لقد أظهرت النتائج السابقة، أن هناك تأكيد من قبل أغلبية المستجوبين على اعتبار خاصيتي الملاءمة والموثوقية من أهم الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، والتي يجب توفرها في المعلومات حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات بمختلف أنواعها، ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانياً كما يلي:

الشكل رقم (18): توزيع نسب آراء أفراد العينة عن أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

2. السؤال الثامن: والمتعلق بأهم المصادر التي يمكننا الحصول منها على معلومات ملائمة وموثوق فيها، فقد تبين لنا أن نسبة 80,83% فضلت القوائم المالية والتي تم الإشارة لها في الخيار الأول، ويرجع ذلك لاتصافها بخصائص معينة كسهولة الحصول على المعلومات منها وسهولة فهمها نظرا لطريقة عرضها، أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية المحتواة فيها مفيدة لمختلف المستخدمين، بينما باقي المستجوبين والذين بلغت نسبتهم 19,17% فضلوا اللجوء إلى مكاتب الاستشارة، ويعود ذلك حسب رأينا لوجود بعض الغموض على مستوى هذه القوائم، حيث أن هناك بعض المعلومات تدرج مدججة مع بعضها، وبالتالي فهي غير صالحة خصوصا بالنسبة للتحليل المالي، مما يؤدي بمستخدميها إلى اللجوء إلى مكاتب الاستشارة من أجل الاستفسار، في حين أن الخيار الثالث والمتعلق بالتوقعات الشخصية فإنه لم يؤخذ بعين الاعتبار من طرف أفراد العينة المستجوبين، وذلك لانعدام الثقة في هذه المعلومات نظرا لافتقادها للموضوعية أو الواقعية في بعض الأحيان، والجدول التالي يلخص لنا النتائج المتحصل عليها.

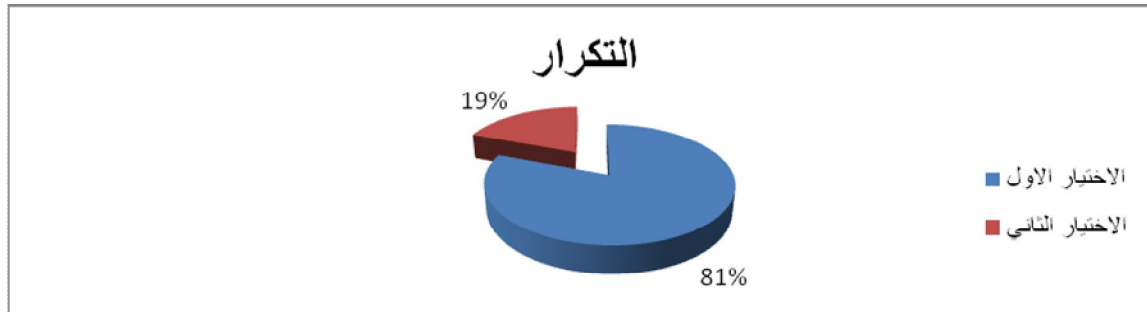
الجدول رقم (19): آراء أفراد العينة حول أهم المصادر للمعلومات المحاسبية

النسبة %	التكرار	البيان
80,83	97	الاختيار الأول
19,17	23	الاختيار الثاني
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تأييد من طرف أفراد العينة المستجوبين على اعتبار القوائم المالية من أهم المصادر التي يمكن الحصول منها على معلومات تتميز بالملاءمة والموثوقية، لاسيما إذا احتوت على معلومات كمية ونوعية ملائمة لترشيد القرارات المختلفة ولكافة الأطراف المستفيدة، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (19): توزيع نسب أفراد العينة حول أهم المصادر للمعلومات المحاسبية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

3. السؤال التاسع: والذي جاء مكتملا للسؤال الثامن من حيث المضمون وذلك باعتبار أن أهم مصادر المعلومات هي القوائم المالية، فهل يمكن اعتبارها أداة هامة يمكن الإفصاح بموجبه لمختلف الفئات المستعملة للمعلومة المحاسبية، مهما اختلفت درجة فهمهم واستيعابهم لهذه المعلومات المنشورة، ولقد تبين لنا من خلال تحليل نتائج الاستبيان أن نسبة 92,5% يعتبرونها أداة هامة للإفصاح المحاسبي، ويمكن تفسير ذلك بأن الأطراف الخارجية والتي لا تمتلك حق الحصول على المعلومات بطريقة الاتصال المباشر، ولا تمتلك السلطة لطلب ما تريد، كما هو الحال بالنسبة للجهات الحكومية فإن القوائم المالية تعتبر أهم أداة يمكن إيصال المعلومات عن طريقها لهذه الفئة من المستخدمين، أما ما نسبته 2,5% من الأفراد المستجوبين يعتبرونها غير ذلك ويرجعون السبب في ذلك إلى أن هذه القوائم تأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المشتركة فقط من المعلومات للمستخدمين الخارجيين، في حين أن هناك معلومات إضافية يحتاج إليها متخذو القرارات، ولا يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية ذات الأغراض العامة، ومثال ذلك التقرير عن النشاط الاجتماعي، أما ما نسبته 5% من أفراد العينة فقد امتنعوا عن الإجابة، ونلخص النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

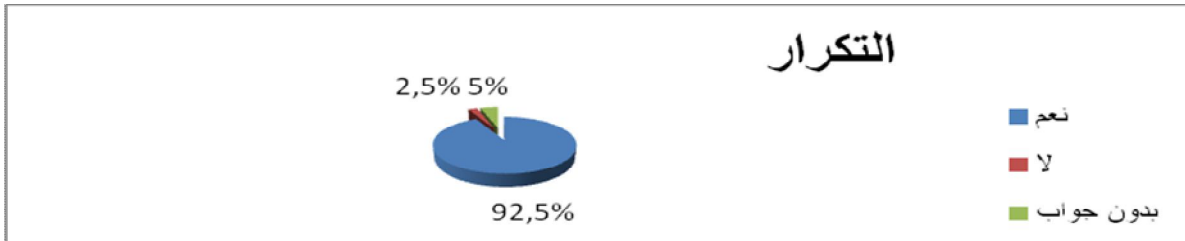
الجدول رقم (20): آراء أفراد العينة حول إمكانية اعتبار القوائم المالية أهم أداة للإفصاح المحاسبي

النسبة %	التكرار	البيان
92,5	111	نعم
2,5	3	لا
5	6	بدون جواب
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من النتائج السابقة نلاحظ أن أغلبية المستجوبين يعتبرون القوائم المالية أهم أداة يمكن توصيل المعلومات من خلالها، وذلك لأن مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات في القوائم المالية يلعب دورا بارزا في تخفيض حالة عدم التأكد وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين، مما يساعد المهتمين على تقييم أداء المؤسسات بشكل موضوعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (20): توزيع نسب أفراد العينة حول إمكانية اعتبار القوائم المالية أهم أداة للإفصاح المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

4. السؤال العاشر: والمتعلق بمدى كفاية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية السنوية على تلبية احتياجات مختلف المستخدمين، فقد تبين لنا أن غالبية أفراد العينة والتي بلغت نسبتهم 75,83% يرون أن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية السنوية غير كافية لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ويرجع ذلك إلى أن هناك معلومات يجب الإفصاح عنها حين حدوثها، ولا يجب الانتظار إلى نهاية السنة وإلا فقدت قيمتها في اتخاذ القرار، وقد اقترحوا في الجزء الحر المخصص لهم لتبرير إجاباتهم إضافة قوائم مالية أخرى مثل التقارير القطاعية وتقارير المراجعة والتقارير المرحلية على وجه العموم، في حين أن 15,83% من أفراد العينة يرونها متوسطة الكفاية، وذلك لأنها تلي حاجياتهم الأساسية من المعلومات على وجه الخصوص، أما النسبة المتبقية والتي بلغت 8,33% فيرونها كافية لتلبية احتياجاتهم من المعلومات، والجدول الموالي يلخص النتائج المتوصل إليها.

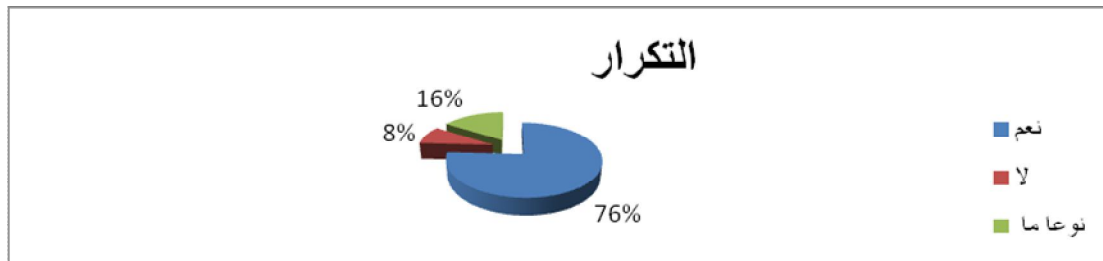
الجدول رقم (21): آراء أفراد العينة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	91	75,83
لا	10	8,33
نوعا ما	19	15,83
المجموع	120	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

نستنتج أنه يجب العمل على توفير المعلومات المحاسبية بأكبر قدر ممكن، من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وتغييراتها السنوية والتقارير عنها، مما يضمن الملاءمة والكفاية لتلبية الاحتياجات وفعالية اتخاذ القرارات، ويمكن أن نوضح النتائج المتوصل إليها بواسطة الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (21): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول مدى كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

الفرع الثاني: إطار إعداد المعلومة والإفصاح عنها وفق المخطط المحاسبي الوطني وقرار التخلي عنه

يتعلق هذا العنصر بالأسئلة الممتدة من السؤال الحادي عشر إلى السؤال الرابع عشر (11-14)، وتهتم هذه الأسئلة بمدى قدرة المخطط المحاسبي الوطني على توفير معلومات تتمتع بالخصائص النوعية حسب ما تنص عليه معايير

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

المحاسبة الدولية ومدى كفاية الإفصاح. بموجبه، إضافة إلى معرفة رأي أفراد العينة حول قرار المجلس الوطني للمحاسبة بالتخلي عنه.

1. السؤال الحادي عشر: والمتعلق فيما إذا كانت المعلومات المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني تتمتع بالجودة اللازمة، فقد جاءت معظم الإجابات مدعمة للخيار الثاني، والقاضي بأن هذه المعلومات لا تتمتع بالجودة اللازمة وذلك بنسبة 69,17%، وقد كانت تبريراتهم أن هذه المعلومات كانت تعد لتستجيب لاحتياجات الاقتصاد الكلي وعمليات التخطيط الحكومي، أي أن هناك قيود تفرضها الدولة تحدد شكل المعلومات المفصح عنها من طرف المؤسسات، وبالتالي التأثير على نوعية المعلومة التي يعدها المخطط المحاسبي الوطني، ثم يليه الخيار الثالث أي أن هذه المعلومات نوعاً ما تتمتع بالجودة اللازمة بنسبة 20% ونفس ارتفاع هذه النسبة نوعاً ما أن المخطط المحاسبي الوطني كان يخدم المرحلة التي أعد فيها، وبالتالي فإن المعلومات التي أعدت بموجبه تمتعت بالجودة اللازمة نوعاً ما، لأنها كانت صالحة للاستخدام في تلك الفترة، يليه الخيار الأول بنسبة 10,83 % أي أنها تتمتع بالجودة اللازمة ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

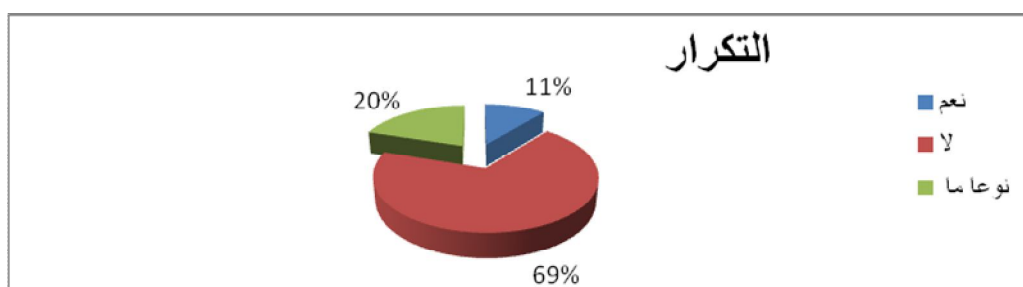
الجدول رقم (22): آراء أفراد العينة حول جودة المعلومة المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني

النسبة %	التكرار	البيان
10,83	13	نعم
69,17	83	لا
20,00	24	نوعاً ما
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول يتضح تأييد أفراد العينة بأن المعلومات التي تعد في إطار المخطط المحاسبي الوطني لا تتمتع بخصائص جودة المعلومة المحاسبية، كما نصت عليها معايير المحاسبة الدولية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (22): توزيع نسب أفراد العينة حول رأيهم في جودة المعلومة المعدة وفق PCN



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

2. السؤال الثاني عشر: تأكيداً للسؤال السابق تم إضافة هذا السؤال وهذا من أجل الانتقاء الجيد للاستثمارات الصالحة من خلال ملاحظة تضارب الأجوبة، ويتعلق هذا السؤال حول ما إذا كانت القوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، فقد تبين لنا من خلال إجابات أفراد العينة أن نسبة 89,17% ترى بأنها لا تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، حيث ترى هذه الفئة أن الجانب الجبائي في الممارسات المحاسبية له تأثير كبير على عمليات القياس والإفصاح المحاسبي خاصة في مجال الاهتلاكات والمؤونات، إضافة إلى عملية التقييم فهذا بدوره يؤثر على المعلومات وبالدرجة الأولى على عملية عرض الصورة الصادقة والشفافة لوضعية المؤسسة، أما ما نسبته 6,67% ترى بأنها معبرة عن ذلك، في حين ما نسبته 4,17% تحفظت في الإجابة والجدول التالي يلخص النتائج المتوصل إليها.

الجدول رقم (23): رأي أفراد العينة حول الصورة الصادقة للقوائم المالية في ظل المخطط المحاسبي الوطني

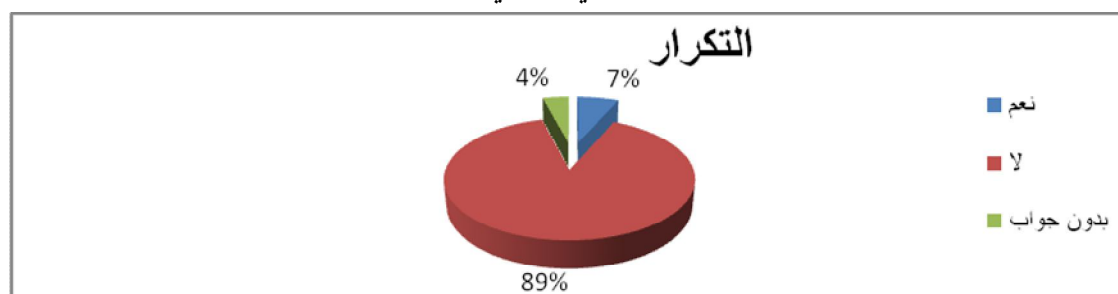
البيان	التكرار	النسبة %
نعم	8	6,67
لا	107	89,17
بدون جواب	5	4,17
المجموع	120	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

من خلال هذه النتائج نلاحظ بأن أغلبية أفراد العينة ترى أن القوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني أصبحت لا تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، خاصة في ظل الظروف الحالية والتوجه الاقتصادي الجديد للجزائر نحو اقتصاد السوق، ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (23): توزيع نسب أفراد العينة حول رأيهم في الصورة الصادقة للقوائم المالية في ظل المخطط

المحاسبي الوطني



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

ولقد اختلفت الأسباب التي اعتمدها المستجوبين لتبرير إجاباتهم من أجل تأكيد أن القوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني، لم تعد تعطي الصورة الصادقة للوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، وذلك من خلال الخيارات المتاحة لهم والتي سوف نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): خيارات أفراد العينة بشأن الصورة الصادقة للقوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي

الوطني

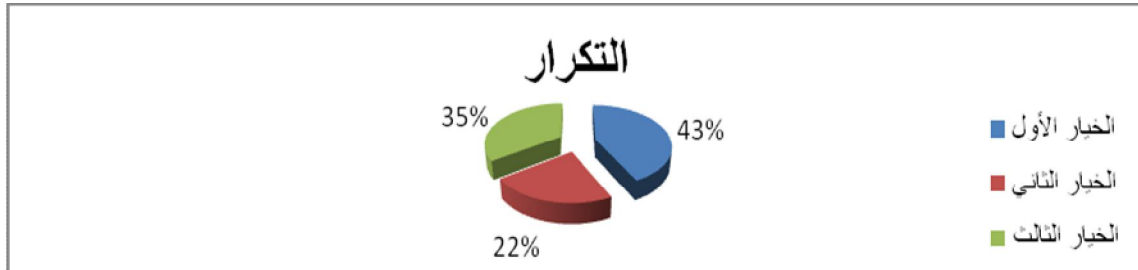
البيان	الخيار الأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث
التكرار	89	47	72

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول يتضح أن أغلبية المستجوبين يرون أن القوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني لا تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، نظرا لتغليب الجانب القانوني على الواقع الاقتصادي عند عملية إعدادها، وهو ما تم تأكيده فعلا في السؤال السابق وذلك بنسبة 43% في حين يرى البعض الآخر أنها لا تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة، لأنها لم تعد تلي المتطلبات الجديدة للاقتصاد الجزائري والتي انعكست على ميدان المحاسبة، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي وذلك بنسبة 35% أما ما نسبته 22% من أفراد العينة فيرجعون ذلك لعدم وجود معايير محاسبية يمكن الاعتماد عليها عند عملية إعدادها، وبالتالي عدم تطابق القوائم المالية لهذه المؤسسات مع معايير المحاسبة الدولية، ويمكن تمثيل نسب توزع إجابات أفراد العينة على الخيارات المتاحة ببيانها كما يلي:

الشكل رقم (24): نسب توزع خيارات أفراد العينة بشأن الصورة الصادقة للقوائم المالية المعدة وفق

المخطط المحاسبي الوطني



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

3. السؤال الثالث عشر: ويتعلق هذا السؤال فيما إذا كان الإفصاح بموجب المخطط المحاسبي الوطني كافي لتلبية حاجيات مختلف الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية، فمعظم أفراد العينة أكدوا أنه غير كافي وقد بلغت نسبتهم 84,17%، ويمكن تفسير ذلك إلى أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بموجب المخطط المحاسبي الوطني كان يستجيب لاحتياجات الدولة هيئاتها المختلفة، وبالتالي فإن حجم المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة كان يعد محدودا، نظرا لارتباطه بطبيعة القوائم المالية الختامية المعدة في نهاية السنة المالية، وما نسبته 8,33% من أفراد العينة يرونه كافي لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين، وربما يرجع السبب في ذلك لعدم استخدام القوائم المالية المعدة بموجب المخطط المحاسبي الوطني في اتخاذ القرارات خصوصا لدى الأكاديميين من أساتذة وطلبة الماجستير، أما باقي أفراد العينة والتي بلغت نسبتهم 7,5% فقد امتنع أصحابها عن الإجابة، والجدول التالي يلخص لنا هذه النتائج.

الجدول رقم (25): آراء أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح المحاسبي في ظل المخطط المحاسبي الوطني

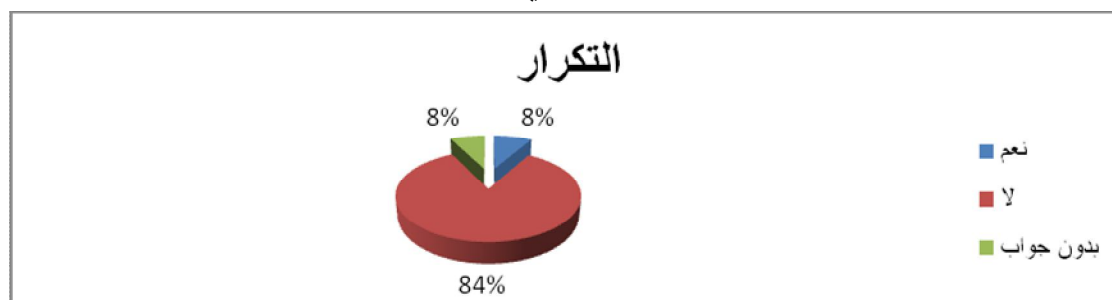
النسبة %	التكرار	البيان
8,33	10	نعم
84,17	101	لا
7,50	9	بدون جواب
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال النتائج السابقة نستنتج أنه هناك تأييد من طرف أغلبية أفراد العينة على عدم كفاية الإفصاح وفق المخطط المحاسبي الوطني، لتلبية مختلف الاحتياجات من المعلومات للفتات المستفيدة منها وخصوصا المستثمرين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (25): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح في ظل المخطط المحاسبي

الوطني



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

وقد كان تبرير رأي أفراد العينة حول الأسباب التي أدت إلى عدم كفاية الإفصاح بموجب المخطط المحاسبي الوطني من خلال الخيارات المتاحة لهم كما هي مبينة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (26): توزع خيارات أفراد العينة حول أسباب عدم كفاية الإفصاح في ظل المخطط المحاسبي

الوطني

البيان	الخيار الأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث	الخيار الرابع
التكرار	98	62	94	78

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

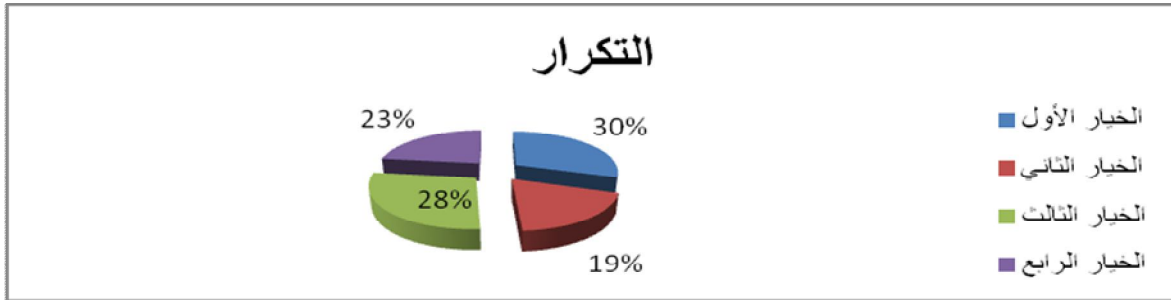
من خلال الجدول نلاحظ أن تبريرات المستجوبين حول عدم كفاية الإفصاح المحاسبي في ظل المخطط المحاسبي الوطني متقاربة نوعا ما، وترجع بالدرجة الأولى إلى عدم إتباع طرق وقواعد محاسبية مقبولة وذلك بنسبة 30%، حيث أن فرض الالتزام ببعض الطرق والأساليب عند الإفصاح عن المعلومات من شأنه التأثير عليها وعدم توفيرها

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

بالكمية والنوعية اللازمة، وهو ما يؤدي إلى عدم كفايتها بالنسبة لمتخذ القرار، بينما أرجعت فئة أخرى من أفراد العينة السبب في ذلك إلى غياب بعض القوائم المالية الضرورية وذلك بنسبة 28 %، وكمثال على ذلك قائمة تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) والتي توفر معلومات وافية حول المدخلات والمخرجات التي تمس الخزينة خلال الدورة حسب مصدرها، تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال، تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية، فالميزانية لا تعبر بصدق عن كل الأحداث التي تقع في المؤسسة خلال السنة المالية، وهذا ما يزيد من نسبة الخطأ للمحلل المالي عند اعتماده فقط على الميزانية، في حين رأت فئة من أفراد العينة والتي قدرت 23% أن ذلك يعود إلى توقيت الإفصاح، ونفسر ذلك أن خاصية التوقيت أو تقديم القوائم المالية في الموعد المحدد تكون ذات أهمية بالنسبة لمتخذ القرار وهو ما لا يوفرها المخطط المحاسبي الوطني، أما ما نسبته 19% فقد أرجعت ذلك إلى غياب أهم العناصر الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، ويمكن تمثيل نسب توزيع أفراد العينة على الخيارات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (26): توزيع نسب خيارات أفراد العينة حول أسباب عدم كفاية الإفصاح في ظل المخطط

المحاسبي الوطني



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

4. السؤال الرابع عشر: والمتعلق بمدى تأييد أفراد العينة لقرار المجلس الوطني للمحاسبة بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني وذلك نظرا للنقص التي واجهها في ميدان إعداد المعلومات والتي أثرت على عدالة وصحة تمثيل القوائم المالية للواقع الفعلي للمؤسسة، والنتائج المتوصل إليها تم توضيحها في الجدول التالي:

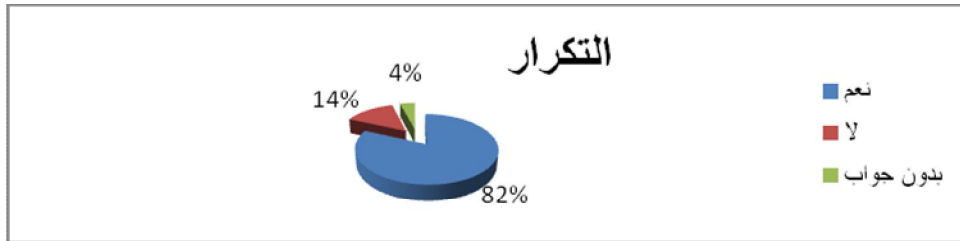
الجدول رقم (27): آراء أفراد العينة حول قرار التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	98	81,67
لا	17	14,17
بدون جواب	5	4,17
المجموع	120	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ تأييد كبير من طرف أفراد العينة لقرار التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني بنسبة 81,67% وجاء هذا التأييد خصوصاً من طرف ممارسي المهنة في الميدان، ويرجع ذلك حسب رأينا نتيجة تعرضهم أكثر من غيرهم إلى المشاكل العملية التي لم تجد حلاً لها أو معالجة محاسبية من قبل المخطط المحاسبي الوطني، وهو الأمر الذي جعلهم يجتهدون في كثير من الأحيان لإعطاء معالجات بديلة حسب كل حالة، أما الفئة التي لم ترى أي ضرورة في التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني فكانت بنسبة 14,17% وهي قليلة نسبياً بالمقارنة مع الأولى، وما نلاحظه بالنسبة لهذه الفئة أنها لا تملك عنصر الخبرة لذا نفسر تمسكها بالمخطط المحاسبي الوطني، فهي لم تتعرض للمشاكل التي طرحها المخطط المحاسبي الوطني، كما امتنع أفراد من العينة عن الإجابة وهم الذين مثلوا نسبة 4,17% ويمكن تمثيل الجدول السابق بيانياً كما يلي:

الشكل رقم (27): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول قرار التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

الفرع الثالث: التوجه الدولي المتزايد نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية ودور الإفصاح وفقها في تحسين جودة المعلومة

ويتعلق هذا العنصر بالأسئلة الممتدة من السؤال الخامس عشر إلى السؤال السابع عشر (15-17) والذي سنحاول من خلاله تقييم درجة تأييد وموافقة أفراد العينة، حول الاتجاه المتزايد نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى معرفة إذا كان الالتزام بمتطلبات الإفصاح حسب ما نصت عليه من شأنه تعزيز جودة المعلومة المحاسبية.

1. السؤال الخامس عشر: والمتعلق بمعرفة آراء أفراد العينة حول الاتجاه الدولي المتزايد نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، فقد تبين لنا أن هناك تأييد واسع من طرف أفراد العينة لهذا الاتجاه، وذلك بنسبة بلغت 89,17%، ويعود السبب حسب اعتقادنا لمدى وعي هذه الفئة بأن تطبيق نفس المعايير المحاسبية سيجعل من المؤسسات تعمل في بيئة محاسبية موحدة، تتيح للمستثمر ظروف أفضل لعملية الاستثمار وتنقل رؤوس الأموال، خاصة وأن المستثمر أصبح يولي أهمية كبيرة لأداة المحاسبة، وخاصة بعد فضائح المال والأعمال والأزمات المالية الدولية، بينما نسبة 7,5% من المستجوبين أبدت رفضها، لهذا الاتجاه المتزايد للدول نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، ويعود ذلك حسب رأينا لاعتقاد هذه الفئة أن المعايير المحاسبية الدولية ما هي إلا وسيلة تستخدمها الدول المتقدمة لفرض السيطرة من طرف المؤسسات المتعددة الجنسيات، وهي بذلك لا تراعي مصالح الدول الأخرى أما النسبة المتبقية والتي بلغت 3,33% فقد امتنع أصحابها على الإبداء برأيهم، ويمكن توضيح النتائج المتوصل إليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): آراء أفراد العينة حول الاتجاه الدولي المتزايد نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية

النسبة %	التكرار	البيان
89,17	107	نعم
7,50	9	لا
3,33	4	بدون جواب
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال النتائج المبينة في الجدول نستنتج أن هناك تأييد واسع من قبل الأطراف المستجوبين على الاتجاه المتزايد نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية، لما سيكون لها من أثر على الممارسات المحاسبية في هذه الدول، ومنها على المعلومة المحاسبية، والشكل البياني التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (28): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول الاتجاه المتزايد نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

2. السؤال السادس عشر: والمتعلق فيما إذا كان الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سيحسن من جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، فقد تبين لنا أن نسبة 88,33% من أفراد العينة يرون أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلى تحسين جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة لا تخضع لتوجهات شخصية، بالإضافة إلى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة أموال المؤسسة، وبالتالي زيادة الثقة في هذه المعلومات وملاءمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة وإتاحة الفرصة لتقييم أداء المؤسسات بشفافية كافية، أما ما نسبته 6,67% فيرون عكس ذلك ويرجع السبب حسب رأينا إلى أن معايير الإفصاح تركز بالدرجة الأولى على القيمة العادلة وهو ما يتيح المجال للتقديرات الشخصية في حالة عدم كفاءة السوق المالية، كما أن مبدأ الإفصاح الشامل سوف يؤدي إلى الخوف من وقوع هذه المعلومات في أيدي المنافسين، وبالتالي تستخدم لإلحاق الضرر بها، في حين أن النسبة المتبقية والتي بلغت 5% لم تدلي بأي إجابة، والجدول التالي يلخص لنا ذلك:

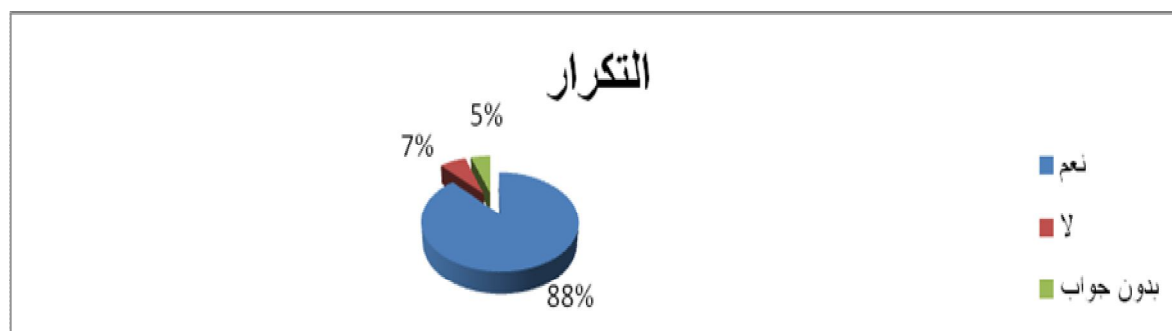
الجدول رقم (29): رأي أفراد العينة حول أثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة

النسبة %	التكرار	البيان
88,33	106	نعم
6,67	8	لا
5,00	6	بدون جواب
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال النتائج السابقة نستنتج أن هناك تأييد كبير من طرف أفراد العينة، على أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سيكون له أثر كبير في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وذلك بالرغم من وجود بعض العراقيل، إلا أن ذلك لا يجب أن يمنع الإفصاح عن ذلك الكم من المعلومات الكافي لجعل القوائم المالية تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة، ولاسيما أن هذه القوائم تشكل المصدر الأساس للمعلومات لنسبة واسعة من المستخدمين، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (29): توزيع آراء نسب العينة حول أثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

وهناك عدة عوامل أدت بأفراد العينة إلى التأكيد بأن الإفصاح حسب ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية سيكون له أثر على جودة المعلومات المحاسبية، وكانت تبريراتهم على الإجابات من خلال الخيارات المقترحة عليهم كما هي مبينة في الجدول التالي:

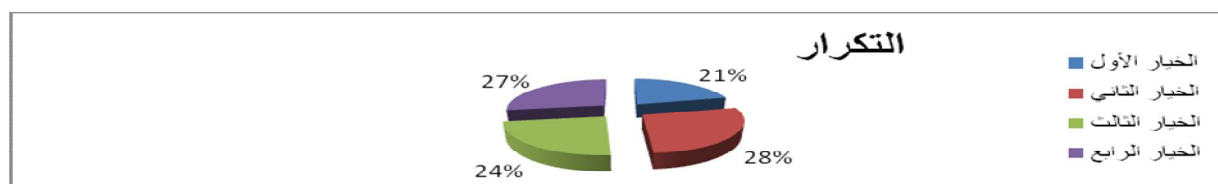
الجدول رقم (30): خيارات أفراد العينة حول أثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة

البيان	الخيار الأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث	الخيار الرابع
التكرار	72	94	80	93

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ أن تبريرات أفراد العينة متقاربة وهذا يدل على الأهمية التي يلعبها كل خيار من الخيارات المتاحة، فلقد أرجع 21% من المستجوبين الذين رأوا أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سيحسن من جودة المعلومة، ذلك إلى أن القوائم المالية سوف تعبر بوضوح عن حقيقة الوضع المالي نظرا لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، وبالتالي تحقيق الشفافية في المعلومة ووضوحها، في حين أرجعت نسبة 28% من الأفراد المستجوبين ذلك إلى أن المعلومات الواردة في القوائم المالية ملائمة لمختلف المستخدمين، وهي أحد الخصائص الرئيسية التي تسعى معايير المحاسبة الدولية لتوفيرها في المعلومات المحاسبية، وترى نسبة 27% أن القوائم المالية المعدة وفق هذه المعايير تكون قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، حيث أن قابلية القوائم المالية للمقارنة تعد أحد أهم الخصائص الثانوية لجودة المعلومات التي تجعل عملية اتخاذ القرارات أكثر دقة وموضوعية، في حين 24% من المستجوبين يرون أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية وهي أحد الخصائص الرئيسية لجودة المعلومة المحاسبية، ويمكن تمثيل توزيع نسب آراء إجابات أفراد العينة على الخيارات المتاحة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (30): خيارات أفراد العينة حول أثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

3. السؤال السابع عشر: والذي سنحاول من خلاله معرفة إذا كان التوسع في الإفصاح حسب ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة المعلومة، فقد تبين لنا أن 86,67% من المستجوبين يرون أن التوسع في الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية سيعزز من جودة المعلومة المحاسبية، ويعود السبب في ذلك حسب اعتقادنا إلى أنه كلما زاد مستوى الإفصاح المحاسبي، سواء كان ذلك داخل القوائم الحالية أو بطرح قوائم مالية جديدة، كلما زادت فعالية وكفاءة المعلومات وملاءمتها لخدمة توقعات المستثمرين، بينما ما نسبته 9,17% يرونه عكس ذلك أي لا يحسن من جودة المعلومة لأنه حسب اعتقادهم يؤدي إلى رفع تكلفة إعداد التقارير المالية نظرا لتنوعها، وبالتالي

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

التأثير على جودتها، في حين أن نسبة 4,17% من أفراد العينة تحفظوا عن الإجابة، ويمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

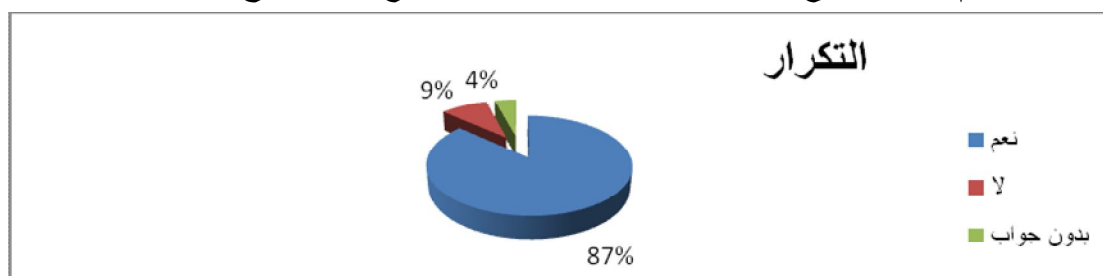
الجدول رقم (31): آراء أفراد العينة حول التوسع في الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	104	86,67
لا	11	9,17
بدون جواب	5	4,17
المجموع	120	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (31): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول التوسع في الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

وبما أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية سيساهم في زيادة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، فلا شك أن تلبية حاجيات جميع المستخدمين للقوائم المالية من المعلومات أمر يصعب تحقيقه نظرا لأن هذه الحاجيات في تزايد مستمر، لذا أردنا معرفة رأي أفراد العينة كيف يمكن تحقيق هذه الحاجيات من خلال الخيارات المتاحة لهم، فكانت الإجابات كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (32): خيارات أفراد العينة عن كيفية التوسع في الإفصاح من أجل تعزيز جودة المعلومة

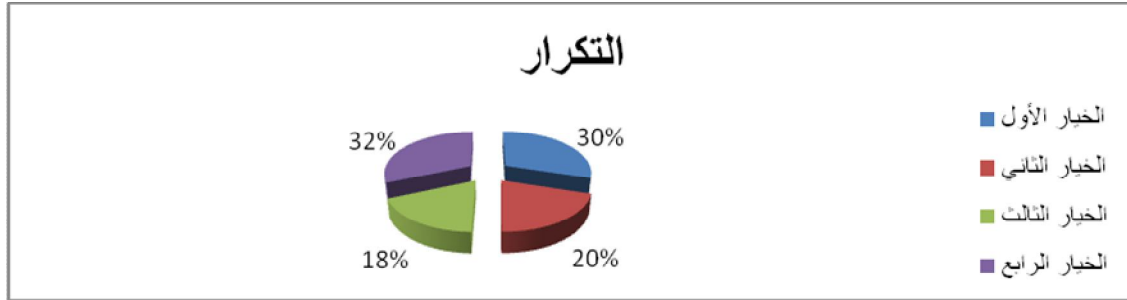
البيان	الخيار الأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث	الخيار الرابع
التكرار	92	63	56	97

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية أخذت أولوية بنسبة 32% لما لها من أهمية بالغة في توضيح وتفسير محتوى القوائم المالية والأسس التي ارتكزت عليها، تلتها القوائم المالية المرحلية والمتمثلة في القوائم الربع سنوية والنصف سنوية.... الخ بنسبة 30% مما يؤكد أهمية وجود هذا النوع من القوائم المالية نظرا لمساهمتها في تقديم معلومات ملائمة لعملية اتخاذ القرار، فقد لا يحتمل الانتظار لنهاية السنة حتى يتم تقديم البيانات

السنواتية، إذ أن هذا النوع من القوائم يحقق إحدى أهم الخصائص الثانوية لجودة المعلومات وهي خاصية الوقتية، أي تقديم المعلومة بالتوقيت الذي يكون لها فيه تأثير على عملية اتخاذ القرارات، أما بالنسبة للقوائم المالية القطاعية والقوائم المالية المتعددة الأغراض فقد بلغت نسبة 20% و 18% على التوالي، ومن الملاحظ أن درجة الاهتمام بهذه القوائم منخفضة نسبياً، وتعود نسبة التدني في أهمية هذا النوع من القوائم ليس لأسباب ترتبط بدرجة الفائدة المتوقعة منها وإنما لصعوبة إعدادها، حيث تحتاج إلى خبرات محاسبية، فمثلاً تقدير قيمة عنصر معين من عناصر القوائم المالية بشكل موضوعي يتطلب خبرة كبيرة، وهو ما نفتقده في الواقع العملي، وعليه من المتوقع أن نجد عدم إبداء اهتمام واضح من قبل فئات عينة الدراسة بهذا النوع من القوائم المالية، وخاصة لدى فئة معدي القوائم المالية، والشكل البياني التالي يوضح لنا هذه النتائج.

الشكل رقم (32): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول أهمية التوسع في الإفصاح من أجل تعزيز جودة المعلومة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على استمارات الاستبيان.

الفرع الرابع: الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توفيره لمعلومات ملائمة وموثوقة

يرتبط هذا العنصر بمجموعة الأسئلة الممتدة من السؤال الثامن عشر إلى غاية السؤال العشرون (18-20)، وسنحاول من خلالها استطلاع رأي أفراد العينة، حول ما إذا كان النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني، إضافة إلى معرفة قدرة النظام المحاسبي المالي على توفير معلومات ملائمة وموثوقة وضمن مستوى كافي من الإفصاح لتلبية حاجيات مختلف الأطراف المستفيدة.

1. السؤال الثامن عشر: والمتعلق بما إذا كان النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني، فقد تبين لنا من خلال إجابات المستجوبين أن غالبيتهم يؤيدون ذلك أي إحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط المحاسبي الوطني، وذلك بنسبة 82,5%، ويرجع هذا التأيد للمزايا التي يتوقع أن يحققها هذا النظام خاصة في مجال إعداد المعلومات والإفصاح والشفافية الذي سيوفرهم، في حين أن نسبة 7,5% من المستجوبين لا يرونه كأحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني، ويستدلون في ذلك لعدم تهيئة الظروف الملائمة لتطبيقه كالاهتمام بالسوق المالي وتفعيل دوره، وتوفير أسواق للقيمة وتحضير المؤسسات مادياً وبشرياً، وهو ما لا يتوفر في الواقع، بينما امتنع 10% من المستجوبين على الإدلاء بإجاباتهم نتيجة وجود مراجعات على مستوى المرجع الدولي المستمد منه، خاصة مع تداعيات الأزمة المالية ونلخص النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): رأي أفراد العينة حول إحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط المحاسبي الوطني

البيان	التكرار	النسبة %
نعم	99	82,5
لا	9	7,5
بدون جواب	12	10
المجموع	120	100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

ويمكن تمثيل الجدول البياني السابق كما يلي:

الشكل رقم (33): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول إحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط المحاسبي الوطني



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

ولقد كانت تبريرات أفراد العينة الذين اعتبروا أن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية سيكون أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني، من خلال الخيارات المقترحة عليهم والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (34): خيارات أفراد العينة المؤيدة لإحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط المحاسبي الوطني

البيان	الخيار الأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث	الخيار الرابع
التكرار	45	85	65	70

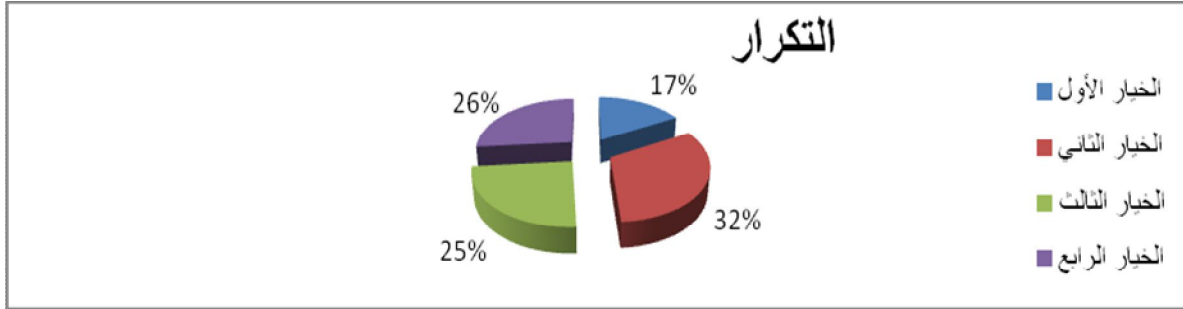
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق يرجع 32% من الأفراد المستجوبين الذين رأوا أن النظام المحاسبي المالي يعتبر أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني ذلك لاستناده للمعايير المحاسبية الدولية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الثقة بالمعلومات المحاسبية، بينما رأت نسبة 26% منهم أن ذلك يعود لاحتوائه على بعض الحلول للمشاكل المحاسبية المطروحة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني، وبالتالي عدم اللجوء إلى الاجتهادات والحلول الشخصية، بينما أرجعت نسبة 25% منهم ذلك لاحتوائه على قوائم مالية جديدة تؤدي إلى توفير مزيد من المعلومات، أما ما نسبته

17% من أفراد العينة فيرون أنه أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني لأنه يحتوى على إطار تصوري يضبط العمل المحاسبي، ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (34): توزيع نسب خيارات أفراد العينة المؤيدين لإحلال النظام المحاسبي المالي محل المخطط

المحاسبي الوطني



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

2. السؤال التاسع عشر: والذي نحاول من خلاله معرفة فيما إذا كان تطبيق النظام المحاسبي المالي يضمن الملاءمة والموثوقية، وقابلية القوائم المالية للمقارنة من قبل مستخدميها، فبعد الاطلاع على الاستمارات الواردة تمكنا من الحصول على الإجابات المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (35): آراء أفراد العينة حول الملاءمة والموثوقية في المعلومات وقابليتها للمقارنة في ظل النظام

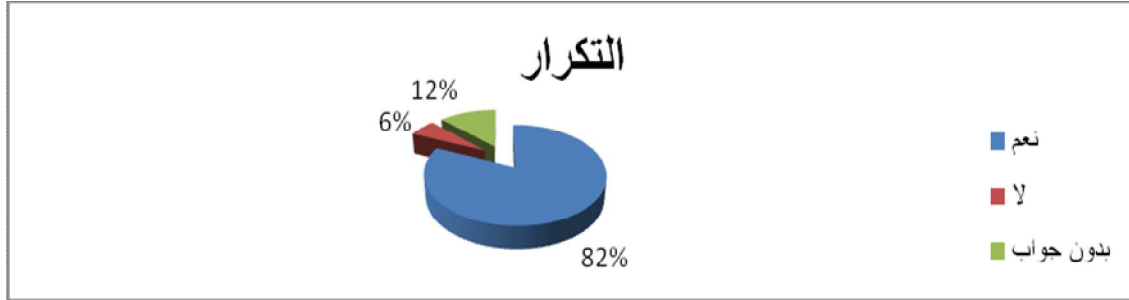
المحاسبي المالي

النسبة %	التكرار	البيان
81,67	98	نعم
5,83	7	لا
12,50	15	بدون جواب
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة 81,67% من أفراد العينة يرون أن النظام المحاسبي المالي سيضمن الملاءمة والموثوقية وقابلية القوائم المالية للمقارنة، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، وهذا ما يبرر جهود الجزائر لتوفير البيئة الملائمة والشروط الضرورية لتطبيق النظام المحاسبي المالي، رغم ما يعترى هذه العملية من مشاكل وصعوبات، بينما رأت فئة أخرى من أفراد العينة عكس ذلك وقدرت نسبتها 5,83% وذلك لكون أن هذه المعايير تعكس قوة اقتصاديات الدول المتطورة، ولا يمكن تطبيقها في اقتصاديات دول متخلفة، أما النسبة المتبقية والتي بلغت 12,50% فقد امتنع أصحابها عن الإجابة، ويمكن تمثيل الجدول السابق بالشكل البياني التالي:

الشكل رقم (35): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول الملاءمة والموثوقية في المعلومات وقابليتها للمقارنة في ظل النظام المحاسبي المالي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

والجدول التالي يوضح لنا التبريرات التي اتخذها الأفراد، الذين يرون أن النظام المحاسبي المالي سوف يضمن الملاءمة والموثوقية في المعلومات وقابليتها للمقارنة، وذلك من خلال الخيارات الممنوحة لهم.

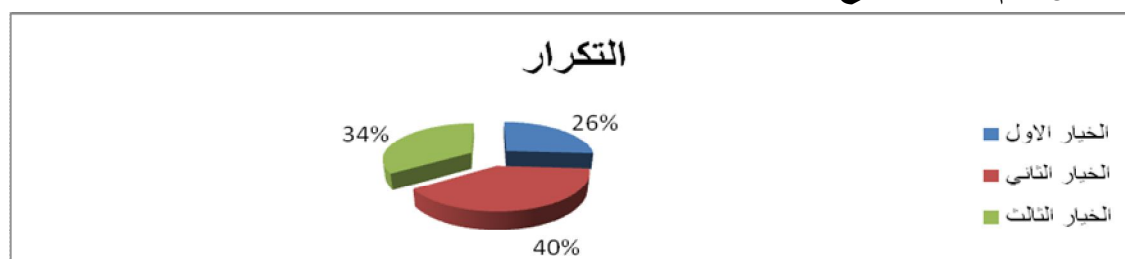
الجدول رقم (36): خيارات أفراد العينة بشأن ملاءمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	الخيار الأول	الخيار الثاني	الخيار الثالث
التكرار	56	85	74

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن 40% من الأفراد المستجوبين، الذين يرون أن النظام المحاسبي المالي سيضمن الملاءمة والموثوقية وقابلية القوائم المالية للمقارنة يعود إلى تصنيف عناصر القوائم المالية، وهي طريقة واضحة تسهل قراءة وفهم محتوى هذه القوائم، مما يدعو إلى الثقة بها، في حين أن ما نسبته 34% من الأفراد المستجوبين يرجعون ذلك إلى طريقة تقييم عناصر القوائم المالية، حيث أن النظام المحاسبي المالي سمح باستخدام القيمة الحالية في التقييم وهي طريقة تضمن ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار، أما ما نسبته 26% من الأفراد المستجوبين فقد أرجعوا ذلك إلى المعالجات المحاسبية التي أتى بها النظام المحاسبي المالي، فالاختلاف في المبادئ المحاسبية المتعلقة بالتسجيل المحاسبي والتقييم وتعريف عناصر القوائم المالية يؤدي إلى عدم تجانس مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهو ما يؤدي إلى عدم قابلية المعلومات المنشورة للمقارنة، واستعمالها قد يؤدي إلى قرارات خاطئة، ويمكن تمثيل الجدول السابق بواسطة الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (36): توزيع نسب خيارات أفراد العينة بشأن ملاءمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

3. السؤال العشرين: والذي سنحاول من خلاله معرفة آراء أفراد العينة حول ما إذا كان النظام المحاسبي المالي سوف يضمن مستوى كافٍ من الإفصاح لمختلف الجهات المستفيدة من المعلومات، وقد تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

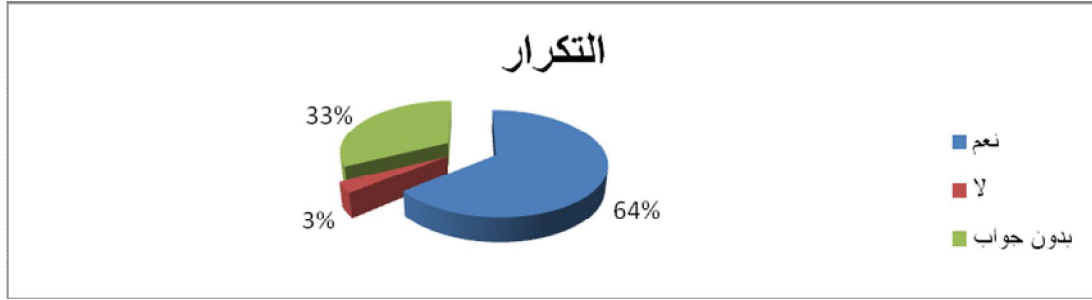
الجدول رقم (37): رأي أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي

النسبة %	التكرار	البيان
64,17	77	نعم
3,33	4	لا
32,50	39	بدون جواب
100	120	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

من خلال الجدول نلاحظ أن 64,17% من أفراد العينة المستجوبين يرون أن النظام المحاسبي المالي سوف يضمن مستوى كافٍ من الإفصاح، ويمكن تبرير ذلك بأن تطبيق هذا النظام سيجعل من الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة تستفيد من معلومات تتميز بالملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة، وبالتالي فإن سرية المعلومات والتحفّظ من تقديمها من طرف بعض المؤسسات سيتلاشى وفق هذا النظام الذي يركز أساسا على مبدأ الإفصاح والشفافية، في حين أن نسبة 3,33% من المستجوبين يرون عكس ذلك ويستدلون بأن المؤسسة الجزائية غير محضرة حاليا لتطبيق هذا النظام، وبالتالي فإن تطبيقه في الظرف الحالي هو سابق لأوانه، أما ما نسبته 32,5% من المستجوبين فقد تحفظوا عن الإجابة، ويمكن تبرير ذلك على أن الإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى دراسة معمقة وتحليل أوسع، إذا يتطلب أولا وذلك حسب أفراد العينة المستجوبة تطبيق النظام المحاسبي المالي للتمكن من حصر كل التأثيرات الممكن أن تكون، ليأتي الحكم فيما بعد بالإجابة على ما إذا كان هذا النظام سيوفر معلومات كافية، ويعود ذلك لعدم تطبيق النظام المحاسبي المالي في الميدان، حيث أن معرفة ذلك سيكون بعد تطبيقات متعددة له، ويمكن تمثيل الجدول السابق من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (37): توزيع نسب آراء أفراد العينة حول مدى كفاية الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على استمارات الاستبيان.

خلاصة الفصل:

تعتبر خاصيتي الملاءمة والموثوقية من أهم المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية، وهذا حسب ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية، وذلك حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات. يختلف أنواعها من طرف مستعمليها، وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادرها، نظرا لسهولة إيصال المعلومات بواسطتها، فهي تلعب دورا بارزا في تخفيض حالة عدم التأكد وتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين، مما يساعد المهتمين على تقييم أداء المؤسسات بشكل موضوعي.

وعلى هذا الأساس أصبح المخطط المحاسبي الوطني، لا يستجيب لتطلعات جميع الأطراف من المعلومات، خاصة في ظل الظروف والتطورات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، حيث يؤيد ذلك أغلبية أفراد العينة، كما أن التأيد للتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني لم يأتي صدفة، بل ذلك يعود لضرورة ملحة فرضتها عدة عوامل لعل من أهمها عدم التوافق مع المرجع الدولي مما أدى إلى رفض المستثمرين الأجانب للتعامل به، إضافة إلى اهتمامه بالجانب الجبائي والقانوني على حساب الواقع الاقتصادي.

إن التأيد الواسع لأفراد العينة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وتعليمات الإفصاح حسب ما نصت عليه يعود إلى ما ينتظر منها من مزايا حسنة على جودة المعلومة المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية، وبالتالي زيادة الثقة فيها من طرف المستثمرين المحليين والأجانب، واستعمالها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية.

يحظى النظام المحاسبي المالي بالاهتمام من جميع الأطراف المعنية بتطبيقه، نظرا لما يتوقع منه تحقيقه في مجال إعداد المعلومات وتوفيرها بالكمية والنوعية اللازمة حسب ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية، فأغلب عناصر العينة تتوقع حدوث آثار ايجابية على المؤسسات الجزائرية من أهمها إمكانية الوصول إلى القيمة الحقيقية للمؤسسة وجعل الأطراف الداخلية والخارجية تستفيد من معلومات تتميز بالشفافية والموثوقية والقابلية للمقارنة، حيث يركز أساسا على مبدأ الإفصاح والشفافية، كل هذه العوامل ستجعل من المؤسسة الجزائرية تسعى للرفع من تنافسيتها في منافسة الاستثمار الأجنبي.

وعموما هناك إجماع من طرف أفراد العينة المستجوبين على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي، سيكون له أثر إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية وتوفير مستوى كاف من الإفصاح، مما يؤدي إلى ضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وجلب المستثمر الأجنبي من خلال ما سيوفره من ثقة في هذه المعلومات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن المتابع للتطور التاريخي للمحاسبة، منذ نشأتها والمراحل التي مرت بها، وتطورها من مجرد تقنية لمسك الحسابات إلى نظام متكامل للمعلومات، يلاحظ أنها ساهمت في مختلف التغيرات البيئية المحيطة بها، وما ساعدتها في ذلك عامل الاستمرار، وهذا ما يفسر تحول جملة من العوامل والتي تكررت بصفة مستمرة إلى أعراف محاسبية شكلت فيما بعد مجموع القواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها حالياً، هاته الأخيرة ومن خلال جهود بعض المنظمات المهنية الدولية انتقلت تدريجياً إلى طابع الإلزام في شكل معايير دولية للمحاسبة.

ولقد أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة باعتبارها وسيلة للاتصال، تختلف بمحتواها وطرق تطبيقها من بلد إلى آخر، هذا الاختلاف الذي ميز الأنظمة المحاسبية في دول كثيرة، أثر على مقدرة فهم المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين الدوليين نتيجة التباين في طرق إعداد هذه المعلومات التي تختلف حسب النظام المحاسبي الذي أعدت فيه، حيث أن هؤلاء المستثمرون يسعون دائماً للحصول على الحجم الكافي من المعلومات القابلة للمقارنة، وبالشكل الذي يمكنهم من فهمها لأجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة واختيار أحسنها، ومن أجل ذلك ظهرت محاولات التنسيق والتوفيق بين المعايير المحاسبية لمختلف الدول.

فطبيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية بين الدول سيسمح بتوحيد المعالجات المحاسبية بين دول العالم، وهو ما يجعل من المحاسبة وسيلة إخبارية تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس وإيصال المعلومات لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذا فإنه يجب إتباع قواعد وسياسات محاسبية تؤدي إلى أن تفصح المعلومات المحاسبية المعروضة عن الأوضاع المالية الحقيقية للمؤسسة، ومن هنا نجد أن الإفصاح من أهم المعايير المحاسبية التي أولت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة، فهو يساعد على توفير معلومات محاسبية متسقة ومفهومة وذات دلالة وقابلة للمقارنة والتداول من دولة إلى أخرى ومن ثم يمكن الوثوق في هذه المعلومات والاعتماد عليها من جانب فئات عديدة من أصحاب المصالح.

فالإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وإضفاء الشفافية على المعلومة المحاسبية، فهو ينطوي على الإعلان بطريقة اختيارية أو إجبارية، لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية، ذات السلطة المحدودة للوصول إلى مثل هذه المعلومات، حيث تعتبر تعليمات الإفصاح من العناصر الأساسية التي تساهم في استرجاع ثقة المستثمرين واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، حيث يحقق الإفصاح المحاسبي في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين ويساعدهم على محاربة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين وغيرهم من أصحاب القرارات.

كما أن الإفصاح بموجب القيمة العادلة التي أتت بها معايير المحاسبة الدولية، أضفى على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملاءمة لأصحاب القرارات، فالإفصاح المحاسبي يعد مطلباً ضرورياً في مجال المال والأعمال فهو لا يدع مجالاً للغموض أو سوء الفهم من جانب الأطراف المعنية به، فالإفصاح وسيلة للتبصير والإرشاد وليس للتضليل والتغريب.

إن تطبيق أي دولة لمعايير المحاسبة الدولية، يعد أمراً ضرورياً في العصر الحالي نظراً لما تحتويه هذه المعايير من إيجابيات عديدة، حيث تهدف إلى إظهار الوقائع والحقائق الاقتصادية للأحداث كما تتميز المعلومات المعدة وفقها بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها تفيد مختلف الأطراف المستفيدة لها، وتسمح باتخاذ القرارات على أساس سليم نتيجة الإفصاح عن كل المعلومات التي تهم المستثمر بالدرجة الأولى، هذا الإفصاح يشجع المؤسسات المتعددة الجنسيات على عملية الاستثمار والتوسع الدولي، وهذا ما يتطلب انفتاح أسواق رأس المال الوطنية وتوفير المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية.

ومع توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي وانتهاج اقتصاد السوق جاءت ضرورة توفير بيئة ملائمة تستجيب لمتطلبات الأسواق الدولية وقادرة على جذب الاستثمار الأجنبي، وكخطوة أساسية في هذا الإطار يجب أن يكون النظام المحاسبي في الجزائر متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، فالمخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يساير هذه التحولات والمتطلبات التي يتطلبها اقتصاد السوق، وذلك بعدما أصبحت المعلومة المالية والمحاسبية أداة هامة في اتخاذ القرارات لعدة أطراف داخل المؤسسة وخارجها وعلى رأسهم المستثمرون والدائنون، وهو ما أدى بالجزائر إلى تبني النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية إلى حد كبير.

يتوافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية من حيث الإطار المفاهيمي، المبادئ والقواعد المحاسبية والقوائم المالية وطرق إعدادها وعرضها، وبالتالي فإن تطبيقه سيغير من طبيعة الممارسات والتطبيقات المحاسبية في الجزائر وهو ما سينعكس بآثاره على جوانب عديدة وخاصة المؤسسات باعتبارها المسؤولة على تطبيقه لتتكيف مع ما هو معمول به على المستوى الدولي، خاصة في مجال إعداد المعلومات والإفصاح عنها، فمن بين الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تحقيقها هو تحسين نوعية المعلومة المالية المقدمة.

ومن خلال تناولنا لموضوع "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS وأثره على جودة المعلومة" حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي كان فيها السؤال الرئيسي كما يلي:

إلى أي مدى يساهم الإفصاح المحاسبي باستخدام معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية؟

ومن خلال فصول الدراسة الأربعة وانطلاقاً من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، النتائج النهائية للدراسة، التوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي:

1. نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، من خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية في تقييم الواقع، توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

أ. بخصوص الفرضية الأولى والتي تقوم على اعتبار خاصيتي الملاءمة والموثوقية من المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية والتي يعمل الإفصاح على تحقيقها فقد تحققت، فغالبية أفراد العينة قد أجمعوا على اعتبار الملاءمة والموثوقية من أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وذلك حسب ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية، والتي على أساسها يمكن اتخاذ القرارات السليمة، ويعمل الإفصاح على تحقيق هذه الخصائص بعدة طرق منها التوسع في

الإفصاح وذلك من أجل توفير معلومات بالكمية والنوعية اللازمة وفي الوقت المناسب قبل أن تفقد أهميتها بالنسبة لمتخذ القرار.

ب. أما بخصوص الفرضية الثانية التي تنص على أن المخطط المحاسبي الوطني لا يلي حاجيات الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية وخاصة المستثمرين، ولذلك كان من الضروري إجراء إصلاح عليه وتكييفه مع التغيرات المحاسبية الدولية فقد تحققت، حيث هناك عدة عوامل أدت إلى التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني ولقد أبدت غالبية أفراد العينة ذلك، حيث من بين العوامل التي جعلت من الجزائر تقوم بهذه الخطوة والتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني هو تفعيل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهو ما أدى إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأوروبي بالجزائر، وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والشروط المفروضة على كل المؤسسات ومنها الجزائرية للتداول في الأسواق العالمية الدولية والتي تتطلب مستوى عالي من الإفصاح، فالمخطط المحاسبي الوطني لا يمكنه توفير معلومة ملائمة وموثوقة، إضافة إلى تدني مستوى الإفصاح. بموجبه هذه العوامل وأخرى جعل من الجزائر تقوم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، حيث أن تحقيق توافق محاسبي دولي يعد مطلباً هاماً لمختلف الأطراف وخاصة بالنسبة للمستثمر الدولي، حيث سيسهل من مقارنة المعلومات المحاسبية والمالية الدولية، وهو ما يشجع على التدفق الحر لرؤوس الأموال بين الدول.

ج. أما الفرضية الثالثة والتي نصت على أن الإفصاح في ظل معايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية وتوفيرها لمختلف المستعملين فلقد تحققت، حيث يعتبر الإفصاح أحد أهم العوامل التي تمكن المستعمل للمعلومة من الحصول عليها، فبدون إفصاح لا يمكن للمستعمل الخارجي الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، وتبقى هذه المعلومات حكرًا على الأطراف الداخلية فقط، كما أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سيحسن من جودة المعلومات المحاسبية نتيجة لما جاءت به هذه المعايير من طرق إعداد وعرض سهلة وواضحة تجعل من المعلومة مفهومة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي وإتاحتها لمن يرغب فيها.

د. أما فيما يخص الفرضية الرابعة والتي تنص على أن تبني النظام المحاسبي المالي المستند من معايير المحاسبة الدولية سيضمن مستوى كافٍ من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مختلف المستعملين لها فقد تحققت، حيث أن إدراك مختلف الأطراف للظروف والتحديات التي تعرفها الجزائر على المستوى المحلي والدولي والتي تفرض توفير أداة محاسبية تستند إلى ما هو مطبق في دول العالم خاصة في مجال إعداد معلومة ملائمة وموثوقة فيها وطرق الإفصاح عنها جعل من أغلبية أفراد العينة تؤيد تطبيق النظام المحاسبي المالي المستند من معايير المحاسبة الدولية والتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح لا يلقي قبولاً من طرف المستثمر الأجنبي، لما سيضمنه النظام المحاسبي المالي من معلومات ملائمة وموثوقة على المستوى الدولي وضمان مستوى كافٍ من الإفصاح لمختلف الفئات المستفيدة من المعلومة المحاسبية.

2. عرض نتائج الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمنا بإعدادها توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. إن اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول جاء نتيجة لعدة عوامل اقتصادية قانونية واجتماعية، مما أدى إلى وجود قوائم مالية مختلفة وغير متجانسة في الشكل والمضمون وهذا ما أدى إلى ضرورة العمل على تقليص فجوة الاختلاف وتحقيق التوافق الدولي.

ب. يلعب التوافق المحاسبي الدولي أهمية بالغة خاصة بالنسبة للمؤسسات المتعددة الجنسيات، حيث يمكنها بموجبه من رفع أهم الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية في مجال المعلومات، حتى وإن كانت المقارنة الكاملة مستحيلة، حيث أن القوائم المالية ستعكس حتما الخصوصيات الوطنية بالرغم من إعدادها استنادا للمرجع الدولي.

ج. إن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سوف يكون له أثر إيجابي على جودة المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية، إضافة إلى تغليب الواقع الاقتصادي في معالجة كل الأحداث والإفصاح عنها، ولهذا فمعظم الدول ومن بينها الجزائر عمدت إلى تكييف معاييرها الوطنية مع المعايير الدولية.

د. إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية وكذا مبدأ القيمة العادلة من شأنه تعزيز جودة وواقعية المعلومات المحاسبية والمالية وقابليتها للتحقق، وبالتالي بعث ثقة المستثمر فيها، حيث يسمح الإفصاح المحاسبي بتخفيض درجة عدم التأكد بين المستثمرين.

هـ. ارتبط المخطط المحاسبي الوطني ارتباطا وثيقا بطبيعة الاقتصاد الموجه، فهو يعتني بالنواحي الجبائية، وأصبحت المعلومة المحاسبية التي ينتجها لا تتوافق مع احتياجات مختلف الأطراف المستفيدة منها، إضافة إلى ضعف الإفصاح نتيجة إهمال المستثمرين بالدرجة الأولى.

و. إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر والإفصاح من خلالها يمثل مطلباً ضرورياً، فهي تعمل على خدمة المستثمرين بالدرجة الأولى، وتقدم نظرة اقتصادية عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وهو ما يسمح باتخاذ قرارات على أساس سليم.

ز. لقد كان تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر من خلال تبني النظام المحاسبي المالي المتوافق معها إلى حد كبير خاصة فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي، المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية وطرق إعدادها.

ح. إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر يعد خطوة هامة قامت بها الدولة، حيث سيتمكن هذا النظام من الإفصاح الشامل عن نتائج وضعية أنشطة المؤسسات، ونشر معلومة مفهومة وسهلة القراءة من قبل مستخدمي القوائم المالية على المستوى الدولي، وهو ما يسمح باتخاذ القرارات وإجراء المقارنات التي تمكن المستثمر من المفاضلة بين الاستثمارات واختيار البديل الأفضل على أساس سليم، وعليه تجد المؤسسات نفسها مجبرة على العمل لأن تكون أحسن حتى تتحصل على ثقة المستثمر في بيئة اقتصادية تتميز بالانفتاح على المنافسة الأجنبية.

ط. يواجه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر جملة من المعوقات يأتي على رأسها عدم توفر السوق المالية وأسواق تسمح بالتقييم المستمر للقيمة العادلة، وضعف تأهيل وتكوين ممارسي المهنة في موضوع المعايير الدولية وهي عناصر يجب توفيرها لضمان نجاح تطبيق هذا النظام، إضافة إلى عناصر أخرى معيقة تخص المعايير المحاسبية في حد ذاتها، ومنها الانتقادات الموجهة لجودة هذه المعايير في ظل الأزمة المالية العالمية، وكذا ظروف إعداد هذه المعايير

وسيطرة الدول الكبرى على لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ومراعاتها لمصالحها عند إعدادها لهذه المعايير، وهو ما يتطلب التفكير بجدية في كيفية التوافق مع هذه المعايير بما يراعي الخصوصيات الوطنية.

3- توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح ما يلي:

أ. إن ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي بين الدول المتقدمة أكثر مما هو عليه بين الدول النامية، راجع لعدة عوامل أهمها مدى الشفافية والإفصاح، لذا يجب على الدول التي ترغب في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية أن تطور من نظمها المحاسبية بما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

ب. إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية يكسبها مصداقية وموثوقية أكبر ويسمح بمقارنة نشاطها مع نشاط الدول التي تطبق هذه المعايير لذلك يجب إلزام المؤسسات بإعداد قوائم مالية وفقا للأسس والقواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وهي قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، الملاحظات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ج. إلزام المؤسسات على الإفصاح عن البيانات المحاسبية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها داخل المؤسسات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة والتسيير.

د. حتى تكون المعلومات أكثر ملاءمة لترشيد القرارات فإنها يجب أن تنشر على فترات دورية قصيرة، حيث يعتبر التقرير الشهري هو الأكثر أهمية يليه التقرير الربع سنوي ثم التقرير النصف سنوي ثم السنوي.

هـ. لابد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات.

و. تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية للعاملين للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي، وهذا سيؤدي إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية

ز. العمل على زيادة الوعي لمعدي ومراجعي التقارير المالية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشئى الوسائل المتاحة.

ح. قيام الجهات المعنية بتفعيل دور المؤسسات الرقابية وتذكير المؤسسات بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي وفرض عقوبات رادعة في حالة ثبوت عدم التزامها.

ط. ضرورة التوضيح التشريعي لكيفية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي عن طريق إصدار نصوص ومواد تشريعية أخرى، إضافة إلى تكييف الإطار القانوني والتشريعي الجزائي مع الاستحداثات التي أتى بها النظام المحاسبي المالي، خاصة فيما يتعلق بالجانب الجبائي.

ي. يجب الاستفادة من تجارب الدول السابقة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، في تكييف وتحضير البيئة الملائمة لتطبيق النظام المحاسبي المالي ومعرفة السبلات ومحاولة تفاديها.

ك. الاطلاع المتواصل على التطورات والمستجدات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية وتكييف النظام المحاسبي معها بإنشاء لجنة مخصصة لذلك.

ل. العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في تمويل المؤسسات.

م. محاولة استعمال الطرق الحديثة في التقييم والكفيلة بالوصول إلى القيمة الحقيقية والعادلة للموجودات من أجل تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المطبق.

4- آفاق البحث:

تناول هذا الموضوع الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومات مع الإشارة إلى الإفصاح بموجب النظام المحاسبي المالي ودوره في توفير معلومة ذات جودة عالية، ونظرا لاتساع الموضوع فإنه لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة، ومنه فإن هذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطالبة وخطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة، فقد تبين لنا من خلال فصول الدراسة أن هذا الميدان خصب للبحث العلمي ويمكن من خلاله فتح الباب أمام بحوث مستقبلية نذكر منها ما يلي:

- أ. دور الإفصاح المحاسبي في تنشيط سوق المال في الجزائر وأثره على قرار الاستثمار.
- ب. دراسة إمكانية تطبيق كل معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، وإمكانية التوافق معها.
- ج. توفيق معايير المحاسبة والمراجعة وأثرها على جودة المعلومة.
- د. دراسة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مردودية المؤسسات الجزائرية.
- هـ. مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التأقلم مع آليات الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة.
- و. مدى جاهزية البنية المالية التحتية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تبني معايير المحاسبة الدولية.
- ز. مدى التزام المؤسسات بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية.

تم بحمد الله.

قائمة المراجع

المراجع المعتمدة:

I. باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- السيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2009.
- 2- النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2004.
- 3- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 4- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 5- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة الجزء الأول، منظور التوافق المحاسبي الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 6- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 7- حسام الدين مصطفى الخدش، وليد زكريا صيام، عبد الناصر إبراهيم نور، أصول المحاسبة المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط02، الجزء الأول، 1998.
- 8- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008.
- 9- خالد الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط01، 2008.
- 10- خالد راغب الخطيب، أصول المحاسبة، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن 1998.
- 11- خليل الدليمي، عبد الرزاق الساكني، نواف فخر، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة، عمان، الأردن، الجزء الأول، 2005.
- 12- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، ط01، 1998.
- 13- رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري - التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009.
- 14- ريتشارد شرويد و آخرون، تعريب خالد علي كاجيكي وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
- 15- سليمان مصطفى الدلاهي، مبادئ وأساسيات علم المحاسبة، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط01، 2008.
- 16- شنوف شعيب، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، الجزء الثاني، 2009.

- 17- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 18- طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة - المحاسبة عن القيمة العادلة- الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2003.
- 19- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، مفاهيم، مبادئ، تجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 20- طلال محمد الجحاوي، ريان يوسف نعوم، محمد علي جعفر، مشتاق طالب الشمري، أساسيات المعرفة المحاسبية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009.
- 21- عاطف الأخرس، إيمان الهنيهي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، دار البركة، عمان، الأردن، الجزء الأول، 2000.
- 22- عبد الحي مرعي، محمد سمير الصبان، دراسات في تطور الفكر المحاسبي وبعض المشاكل المحاسبية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
- 23- عبد الكريم بوعقوب، أصول المحاسبة العامة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 24- علاء السالمي، عثمان الكيلاني، هلال البياتي، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009.
- 25- فريدريك تشوي وآخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2004.
- 26- كمال الدين مصطفى الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 27- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 28- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- 29- كمال الدين مصطفى الدهراوي، وصفي عبد الفتاح، محمد سمير الصبان، محمد السيد سرايا، محاسبة الشركات، تحليل النظم والمشاكل المحاسبية، دار الكتاب الحديث، مصر، 2008.
- 30- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط02، 2009.
- 31- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

- 32- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005.
- 33- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، دراسة موضحة بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة، طبعا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 34- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004.
- 35- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2008.
- 36- محمود أحمد إبراهيم، المحاسبة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998.
- 37- محمود السيد الناعي، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 38- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 39- نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمود الخلايلية، مبادئ المحاسبة، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، ط01، 1999.
- 40- نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 41- هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعقدة وفقا للدليل المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2002.
- 42- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 43- يحي قللي، مبادئ المحاسبة المالية، مصر، ايتراك للطباعة، مصر، ط01، 2004.
- 44- يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الوراق للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2002.
- 45- يوسف محمود جربوع، نظرية المحاسبة، الفروض، المفاهيم، المبادئ، المعايير، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ط01، 2001.

ب- المذكرات والرسائل العلمية:

- 1- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
- 2- شنوف شعيب، الممارسة المحاسبية المتعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي - حالة بريتش بتروليوم- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007.

- 3- طارق حمزة، دراسة تحليلية انتقادية للمخطط المحاسبي الوطني، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006.
- 4- عادل عاشور، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع محاسبة ومالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، 2005-2006.
- 5- عبد القادر بلكيحل، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية IAS/IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2007-2008.
- 6- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
- 7- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004.
- 8- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2008-2009.
- 9- جرد نور الدين، نحو إطار متكامل موحد للتطبيقات والممارسات المحاسبية بين الدول، حالة النظام المحاسبي الجزائري، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

ج- المجلات:

- 1- أحمد زغدار، محمد سفير، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFR، مجلة الباحث، العدد السابع، 2009-2010.
- 2- رضا إبراهيم صالح، أثر توخه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد رقم 46 العدد الثاني 2009.
- 3- عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام الموحد IAS/IFRS في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السادس 2009.
- 4- لطيف زيود، حسام قيطم، نغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سورية، المجلد 29 العدد الأول 2007.

- 5- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، دراسة تطبيقية نظرية، مجلة الدراسات والبحوث لكلية التجارية بينها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2007.
- 6- مداني بن بلغيث، إشكالية التوحيد المحاسبي، تجربة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الأول، 2002.
- د- مقالات - تقارير - دراسات - ملتقيات ومؤتمرات:**
 - 1- حميدات جمعة، التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية 2009، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 8 IFRS، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، دولة الإمارات العربية.
 - 2- خوجة شارف الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة ودور المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر 21-22 نوفمبر 2007.
 - 3- رشيد بوكساني، نسيم أوكيل، حمزة العرابي، مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر 17-18 جانفي 2010.
 - 4- شنوف شعيب، زاوي أسماء، دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر 20-21 أكتوبر 2009.
 - 5- عبد الناصر نور، طلال الحجاوي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الإسراء، الأردن، 2008.
 - 6- عز الدين زيري، مداخله بعنوان أهمية اعتماد جدول التدفقات النقدية كقائمة من القوائم المالية الأساسية على مستوى المخطط المحاسبي الجزائري الرابع، دراسة تحليلية للمعيار المحاسبي الدولي السابع IAS7، المركز الجامعي لبرج بوعرييج 2008.
 - 7- علي عزوز، محمد متناوي، متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر 17-18 جانفي 2010.
 - 8- فاتح دبله، بشير بن عيشي، مداخله حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء السوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2009.
 - 9- مأمون حمدان، المعيار المحاسبي الدولي IAS 24 الأطراف ذات العلاقة، جمعية المحاسبين القانونيين السورية 2008.

- 10- مأمون حمدان، المعيار المحاسبي الدولي IAS 34 التقارير المالية المرحلية، جمعية المحاسبين القانونيين السورية 2008.
- 11- مأمون حمدان، تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سوريا، جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا 2008.
- 12- مبارك بوعشة، هبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن 3-5 نوفمبر 2009.
- 13- مختار مسامح، النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في اقتصاد غير مؤهل، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر 17-18 جانفي 2010.
- 14- مخلوف الطاهر، إبراهيم بوزيان، النظام المحاسبي المالي بين المبادئ ومعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر 12-13 أكتوبر 2009.
- 15- مصطفى حسن بسيوني السعدي، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققى الحسابات 4-5 سبتمبر 2007.
- 16- معتز أمين السيد، محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، بحث مقدم في إطار المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية تحت عنوان - القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، الأردن 14-15 أبريل 2009.
- 17- منصور الزين، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر 17-18 جانفي 2010.
- 18- ناصر مراد، النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني - دراسة مقارنة - الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر 17-18 جانفي 2010.
- 19- نصر الدين بن نذير، عمار بوشنوف، جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي الأول حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجديد وآليات تطبيقه في ظل معايير المحاسبة الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر 12-13 أكتوبر 2009.
- 20- نعيم سابا حوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين في سوريا 2007.

- 21- نور الدين مزياي، محمد صالح فروم، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، مقومات ومتطلبات التطبيق، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر 17-18 جانفي 2010.
- 22- نور الدين مزياي، أهمية إصلاح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات في ظل التوافق المحاسبي الدولي، مؤتمر حول التحولات المحاسبية وأثرها على المؤسسة جامعة عنابة 22-23 نوفمبر 2007.
- 23- هشام سفيان صلواتشي، يوسف بودة، آفاق تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في الجزائر في ظل التوافق المحاسبي الدولي، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر 17-18 جانفي 2010.
- 24- وليد الحياي، الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية، الدغارك، الأكاديمية العربية المفتوحة 2009.

أ- أوامر - قوانين - موائيق - مراسيم وقرارات :

- 1- الجريدة الرسمية للمداولات الخريفية العدد الثاني 2007.
- 2- القرار المؤرخ في 09/10/1999 يتضمن توافق المخطط الوطني المحاسبي للمحاسبة مع نشاط الشركات القابضة وتجميع حساب المجموع.
- 3- القرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات.
- 4- القرار رقم 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 07/04/2009 الذي يحدد شروط وكميات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.
- 7- القانون رقم 11/07 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- 8- المرسوم الرئاسي رقم 159/05 المؤرخ في 25/04/2005 المتضمن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

II. باللغة الفرنسية:

1-les livre :

A. ALI TAZDAIT. **Maitrise du système comptable financier**. Editions ACG, première édition. Alger, Octobre 2009.

- B.** Axel Haller et Peter Zalto, **Differences nationaux et l'harmonisation comptable, in comptabilité internationale**, Vuibert édition, Paris. 1997
- C.** Bernard COLASSE. **Harmonisation comptable internationale** Encyclopédie de comptabilité, de contrôle de gestion et d'Audit, Economica, Paris 2000.
- D.** BERNARD COLASSE. Les grands auteurs en comptabilité, Editions MS, management et société, France, 2005.
- E.** -Bernard. Ensault, Christon. Horreau, **Comptabilité Financier**, 3eme Edition Presse universitaire, France 2001.
- F.** -Bernard Reffourier, Axel Haller, peter walton, **Comptabilité internationale**, Editions libraire vuibert , France 1997.
- G.** Brahim Lakhlef, **La bonne gouvernance - croissance et d'développement** , Editions Dar Alkhaldounia, Alger 2006.
- H.** Christel Decok, Frank Dosne, comptabilité internationale , les IAS/IFRS
- I.** en pratique, Ed Economica, Paris, 2005.
- J.** C. Maillet baudrier, A. le Manh, les normes comptables internationales, IAS/ IFRS, Berti édition, Alger 2007.
- K.** Dang. pham et Lionel colins. D, comprendre les états financiers anglo-saxons, éditions dalloz, 1995.
- L.** DUCASSE.E et autre, **Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**.
- M.** Internationales, Traduit vers l'Arabe par BEHAR Hasna, Traduit vers l'Arabe par BEHAR Hasna. Pages Bleues internationales, Bouira. Algérie. Novembre 2009.
- N.** GABRON .M , la comptabilité en perspective, éditions la découverts, Paris, 1993.
- O.** Jean. François des Robert, François Méchain, Hervé Puteaux, normes IFRS et PME , Dunod, Paris, 2004.
- P.** Jean Français, **Lire un bilan c'est simple**, Chiron, Paris, 2007.
- Q.** Jean Jacques Julian, **les comptables internationales IAS/IFRS**, 2ème édition foucher. France, 2008.
- R.** Obert Robert, pratique des normes IAS/IFRS, comparaison avec les règles françaises et les US-GAAP , Dunod, Paris, 2003.
- S.** Obert Robert, **Pratique des normes IAS/IFRS"**, éditions Danord, Paris 2008.
- T.** Patrick Boisselier, **Contrôle de gestion** 2eme Edition, Librairie Veibert, France, 2001.
- U.** Pierre Lassegue, de l'entreprise et comptabilité, Edition Dalloz, Paris, 1996.
- V.** Rachida boursali, les normes comptabilité du SCF, Aloulfia Talita, Alger, 2010.

W. Saheb BACHAGHA, pour un référentiel comptable algérien qui répondre aux exigences de l'économie de marché, Editions dar El-houda, Alger, 2003.

X. Stéphan BRUN, L'essentiel des Normes Comptables internationales

Y. IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2004.

Z. Le système comptable financier, ministère des finances, conseil national de la comptabilité, ENAG, éditions, Alger, 2009.

2-MEMOIRES

A. Nassiba Bouraoui, Nécessité d'un reforme comptable en Algérie dans le passage de l'économie planifiée à l'économie de marché, mémoire de magistère, école supérieur du commerce, Alger, 1998/1999.

B. MEROUANI Samir, le projet du nouveau système comptable algérien, anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger, 2007- 2008.

3-SEMINAIRES

A. Abdelhamid Djilali, Réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les normes IAS/IFRS séminaire du 24/09/2005 au 03/10/2005, koléa.

B. Ahmed MIMECHE, le processus de la normalisation comptable en Algérie IFRS –SCF2007-théorie de l'agence, séminaire 20-21 mai 2008, Université Mouloud Mammeri, Tizi-Ouzou.

C. B. chabane et L. Dahbia, le système comptable financier : avancées et exigences de son application, séminaire international les normes comptable internationale IAS/IFRS Evolution et application le cas de l'Algérie, université Tizi-Ouzou les 20 et 21 mai 2008.

4- أوامر - قوانين - موثيق - مراسيم وقرارات

A. Conseil nationale de la comptabilité projet 07 de système comptable financiers, Alger, juillet 2006.

B. -Instruction n°02 du 29 Octobre 2009 portant première application du Système Comptable Financier 2010.

C. – l'ordonnance 75-35 du 29/04/1975 portant plane comptable nationale.

5 - مواقع الانترنت:

A. www.ias.org

B. www.ao-academy.org

C. www.wikipedia.org

D. www.focusifrs.com

E. www.aman-palestine.org

F. www.sefarra.com

G. www.sqarra.com

الملاحق

الملحق رقم (1)

قائمة بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السارية المفعول حتى نهاية 2010

1- المعايير المحاسبية الدولية

- المعيار رقم (01): عرض القوائم المالية.
- المعيار رقم (02): المخزون.
- المعيار رقم (07): قائمة التدفقات النقدية.
- المعيار رقم (08): الطرق المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.
- المعيار رقم (10): الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
- المعيار رقم (11): عقود الإنشاء.
- المعيار رقم (12): ضرائب الدخل.
- المعيار رقم (16): الأصول الثابتة المادية.
- المعيار رقم (17): عقود الإيجار.
- المعيار رقم (18): الإيراد.
- المعيار رقم (19): الامتيازات الممنوحة للموظفين.
- المعيار رقم (20): محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.
- المعيار رقم (21): آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.
- المعيار رقم (23): تكاليف الاقتراض.
- المعيار رقم (24): الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.
- المعيار رقم (26): المحاسبة والتقارير عن أنظمة التقاعد.
- المعيار رقم (27): القوائم المالية المجمعة والفردية.
- المعيار رقم (28): الاستثمارات في الشركات الزميلة.
- المعيار رقم (29): التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع.
- المعيار رقم (31): الحصص في المشاريع المشتركة.

- المعيار رقم (32): الأدوات المالية: العرض.
 - المعيار رقم (33): ربحية السهم.
 - المعيار رقم (34): التقارير المالية المرحلية.
 - المعيار رقم (36): الانخفاض في قيمة الأصول.
 - المعيار رقم (37): المؤونات، الأصول المحتملة والخصوم المحتملة.
 - المعيار رقم (38): الأصول الثابتة المعنوية.
 - المعيار رقم (39): الأدوات المالية: الاعتراف القياس.
 - المعيار رقم (40): عقارات التوظيف.
 - المعيار رقم (41): الزراعة.
- المعايير رقم 3، 4، 5، 6، 9، 13، 14، 15، 22، 25، 30، 35، 39 تم إلغاء البعض منها وتعويض البعض الآخر بمعايير أخرى .

2- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

- المعيار رقم (01): تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة.
- المعيار رقم (02): المدفوعات على أساس الأسهم.
- المعيار رقم (03): اندماج الأعمال.
- المعيار رقم (04): عقود التأمين.
- المعيار رقم (05): أصول غير الجارية المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة.
- المعيار رقم (06): استكشاف الموارد المعدنية (الطبيعية) وتقييمها.
- المعيار رقم (07): الأدوات المالية: الإفصاح.
- المعيار رقم (08): قطاعات التشغيل.
- المعيار رقم (09): الأدوات المالية.

الملحق رقم (2): نموذج للميزانية حسب النظام المحاسبي المالي

❖ ميزانية الأصول:

ACTIF	Note	N Brut	N Amort./Prov.	N Net	N - 1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecarts d'acquisition (goodwill positif ou négatif)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courant					
TOTAL ACTIF NON COURANT					
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours					
Créances et emplois assimilés					
Clients					
Autres débiteurs					
Impôts					
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie					
TOTAL ACTIF COURANT					
TOTAL GENERAL ACTIF					

❖ ميزانية الخصوم:

PASSIF	Note	N	N - 1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et réserves /(Réserves consolidées (1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))			
Autres capitaux propres – Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I			
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL PASSIFS NON-COURANTS II			
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés			
Impôts			
Autres dettes			
Trésorerie Passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS			
TOTAL GENERAL PASSIF			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (3): نموذج لحساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي

❖ حساب النتائج حسب الطبيعة:

	Note	N	N - 1
Chiffre d'affaires			
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I – Production de l'exercice			
Achats consommés			
Services extérieurs et autres consommations			
II – Consommation de l'exercice			
III VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)			
Charges de personnel			
Impôts, taxes et versements assimilés			
IV EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION			
Autres produits opérationnels (			
Autres charges opérationnelles			
Dotations aux amortissements et aux provisions			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V RESULTAT OPERATIONNEL			
Produits financiers			
Charges financières			
VI RESULTAT FINANCIER			
VII RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES			
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES			
VIII RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X RESULTAT NET DE L'EXERCICE			
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

❖ حساب النتائج حسب الوظائف:

	Note	N	N - 1
Chiffres d'affaires Coût des ventes			
MARGE BRUTE			
Autres produits opérationnels Coûts commerciaux Charges administratives Autres charges opérationnelles			
RESULTAT OPERATIONNEL			
Fournir le détail des charges par nature (frais de personnel, dotations aux amortissements)			
Charges financières			
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT			
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires Impôts différés sur résultats ordinaires (variations)			
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES			
Charges extraordinaires Produits extraordinaires			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1) XI RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1) Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملحق رقم (4): نموذج جدول تدفقات الخزينة حسب النظام المحاسبي المالي
❖ جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة:

	Note	Exercice N	Exercice N-1
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles :			
Encaissement reçus des clients			
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel			
Intérêts et autres frais financiers payés			
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires			
flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)			
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières			
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières			
Intérêts encaissés sur placements financiers			
dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)			
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués			
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)			

Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice			
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice			
Variation de trésorerie de la période			

Rapprochement avec le résultat comptable			

❖ جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة غير المباشرة:

	Note	Exercice N	Exercice N-1
<u>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</u>			
Résultat net de l'exercice			
Ajustements pour :			
- Amortissements et provisions			
- Variation des impôts différés			
- Variation des stocks			
- Variation des clients et autres créances			
- Variation des fournisseurs et autres dettes			
- Plus ou moins values de cession, nettes d'impôts			
<i>Flux de trésorerie générés par l'activité (A)</i>			
<u>Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement</u>			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations			
Encaissements sur cessions d'immobilisations			
Incidence des variations de périmètre de consolidation (1)			
<i>Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)</i>			
<u>Flux de trésorerie provenant des opérations de financement</u>			
Dividendes versés aux actionnaires			
Augmentation de capital en numéraire			
Emission d'emprunts			
Remboursements d'emprunts			
<i>Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)</i>			
<u>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</u>			
Trésorerie d'ouverture			
Trésorerie de clôture			
Incidence des variations de cours des devises (1)			
<i>Variation de trésorerie</i>			

الملحق رقم (5): نموذج لجدول تغير الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي

	Note	Capital Social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et Résultat
Solde au 31 décembre N-2						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N-1						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						
Réévaluation des immobilisations						
Profit ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital						
Résultat net de l'exercice						
Solde au 31 décembre N						



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استمارة استبيان في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماجستير بعنوان:

الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة

تقوم الطالبة بإعداد بحث بعنوان "الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية وأثره على جودة المعلومة" والذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، وبغرض إتمام هذه الدراسة أستمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة وهذا من أجل التعرف على آرائكم كمهنيين وأكاديميين مختصين في مجال المحاسبة، وحتى نتوصل إلى نتائج دراسة موضوعية نلتمس من سيادتكم الإجابة على جميع الأسئلة بكل عناية ووضوح .

كما أحيطكم علما أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، كما تتشرف الطالبة بتزويدكم بنسخة من هذا البحث أو نتائجه في حالة اهتمامكم بها إما عن طريق الاتصال المباشر أو عن طريق البريد الإلكتروني.

وأخيرا أشكر لكم حسن تعاونكم ومساهماتكم في هذا البحث

- 1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- 2- العمر: 25-35 سنة ☐ 35-45 سنة ☐ 45 سنة فما فوق ☐
- 3- الشهادة العلمية:/الشهادة المهنية:
- 4- المهنة/الوظيفة:/الخبرة:عاما
- 5- المؤسسة:المكان:
- 6- القطاع الذي تنتمي إليه: أعمال حرة ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐

7- تعتبر خاصيتي الملائمة و الموثوقية من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كان الجواب لا، ما هي أهم هذه الخصائص.....

.....

8- حسب رأيكم ما هي أهم مصادر المعلومات من بين ما يلي:

القوائم المالية ☐

مكاتب الاستشارة ☐

توقعات شخصية ☐

مصادر أخرى أذكرها..... ☐

.....

9- تعتبر القوائم المالية أداة هامة للإفصاح عن المعلومات المالية ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

10- تعتبر المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية غير كافية لتلبية احتياجات المستخدمين ؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

إذا كان الجواب نعم في رأيك ما هي الحلول المناسبة.....

.....

11- هل المعلومات المحاسبية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN تتمتع بالجودة اللازمة ؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

إذا كان الجواب لا ما هي أهم النقصان.....

.....

12- هل القوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني PCN تعبر عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة ؟

☐

دون جواب

☐

لا

☐

نعم

إذا كان الجواب لا هل ذلك راجع إلى أنها:

☐ أولوية الجانب القانوني على الواقع الاقتصادي.

☐ عدم وجود معايير محاسبية جيدة.

☐ لا تلبى المتطلبات الجديدة للاقتصاد الجزائري.

أمر أخرى حددها.....
.....

13- هل الإفصاح المحاسبي في ظل المخطط الوطني المحاسبي PCN يعتبر كافيا لتوفير معلومات ذات جودة عالية لمختلف الفئات المستفيدة منها ؟

☐

دون جواب

☐

لا

☐

نعم

إذا كان الجواب لا فهل السبب :

☐ عدم إتباع طرق و قواعد محاسبية مقبولة في إعداد القوائم المالية

☐ غياب أهم العناصر الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

☐ غياب بعض القوائم المالية الضرورية

☐ توقيت الإفصاح

أمر أخرى حددها.....
.....

14- هل تؤيد قرار المجلس الوطني للمحاسبة بالتخلي عن المخطط المحاسبي الوطني ؟

☐

دون جواب

☐

لا

☐

نعم

إذا كانت الإجابة لا في رأيك ما هو الحل المناسب.....
.....

15- هل تتوافق مع التوجه الدولي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية ؟

☐

دون جواب

☐

لا

☐

نعم

16- هل ترى أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية سيحسن من جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية ؟

☐

دون جواب

☐

لا

☐

نعم

إذا كان الجواب نعم هل ذلك راجع إلى:

☐ أن القوائم المالية تعبر بوضوح عن حقيقة الوضع المالي

☐ أن المعلومات الواردة في القوائم المالية ملائمة لمختلف المستخدمين

☐ زيادة ثقة المستثمرين بالمعلومات المحاسبية

☐ أن القوائم المالية قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي

☐ كل ما سبق

17- هل التوسع في الإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة المعلومات ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كان الجواب نعم هل يمكن تحقيق ذلك عن طريق:

- ☐ التقارير المالية المرحلية
- ☐ التقارير المالية القطاعية
- ☐ القوائم المالية المتعددة الأغراض
- ☐ الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية
- ☐ كل ما سبق ذكره

18- هل ترى بأن التوجه نحو النظام المحاسبي المالي SCF المستمد من معايير المحاسبة الدولية يعتبر أحسن بديل للمخطط المحاسبي الوطني؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كان الجواب نعم، هل يعود ذلك:

- ☐ لاحتوائه على إطار تصوري يضبط العمل المحاسبي
- ☐ لاستناده إلى معايير المحاسبية الدولية
- ☐ لاحتوائه على قوائم مالية جديدة
- ☐ لاحتوائه على بعض الحلول للمشاكل المحاسبية المطروحة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني

19- هل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF يضمن الملائمة و الموثوقية في المعلومات وقابلية القوائم المالية للمقارنة من قبل مستخدميها ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

إذا كان الجواب نعم، هل ذلك يرجع إلى:

- ☐ المعالجة المحاسبية
- ☐ تصنيف عناصر القوائم المالية
- ☐ تقييم عناصر القوائم المالية

أمر أخرى حددها.....
.....

20- هل ترى أن النظام المحاسبي المالي SCF يضمن الإفصاح الكافي لتلبية حاجات مختلف الأطراف؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

- 1- Sexe : Masculin ☐ Féminin ☐
 2- Age : 25-35 ans ☐ 35-45ans ☐ 45 ans et plus ☐
 3- Diplôme universitaire: diplôme professionnel:
 4- Profession : Expérience :ans
 5- D'entreprise : Wilaya/lieu
 6- Secteur : travaux libérales ☐ public ☐ privé ☐

7- Est-ce que vous pouvez dire que les deux caractères fiabilité, pertinence sont les importants caractères dans la qualité de l'information comptable ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

Si la réponse est non quelles sont les plus importants caractères

.....

8- A votre avis quelles sont les principales sources des informations pour ce ces :

- ☐ Les états financiers.
☐ Bureaux des conseils.
☐ Prévoyance personnelles.
☐ Autres sources.....

9- Est-ce que on peut considérer les états financiers comme des outils importants pour la divulgation des informations financières.

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

10- Les informations contient dans les états financiers est incomplet, pour la satisfaction des besoins des utilisateurs.

Oui ☐ à un certain degré ☐ sans réponse ☐

Si la réponse est oui, à vous avis quelles sont les solutions.....

.....

11- Est-ce que vous pouvez dire que l'information comptable selon le plan comptable nationale (PCN) est caractérisé qualitative ?

Oui ☐ à un certain degré ☐ Non ☐

Si la réponse est non quelles sont les principales manquantes

.....

12- Est-ce que les états financiers fait selon le plan comptable national PCN nous donne la situation financière véritable de l'entreprise ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

Si la réponse est non cela revient à :

- ☐ Priorité à l'aspect juridique de la réalité économique.
☐ Non existence des bonnes normes comptables.
☐ Ne satisfait pas les nouveaux nécessites de l'économe algérienne.
☐ Autre choses.....

13- Est-ce que la divulgation comptable dans le cadre du plan comptable nationale PCN est suffisant pour donner des informations qualitatives aux différents classes bénéficiaires ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

Si la réponse est non, est-ce-que au :

☐ Non suivre des méthodes et principes comptables acceptables dans la préparation de ces états.

☐ L'absence des éléments les plus importantes qui doivent être divulgation dans les états financiers.

☐ L'absence de certains états financiers nécessaires.

☐ Le moment de la divulgation.

14- Etes – vous d'accord avec la décision de CNC d'abandonner le PCN ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

Si la réponse est non, à vous avis quelles sont les solutions
.....

15- Etes – vous d'accord avec l'orientation internationale vers l'application des IFRS ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

16- Est-ce que vous voyez que la divulgation selon les normes comptables internationales va améliorer la qualité des informations contenues dans les états financiers ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

Si la réponse est oui, est-ce que cela revient à :

☐ Que les états financiers expriment clairement la véritable situation financière.

☐ Que les informations existant dans les états financiers est pertinent aux différents utilisateurs.

☐ Augmentation de la confiance des investisseurs dans les informations comptables.

☐ Que les états financiers acceptent la comparaison au niveau international.

☐ Toutes ces réponses.

17- Est-ce que l'élargissement de la divulgation selon les normes comptables internationales peut s'améliorer la qualité de l'information ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

Si la réponse est oui, est-ce que on peut réaliser cela par :

☐ Les rapports financiers intérimaires.

☐ Les rapports financiers sectoriels.

☐ Les états financiers à différents objectifs.

☐ Les explications accompagnent les états financiers.

☐ Toutes ces réponses.

18- Pensez-vous que l'orientation vers le système comptable financier SCF provenant de normes comptables internationale est la meilleure solution pour remplacer le PCN ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

Si la réponse est oui, est-ce que cela revient :

- ☐ Parce qu'il contient un cadre conceptuel qui règle le travail comptable.
- ☐ Parce qu'il suppose sur les normes comptables internationales.
- ☐ Il contient des nouveaux états financiers.
- ☐ Parce qu'il contient des solutions pour les problèmes proposés au niveau du plan comptable nationale (PCN)
- ☐ Autre chose.....

19- Est-ce que l'application du système comptable financier (SCF) garantit la fiabilité et la pertinence dans les informations, qui accepte la comparaison parmi les utilisateurs ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐

Si la réponse est oui est-ce que cela revient :

- ☐ Aux traitements comptables.
- ☐ Au classement des éléments des états financiers.
- ☐ A l'évaluation des éléments des états financiers.
- ☐ Autre chose

20- Est-ce que vous voyez que le système comptable financier (SCF) garantit la divulgation suffisante pour satisfaire les besoins des différents utilisateurs ?

Oui ☐ Non ☐ sans réponse ☐